نموذج ترخيص

أنا الطالب : عمر عبد الكريم خليل الزعبي أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

مسائل المجاز عند الإمام الطيبي في حاشيته على الكشاف الموسومة بـ (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب) دراسة تحليلية تطبيقية

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: عمر عبد الكريم خليل الزعبي

التوقيع:

التاريخ: ١ / ١١ / ٢٠١٦م

مسائل المجاز عند الإمام الطيبي في حاشيته على الكشاف الموسومة بـ (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب) دراسة تحليلية تطبيقية

إعداد

عمر عبد الكريم خليل الزعبي

المشرف

الدكتور سليمان محمد علي الدقور

قُدِّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في التفسير وعلوم القرآن

كلية الدراسات العُليا

الجامعة الأردنية

تشرين أول، ٢٠١٦

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة بعنوان **مسائل المجاز عند الإمام الطيبي في حاشيته على الكشاف الموسومة بـ(فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب) دراسة تحليلية تطبيقية. وأجيزت بتاريخ:٦/١٠/٢٠١٦م**

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
• الدكتورسليمان محمد علي الدقور مشارك – التفسير وعلوم القرآن	**(مشرفاً رئيسيًا)**	....
• الدكتورمحمد خازر المجالي أستاذ- التفسير وعلوم القرآن	**(عضواً)**	....
• الدكتور جهاد فيصل النصيرات أستاذ مشارك- التفسير وعلوم القرآن	**(عضواً)**	....
• الدكتور محمد رضا الحوري	**(عضواً)**	....

أستاذ مشارك- التفسير وعلوم القرآن (جامعة اليرموك)

الإهداء

إلى روح جدتي الطاهرة _ رحمها الله _ صاحبة الدعوة المباركة: اللهم أجْرِ قلمك بالعلمِ كما جَرَت سفينة نوح على الماء.

إلى والِدي، وقُرَّة عيني، الذي اجتهدَ وتَفَانَى، وقدَّمني وإخواني على نفسه، حتى يرانا في أرفع المجالس، وأرقى الدَّرجات.

إلى أُمِّي الفاضلة التي كانت نِعْمَ السَّندُ لنا ولأبينا حتى كَلَّ منها الجسد والروحُ حَيَّةٌ، قوَّاها اللهُ وأطالَ عُمرَها في طاعته.

إلى زوجتي الصالحة المخلصة، التي تَكَبَّدت المشاقَّ، وفَوَّتَت كثيرا من حظوظِ نفسها لِأَنْعَمَ بِجَوٍّ هادئٍ أقتدر فيه على الدَّرس والتحصيل؛ أنعِم بها من سندٍ وأكرِم!

إلى ثَمرات الفؤاد والعينَين وَلَدَيَّ: أسامة وريم.

إلى عمِّي الحبيب وعائلته الطَّيِّبة الذين يشتاقهم القلب، ويَحِنُّ إليهم الفؤاد.

إلى أشِقَّائي وشقيقاتي وبنات عَمِّي الذين كانوا فريق عملٍ متميِّزٍ بين طابعٍ ومُصممٍ ومُتَرجِمٍ ومُرسِلٍ لنصوص (فتوح الغيب) و (التبيان)؛ حيثُ لم أجد لهذين الكتابين نُسَخًا إلكترونية قابلةً للاستخدام فاضطررت بمعونتهم لإنجاز هذه المهمَّةِ.

إلى أستاذي العالم المتفَنِّن في اللغة والتفسير، ومَن هو مني بموضع التاج من الرأس، فضيلة الشيخ علي هاني يوسف العقرباوي.

إلى شيخ البلاغة الأزهرية، ووريث المدرسة الشاكرية فضيلة الدكتور محمد محمد أبوموسى، وتلميذه النجيب الدكتور أحمد هنداوي هلال.

إلى الدكتور الفاضل جميل بني عطا، جَمَّله الله بسابغ عطاياه.

إلى شيوخي وأساتذتي ورُفقائي على درب العلم.

إلى كلِّ هؤلاء أُهدي هذه الرسالة.

شكرٌ وتقدير

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، محمد صلى الله عليه وسلم، أما بعدُ: فإني أشكر الله _ عزَّ وجلَّ _ على ما امتَنَّ علي به من نِعَمٍ كثيرة، وأحمده على آلائه وفضله؛ فهو المستحق للحمد والشكر.

ثم عملاً بقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ لَا يَشْكُرُ اللَّهَ»[1]، واعترافاً بالجميل، ورَدًّا للفضل إلى أهله وذويه، فإنِّي أتقدَّم بخالصِ الشكر لفضيلة شيخي الدكتور سليمان بن محمد بن علي الدقور الذي وجدت من فضيلتِه كلَّ تفهُّمٍ ورحابة صدر، والذي لَمْ يَألُ جُهداً في تذليل سُبُل تحصيل هذه الرسالة وتكميلها حتى خَرَجَتْ إلى حَيِّز الوجود، فجزاه الله عني خير الجزاء، وأجزل له المثوبة.

كما أتقدَّم بخالص الشكر لفضيلة الدكتور جمال أبو حسان، وفضيلة الدكتور شحادة العمري اللَّذين أعاناني بعد الله سبحانه وتعالى في اختيار موضوع البحث، وقاما بتوجيهي عدة توجيهات كريمة، كان لها الأثر الطيِّب في نفسي؛ فجزاهما الله عني خير الجزاء.

كما أتقدَّم بالشكر والتقدير العميقين للمسؤولين في الجامعة الأردنية التي كان لي شرف الانتساب إليها، وأخصَّ بالذكر معالي رئيس الجامعة، وفضيلة عميد كلية الشريعة، وفضيلة رئيس قسم أصول الدين؛ فقد قدموا لأبنائهم الطلاب في كافَّة المراحل كلَّ الإمكانيَّاتِ الكفيلةِ بمساعدتهم في طلب العلم وتحصيله، فجزاهم الله خير الجزاء.

كما أشكر كلَّ من قدَّم لي أيَّ وجه من أوجه العون والمساعدة من كافة مشايخي وإخوتي الأكارم، وعلى رأسهم فضيلة الدكتور شاكر العاروري الذي أشار علي بكثير من التوجيهات الصائبة، فجزى الله الجميع خير الجزاء.

كما أتوجَّه بالشكر لأعضاء اللجنة الموقَّرة الذين توَّجوا رسالتي المتواضعة بتفضلهم، واقتطاع جزء من وقتهم لقراءتها، وإثرائها بملاحظاتهم المباركة.

فضيلة الأستاذ الدكتور محمد خازر المجالي، وفضيلة الدكتور جهاد نصيرات، وفضيلة الدكتور محمد رضا الحوري.

والله أسأل أن يوفقني لخدمة الإسلام وأهله؛ إنه سميع مجيب، والحمد لله الرَّزَّاق واسع العطاءِ أوَّلاً وآخراً.

[1] الحديث رواه الترمذي في سننه (١٩٥٤)، كتاب البر والصلة، بَابُ مَا جَاءَ فِي الشُّكْرِ لِمَنْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ.
انظر: الترمذي محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ): سنن الترمذي، ج٤، ص٣٣٩، ط٢، تح: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.

فهرس المحتويات

الإهداء	أ
شكرٌ وتقديرٌ	ب
فهرس المحتويات	د
ملخص	ز
مقدمة	١
الفصل الأول: التعريف بعلم البيان وبالإمام الطيبي وحاشيته	١١
المبحث الأول: التعريف بعلم البيان وأهميته	١٢
المطلب الأول: التعريف بعلم البيان	١٢
المطلب الثاني: أهمية علم البيان (قسيم المعاني والبديع) في الدراسات القرآنية	١٤
المبحث الثاني: التعريف بالإمام الطيبي وحاشيته	١٧
المطلب الأول: التعريف بالإمام الطيبي	١٧
المطلب الثاني: التعريف بحاشية الطيبي على الكشاف	٢١
الفصل الثاني: المجاز المرسل	٢٥
توطئة: بين يدي المجاز	٢٦
المبحث الأوَّل: نوعا المجاز المرسل وعلاقاته عند الإمام الطيبي	٣٣
المطلب الأوَّل: نوعا المجاز المرسل	٣٣
المطلب الثاني: علاقات المجاز المرسل	٣٥
المطلب الثالث: توسُّع الطيبي في علاقات المجاز المرسل	٥٢
المبحث الثاني: المجاز المرسل المركَّب	٥٦
الفصل الثالث: الاستعارة عند الإمام الطِّيبيِّ	٥٩
توطِئةٌ: بين يَدَي الاستعارة	٦٠

المبحث الأول: الاستعارة التصريحية والمكنيَّة	٦٤
المطلب الأول: الاستعارة التصريحيَّة	٦٤
المطلب الثاني: الاستعارة المكنية وقرينتها	٦٧
المسألة الأولى: مظاهر اعتناء الطيبي بالاستعارة المكنية	٦٧
المسألة الثانية: مذاهب العلماء في الاستعارة المكنية	٧٠
المسألة الثالثة: مذهب الإمام الطيبي في الاستعارة المكنية	٧٣
المسألةُ الرابعة: اجتماع استعارتين في عبارة واحدة	٧٨
المسألة الخامسة: وقوع استعارتين في لفظٍ واحد	٨٠
المبحث الثاني: الاستعارة الأصلية والتبعية	٨٤
المطلب الأول: الاستعارة الأصلية	٨٥
المبحثُ الثاني: الاستعارة التبعية	٨٧
المسألةُ الأولى: الاستعارة في الفعل	٨٧
الاستعارة التبعية في فعل الأمر	٩٠
المسألةُ الثانية: الاستعارة في الصفات (المُشتَقَّات)	٩١
المسألةُ الثالثة: الاستعارة في الحرف	٩٥
المسألةُ الرابعة: مذهب الإمام الطيبي في الاستعارة في الحرف	١٠٣
المبحث الثالث: الاستعارة التمثيلية عند الطيبي	١١٢
المطلب الأول:مفهوم الاستعارة التمثيلية وأَهَمِّيَّتُها عند الإمام الطيبي	١١٣
المطلب الثاني: مشتملات الاستعارة التمثيلية في (فتوح الغيب)	١١٥
المطلب الثالث: مصطلح (التمثيل) بين الطيبي والزمخشري	١٢٤
المطلب الرابع: اجتماع التمثيلية والتبعية عند (الإمام الطيبي)	١٢٧
المسألةُ الأولى: مذهب العلامة الطيبيِّ في اجتماع التمثيليَّة والتَّبعيَّة	١٢٩
المسأل الثانية: اجتماع التمثيلية والتبعية بين المانعين والمجيزين	١٣٣
المبحث الرابع: أقسام الاستعارة من حيث الحِسِّيَّةُ والعقليَّة	١٤٠

المطلب الأول: الاسْتِعَارَةُ التي طرَفَاهَا حِسِّيَّان	١٤١
المطلب الثاني: الاستعارة التي طرفاها غيرُ حِسِّيَّيْن	١٤٣
المبحث الخامس: الترشيح والتجريد عند الإمام الطِّيبيِّ	١٤٤
المطلب الأوَّل: مظاهر اعتناء الطيبيِّ بمُلائِم الاستعارة	١٤٦
المطلب الثاني: الملائم والقرينة	١٥١
الفصل الرابع: المجاز العقلي عند الإمام الطيبي	١٥٣
المبحث الأوَّل: مظاهر عناية الطِّيبيِّ بالمجاز العقليِّ	١٥٤
المبحث الثاني: ملابسات المجاز العقلي عند الإمامِ الطِّيبيِّ	١٦١
الفصل الخامس: منهجُ الإمام الطيبي في عرض مسائل المجاز والقيمةُ العلميَّة لآرائه	١٧٢
المبحث الأوَّل: منهج الإمام الطيبي في عرض مسائل المجاز	١٧٣
المطلب الأوَّل: أصول منهجه في التعامل مع المجاز	١٧٣
المطلب الثاني: منهجه التفصيلي في التعامل مع المجاز	١٧٥
المبحث الثاني: القيمة العلمية لآراء الطيبي	١٨٥
المطلب الأوَّل: استفادة العلماء من الطيبي	١٨٥
المطلب الثاني: من معالم القيمة العلمية لآراء الطيبي في المجاز	١٨٩
الخاتمة	١٩٢
مَسْرَدُ المصادر والمراجع	١٩٣
المُلَخَّص باللغة الإنجليزية	٢٠٢

مسائل المجاز عند الإمام الطيبي في حاشيته على الكشاف الموسومة بـ (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب) دراسة تحليلية تطبيقية.

إعداد

عمر عبد الكريم خليل الزعبي

المشرف

الدكتور سليمان محمد علي الدقور

ملخص

جاءت هذه الدراسة مختصة بالجانب البياني في تفسير القرآن الكريم، حيث تناولت بالدراسة كتاباً من أهم الكتب التي أُلّفت على تفسير الزمخشري (الكشاف)، وهو الشرح الذي ألفه الإمام الطيبي المسمى (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب)؛ حيث أفردَتْ جانباً من الجوانب البلاغية بالعناية عند هذا الإمام بالبحث والدراسة، وهي مباحث المجاز بأقسامها، محاولةً إبراز القيمة العلمية لما كتبه الطيبي، وإظهار جهوده وآرائه في هذه المباحث، ومدى عنايته بها في تفسيره، مع الربط في هذه المباحث بين الجانب النظري في كتابه (التبيان في البيان) والجانب التطبيقي في حاشيته.

وبينت أهمية هذه الحاشية بين الحواشي التي أُلّفت على الكشاف، ومدى استفادة مَن بعده من المفسرين وأصحاب الحواشي منها، وأظهرت أسبقيَّة وتميُّزَ الإمام الطيبي في بعض المباحث البيانية، حيث أبرزت عنايته بمباحث المجاز بأنواعه وعلاقاته، وأبانت عما ذكره من علاقات غير مشتهرة في ما كتبه المؤلّفون في علم البلاغة، وكشفت عن العناية الكبيرة بمباحث الاستعارة على وجه الخصوص، تَمَثَّلت في بيان مفهومها، وتوضيح أقسامها، وتجلية ما تحمله من أسرار بلاغية عظيمة، وتَفَطُّن الطيبي للزمخشري في استغلاله الاستعارة في كثير من المواضع لنُصرة مذهبه الاعتزالي، وكَشَفَتْ عدداً من تقريرات الإمام الطيبي في الاستعارة، منها: متابعتُه للسكاكي في تقريراته في مَاهيَّة الاستعارة التخييلية، وحقيقتِها، وتقريره جواز استعارتين في اللفظ الواحد، وبيانُه أن المعتبر في تفريقه بين الاستعارة التمثيلية والمفردة هي الجامع، وسبقه في تقرير جواز اجتماع الاستعارة التمثيلية والتبعية، كما أظهرَتْ عنايته بجانب ملائم الاستعارة بجميع أنواعها، إلى غير ذلك من مباحث الاستعارة.

ثم خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

مقدمة

لله رب العالمين، والصلاة والسلام على الرسول العربي الهاشمي الأمين، أبلغ بني العروبة منطقًا، وأفصحهم لسانًا، وأدراهم بِمَداخل القول، ومناحي الكلام، وعلى آله وصحبه اللُّسْنِ المقاويل، أولي الحجة الدامغة، والحكمة البالغة.

أما بعد، فقد كان من مظاهر حفظ الله تعالى لهذه اللغة العربية العظيمة؛ أن قيَّض همم علماء اللغة الأجِلّاء، لفهم واستنباط مفاهيمها ومدارستها، ورصد الظواهر اللغوية وتسجيلها، والتقصي الدقيق والاستيعاب الشامل، بمنهجية تَتَّسِمُ بالموضوعية لقضايا اللغة، والحرص الكامل على استيفاء ما يَعْرِضون له من جوانب الدرس البلاغي؛ شرحا وتعليلا وتوضيحا وتعليقا، هادِفين من ذلك خدمة القرآن الكريم، من جوانبه البلاغية، خدمة متكاملة الجوانب مستوفيه الأغراض.

واللغة تُعد من أعظم النشاط الحضاري والاجتماعي التي تباهي بها الأمم والشعوب غيرها، وهي المنبع الفكري لعقلية المسلم الحريص على دينه، الغيور على هويته وحضارته العريقة؛ منها يَسْتَقي فكره، ويطور مواهبه، ويواكب متغيرات الحياة، بناء على ما يملك من ذخيرة لغوية تساعده على فهم مظاهر الحياة فهما صحيحا، وتمنحه تصورا صائبا في استنباط الأحكام، واستيعابا شاملا لفرضيات المرحلة، وجاء الإسلام فزاد اللغة شرفا وجمالا وثراء، ومنحها مكانة عظيمة، اتصلت به اتصال الماء بالعود الأخضر، فلم تَحْظَ لغة بالاهتمام مثل ما حظيت به لغتنا العربية من أبنائها، تَمَثَّل ذلك في القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، وفي سماع كلام العرب بنثره ونظمه، فتحركت العزائم في حفظه وضبطه وفهمه؛ لأنها ثروة مهمة في النهوض الحضاري بكافة أشكاله، ونشأ الفكر النحوي آلةً تسعى في تأصيل القواعد الكلية والأحكام الصحيحة، ثم تبعه الفكر البلاغي في مراحلَ متعاقبةٍ لعمليات عقلية وذهنية تقوم على إعمال الفكر بدقة متناهية، تضبط النص الصحيح وتؤدي إلى الفهم المستقيم، فكان القرآن العظيم أولى المهمات التي اعتنى بها العلماء، وتنوعت الرغبات في الاهتمام به من جوانب مختلفة؛ ما بين مفسِّرٍ ومُؤَوِّلٍ ومستشهدٍ ومستنبطٍ ومتعلمٍ، وكلٌّ يدور حول خدمة النص المقدس، فسُمِّيت العلوم الآلية علوما خادمة للنص.

ولم يَأْلُ المُفَسِّرون جُهدا في درس هذه الظواهر وَفقا لمناهج البحث المختلفة، فأجالوا فيها نظرهم، وأعملوا فكرهم، وخرَجوا بنتائج تدل على استيفاء جوانب المسائل بحثا وتنقيبا، وتقسيما وتفريعا، فعَرَّفوها، وبحثوا في أسبابها وفوائدها، مما جعل بعض الدارسين يفرد شيئا من جهودهم بمبحث خاص؛ لذا ارتأى الباحث أن يدرس شيئا من تقريراتهم وتحقيقاتهم في هذه الرسالة. رجاء

إسداء خدمة لتراث إمام عظيم من علماء اللغة والتفسير، وهو الإمام الحسين بن عبدالله الطيبي (المتوفى سنة ٧٤٣ هـ) صاحب الحاشية النفيسة على الكشاف[١].

لم يزَل الباحث يستشير الفضلاء من أهل التفسير في كتابة رسالة يرجو أن يكون فيها جِدَّةٌ في الطرح، وبُعدٌ عن التكرار والاجترار، رسالةٍ تظل تذكارا جميلا في مستقبله العلمي _ إن شاء الله _ إلى أن وقع الاختيار على الجانب البلاغي في حاشية الإمام الطيبي بدراسة مباحث المجاز فيها على وجه الخصوص.

ومن المعلوم عند البلاغيين أن علم البيان أصعب علوم البلاغة الثلاثة؛ لما فيه من دقائق كثيرة، وتفصيلات صعبة، وخلافات بين الجمهور، والسكاكي، والخطيب القزويني، والسعد التفتازاني؛ لذلك خَصَّ البلاغيُّون علم البيان برسائل، فعندنا السمرقندية، وتحفة الإخوان، والرسالة البيانية للصَّبَّان، وعندنا شروحٌ وحواشٍ كثيرة على هذه الرسائل وغيرها.

وهذه الصعوبة أمر يحفز على الجد؛ فإنَّ الأجر على قدر المشقة، يقولُ الدكتور محمد أبو موسى: إذا كان رجلٌ أَخَّر غُصْناً عن الطريق كان يؤذي الناس فشكر الله له فأدخله الجنة[٢]، فكيف بمن يبين للأمة طريق فهم كتاب ربها، ويتصدى لتوضيح مهمات المسائل لأبناء هذه الأمة، ويذلل أمامهم الصعاب ويكسر الحواجز التي تحول بينهم وبين كُتُب مَن تَقَدَّمَ من المفسرين.

أقول هذا على باب شحذ هِمَمِ الطلاب على التحصيل، والمعلمين على التأصيل والتوصيل، لا على باب الإعجاب بما قَدَّمَتْهُ هذه الرسالةُ؛ فقد قيل:

ويسيء بالإحسان ظنًّا، لا كَمَنْ * * * هـــو بابنه وبشعـــره مفتونُ

* * *

ولما أنْ أزمعت تحصيل العُدد لخوض غمار مجازات (الفتوح)، فإني يمَّمْت وجهي شطْر كتب المُحْدثين، فألفيتها ذات عبارةٍ يسيرةٍ لا تُمكّن من حلِّ عبارات (فتوح الغيب)، بَلْهَ عبارات

---

١ سيأتي التعريف بالمؤلف وحاشيته في الفصل الأول.

٢ إشارةً إلى الحديث الذي أخرجه مسلم في صحيحه عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مرفوعًا، قالَ: « لَقَدْ رَأَيْتُ رَجُلًا يَتَقَلَّبُ فِي الجَنَّةِ، فِي شَجَرَةٍ قَطَعَهَا مِنْ ظَهْرِ الطَّرِيقِ، كَانَتْ تُؤْذِي النَّاسَ». مسلم، أبوالحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) (١٩١٤): المسند الصحيح، ج٤، ص ٢٠٢١، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

المتقدمين في هذا الفن كالجُرجانيِّ والزمخشري وأضرابهم، فأدركت أن الاقتصار عليها غيرُ مُجْد في اجتياز هذه الرسالة، ورأيت فيه عين القُصور. وقد قيل: الهمم القاصرة تصيِّرُ العلوم داثرة.

فاستعنت الله على دراسة شرح (تحفة الإخوان في علم البيان) للإمام الدردير وخُضْتُه حتى جُزته بحمد الله، ثم شرعت في دراسة رسالة أبي القاسم السمرقندي في الاستعارات وشروحها وحواشيها، ثم حاشية الدُّسوقي وما تيسر من شروح (تلخيص المفتاح)[١] حتى أطفأتُ أوار التُّهمة، ونلت منها ما يبُلُّ ظمى الصادي.

ثم شرعت بعدها _ مستعينا بالله _ في قراءة حاشية الإمام الطيبي قراءةَ بحثٍ ودرسٍ، لاستخراج ما تحوي من دُرَرَ المجاز، وبيانِ اختيارات الإمام الطيبي، وتوجيهاته بقدر الجهد والمُكْنَة، ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦].

وكنت عند قراءة الورد من كتاب الله أتَفَرَّسُ في مجاز الآيات، فإذا انقدح في الذهن منه شيءٌ لُذْتُ بـ(الفتوح)؛ ليكسر أغلاق الفهم، ويجلّي غمامة الوهم.

وكنت إذا ضاقت عليَّ الحِيَل، وعَيَّت بي العِلل، وانقطعت بالفهم مني السُّبُل، انطرحت على الأعتاب، وتوسَّلت بقديم الإحسان، وتزَّلفت لنيل ألطاف الرحمن، متأسيا بسيِّد المرسلين _ صلى الله عليه وسلم _ الذي كان إذا حَزَبَهُ أَمْرٌ صَلَّى[٢]. وقد صدق القائل:

إذا لم يكن عوْنٌ من الله للفتى * * * فأولُ ما يجني عليه اجتهاده

ولم أزل أُجري المِداد، بغية الإصابة والسداد، حتى اكتمل جُهد المُقِلّ. أسأل الله أن يجعلَ ما تَعِبْت فيه منه سبباً يُنجِّيني، ونوراً لي على الصراط يسعى بين يديَّ وبيمِيني، ونِعْمَ المسئول.

* * *

---

١ أي: تلخيص (مفتاح العلوم) للإمام السكاكي (ت ٦٢٦هـ).

٢ رواه: أبو داود السجستاني، سنن أبي داود، ج٢، ص٤٨٥، برقم (١٣١٩)، ط١، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة العالمية، بيروت، ١٤٣٠هـ.

مشكلة الدراسة:

هذه الرسالة دراسة تفسيرية بلاغية لحاشية الإمام الطيبي على تفسير الكشاف الموسومة بـ (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب)؛ حيث إن الإمام الطيبي إمامٌ في المسائل البلاغية على الصعيدين؛ النظري والتطبيقي.

فمن الناحية النظرية قد ألَّفَ كتابيه: (التبيان في المعاني والبديع والبيان)، و (لطائف التبيان في المعاني والبيان).

وأما الناحية التطبيقية فَتَمَثَّلتْ في مؤلَّفَيْن له؛ أحدهما في التفسير، وهو هذه الحاشية النفيسة، والآخر في شرح الحديث الشريف، وهو شرحه الحافل على مشكاة المصابيح.

وهذه الحاشية هي أجلُّ الحواشِي علىٰ (الكشاف) وأنْفَسُها. كما صرَّح بذلك غير واحد من العلماء، منهم القاضي الشوكاني.

وهي مملوءةٌ بالنكت والفوائد، مشحونةٌ باللطائف الفرائد، مذكورٌ فيها غيرُ ما ذكره صاحب (الانتصاف) و(الإنصاف)، وما ذكره غيرهما من فضائل الأئمة الأشراف.

ولِمَا لهذه الحاشية من أهمية فقد تناولها الباحثون بالدراسة والتحليل؛ فدُرِسَت فيها مسائل علم المعاني، ومسائل البديع في رسالتين علميتين متخصصتين. وبقي المجال أما الباحثين رَحبا لتناوُل علم البيان فأحبَبْت في هذه الأطروحة أن أدرس المجاز في هذه الحاشية النفيسةِ خدمةً لها، ومحاولةً لإظهار آراء الإمام الطيبي في هذا الفَنِّ، وكيف وَظَّفها لخدمة التفسير، وتَجْلِيَة معاني التراكيب القرآنية التي اشتملت على مسائل المجاز؛ اللغويِّ والعقلي.

تتمثل مشكلة الدراسة بتَتَبُّعِ ما ذكره الإمام الطيبي من مسائل المجاز في حاشيته، ثم تصنيفها على فصولِ ومباحثِ هذا الرسالة، مع التحليل والتعقيب عليها.

وتجيب هذه الدراسة عن الأسئلة التالية:

١- ما مفهوم علم البيان، وما هي أهميَّتُه في الدراسات القرآنية، وأين منزلة الإمام الطيبي بين علماء التفسير، وما القيمة العلمية لحاشيته (فتوح الغيب)؟

٢- ما مظاهر اعتناء الإمام الطيبي بالمجاز المُرسَل، وما هي أنواعه وعلاقاته عنده، وهل اقتصر على العلاقات المعروفة عند العلماء لهذا المجاز، أم ابتكر له علاقات أخرى، وما مذهب الطيبي في المجاز المرسل المركب؟

٣- ما هو مذهب الإمام الطيبي في الاستعارة المكنية وقرينتها التخييلية، وهل جَوَّز الطيبي إجراءَ استعارتين في عبارة واحدة؛ مكنيَّةٍ وتصريحيَّةٍ. وهل جَوَّز وقوعَ استعارتين في لفظٍ واحدٍ؟

٤- ما هي مدخولات كُلٍّ من الاستعارة الأصليَّة والتبعية عند الإمام الطِّيبيِّ، وما هو مذهبه في الاستِعارة في الحرف، وكيف طريقتُه في إجرائها؟

٥- ما مفهوم الاستعارة التمثيلية، وما أهميَّتُها ومدخولاتها عند الإمام الطيبي؟ وكيف عالج الطيبي مصطلح (التمثيل) عند الزمخشري في الكشاف؟ وما موقف الإمام الطيبي من اجتماع الاستعارتين؛ التمثيليَّة والتبعيَّة، وما موقف علماء البيان من رأيه في هذه المسألة؟

٦- ما هي أقسام الاستعارة من حيث الحسيةُ والعقلية عند الطيبيِّ، ومن أين استمدَّ تلك الأقسام؟

٧- ما مظاهر اعتناء الطيبي بالترشيح والتجريد، وهل تنتظم هذه الظاهرة البيانية عند الطيبيِّ جميع أبواب البيان، أم هي مقصورةٌ على بعض أبوابه، وهل الترشيح أبلغ أم التجريد، وهل اعتبر الطِّيبيُّ الترشيح والتجريد بعد تمام الاستعارة بالقرينة المانعة أو المعينة؟

٨- ما مظاهر اعتناء الإمام الطيبي بالمجاز العقلي، وكيف وَظَّفه في توجيه القراءات، وما هي ملابساته عنده، وهل اقتصر على الملابسات المعروفة عند العلماء لهذا المجاز، أم تعرَّض لأنواع أخرى منها في حاشيته؟

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة من حيث إنها خدمة لحاشية من أنفس حواشي الكشاف، إن لم تكن أنفسها على الإطلاق؛ حيث تمَّ دراسة ما تَضَمَّنَتْهُ من علم المعاني وعلم البديع في رسالتين جامعيتين متخصصتين؛ فجاءت هذه الرسالة استكمالا لجانب من جوانب درس البلاغة في ثالث علوم البيان في هذه الحاشية النفيسة؛ بدراسة ما اشتملت عليه من مسائل المجاز اللغوي والعقلي.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها:

١- بيان مفهوم علم البيان، وأهميَّتِه في الدراسات القرآنية، وإظهار منزلة الإمام الطيبي، والقيمة العلمية لحاشيته (فتوح الغيب).

٢- إبراز مظاهر اعتناء الإمام الطيبي بالمجاز المُرسَل، وبيان أنواعه وعلاقاته عنده، وإظهار توسُّعه في علاقات المجاز المرسل، وبيان مذهبه في المجاز المرسل المركب.

٣- بيان مذهب الإمام الطيبي في الاستعارة المكنية وقرينتها التخييلية، وبيان منع الطيبي إجراءَ استعارتين في عبارة واحدة؛ مكنيَّةٍ وتصريحيَّةٍ. وتجويزه وقوعَ استعارتين في لفظٍ واحدٍ.

٤- بيانُ مدخولاتِ كُلٍّ من الاستعارة الأصليَّة والتبعية عند الإمام الطِّيبيِّ، وتجليةُ مذهبه في الاستِعارة في الحرف، وكيفيَّة إجرائها عنده.

٥- توضيحُ مفهوم الاستعارة التمثيلية وأهميَّتِها ومدخولاتها عند الإمام الطيبي. وبيان معالجة الطيبي مصطلح (التمثيل) عند الزمخشري في الكشاف. وبيان موقف الإمام الطيبي من اجتماع الاستعارتين؛ التمثيلية والتبعية، وموقف علماء البيان من رأيه في هذه المسألة.

٦- إيضاح تقسيم الطيبي الاستعارة من حيث الحسيةُ والعقلية، وبيانُ مرجعه في ذلك التقسيم.

٧- إبراز مظاهر اعتناء الطيبي بالترشيح والتجريد، وبيان ما تنتظمه هذه الظاهرة البيانية عنده، وإيضاحُ مراد الطيبيِّ بأبلغيَّة الترشيح على التجريد، وأنَّ الترشيح والتجريد عنده إنما يكونان بعد تمام الاستعارة بالقرينة المانعة.

٨- تجلية مظاهر اعتناء الإمام الطيبي بالمجاز العقلي، وبيان الملابسات التي تعرَّض لها الطيبيُّ في حاشيته، وتوسُّعه في تلك الملابسات.

الدراسات السابقة:

تناول الباحثون هذه الحاشية بالدرس والتحليل، فمن الرسائل التي كتبت فيها _ في حدود اطِّلاعي _:

١- مسائل علم المعاني في كتاب فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب المعروف بـ (حاشية الطيبي على الكشاف عرضاً ودراسة).

وهي رسالة ماجستير في قسم الأدب والبلاغة بكلية اللغة العربية في الجامعة الإسلامية، للباحث محمد بن راشد حمد الصبحي. بإشراف الدكتور: علي بن دخيل الله العوفي. والرسالة سُجلت في ١٤٣١/٣/١٠هـ ، ونوقشت في ١٤٣٤/٢/١٠هـ، كما هو موجود في دليل الرسائل العلمية الخاصة بعمادة الدراسات العليا في في الجامعة الإسلامية.

وقد تعرض مؤلِّفُها لمسائل علم المعاني في (فتوح الغيب) كما هو بادٍ من عنوانها.

ولا يخفى على الباحثين أن علم (المعاني) المطروق في رسالة هذا الباحث، وعلم (البيان) المدروس في هذه الرسالة علمان مختلفان بشروطهما الضابطة عند العلماء.

٢ـ البديع في كتاب فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب للطيبي دراسة وتقويما.

رسالةُ ماجستير للباحثة عائشة بنت أحمد مفرح الشهري، وهي رسالة مسجلة، في طور الإعداد لمَّا تُناقش. كما هو موجود في دليل الرسائل العلمية الخاصة بعَمَادة الدراسات العليا في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

تتعرض الكاتبة في هذه الرسالة لمسائل علم البديع في هذه الحاشية العظيمة. وعلمُ (البديع) الذي تدرسه الباحثة علم مستقل بائن عن علم (البيان) الذي تَوَدُّ هذه الرسالة تجلية مسائله كما هو مقرر عند علماء البلاغة.

فمن العنوانين السابقين يتبين أن الرسالتين السابقتين بحثتا في علمين من علوم البلاغة؛ المعاني والبديع، وتركتا فسيح المجال لبحث علم البيان في هذه الحاشية، وهو ما ستحاول هذه الدراسة خدمته وتيسيره _إن شاء الله_.

منهج البحث:

اعتمد الباحثُ في هذه الدِّراسةِ على عدد من المناهج، هي:

١- المنهج الاستقرائي: بتتبع الآيات التي درسها الإمام الطيبي درسا بيانيا، أو أَوْرَدَ فيها رأيا من آرائه في علم البيان.
٢- المنهج الوصفي: بعرض رأيه البياني في المواضع التي بَحَثَهَا وأدلى فيها بدلوه.
٣- المنهج التحليلي: بتفكيك عبارته في (فتوح الغيب) وتحليلها؛ لبيان ما يعتمده وما يذهب إليه من آراء علماء البلاغة في هذا الفنِّ.

مع الاستفادة من المناهج الأخرى في حال دعا إليها البحث.

هيكليَّة الدراسة:

اقتضى الطَّرح في هذه الدِّراسة أن تكون في مقدِّمة، وخمسة فصولٍ، وخاتمة، على التفصيل الآتي:

المقدمة: تشتمل على مشكلةِ الدراسةِ، وأهميتِها، والأهدافِ المَرْجُوِّ تحقيقُها من هذه الدراسة، والدراساتِ السابقةِ، والمنهج المُعتمد للبحث، وخُطَّة الدراسة.

الفصل الأول: التعريف بعلمِ البيان وبالإمام الطيبي وحاشيته، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بعلم البيان وأهميته

المطلب الأول: التعريف بعلم البيان

المطلب الثاني: أهمية علم البيان (قسيم المعاني والبديع) في الدراسات القرآنية

المبحث الثاني: التعريف بالإمام الطيبي وحاشيته

المطلب الأول: التعريف بالإمام الطيبي

المطلب الثاني: التعريف بحاشية الطيبي على الكشاف

الفصل الثاني: المجاز المرسل، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: نوعا المجاز المرسل وعلاقاته عند الإمام الطيبي

المطلب الأوَّل: نوعا المجاز المرسل

المطلب الثاني: علاقات المجاز المرسل

المطلب الثالث: توسُّع الطيبي في علاقات المجاز المرسل

المبحث الثاني: المجاز المرسل المركب

الفصل الثالث: الاستعارة عند الإمام الطِّيبيِّ، وفيه خمسةُ مباحث:

المبحث الأول: الاستعارة التصريحية والمكنية عند الإمام الطيبي

المطلب الأول: الاستعارة التصريحية

المطلب الثاني: الاستعارة المكنية وقرينتها

المبحث الثاني: الاستعارة الأصلية والتبعية عند العَلَّامة الطيبي

المطلب الأول: الاستعارة الأصلية

المطلب الثاني: الاستعارة التبعية

المبحث الثالث: الاستعارة التمثيلية عند الطِّيبيِّ

المطلب الأول: مفهوم الاستعارة التمثيلية وأهَمِّيَّتُها عند الإمام الطيبي

المطلب الثاني: مشتملات الاستعارة التمثيلية في (فتوح الغيب)

المطلب الثالث: مصطلح (التمثيل) بين الطيبي والزمخشري

المطلب الرابع: اجتماع التمثيلية والتبعية عند (الإمام الطيبي)

المبحث الرابع: أقسام الاستعارة من حيث الحِسَّيَّة والعقليَّة

المطلب الأول: الاسْتِعَارَةُ التي طَرَفَاهَا حِسِّيَّان

المطلب الثاني: الاستعارة التي طرفاها غيرُ حِسِّيَّيْن

المبحث الخامس: التَّرشيح والتجريد عند الإمامِ الطِّيبِيِّ

المطلب الأَوَّل: مظاهر اعتناء الطيبيِّ بمُلائِم الاستعارة

المطلب الثاني: الملائم والقرينة

الفصل الرابع: المجاز العقلي عند الإمام الطيبي، وفيه مبحثان:

المبحث الأَوَّل: مظاهر عناية الطِّيبيِّ بالمجاز العقليِّ

المبحث الثاني: ملابسات المجاز العقلي عند الإمامِ الطِّيبِيِّ

الفصل الخامس: منهجُ الإمام الطيبي في عرض مسائل المجاز والقيمةُ العلميَّة لآرائه، وفيه مبحثان:

المبحث الأَوَّل: منهج الإمام الطيبي في عرض مسائل المجاز

المطلب الأوَّل: أصول منهجه في التعامل مع المجاز

المطلب الثاني: منهجه التفصيلي في التعامل مع المجاز

المبحث الثاني: القيمة العلميَّة لآراء الإمام الطِّيبيِّ في المجاز

المطلب الأوَّل: استفادة العلماء من الطيبي

المطلب الثاني: من معالم القيمة العلمية لآراء الطيبي في المجاز

الخاتمة: واشتملت على أبرز نتائج هذه الدراسة.

وأخيراً: مَسْرَدُ المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها هذه الدراسة.

وفي الختام أرجو أن يكون الجُهد أصاب محزَّه، وآتى أُكُلَهُ؛ فذلك غاية القصد، وإن تكن الأخرى فحسبي إخلاص النيَّة، وبذلُ الجهد، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفصل الأول: التعريف بعلمِ البيان وبالإمام الطيبي وحاشيته

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بعلم البيان وأهميته

المطلب الأول: التعريف بعلم البيان

المطلب الثاني: أهميَّة علم البيان (قسيم المعاني والبديع) في الدراسات القرآنية

المبحث الثاني: التعريف بالإمام الطيبي وحاشيته

المطلب الأول: التعريف بالإمام الطيبي

المطلب الثاني: التعريف بحاشية الطيبي على الكشاف

الفصل الأول: التعريف بعلم البيان وبالإمام الطيبي وحاشيته

المبحث الأول: التعريف بعلم البيان وأهميته:

وتحته مطلبان:

*** المطلب الأول: التعريف بعلم البيان:**

استقرَّ إطلاق علم البيان على اعتباره قسيماً لعلمي المعاني والبديع من علوم البلاغة، وإن كان يُطلق في عرف المتقدمين إطلاقاً عامّاً يشملها كلها، بحيث يكون مرادفاً لإطلاق لفظ البلاغة.

قال الطيبي: " اعلم أن البيان كثيراً ما يطلق على أنواع المعاني والبيان والبديع، كما يطلق عليها علم البديع"[١].

وأمَّا مفهومه في الاصطلاح الخاص المتأخر فيبيِّنه الإمام الطيبي بقوله: " معرفة إيراد المعنى الواحد في الطرق المختلفة الدلالة بالخفاء على مفهومها تفادياً عن الخطأ في التطبيق لتمام المراد من المبالغة "[٢].

فهو أصولٌ وقواعد يُعرف بها إيراد المعنى الواحد بعبارات يختلف بعضها عن بعض في وضوح الدلالة العقلية على نفس ذلك المعنى المراد التعبير عنه بها[٣].

وعلم البيان علم دقيق، لا يستطيع مبتغي التفسير الاستغناء عنه بوجهٍ ما، مَنْ قَدَرَهُ حَقَّ قَدْره، لم يَخْفَ عليه أن العلوم كلها مفتقرةٌ إليه وعيالٌ عليه، فكم آيةٍ من آيات التنزيل وحديثٍ من أحاديث

---

١ الطِّيبي الحسين بن عبدالله: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرَّيب، ج١، ص ٧٤٥-٧٤٦، ط١، طَبْعُ جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الأردن، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

٢ الطِّيبي الحسين بن عبدالله: التبيان في علم المعاني والبديع والبيان، ص: ٧٨، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

وانظر: فتوح الغيب (٦٦١/١).

٣ انظر: السكاكي يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (المتوفى: ٦٢٦هـ): مفتاح العلوم، ص٣٢٩، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

الرسول قد ضِيمَ وسِيمَ الخسف بالتأويلات الغَثَّة والوجوه الرَثَّة؛ لأنَّ مَن أوَّل ليس من هذا العلم في عِيرٍ ولا نفير، ولا يَعْرفُ قبيلاً من دبير[١].

وغاية هذا العلم تمكين المتأدِّب _ فهماً وأداءً _ من مُجاراة أساليب البلغاء وكلامهم من حيث وفاؤه بمقتضيات المعاني وبمتطلبات الذوق والجمال، ومدى إيحائها وبُعدِ مَرْماها الذي تَهْدِفُ إليه، وإبداع مهاراته، وفهمِ أساليبه المتعددة، واختيارِ الأبلغ منها، والأوضح دلالة.

ويُمكن حصر موضوعات هذا العلم _ على وجه كونه قسيماً لعلمي المعاني والبديع _ بالعناوين الآتية:

١ـ التشبيه وأركانه وأدواته وأغراضه وألوانه.

٢ـ المجاز اللغوي والمجاز العقلي.

٣ـ الاستعارة وبيان أنواعها.

٤ـ الكناية وأقسامها.

وهي جميعاً فصولٌ تُظهر لنا كيف يمكن أن يؤدَّى المعنى الواحد بأساليبَ متعدِّدة، تتفاوت في وضوحها، وتتباين في جماليتها، مما تفنَّنَ فيه أهل اللسان في شعرهم ونثرهم، وما جاء أعلاه في كتاب ربنا سبحانه الذي كان قمة البلاغة وعرفنا به سماءَ لغة العرب.

---

١ مقتبس من كلام الزمخشري. انظر: الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج٤، ص١٤٦، تح: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت. د.ت.

وانظر: الطيبي، فتوح الغيب، (٦٦٢/١) (٤٣٢/١٣).

*** المطلب الثاني: أهمية علم البيان (قسيم المعاني والبديع) في الدراسات القرآنية:**

يقول أبو هلال العسكري في كتابه (الصناعتين): " اعلم علّمك الله الخير، ودلّك عليه، وقيَّضه لك، وجعلك من أهله أنّ أحقَّ العلوم بالتعّلم، وأولاها بالتحفّظ _ بعد المعرفة بالله جلّ ثناؤه _ علمُ البلاغة، ومعرفةُ الفصاحة، الذي به يُعرف إعجاز كتاب الله تعالى، الناطق بالحق، الهادي إلى سبيل الرّشد، المدلول به على صدق الرسالة وصحّة النبوة" إلى أن يقول: " وقد علمنا أن الإنسان إذا أغْفَلَ علم البلاغة، وأخَلَّ بمعرفة الفصاحة لم يقع علمه بإعجاز القرآن من جهة ما خَصَّهُ الله به من حسن التأليف، وبراعة التركيب، وما شَحَنَه به من الإيجاز البديع، والاختصار اللطيف، وضمَّنه من الحلاوة، وجَلَّله من رونق الطلاوة، مع سهولة كَلِمِه وجزالتها، وعذوبتها وسلاستها إلى غير ذلك من محاسنه التي عجز الخلق عنها، وتحيرت عقولهم فيها"[1].

اهتم العلماء على مدى العصور بالدِّراسات البلاغية، وحددوا الغرض من وراء ذلك في هدفين:

الأول: خاص بالدراسات القرآنية، والبحث في أسرار الإعجاز وأسبابه، فمن أجل ذلك فضّل أبو هلال العسكري البلاغة على سائر العلوم.

الثاني: الاطلاع على أسرار البلاغة والفصاحة في كلام العرب شعره ونثره؛ لأن من لا عِلْمَ له بأوجه البلاغة يعجز عن التمييز بين الفصيح والأفصح، والبليغ والأبلغ، والجيِّد والرديء، والحسن والقبيح.

يقول الإمام عبد القاهر: " ثم إنك لا ترى علما هو أرسخ أصلاً، وأبسق فرعاً، وأحلى جنياً، وأعذب ورداً، وأكرم نتاجاً، وأنور سراجاً، من علم البيان الذي لولاه لم تر لسانا يحوك الوشي، وينفث السحر، ويريك بدائع الزهر، ويجنيك الحلو اليانع من الثمر، والذي لولا تَحَفِّيه بالعلوم، وعنايته بها، وتصويره إيَّاها لبقيت كامنة مستورة، ولاسْتَمَرَّ السِّرَارُ بأهِلَّتِها، واستولى الخفاء على جملتها، إلى فوائد لا يدركها الإحصاء، ولا يحصرها الاستقصاء"[2].

---

١ العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، الصناعتين، ص: ١-٢، ت: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩ هـ.

٢ الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، دلائل الإعجاز، ص ٥-٦، ط٣، تح: محمود شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

ولو لم يكن لهذه العلوم من سابغ الفضل على ذويها سوى الوصول بهم إلى موضع السِّر من إعجاز القرآن، وكيف أنه تحدى العرب _ وهم ذَوُو لَسَنٍ وفصاحة _ في أَبْيَنِ سِماتِهم، وأجلِّ صفاتهم، بما حواه من محكم الصياغة، وروائع البلاغة، وبما تضمَّنَه من جوامع الكَلِمِ، وروائع الحِكَمِ حتى وقف بنو العروبة، وحاملو لِوائِها أمامَه واجِمِين، وخَرَّ له أعلام البيان ساجدين، لو لم يكن لها سوى هذا الفضل لكان لزاماً على عامَّة أبناءِ العربية أن يرتضعوا أفاويقها، وينهلوا من مناهلها، فما ظنُّك بها وقد تعدى خطرها هذا الأمر.

إنها لتكشِفُ لك عما في الفُصحى من كنوز ونفائسَ لا تقف عند حَدٍّ، كما تكشف لك عن سرٍّ ما لها من فضل التقدم على سائر اللغات حتى نزل بها القرآن الكريم، فَوَسِعَتْهُ معنى وأسلوبا، على ما فيه من روعة وجلال، فكان ذلك شهادة لها بِتَبَوُّئِها مكان الصدارة، واستوائها على عرش السيادة.

وهل تراك بالغا أعماق القلوب، مالكا زمام العقول _ تقويما لعقيدة زائغة، أو إحياء لحَقٍّ مضيَّعٍ، أو رَدّاً لشرف مثلوم _ بغير مَعُونةِ هذه العلوم؟ أَجَلْ، فَرُبَّ كلامٍ أقطعَ من حسام، وأنفذَ من سهام.

وأي أثر ذلك الذي تُحِسُّه في نفسك عندما يجري على لسانك اللفظ الأنيق ذو المعنى الدقيق، أو تنعكس على براعتك أشعةُ الخيال الرائع، والتصوير البارع، أتُراك لو حِيزت لك الدنيا بحذافيرها لقاء أن يعزى إلى غيرك ما أبدعت، أكنت قابلًا هذا البدل على جليل خطره، وعظيم قدره؟ تلك _ لَعَمْرِي _ مُتعة النفس، لا يعدلها شيء في الوجود.

من أجل ذلك كلّه، كانت حاجتنا إلى دراسة هذه العلوم فوق حاجتنا إلى شأنٍ آخرَ من شُئون الحياة، وحسبك منها أن تعرف بها ما لِلُغة آبائك من قوَّةٍ واعتزاز، وما احتواه كتاب ربك من أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز[١].

وكما يبين العلماء شرف هذا العلم ومَزيَّته فإنهم يرسمون للطالب سبيل اكتسابه، ويُجَلُّون له معالم الترقي فيه إلى مراتب الكمال، يقول صاحب الكشاف: " ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق إلا رَجُلٌ قد برع في علمين مختصين بالقرآن، وهما علم المعاني وعلم البيان، وتَمَهَّلَ في ارتيادهما آونة، وتعب في التنقير عنهما أزمنة، وبعثته على تتبع مظانهما هِمَّةٌ في معرفة لطائف حجة الله، وحرصٌ على استيضاح معجزة رسول الله بعد أن يكون آخذا من سائر العلوم بحظٍّ، جامعا بين أمرين: تحقيقٍ وحفظٍ كثير المطالعات، طويل المراجعات قد رَجَع زمانا ورُجِع إليه،

١ عوني، حامد: المنهاج الواضح للبلاغة، ج٣، ص١٦-١٧، ط١، المكتبة الأزهرية، مصر، ١٤٣٢هـ-٢٠١٢م.

ورَدَّ وَرُدَّ عليه فارسًا في علم الإعراب، مقدَّماً في حَمَلَةِ الكتاب، وكان مع ذلك مسترسل الطبيعة منقادها، مشتعل القريحة وقَّادها، يقظان النفس دراكاً للمحة وإن لطُفَ شأنها، متنبها على الرَّمْزة وإن خفيَ مكانها، لا كَزّاً جاسياً، ولا غليظا جافياً، متصرفا ذا دراية بأساليب النظم والنثر، مرتاضاً غير رَيِّضٍ بتلقيح بنات الفكر قد علم كيف يرتب الكلام ويؤلف، وكيف ينظم ويرصف، طالما دُفِعَ إلى مضايقه، ووقع في مداحضه ومزالقه"[١].

فهذا الفن _ كما قال صاحب (المفتاح) _ لا تلين عريكتُه، ولا تنقاد قَرُونَتُه[٢] لمجرَّد استقراء صُوَرِه، وتَتَبُّعِ مظانِّ أخواتٍ لها؛ بل لا بد من ممارساتٍ كثيرة ومراجعات طويلة مع فضلٍ إلهيّ[٣].

وفي هذا الشأن يقول الطيبي: " ولله دَرُّ القائل: ومستودعات هذا الفنِّ لا تَتَّضحُ إلا باستبراء خاطرٍ وقاد، ولا تتكشف جواهرها إلا لبصيرةِ ذي طبعٍ نقّاد. ثم نقول: من رُفِعَ الخَتْمُ عن تفسيره لخَتْمِ الله، فقد حَلَّ له الشروع في هذا الكتاب؛ وقد علم أنه من رجال قصدوا لكشف الحجاب، وإلا فَلْيَتْرُكِ القوس لباريها، وعند الله العلم بالصواب"[٤].

ولما كان علم البلاغة بهذه المنزلة؛ فإني أحببت أن أتعلَّقَ بأذيال القوم فأنفض الغبار عن بعض تراث فحول المفسرين، لأُقَدِّمَه للقراء سهلاً ميسوراً بغير نوال، من خلال الكتابة في فَنَنٍ من أفنان البلاغة، وهو (المجازُ) عند الإمام الطيبي في حاشيته العظيمة الموسومة بـ (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب)، والله الموفّقُ.

---

١ الكشاف (١/٢-٣).

٢ يُقالُ: سَمَّحَ البَعِيرُ بَعْدَ صُعوبته إذا ذلَّ، وأَسْمَحتْ قَرُونَتُه لِذَلِكَ الأمر إذا أطاعت وانقادت.

لسان العرب، ج٢، ص٤٨٩، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤ هـ، الرازي أحمد بن فارس بن زكريّا أبو الحسين: معجم مقاييس اللغة، ج٢، ص٢٨١، تح: عبد السَّلام محمد هَارُون، اتحاد الكتاب العرب، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.

٣ السكاكي، مفتاح العلوم: ٧٦.

٤ الطيبي، فتوح الغيب، (١٤٢/٢- ١٤٣).

المبحث الثاني: التعريف بالإمام الطيبي وحاشيته:

*** المطلب الأول: التعريف بالإمام الطيبي:**

هو الإمام الهُمام الحسين بن عبد الله بن محمد شرف الدين الطيبي[1]، نسبةٌ إلى بلدة الطِّيب _ بكسر الطاء _ في إقليم خوزستان الإيراني[2].

---

١ وعلق مصحح الدرر الكامنة بقوله: " في هامش «١»: إحدى النسخ المخطوطة - بخط السخاوي: هذا الرجل – أي: الطيبي - سمى نفسه في أول شرح المشكاة الحسين بن عبد الله بن محمد، وكذا سماه شيخنا المؤلف - يعني صاحب الدرر الكامنة في أول تخريجه أحاديث المصابيح".

انظر: العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ج٢، ص ١٨٥-١٨٦، ط٢، ت: محمد عبد المعيد خان، نشر مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الهند، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٢ انظر: العسقلاني، الدرر الكامنة، (٢/ ١٨٥).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي: بُغية الوُعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج٢، ص٥٢٢، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان، د.ت.

الداوودي، محمد بن علي بن أحمد شمس الدين الداوودي: طبقات المفسرين، ج١، ص١٤٦، راجعها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية – بيروت، د.ت.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، ج١، ص٢٢٩، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

طاش كبري زاده أحمد بن مصطفى خليل عصام الدين ، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، ج٢، ص١٠١، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

الزِّركِلِي خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ):الأعلام، ج٢، ص٢٥٦، ط١٥، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٢ م.

وهو في الحسن بن محمد، في: ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج٨، ص٢٣٩، ط١، ت: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير ـ دمشق، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م،

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، (١٤٧٨)، ج٤، ص٥٣، مكتبة المثنى – بغداد، ١٩٤١م.

ولادته:

لم تحدد لنا المصادر التي بَينَ أيدينا مكانَ أو زمانَ ولادة الطِّيبيِّ، لكنْ مما يمكن تخمين ولادته على سبيل التقريب زماناً: أنه في النصف الثاني من القرن السابع الهجري.

أما المكان؛ فيُذكر أنه طِيبيُّ الأصل[١]، من أهل تُورِيزَ من عراق العجم[٢]، فلعله ولد في هذا المكان.

ثناء العلماء عليه:

قد استفاض وتتابع ثناء العلماء على الإمام الطيبي وبيان منزلته في فنون العلم، ولا غرابة في ذلك؛ فقد كان عالماً في التفسير والحديث والفقه والعربية، ومِنْ كلام أهل العلم في بيان منزلة هذا الإمام:

يقول الحافظ ابن حجر: " قرأت بخط بعض الفضلاء أنه كان ذا ثروة من الإرث والتجارة، فلم يزل ينفق ذلك في وجوه الخيرات، إلى أن كان في آخر عمره فقيراً.

قال: كان كريماً متواضعاً، حسن المعتقد، شديد الردِّ على الفلاسفة والمبتدعة، مُظهراً فضائحهم ع استيلائهم في بلاد المسلمين حينئذٍ، شديد الحب لله ورسوله، كثير الحياء، ملازماً للجماعة ليلاً ونهاراً شتاءً وصيفاً مع ضعف بَصَرهِ بِأُخَرَةٍ، ملازما لأشغال الطلبة في العلوم الإسلامية بغير طمع؛ بل يُحْذِيهم ويعينهم، ويعير الكتب النفيسة لأهل بلده وغيرهم من أهل البلدان مَنْ يَعْرفُ ومن لا يعرف، محبًّا لمن عَرَفَ منه تعظيم الشريعة، مقبلاً على نشر العلم، آيةً في استخراج الدقائق من القرآن والسُّنَن، شرح (الكشاف) شرحاً كبيراً، وأجاب عما خالف مذهب السنة أحسن جواب يعرف فضله من طالعه"[٣].

كحالة، عمر بن رضا، معجم المؤلفين، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي - بيروت، د.ت.

١ انظر: طاش كبري زاده، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، (٢/١٠١).

٢ انظر: ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد ولي الدين الإشبيلي، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ج١، ص٥٥٦، ط٢، ت: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٣ انظر: العسقلاني، الدرر الكامنة، (٢/ ١٨٥- ١٨٦).

ويقول السيوطي: " العلامة في المعقول والعربية والمعاني والبيان ... ذكر في شرحه على (الكشاف) أنه أخذ على أبي حفص السَّهْرَوَرْدِي، وأنه قبيل الشروع في هذا الشرح رأى النبيَّ صلى الله عليه وسلم في النوم، وقد ناوله قدحاً من اللبن، فشرب منه"[١].

مصنفاته:

شارك الطيبي في التصنيف في أنواع العلوم المختلفة، في العربية والتفسير والحديث وغيره، ومن مصنفاته:

١- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب:

وهي حاشيته المشهورة على الكشاف، وسيأتي التعريف بها؛ إذ هي محلُّ الدراسة في هذه الرسالة.

٢ - الكاشف عن حقائق السنن:

وهو كتابٌ شرحَ فيه (مشكاة المصابيح) للخطيب التبريزي، وقد أبدع فيه في استخراج النكات والفوائد البلاغية من الكلام النبوي، والكتاب مطبوع متداولٌ.

٣- الخلاصة في أصول الحديث:

وهو كتاب في أصول علم الحديث ومصطلحه، اختصر فيه مقدِّمة ابن الصلاح المشهورة، والكتاب مطبوع متداول.

٤- التبيان في البيان:

وهو كتابٌ في تأصيل الجانب النظري لعلوم البلاغة (البيان والمعاني والبديع)، جمعَ الطيبي فيه _ كما يذكر هو في مقدمته _: بين محاسن (مفتاح العلوم) للسكاكي، و(الكشاف) للزمخشري، و(المصباح) لبدر الدين ابن مالك، و(الإيضاح) للخطيب القزويني، و(نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز) للفَخْر الرازي، و(المثل السائر) لضياء الدين ابن الأثير[٢].

---

١ السيوطي، بغية الوعاة، (١/٥٢٢- ٥٢٣). وانظر: الطيبي، فتوح الغيب، (١/٦١٢)، ابن العماد، شذرات الذهب، (٨/٢٣٩).

٢ انظر: الطيبي، التبيان في البيان، (٥-٦).

٥- لطائف التبيان في المعاني والبيان:

وهو في علوم البلاغة أيضاً.

وفاته:

ذكر الحافظ ابن حجر وصفاً دقيقاً لوفاة العلامة الطيبي، حيث يقول: " قرأت بخَطِّ بعضِ الفضلاء: ... عَقَدَ مجلساً عظيماً لقراءة كتاب البخاري، فكان يشتغل في التفسير من بُكرة إلى الظهر، ومن ثم إلى العصر لإسماع البخاري، إلى أن كان يوم مات؛ فإنه فَرَغَ من وظيفة التفسير وتوجَّه إلى مجلس الحديث، فدخل مسجدًا عند بيته فصلى النافلة قاعداً، وجلس ينتظر الإقامة للفريضة، فقضى نَحْبَه متوجها إلى القبلة وذلك يوم الثلاثاء ثالث عشري شعبان سنة ٧٤٣ هـ"[١].

*** المطلب الثاني: التعريف بحاشية الطيبي على الكشاف:**

عنوان الحاشية:

نجد من خلال القراءة لمقدمة الطيبي في حاشيته وخاتمتها أنه سمّاها بـ (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب)، حيث يقول في مقدمة حاشيته: " وسمّيتُ الكتاب بـ: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب"[٢]، ويقول في خاتمة حاشيته: " ويا مُقِيلَ العَثَرَات، اقبلْ توبتي ... وأقل عثرتي، فيما صدر مني مما لا ترضاه، خصوصاً فيما تصدَّيت لإيراده في فتوح الغيب، وفيما توخَّيت إبرازه في الكشف عن قناع الريب"[٣].

كما اتفقت كتب فهارس المخطوطات والتراجم على هذا العنوان، مما يعطي الثقة التامة بهذا الاسم عنواناً للحاشية، خصوصاً أنه من تسمية المؤلف نفسه[٤].

الباعث على تأليف الحاشية:

يقول الطيبي في مقدمة حاشيته مبيناً دافِعَه لتأليف الحاشية: " أما بعد؛ فإن كتاب الله المجيد هو قانون الأصول الدينية، ودستور الأحكام الشرعية، وهو المختص من بين سائر الكتب السماوية بصفة البلاغة، التي تقطعت عليها أعناق العِتاق، وَوَنت عنها خُطى الجياد في السباق، والمُوَفَّقُ

---

١ العسقلاني، الدرر الكامنة، (١٨٦/٢).

٢ الطيبي، فتوح الغيب، (٦١٢/١).

٣ المرجع السابق (٦٦٣/١٦).

٤ المرجع السابق، قسم الدراسة (١٣٣/١).

من العلماء الأعلام وأنصار مِلَّةِ الإسلام، من كانت مطامحُ نظره ومسارحُ فكره الجهاتِ التي تضمنت لطائف النكت المكنونة، واشتملت على أسرار المعاني المصونة، فلم يوفَّقْ لتصنيفٍ أجمعَ لتلك الدقائق، وتأليفٍ أنفعَ لدَرْكِ تلك الحقائق، وأكشفَ للقناع عن وجه إعجاز التنزيل، وأعْوَن في مداحض الكلام على تعاطي التفسير والتأويل إلا الحبرُ الهمامُ: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، شكر الله سعيه؛ إذ مصنَّفُه (الكشاف عن حقائق التنزيل) مصنَّفٌ لا يخفى مقداره، ولا يُشق غُباره؛ اتضح بيانه، وأضاء برهانه، وعمَّت أضواؤه، وانجلت سماؤه، تغرق الأفكار في بحار عباراته، ولا تنتهي الأوهام إلى ساحل إشاراته، هزّت أريحيَّةُ الفضل من أعطاف الفضلاء، لاعتلاء ذروته الشامخة، وابتغاء غاياته الباذخة، فكلٌّ غاصَ في تياره لاستخراج درر معانٍ أبهج من نيل الأماني في ظل صحةٍ وأمان، فإن من أراد عظيماً خاطرَ بعظيمته، ومن رام جسيماً راهنَ بكريمته، ومن هاب خاب، ومن أحجم أخفق.

فقد استَخَرْت الله _ مع قلة البضاعة، وقصور الباع في الصناعة _ لتصدّي شرح مجمله، وحل مُعْضَله، وتلخيص مشكله، وتخليص مبهمه، وفَسْرِ عويصه، وفك عقوده المورّبة، وتبيُّن عقوده المكرّبة، وانتهاض إحراز قصبات عيون التفاسير، للعلماء النحارير، وخلاصة أفكار المحققين، ونُقاوة أنظار المتبحرين، المتقدمين منهم والمتأخرين، لتسهيل وَعره، وتيسير صعبه، بعد تتبع مظانِّ العلمين المختصين بالقرآن آونةً من الأزمان، والإتقان على الأسباب البديعية، والأفانين البيانية، وتحصيل غرائب اللغة ما لا يُكاد إحصاءً، ولطائف الإعراب ما لا يُضْبَطُ إملاءً، وعلى نُكات علم أصول الدين: فقهه وكلامه، واستنباط فروعه وأحكامه، ولم آلُ جُهداً في جهاتِ المنقول استناداً إلى الأصول، وانتساب القراءاتِ المشهورة والشاذة، وبيان وجوهها، وكشف ستورها.

هذا؛ وإن أصعبَ السُّبُل تقييدُ القيود المبهَمة؛ فإنه بلغ في الغموض وراء حدِّ حلِّ الإلغاز، وهو الذي يعجز الناظر فيه كلَّ الإعجاز. ولم أقتصر على ذلك، بل جمعت معارضاتِ عظماء الشرق ومناقضاتِ فضلاء الغرب، وتجنَّبت التعصُّب في الرَّد إلا فيما لم يساعد عليه النص القاهر والنظم الباهر"[١].

فنخلص أن باعثه على تأليفه:

١ـ ما لتفسير الكشاف من مزيَّة كونه أجمع لدقائق النكت المكنونة في القرآن، وأنفع لدَرك أسرار معانيه المصونة، وأكشف للقناع عن وجه إعجاز التنزيل.

---

١ الطيبي، فتوح الغيب، (١/٦١٠ـ ٦١٢).

٢ـ التصدي لشرح مجملات الكشاف وفكِّ عُقَدِه ورموزه، وبيان مُشْكِلِه، وإيضاح مبهمه، وكشف ما قد يوهم من عباراته؛ حيث إن الكشاف قد بلغ مبلغ الإلغاز في غموضه.

٣ـ رغبته في سَلك سبيل العلماء الذين شرحوا الكشاف وعلّقوا عليه، وكتبوا عليه الحواشي من قبله.

* من أقوال العلماء في الحاشية:

لعل في عرض أقوال أهل العـــلم في الثناء على هذه الحاشية حافزاً للمُقبِل على قــراءة التفسير وإقرائه لِأَنْ يَنْهَلَ من معينها، ويغرف من بحرها، ومنها:

ما يقوله الحافظ ابن حجر العسقلاني: " شَرَحَ (الكشاف) شرحاً كبيراً، وأجاب عما خالف فيه الزمخشريّ أهل السنة بأحسن جواب"[١].

ويقول العلامة ابن خلدون: " قد وصل إلينا في هذه العصور تأليفٌ لبعض العراقيّين، وهو شرف الدّين الطّيبيّ من أهل توريز من عراق العجم شرحَ فيه كتاب الزّمخشريّ هذا، وتتبّع ألفاظه وتعرّض لمذاهبه في الاعتزال بأدلّة تزيّفها، ويبيّن أنّ البلاغة إنّما تقع في الآية على ما يراه أهل السّنّة لا على ما يراه المعتزلة؛ فأحسنَ في ذلك ما شاء مع إمتاعه في سائر فنون البلاغة، ﴿ وَفَوۡقَ كُلِّ ذِى عِلۡمٍ عَلِيمٌ ﴾ [يوسف: ٧٦]"[٢].

ويقول القاضي الشوكاني: " حاشيته _ أي: الطيبي _ على (الكشاف) هي أنفس حواشيه على الإطلاق مع ما فيها من الكلام على الأحاديث في بعض الحالات إذا اقتضى الحال ذلك على طريقة المُحَدِّثين؛ مما يدل على ارتفاع طبقته في علمي المعقول والمنقول"[٣].

ويقول حاجي خليفة: " وهي أَجَلُّ حواشيه... لم يَأْلُ _ أي: الطيبي _ جهداً، في إيراد مباديه المنتشرة؛ من تبيين وجوه القراءات، وتصحيح الأحاديث والروايات، وتحقيق لُغاته، وتدقيق نُكاته، وبذل مجهوده، في تقرير مسائله. ومع ذلك ففيه شيئان:

---

١ العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، (١٨٦/٢).

٢ تاريخ ابن خلدون (٥٥٦/١).

٣ الشوكاني، البدر الطالع (٢٢٩/١ـ ٢٣٠).

أحدهما: ليس من الأفعال الاختيارية؛ وهو: أن هذا الكتاب، كتاب متين، حصين، لا يكمل علمه بمجرد العثور على العلوم الظاهرة، بل له شرائط، بعضها ما ذكره مؤلفه، حيث قال: قد رَجَع زمانا ورُجِع إليه، ورَدَّ وَرُدَّ عليه، مع ذهن وقاد، وذلك أمر لا يمكن تحصيله، إلا بالكَدِّ، والجد.

وثانيهما: أنه كان مولعا بكثرة إيراد النكات البيانية؛ فصار شرحه كبيرَ الحجم، في غير المقصود، واختلاط الموجود بالمفقود"[١].

فهذه الشهادات كافيةٌ لبيان قيمة الحاشية وأهميتها في عدة مجالات: التفسير، والعقيدة، والحديث، والبلاغة، وبيان ظَفَر صاحبها بالقَدَح المُعَلَّى بين أصحاب الحواشي على (الكشاف)، ومدى أثره في مَن بَعْدَه من أصحاب الحواشي.

والناظر في الحاشية يجدها ضمَّت الحُسن إلى كبر حجمها، مما جعلها تُعدّ أنفس الحواشي، ويجد أن الطيبيَّ قد وفّى إلى حدٍّ كبير بما يتفق والأسبابَ التي دعته إلى تأليف الحاشية.

وبرزت شخصية الطيبي واضحة في مناقشاتٍ عميقة للزمخشري في (كشافه)، وخصوصاً في المسائل الاعتقادية بمنطق سليم وحجة قوية، مع شرح مسهب لما تحتاجه غوامض (الكشاف)، وإيضاح لمبهماته، فكانت حاشيته ممتلئة بالنكت والفوائد واللطائف والفرائد في علوم المعقول والمنقول مما حدا بمن جاء بعده من كتب على الكشاف إلى التأثر به، بل إن بعضهم قد اعتمد عليه اعتماداً كلياً: شرحاً أو تلخيصاً، كما أن عددا من المفسرين وأصحاب الحواشي جعلوا من حاشية الطيبي موضعَ اهتمامٍ لهم، بالاستفادة منها والمناقشة لبعض ما جاء فيها، ومنهم: سعد الدين التفتازاني، وقطب الدين الرازي، والزركشي في (البرهان)، والقاضي أبو السعود العمادي في (إرشاد العقل السليم)، وشهاب الدين الخفاجي في حاشيته على (أنوار التنزيل) للبيضاوي، والسيوطي في (الإتقان)، وشهاب الدين الآلوسي في (روح المعاني)، وغيرهم كثير.

---

١ حاجي خليفة، كشف الظنون (١٤٧٨/٢ـ ١٤٧٩).

الفصل الثاني: المجاز المرسل

وفيه توطِئةٌ ومبحثان:

تَوطئة: بين يدي المجاز

المبحث الأول: نوعا المجاز المرسل وعلاقاته عند الإمام الطيبي

المطلب الأوَّل: نوعا المجاز المرسل

المطلب الثاني: علاقات المجاز المرسل

المطلب الثالث: توسُّع الطيبي في علاقات المجاز المرسل

المبحث الثاني: المجاز المرسل المركب

* توطئة: بين يدي المجاز:

المجاز فَنٌّ ظريفٌ، يستخدمه الناس؛ لتمليح الكلام، والتفنُّن في إيقاعه في المسامع، وتقريره في نفس السامع؛ بأدائه في صورٍ متنوعةٍ من التعبير.

ألا تراهم يقولون في الرجل الذي لا يكاد يُطاوع في أمر: (جاء الدِيك)، وتلك استعارة تصريحية.

ويصفون فعل الخبيث الفنَّان بقولهم: (ينفث سمومه)، ويقولون: سقى الله أيَّاماً .. فيُشبِّهون الأيام الخاليات بالأرض أو النبات الذي يُسقى لِيَحيا. وتلكما استعارتان بالكناية.

ويعبرون عن الكل بالجزء بقولهم: من أجل عيونك سأفعل. وذلك مجاز مرسل بعلاقة الجزئية.

وإذا وصفوا الحجة الواضحة التي لا تكاد تخفى على أحد، قالوا: (الشمس لا تُغطى بغربال)، وإذا أرادوا التواضع وبيان فضل المقابل ، قالوا: (العين لا تعلو على الحاجب). وتلكما استعارتان تمثيليتان؛ إذِ استعملت فيهما الأمثال.

وتراهم إذا بالغوا في وصف امرأة بالجمال قالوا: (تقول للشمس: تَنَحَّي لأجلس مكانك)، وتلك كناية عن صفة هي الجمال الفَتَّان، ويصفون العنيد بقولهم: (ركب رأسه)، وتلك كناية _ أيضا _.

وقد يصفون هذا الأخير بقولهم: (على رأسه) وتلك استعارة تبعية حُذف أكثر أجزائها، وألمع إليها حرف (على)[١].

فالمجازُ فَنٌّ لا يكاد يتوارى عن ألسِنَةِ الناس في حياتهم اليومية وإن لم يعلموا اصطلاحاته لدى البلاغيين.

ومجازات القرآن وتشبيهاته لَذَّةٌ للسامعين؛ كلها من الطبقة العالية، تراعي أحوال الخطاب، وتلائم السِّباقَ والسِّيَاق.

---

١ أو مكنية في (رأسه)، أو تمثيلية في الصورة كاملة.

وهنا أمورٌ لا بُدَّ من ذكرها قبل الشروع في الحديث عن المجاز المرسل، وهي:

أولا: مفهوم المجاز:

أـ في اللغة:

يقول الطِّيبيُّ في بيان أصل اشتقاق كلمة (المجاز) في اللغة: " المَجازُ: مَفْعَلٌ[١]، مِن: جازَ المكانَ، إذا تَعَدَّاهُ، فاللَّفظُ إذا استُعْمِلَ في غيرِ ما هو موضوعٌ له فقد تَعَدَّى عن موضِعِه الأصليِّ"[٢].

وبهذا الاعتبار تكون كلمة (مجاز) إما مصدرًا ميميًّا[٣]، أو اسمَ مكانٍ[٤].

ب- في الاصطلاح:

كما عَرَّفَ المجاز بِشَطرَيْهِ؛ اللغويِّ والعقليِّ بقوله: " والمجازُ إما لُغويٌّ أو عقليٌّ؛ فاللغويُّ: هو اللفظ المستَعمل في غير ما وُضع له بالتحقيق في اصطلاح التخاطب مع قرينة عدم إرادته، والمجاز العقلي: هو الكلامُ المحكوم فيه بخلافِ ما عند المتكلِّم بالتَّأوُّل"[٥].

ثانياً: أقسام المجاز:

والمجازُ عند الإمام الطيبيِّ إما أن يكون في ذات اللفظ، وإما أن يكون في إسناد اللفظ إلى غيره.

---

١ فأصله "مجوز" نقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها، فتحركت الواو بحسب الأصل، وانفتح ما قبلها بحسب الآن فقلبت ألفا. انظر: المنهاج الواضح ها (١) (٣/٢١١).

٢ التبيان: ٩٧.

٣ قال العَلَّامةُ الملَّويُّ: " المَجازُ في الأصلَ مَصْدرٌ ميميٌّ، مِن: جازَ المكانَ يجوزُه، إذا تَعَدَّاهُ، نُقِلَ إلى الكلمةِ الجائزةِ أي المتعدِّية مكانَها الأصليَّ، أو المَجوز بها على معنى أنهم جازوا بها وعَدَّوها مكانها الأصليَّ".
انظر: الملَّويَّ شهاب الدين أحمد المُجيري الأزهري: شرح العلامة الملَّويِّ على السمرقندية بهامش حاشية الخضري على السمرقندية: ص٣٢، ط٢، المطبعة الأزهرية، مصر، ١٣٤٩هـ-١٩٣١م.

٤ انظر: خليفة الطاهرُ بنُ مسعود: المواهب الصمديَّة لكشفِ لِثامِ السمرقندية، ص١٧، مطبعة الدولة التونسيَّة، تونس، ١٢٩٨هـ.

٥ التبيان: ٩٦-٩٧، ١١٧.

فإن كان التصرف في اللفظ ذاته، مفردًا كان أو مركبًا، بأن نُقِلَ من معناه الموضوع له إلى معنى آخر؛ فإنْ كانت العلاقةُ بين المعنيين المشابهة سَمَّى اللفظ المُفرد (استعارة) فحسب، وسَمَّى المُرَكَّب (استعارة تمثيلية) بشرط وجود القرينة المانعة فيهما _ كما سيأتي بيانه قريباً _.

وإن كانت العلاقة غير المشابهة سَمَّى اللفظ (مجازًا مرسلًا)[١].

وإن كان التصرف في الإسناد بأن أُسْنِدَ اللَّفظُ إلى غير ما حَقُّه أن يُسند إليه، سمَّاه (مجازًا عقليًا)[٢].

وسيأتي كل ذلك مفصلًا في مواضعه من هذه الرسالة.

وهذا التقسيم إنما جاء جَمْعًا لمُتَفَرِّق عباراتٍ في (التبيان) و (الفتوح)، ونَظمًا لها في سلك واحدٍ. من مِثل قول العلامة الطيبي في بيان نوعي المجاز: " والمجازُ إما لُغويٌّ أو عقليٌّ؛ فاللغويُّ: هو اللفظ المستَعمل في غير ما وُضع له بالتحقيق في اصطلاح التخاطب مع قرينة عدم إرادته، والمجاز العقلي: هو الكلامُ المحكوم فيه بخلافِ ما عند المتكلِّم بالتَّأوُّل"[٣].

وقولِه في بيانِ قسمي المجاز اللُّغوي وفروعه: " الأظهر أن يُقال: المجاز نوعان: مُرْسَلٌ، واستعارة. والاستعارة نوعان: تمثيلية، وغير تمثيلية؛ ككونها تخييلية، أو تحقيقية، أو مكنية"[٤].

وعلى هذا التقسيم سِرْتُ في ترتيب فصول هذه الرسالة ومباحثها.

* * *

---

١ وإن كانت القرينة غير مانعة من إرادة المعنى الأصل سمي اللفظ (كناية)، انظر: التبيان: ٩٧.

٢ سُمِّيَ بذلك؛ لأن التصرف واقع في الإسناد، وهو أمر عقلي. وقد وقف الإمام عبدُالقاهر عند هذا المجاز طويلا ليبيِّن أنه مجازٌ من جهة العقل. انظر: الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي (المتوفى: ٤٧١ هـ): أسرار البلاغة، ص٤٠٨ وما بعدها، ط١، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١م.

نقلاً عن: أبي موسى د. محمد محمد: البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، ص٢١٦-٢١٧، ط٢، مكتبة وهبة، مصر، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٣ التبيان: ٩٦-٩٧، ١١٧.

٤ فتوح الغيب (١٣٠/٢). وانظر: التبيان: ٩٧.

* المجاز المرسل:

من حُسنِ الطالِع، وأنس المُطالِع أن يُوَفَّق لنصٍّ مقدَّس صحيحٍ، يؤيِّد ما هو بصدد معالجته، حيث يُدرك أن عملَه ليس سَعيًا في عَمَاء، ولا رقْمًا على المَاء، بلْ كلامٌ مشهودٌ له بلسان إمام الفُصَحاءِ، وخَطيبِ البُلَغاءِ.

وبِفضل الله وتوفيقه ظَفِرْت بحديثٍ يؤكّد أنَّ المجاز المرسل أسلوبٌ من لذيذ أساليب العرب، ومعهودهم في الحديث، حديثٌ يُثبتُ ما يسميه علماء البيان: المجاز المرسل بعلاقة ما كان، وهو في مسند الإمامِ أحمدَ _ رحمه الله _ يرويه من حديث جابر بن عَبد الله _ رضي الله عنهما _ أن رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ قال في اليهود: " إني سائلهم عن تربة الجنة، وهي دَرْمَكَةٌ[1] بيضاء، فسألهم، فقالوا: هي خبزة، يا أبا القاسم. فقال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _: " الخُبْزُ من الدَّرْمَك"[2]. أي كان كذلك.

سبق أن بَيَّنَّا أن المجاز اللغوي عند الإمام الطيبي _ وغيره من علماء البيان _ ينقسم إلى استعارة ومجاز مرسل[3]. والفرق بين هذين النوعين هو العلاقة[4]، فإن كانت المشابهة فهو استعارة، وإلا فمجاز مُرسَلٌ[5].

والمجاز المُرسَل إنما أخذ تسميته من هذا الباب؛ حيث أُرسِل عن التقييد بعلاقة المشابهة إلى علاقات أخرى كثيرة كالسببية والمُسَبَّبِيَّة، والكُلِّيَّة والجُزئيَّة، وغيرها[1].

---

١ والدَّرْمَكُ: دَقِيقُ الحُوَّارَى؛ .. وَفِي الحَدِيثِ فِي صِفَةِ أهل الجَنَّةِ: وتُرْبَتُها الدَّرمَكُ. انظر: الأنصاري محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين المعروف بابن منظور الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ): لسان العرب، (٤٢٣/١٠).

٢ الشيباني أحمد بن حنبل: مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج٢٣، ص١٦٤، حديث رقم (١٤٨٣٣) ط٢، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م

ونجد في الحديث إثباتا لما يسميه علماء البيان المجاز المرسل بعلاقة ما كان.

٣ انظر: فتوح الغيب (١٣٠/٢). وفيه يقول: " الأظهر أن يُقال: المجاز نوعان: مُرْسَلٌ، واستعارة. والاستعارة نوعان: تمثيلية، وغير تمثيلية؛ ككونها تخييلية، أو تحقيقية، أو مكنية". وانظر: التبيان: ٩٧.

٤ أي: بين المعنى الحقيقي والمجازي. انظر: الدَّرْدِير سيدي أحمد: شرح تحفة الإخوان في علم البيان، ص١٣، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٥٤هـ ـ ١٩٣٥.

٥ انظر: التبيان: ٩٧، تحفة الإخوان: ١٣-١٤.

وقد اعتنى الطيبي بهذا النوع من التجوز، فقدَّم الحديث عنه في (التبيان) على سائر أنواع المجاز، كما ذكر له أنواعا من العلاقات، ورَجَّحه أحيانا على بعض أنواع المجاز، كما فعل عند قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡأَحۡبَارِ وَٱلرُّهۡبَانِ لَيَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣٤]، حيث ذكر للأكل نوعين من المجاز؛

ـ أحدهما: أن يستعار الأكل للأخذ بأن يُشَبِّهَ حالة أخذِهم أموالَ الناس من غير تمييز بين الحق والباطل وتفرقة بين الحلال والحرام للتهالك على جمع حطامها بحالة منهمك جائع لا يميز بين طعام وطعام في التناول. وهو أحد وجهين ذكرهما العلّامة[٢].

ـ والثاني: أن يكون المراد من الأموال الأطعمةُ التي تُؤكل بها مجازا مرسلا، فهي سَبَبٌ للأكل.

واختاره العلامة الطيبي، قال: " والوَجه هو الثاني، وما قالَ القاضي: سُمِّيَ أخذ المال أكلاً؛ لأنه الغرض الأعظم منه[٣]"[٤].

ولا عجبَ أن تختلف الأقوال في المجاز في الموضع الواحد؛ فأنظارُ البلاغيين تتعدد كتَعَدُّدِ أنظار النحاة والمعربين، يقول السَّعْدُ _ سَعِد جِدُّه _: " لا امتناع في أن يكون اللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد استعارةً، ومجازًا مُرسلًا، باعتبار العلاقتين"[٥].

---

١ وقِيل: لأنه أُطلق عن الادِّعاء، أي: عن المبالغة الحاصلة في الاستعارة بدعوى الاتحاد بين المشبَّه والمشبَّه به في الجنس. انظر:

الخضري محمد بن مصطفى: الخضري، حاشية الخضري على شرح العلامة الملّوي على السمرقندية، ص٤٧، ط٢، المطبعة الأزهرية، مصر، ١٣٤٩هـ-١٩٣١م.

الدمنهوري محمد الحدّيني الشافعيّ: لفظ الجواهر السنية على رسالة السمرقندية، ص ١٨، ط١، المطبعة الخيرية، مصر، ١٢٣١ هـ، المنهاج الواضح (٣٠٣/٣).

٢ أي الزمخشري.

٣ البيضاوي ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي (المتوفى: ٦٨٥هـ): أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج٣، ص٧٩، ط١، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٨ هـ.

٤ فتوح الغيب (٢٣١/٧- ٢٣٢).

٥ التفتازاني مسعود بن عمر بن عبدالله المعروف بسعد الدين: مختصر المعاني، ص٢٨٢، ط١، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٥٧هـ ١٩٣٨م، وشروح التلخيص، ج٤، ص١١٩، دار إحياء الكتب العربية – مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر. د.ت.

بل قد تتعدد الأنظار في علاقات المجاز المرسل في الموضع الواحد، كما أوضح ذلك الطيبي في مواضع كثيرة من حاشيته، منها قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ ﴾ [البقرة: ١٦]، حيث أورد وجهين لتفسير قوله تعالى: ﴿ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ ﴾:

- الأول: أنهم جُعلوا لتمكُّنهم منه وإعراضه لهم كأنَّه في أيديهم، فإذا تركوه إلى الضَّلالة فقد عَطَّلوه واستبدلوها به، فهو على هذا الوجه مجازٌ باعتبار ما يؤول، حيث جعل التمكن من الهدى بمنزلة حصول الهدى.

- والثاني: أن الدين القيم هو فطرة الله التي فطر الناس عليها، فكُل من ضَلَّ فهو مستبدل خلاف الفطرة[١]، فعلى هذا الوجه إثبات الهدى لهم مجازٌ باعتبار ما كان.

وزاد الوجه الثاني بيانا، بقوله: " رَوَيْنا عن البخاريِّ ومسْلمٍ وغيرهما عن أبي هريرةَ _ رضي الله عنه _ [أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ]: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، ثُمَّ يَقُولُ: اقرؤوا: ﴿فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَا ﴾ [الروم: ٣٠] الآيَة[٢].. قال صاحبُ (الجامع): كل مولود إنما يولد في مبدَأِ الخِلقة، وأصل الجِبِلَّة على الفطرة السليمة، والطبع المتهيِّئ لقبول الدين، فلو تُرِك عليها لاستمر على لزومها ولم يفارقها إلى غيرها؛ لأنَّ هذا الدين حُسْنُه موجودٌ في النفوس، وإنما يُعْدل عنه لآفة من الآفات البشرية والتقليد[٣]"[٤].

---

١ انظر: الكشاف (١٠٧/١).

٢ رواه البخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ): الجامع الصحيح، كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبيُّ فمات، ج٢، ص٩٤، برقم (١٣٥٨)، ط١، دار طوق النجاة، بيروت، ١٤٢٢هـ.

وتمام الحديث: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ، كَمَا تُنْتَجُ البَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ، هَلْ تُحِسُّونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ»، ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: {فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا} [الروم: ٣٠] الآيَةَ.

٣ الجزري مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد الشيباني، ابن الأثير (المتوفى : ٦٠٦هـ): جامع الأصول في أحاديث الرسول، ج١، ص٢٦٨، ط١، تح: عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، ١٣٨٩ هـ ، ١٩٦٩ م.

٤ فتوح الغيب (٢١٥/٢).

كما أنَّ الطيبي كان يبين إمكان حَمل الآية على هذا النوع من التجوُّز، أو الاستغناء عنه بتقدير محذوفات يستقيم معها المعنى، كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱخۡفِضۡ جَنَاحَكَ لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [الشعراء: ٢١٥] حيث وَجه سؤالاً، وهو أنَّ قوله: ﴿مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ ظاهراً غيرُ صالح لأنْ يقع بيانا لقوله تعالى: ﴿لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ ﴾؛ لأن ﴿لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ ﴾ لا إبهامَ فيه، ولا يحتمل غير المؤمنين.

ثم ذكرَ جوابَه من وجهين:

١ـ أحدهما: أن المؤمنين يُراد بهم الذين لم يؤمنوا بعد، بل شارفوا لأن يؤمنوا، كالمؤلَّفة مجازا باعتبار ما يؤول، وكان من اتَّبَعَكَ شائعا في مَنْ آمن حقيقة، ومَنْ آمن مجازا، فبَيَّنَ بقوله: ﴿مِنَ ﴾ أن المراد بهم المشارفونَ، أي: تواضع لهؤلاء استمالةً وتأليفًا.

٢ـ وثانيهما: أن يراد بالمؤمنين: الذين قالوا: آمنا، وهم صنفان: صِنف صدَّقَ واتبع، وصنفٌ ما وُجد منهم إلا التصديق، فقيل: ﴿مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ وأريد بعض الذين صَدَّقُوا واتبعوا، أي: تواضع لهم محبة ومودة، فـ ﴿مِنَ ﴾ – على الأول: بيان، وعلى الثاني: تبعيضٌ، وموقعه موقع البدل ﴿لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ ﴾، والتقدير: واخفض جناحك لبعض المؤمنين، وهم الذين اتبعوك، ومن ثم فَصَّلهم بقوله: " فإن اتبعوك وأطاعوك فاخفض لهم جناحك، فإن عصوك ولم يتبعوك فتبرأ منهم"[١].

والذي هو أنضرُ في أفنان البلاغة أن يُحمل الكلام على أسلوب وَضْع المظهر موضعَ المضمر، وأنَّ الأصل: ﴿ وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ ٢١٤ وَٱخۡفِضۡ جَنَاحَكَ لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ ﴾ منهم، فعَدَلَ إلى ﴿ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾؛ ليَعُمَّ وليُؤذِنَ أن صفة الإيمان هي التي تستحق أن يُكرَمَ صاحبُها، ويَتَواضَعَ لأجلها مَن اتصف بها، سواءٌ كان من عشيرتك أو من غيرهم[٢].

* * *

---

١ الكشاف (٣/٣٤٥).

٢ انظر: فتوح الغيب (١١\٤٣٢-٤٣٣).

المبحث الأوَّل: نوعا المجاز المرسل وعلاقاته عند الإمام الطيبي

*** المطلب الأوَّل: نوعا المجاز المرسل:**

جعل الطيبيُّ المجاز المُرسل نوعين[١]:

١ـ الأوَّل: المجاز المرسَل الخالي عن الفائدة، وذلك أن تُعَدَّى الكلمةُ عن حقيقة يقيَّد لها بدونه، مثل أن يُستعمل المِرْسَنُ في أنف إنسان مجازًا، وأنه موضوع لمعنى الأنف مع قيد أن يكون مرسونا.

وهو عنده مجاز لفظي فقط، فهو كالترادف[٢].

٢ـ الثاني: هو المجاز المتضمن للفائدة، ويذكر تحته علاقاتِ المجاز المرسل المشتهرةَ[٣]، وما يُلحقها بها، وسيأتي بيانها:

وقبل أن أشرع في ذكر علاقات المجاز المرسل في (فتوح الغيب) فإنه لا بُدَّ من التنويه إلى أنّ للعلماء في تسمية علاقات المجاز المرسل ثلاثة مذاهب:

١ـ فمنهم مَن يُراعي جانبَ المعنى المنقول عنه اللفظ.

٢ـ ومنهم مَن يراعي جانب المعنى المنقول إليه؛ قالوا: لأنه المراد.

٣ـ ومنهم مَن يُراعي الجانبين معا، فَيَنُصُّ حينئذ على الأمرين فيقول _ مثلا _: علاقة هذا المجاز: السببية والمسببية، أو الحالية والمحلية[٤]. وهكذا.

---

١ كما فعل السكاكي، انظر: مفتاح العلوم (٣٦٤/١ـ٣٦٥).

٢ انظر: فتوح الغيب (١٢٠/١١ـ١٢١).

٣ انظر: التبيان: ٩٧، فتوح الغيب (١٥٦/١٣).

٤ كما كان يفعل الآلوسي _ رحمه الله _ فتجده عند قول الله تعالى: ﴿ قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ ﴾ [الإسراء: ٦٢]، يقول: " وهذا الإنشاء مجاز عن إنشاء آخر، ومن هنا تسمعهم يقولون: المعنى أخبرني عن هذا الذي كرمته علي لم كرمته علي وأنا أكرمُ منه، والعلاقة ما بين العلم والإخبار من السببية والمسببية، واللازمية والملزومية". وهكذا.. انظر: الآلوسي شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني (المتوفى: ١٢٧٠هـ): روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج٨، ص١٠٣ـ١٠٤، ط١، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥ هـ.

ففي المسألة أقوال ثلاثة، أشهرها الأول[١]، وهو ما تَبَنَّاه الطيبيُّ تبعا للجمهور[٢].

وإنما راعى في تسمية العلاقة جانبَ المعنى المنقول عنه اللفظ؛ لأنه الأصل فهو أولى بالمراعاة.

* * *

*** المطلب الثاني: علاقات المجاز المرسل:**

ذكر الإمام الطيبي في حاشيته كثيراً من علاقات المجاز المرسل، ومنها:

١ـ السَّبَبِيَّة[٣]:

تكلم عن هذه العلاقة في مواطن من تفسيره، فبَيَّن عند قوله تعالى: ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفۡتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ كَمَآ أَخۡرَجَ أَبَوَيۡكُم مِّنَ ٱلۡجَنَّةِ يَنزِعُ عَنۡهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوۡءَٰتِهِمَآ ﴾ [الأعراف:٢٧] أن قوله: ﴿ كَمَآ أَخۡرَجَ أَبَوَيۡكُم ﴾ وُضِع موضع مصدر ﴿يَفۡتِنَنَّكُمُ ﴾، وَضْعًا للسَّبب موضع المُسَبَّب، أي: أوقعه في المحن والبلاء بسبب الإخراج[٤].

المنْياوي مخلوف بن محمد البدوي (١٢٩٥ هـ): حاشية مخلوف على الرسالة البيانية للصبان، ص:٢٧٣، المطبعة الوهبية، مصر، ١٢٨٥هـ.

١ انظر: المنهاج الواضح (٣٠٤/٣ـ٣٠٥) حاشية الدسوقي، شروح التلخيص (١٤٦/٤)، حاشية مخلوف على الرسالة البيانية للصبان (٢٧٤/٢). الخضري، حاشية على السمرقندية: ٤٤.

٢ ورأيت بعض علماء البيان يتجوز في إطلاق إحداهما على الأخرى. كما أطلق الدكتور محمد أبو موسى علاقة (السَّبَبِيَّة) على كُلٍّ من: ذِكرِ السَّبب وإرادة المُسَببِ، وذِكرِ المُسَببِ وإرادة السَّبب. انظر: أبا موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري: ٥٢٨.

٣ يُراد بها: كونُ الشيء سببًا ومُؤثِّرًا في شيءٍ آخر مُطلقًا. انظر: الخضري، حاشية على السمرقندية: ٤٤.

ولمزيد من مواضع المجاز المرسل بعلاقة السببية. انظر: فتوح الغيب (٢/ ٢٠٣)، (٢٧/٣)، (٤٤٠/٦)، (٢٣٩/١٠).

٤ المرجع السابق (٣٦٠\٦).

كما ذكر هذه العلاقة عند قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾، [الفرقان: ٣٣] قال: " قوله: ﴿تَفْسِيرًا﴾ في قوله: ﴿ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾ وُضع موضِع "معنًى ومُؤدًى"، أي: أحسن معنى ومؤدى من سؤالهم؛ فهو من وَضْع السَّبب موضع المُسَبَّب؛ لأن التكشيف سببُ ظهور المعنى وكشفه؛ ففيه المبالغة مع الإيجاز"[١].

وقيلَ عليه: إنه فرَّقَ بين المعنى وظهوره فلا يتم التقريب. واعتذر له الآلوسي بقوله: وقد يُكتفى بسببيته له في الجملة[٢].

ومن لطيف إطلاق السبب على المُسبَّب أن يقع في آيتين متتاليتين، تُظهران تمام العدل في الحساب، كما قال تعالى: ﴿ وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُوا وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴿٣٣﴾ وَقِيلَ الْيَوْمَ نَنسَاكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا وَمَأْوَاكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّاصِرِينَ ﴾ [الجاثية:٣٣-٣٤]، وقد عَرَض الطيبي لكلا الموضعين بالبيان.

ففي الآية الأولى يقول: " وضع "السيئات" التي هي أسباب العقوبات موضع مسبباتها، وهو بهذا التوجيه يَرُدُّ على من يتوهَّم أن المراد بالسيئاتِ العقوباتُ على جهة المشاكلة؛ إذ ليس في الكلام ما يذكر في صحبته: السيئاتُ المرادُ بها العقوباتُ.

وفي الآية الثانية يبين أن المراد بـ ﴿ نَنسَاكُمْ ﴾ نترككم، فهو محمولٌ على الغاية والنهاية؛ لأن من نَسِيَ شيئا تَرَكه، فيكون من وضع اسم السَّبب على المُسَبَّب[٣].

وقد يشير إلى علاقة هذا المجاز، دون أن يُصَرِّح بها، كما في وضع (الكيد) موضعَ (الفعل) في قوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ ﴾ [الحج: ١٥]، فقد بَيَّن الطيبي _ رحمه الله _ أنه سَمَّى الفعل منَ المَدِّ والقَطع: كيداً، فكأنه قيل: من كان يَظُنُّ من حاسديه أن الله تعالى لا ينصر رسوله في الدنيا

---

١ المرجع السابق (٢٢٩/١١).

٢ روح المعاني (١٧/١٠).

٣ فتوح الغيب (١٤\٢٦٠-٢٦١).

والآخرة فَلْيَسْتَقْصِ وُسعه في إزالةِ ما يغيظه، وهو الكيد نفسُه ادِّعاء، فوضع موضعه (فليمدد..) إلى آخره"[١].

ومن قبيل هذا التصرف ما نَقَلَ عن أبي البقاء عند قوله تعالى: ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ [التحريم:٤] قال: " ميلُ القلب سَبَب للذنب"[٢].

وقد يحتمل التركيب مع هذه العلاقة من المجاز المرسل أوجهًا أخرى فيبينها الطيبي، كما بيَّن احتمال قوله تعالى: ﴿ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ ﴾ من آية النساءِ: ﴿ فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ ﴾ [النساء: ٣٤]، وجوهاً ثلاثة:

١- أحدها: أنه مجاز، من إطلاق السَّبب على المسَبَّب؛ لأن الظاهرَ أن يُقال: حافظاتٌ للغيب بسبب أن الله تعالى وَصَّى الأزواجَ بحفظِهنَّ رعايةً لِحَقِّهنَّ؛ فَهُنَّ قضَيْنَ حق تلك النعمة بحفظ غَيب الأزواج، وعلى هذا يجوز أن يكون مشاكلةً لقوله تعالى: ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾ [الشورى:٤٠].

٢- والثاني: أنه حقيقةٌ، أي: حافظاتٌ للغيب؛ لأن الله تعالى حَفظَهُنَّ من أن يَقَعْنَ في الذنب وعَصَمَهُنَّ.

٣- وثالثُها: أنه من باب الكنايَةِ، أي: أنهُنَّ حافظاتٌ للغيب لأن الله تعالى وعَدَهُنَّ الثوابَ عليه؛ ولِذلك سَعَيْنَ في حِفظ الغَيب، كأنه قيل: احْفَظْنَ الغَيْبَ حتى لا أُضيعَ أجرَكُنَّ لما يلزم من عدمِ ضياعِهنَّ إيتاءُ أجورهن[٣].

---

١ المرجع السابق (٤٥٤/١٠).

٢ المرجع السابق (٥٠١/١٥)، وعبارة أبي البقاء: " لأن إصغاء القلب إلى ذلك ذنب "، أوردها الطيبيُّ بمعناها. انظر: العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (٥٣٨ - ٦١٦ هـ): إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ج٢، ص٢٦٤، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

٣ فتوح الغيب (٥٢٩/٤-٥٣٠).

* ولمزيد من مواضع هذه العلاقة، انظر: فتوح الغيب (٥٥٩/٣).

٢ـ المُسَبَّبِيَّة[١]:

ذكر الإمام الطيبيُّ هذه العلاقة في أماكن من تفسيره، منها ما ذكره عند قوله تعالى: ﴿ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ ۗ وَنُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [التوبة:١١]، فقد بَيَّن أن كلمة ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ وُضِعَت مَوْضِعَ "يتفكرون" و يتأملون" وَضْعًا للمُسَبَّب مَوْضِعَ السَّبَبِ.

وكان جميلا منه أن يُبرِز جدوى المجاز وفائدتَه في هذه الآية، وهي البَعثُ والتَّحريضُ، مشيرا إلى أنها عبرت عن "يتفكرون" و يتأملون" بـ (يَعْلمُونَ) بعثا وتحريضا؛ لأن العِلمَ مطلوبٌ لذاته، فالسامِعُ إذا سَمِعَ ذلك اجْتَهَد في التَّأمُّل والتدبر، لِيَنْخَرِط في سِلك العالِمين[٢].

ومن إطلاق المسبَّب على السَّبَب عند الطيبيِّ قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ [النحل:٩٨]، قال: أي: إذا أردت القراءة فاسْتَعِذْ؛ لأن الفعلَ يوجد بقدرة الفاعل تارةً وأخرى بإرادته، فهو من إطلاق المسبَّبِ على السَّبَبِ[٣]. " والقرينة قوله ﴿ فَٱسْتَعِذْ ﴾؛ لأنَّ الاستعاذةَ مقدَّمة على القراءة بالفِعل كما بَيَّنْتْهُ السُّنَّة[٤].

---

١ ويُراد بها: كونُ الشيء مُسَبَّبًا ومتأثِّرًا عن شيءٍ آخر. الخضري، حاشية على السمرقندية: ٤٤.

٢ فتوح الغيب (١٨٦\٧ـ١٨٧)، ومن المواضع التي قَرَرَ فيها العلامة الطيبي مجازاً مرسلاً بعلاقة المسببية: فتوح الغيب (١٦٧/٢، ١٦٩، ٥٥٩)، (٢٧/٣)، (٥١٣/٤)، (٦٨/٦، ٧٢٧)، (٢٦٧/١٠)، (٣٥٨/١٣ـ٣٥٩، ٤٢٠ـ٤٢١).

٣ فتوح الغيب (٤٧٩/٩). وفي موضع آخرَ يقول: "فإذا قرأت" أي: شَرَعْتَ في قراءة هذا الكتاب الشريف الجامع الذي نُبِّهْتَ على بعض ما اشتمل عليه، ونازعك فيه الشيطانُ بهمزه ونفخه ونفثه، فاستعذ بالله".فتوح الغيب (١٩٢/٩).

٤ انظر: الصبان محمد بن علي الحنفي: حاشية الصَّبَّان على شرح السمرقندية للعصام، ص٥٢، ط١، دار نور الصباح، تركيا، ٢٠١٢م. ولولا القرينةُ المذكورة لعُدَّ كلام الطيبي (شَرَعْتُ) من باب المجاز المرسل بعلاقة الجزئية؛ لأن الشروع في العمل أخذ بمبادئه. يُقال: " شَرَعْتُ فِي هَذَا الأمر شُرُوعاً أي خُضْتُ. وأَشْرَعَ يدَه فِي المِطْهَرةِ إذا أدخَلها فِيهَا إشْراعاً".لسان العرب (١٧٥/٨).

وقد يشير إلى علاقة هذا المجاز، دون أن يُصَرِّح بها، اكتفاءً بما يُفهَم من شرحه وتوضيحه. فمن ذلك ما فَعَلَ عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ۚ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۗ وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟ ۚ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ ۖ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلْجَنَّةِ وَٱلْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِۦ ۖ وَيُبَيِّنُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [البقرة:٢٢١]، حيث فسَّر قوله تعالى: ﴿يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ بقوله: " أي: الكُفْر المُؤَدِّي إلى النَّار "[١].

ومنها التجوز في ضمير الجمع في ﴿خَلَقْنَٰكُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ [الأعراف: ١١]، حيث يقول: "لا يجوزُ أن يُحمَل قوله: ﴿خَلَقْنَٰكُمْ﴾ على (خَلَقْناكم يا بني ءادم)، بل على (خَلَقْنا أباكم)؛ لأن التعقيب بقوله: (ثم قلنا) يأباه"[٢].

ويوضحه ابن عاشور بعبارة موجَزة تبيِّن أصل المجاز: " أي خلقنا أصلَكم، وهُو آدم "[٣].

ويبسطها العلامة الآلوسي بقوله: " والمراد خَلْقُ آدم عليه السلام وتصويره كما يقتضيه ظاهر العطف الآتي لكن لما كان مَبْدأً للمخاطبين جعل خَلْقَه خلقًا لهم، ونُزِّل منزلته، فالتَّجَوُّزُ على هذا في ضمير الجمع بجعل آدم _ عليه السلام _ كجميع الخلق؛ لتفرُّعهم عنه، أو في الإسناد إذْ أسند ما لآدم الذي هو الأصل والسبب إلى ما تفرع عنه وتسبب"[٤].

ومما رَدَّه الطيبي إلى المجاز المُرسَل بعلاقة المسببية، قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِى ٱلنَّارِ﴾ [الزمر: ١٩]، حيث قال: " أصل الكلامِ: أفأنت تهدي من هو مُنغَمسٌ في

---

١ فتوح الغيب (٣٦٥/٣)، ومثله ما جاء في: فتوح الغيب (٥٢/٦)، وقريب منه (٣١٠/١٠_٣١١).

٢ فتوح الغيب (٣٣٤/٦).

٣ التونسي محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور (المتوفى: ١٣٩٣هـ): التحرير والتنوير، ج٢٣، ص٣٣٢، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٩٧م.

٤ روح المعاني (٣٢٧/٤).

الضلال؟ فَوَضع النارَ موضِعَ الضَّلاِل وضعًا للمُسبَّبِ موضع السَّببِ لقوة أمره، ثم عقَّب المجاز بما يناسبه من قوله ﴿ تُنقِذُ ﴾ بدل (تهدي) كما يُعقَّبُ الاستعارةَ بالترشيح؛ لأن الإنقاذَ أنْسَبُ لِمَن هو في النار من الهداية، وذلك لشِدَّةِ حرصه _ صلوات الله عليه _ على إيمانهم، والمبالغة في اجتهاده"[١].

وهذا توجيهٌ منه لكلام صاحب الكشاف: " نُزِّلَ استحقاقهم العذابَ _ وهم في الدنيا _ منزلة دخولِهم النار، حتى نُزِّلَ اجتهاد رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ وكدُّه نفسَه في دعائِهم إلى الإيمان منزلة إنقاذِهم من النار. وقوله: ﴿أَفَأَنتَ تُنقِذُ ﴾ يفيد أنّ الله تعالى هو الذي يَقْدِرُ على الإنقاذ من النار وحدَه، لا يقدر على ذلك أحدٌ غيرُه، فكما لا تقدر أنت أن تُنقِذَ الداخلَ في النار من النار، لا تقدر أن تُخَلِّصَه مما هو فيه من استحقاق العذاب بتحصيل الإيمان فيه"[٢].

والحقُّ أن في أفانين البلاغة ما هو أكثر نُضرَةً ورواءً من هذا الوجه الذي ذكره الطيبي، وهو ما قرَّره المحقق التفتازاني في حاشيته على الكشاف، حيثُ جعله من قبيل الاسْتعارة التمثيلية المكنية، ونَقله الخُضري قالَ: " وعبارتُه: أصلُ الكلام: أمَّن حق عليه كلمة العذاب فأنت تنقذه. فهي جملةٌ شرطيةٌ دخل عليها همزةُ الإنكار، والفاء الثانية فاء الجزاء، وأُدخلت الفاء التي في أولها للعطف على محذوفٍ دَلَّ عليه الكلام. تقديره: أأنت مالِكُ أمرهم فمن حق عليه كلمة العذاب، فكُررت الهمزة في الجزاء؛ لتأكيد الإنكار، ووُضع من في النار موضع الضمير لذلك، وللدلالة على أن من حُكم عليه بالعذاب فهو كالواقع فيه؛ لامتناع الخُلفِ فيه، وأن اجتهاد النبي _ صلى الله عليه وسلم _ في دعائهم إلى الإيمان سعيٌ في إنقاذهم من النار. نزّل ما دَلَّ عليه قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ ﴾ من استحقاقهم العذاب _ وهم في الدنيا _ منزلة دخولهم النار _ في الآخرة _، على طريق الاستعارة بالكناية في المُرَكَّب حتى يترتب عليه تنزيل بَذْل النبي _ صلى الله عليه وسلم _ جُهده في دعائهم إلى الإيمان منزلة إنقاذهم من النار الذي هو من ملائمات دخولهم النار، فصار قرينة على التنزيل الأول قرينة المكنية هنا استعارةً تحقيقية كما في نقض العهد والاعتصام بحبل الله على ما هو مذهب الكشاف.

---

١ فتوح الغيب (٣٦٤/١٣ـ٣٦٥).

٢ الكشاف (١٢٣/٤).

وأما ما يُذهب إليه من أنه يريد أن النار مجازٌ عن الكفرِ المُفضي إليها، والإنقاذ ترشيحٌ لهذا المجاز، أو مجازٌ عن الدعاء إلى الإيمان فهو نازلُ الدرجة بالنسبة لما ذكرنَاهُ"[١].

ولا يخفى على الناظر أن ما أتى به السعد أَدَقُّ مغزىً، وأملأُ فائدة، وأقضى لحَقِّ البلاغة.

٣- الجزئية[٢]:

وقد ذكر الطيبي هذه العلاقة في مواطن كثيرة من تفسيره، منها ما ذكره عند قوله تعالى: ﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ [الحج:٣٢]، حيث قال: " أُطلقتِ القلوبُ على الجملة كلّها إطلاقًا للبعض على الكلِّ؛ لأن التقوى لا تختصُّ بالقلب، فإن لكل عُضوٍ تقوى، ولكونه رئيسَ الأعضاءِ وأشرفَها صَحَّ هذا المجازُ لقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾ [البقرة:٢٨٣]"[٣].

ويشير قول الطيبي في العبارة السابقة: " ولكونه رئيسَ الأعضاءِ وأشرفَها صَحَّ هذا المجازُ " إلى شرط المجاز المرسل بعلاقة الجزئية، وهو ما صَرَّح به في كتابه التبيان، بقوله: " والشرط أن يكون [أي: الجزء المذكور] أصلا فيما وَقَعَ المجازُ بسببه"[٤].

كما ذكر هذا الشرط في (فتوح الغيب) في أكثر من موضع، منها ما جاء في تفسيره قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة:٣]، حيث بَيَّن سبب الإفصاح عن هاتين العبادتين، وهما إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، بقوله: " ذَكْرَ الصلاةَ والزكاةَ من بابِ إطلاق البعض على الكُلِّ، والشرطُ في هذا النوع من المجاز إيرادُ أشرفِ ما في ذلك الشيءِ كما قال. وقد عَلِمتَ أن معظم الشيءِ وجُلَّه يُنَزَّلُ منزلة كلّه؛ فتضمَّنَ هذا المعنى أفضليَّة هاتين العبادتين"[٥].

---

١ الخضري، حاشية على السمرقندية: ٨٦.

٢ يُقصَد بهذه العلاقة أن يكون المعنى الحقيقي للفظ المذكور جزءا من المعنى المجازي، فيطلق حينئذ اسم الجزء. المنهاج الواضح (٢٩٧/٣).

٣ فتوح الغيب (١٠\٤٨٤).

٤ التبيان: ١٠١. قال الشيخ أحمد الدردير _ رحمه الله _: " ويُشتَرَط أن يكون الجزءُ الذي يُطلَقُ على الكُلِّ له من بين الأجزاءِ مزيدُ اختصاصٍ بالمعنى المقصود". شرح تحفة الإخوان: ١٤.

٥ فتوح الغيب (٨٣/٢). وانظر: فتوح الغيب (٩٣/٢)، (٢٥٥/٩)، (١٥٩/١٥-١٦٠).

وقد بنى على هذه المقولة البلاغية ترجيحه لبعض الآراء الشرعية على بعض؛ فمن ذلك أنه يجعل الركوع والسجود مجازا عن الصلاة في موطن، ثم تجده يقصر المجاز على الركوع في موطن آخر، وإنما يتبع في ذلك مذهبه الفقهي.

فمما جعل فيه (الركوعَ والسجود) مجازًا عن الصلاة قولُه تعالى: ﴿ يَـٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ [آل عمران:٤٣]، حيث يقول: " ذَكَرَ القنوت والسجود أولا، والقنوت: أن يذكر الله قائما، أو يَرْكدُ في الصلاة، وأريد بهما الصلاة، فإنهم يطلقون معظم الشيء على الكل إيهاما لكماله فيه، ثم أتى ببعض آخر وهو الركوع، وأريد به تلك الحقيقةُ أيضًا على تلك الطريقة"[١].

ومنها _ أيضًا _ قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَـٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ [البقرة: ١٢٦]، حيث يقول: " وَضَع في سورة الحج مكان (العاكفين): (القائمين)، فيُجعَل ها هنا (العاكفين) بمعنى (القائمين)؛ حتى يتطابقا، والمعنى على هذا: للطائفينَ والمُصَلِّين، فجعل جملة القيام والركوع والسجود مجازا عن الصلاة. وعلى الوجه الأول يقدر للطائفين والمصلين؛ لأن العكوف بمعنى المجاورة لا يُجعل مجازا عن الصلاة لفقدان العلاقة المعتبَرة، بخلاف القيام"[٢].

على حين أنه قصَرَ المجاز على الركوع في موطن آخر، انتصارًا لإمامه الشافعي _ رحمه الله تعالى _ فقال: الركوع مجاز عن الصلاة؛ لاختصاصه بها. وأما السجود فلما لم يَخْتَصَّ حُمل على الحقيقة؛ لعموم الفائدة، ولأن العدول إلى المجاز من غير صارف أو نكتةٍ غيرُ جائز، والمقارنة لا توجب ذلك[٣].

جاء في الفتوح: " وقلت: لا شكَّ أن الركوعَ _ الذي هو: وَضْعُ الكفَّين على الرُّكبتَين مع الانحناء _ لا يوجد إلا في الصَّلاة، ولا يراد به هاهُنا الركوعُ الفذ، فيحمل على الصلاةِ مجازا، وأما السجود الذي هو: وضعُ الجبهةِ على الأرض لله تعالى على سبيل التعظيم فهو غيرُ مُخْتَصٍّ

---

١ المرجع السابق (١٠٥/٤).

٢ السابق (٨٣\٣).

٣ انظر: روح المعاني (١٩٨/٩).

بالصلاة، فحَمْلُ الأول على الصلاةِ، والثاني على الحقيقةِ؛ لعموم الفائدة، أَوْلى، ولأن العدول إلى المجاز من غير صارف أو اعتبار نُكتَةٍ غيرُ جائز، والمقارنة غَيْر موجبةٍ لذلك، والأحاديث التي رَوَيناها عن الأئمة مُوافقةٌ لمذهبِ الشافعي، فوَجَبَ المصير إليها"[١].

وتَعَقَّبه صاحب الكشف بأنَّ للقائل أن يقول: المقارنة تَحْسُن، وتَوافُقُ الأمرين في الفرضية أو الإيجاب على المذهبين من المقتضيات _ أيضًا _، ثم رجع إلى الانتصار فقال: الحق أنَّ السجود حيث ثبت ليس من مقتضى خصوص تلك الآية؛ لأن دلالة الآية غير مقيَّدة بحال التلاوة، بل إنما ذلك بفعل رسول الله _ صلّى الله عليه وسلّم _ أو قوله، فلا مانع من كون الآية دالّةً على فرضية سجود الصلاة، ومع ذلك تشرع السجدة عند تلاوتها؛ لما ثبت من الرواية الصحيحة[٢].

٤- الكلية[٣]:

ومن أشهر أمثلة هذه العلاقة قولُه تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾ [البقرة: ١٩]، أي: أناملهم، وقد ذكَرَه الطيبيُّ في التبيان[٤].

كما ذَكَرَ أمثلةً لهذه العلاقة في بعض المواضع من تفسيره، منها قولُ الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ۗ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا ۗ أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١]، حيث يقول صاحب الكشاف: " قيلَ: إنما استُعمِل اليأسُ بمعنى العلم لتضمُّنِه معناه؛ لأنّ اليائس عن الشيء عالمٌ بأنه لا يكون، كما استُعمِلَ الرجاءُ في معنى الخوف، و(النسيانُ) في معنى الترك؛ لتَضَمُّن ذلك"[٥].

ويُعَقِّب عليه الطيبي بقوله: " قوله: (لتضمُّنِه معناه) أي: هو من دلالة التَّضَمُّن وإطلاق الكُلِّ على الجُزء، هذا في اليأس صحيح كما ذكر، وفي النسيان ظاهر؛ لأنه تَرْكُ الإنسانِ ضَبْطَ ما

---

١ فتوح الغيب (١٠\٥٣٥).

٢ انظر: روح المعاني (١٩٨/٩).

٣ في هذه العلاقة يكون المعنى الأصلي المذكور كُلًا متضمنا للمعنى المجازي، فيُطلق اسمُ الكُلِّ، ويُراد الجزء. المنهاج الواضح (٢٩٦/٣).

٤ التبيان: ١٠١.

٥ الكشاف (٤٩٩/٢).

استُودع ضعفًا أو غفلةً أو قصدًا، وأما في الرجاء فمُشكِلٌ؛ لأن الرجاء والخوف متقابلان، قال تعالى: ﴿ يَدۡعُونَ رَبَّهُمۡ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا ﴾ [السجدة:١٦]، و ﴿ يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا ﴾ [الرعد:١٢]، ولأنَّ الرجاءَ: ظنُّ حصول ما فيه مسرةٌ، والخوف: ظنُّ حصول المكروه، اللهم إلا أن يُراد بالتَّضَمُّن الموضوعُ اللُّغوي، وهو ما يُفهَمُ منه معنى زائد"[١].

٥- اللازمية[٢]:

ذكر الطيبي هذه العلاقة عند قول الله تعالى: ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ﴾ من آية البقرة: ﴿ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة: ٢٤]، حيث يقول صاحب الكشاف: " فإن قلتَ: ما معنى اشتراطه في اتقاء النار انتفاءَ إتيانهم بسورة من مثله؟ قلتُ: إنهم إذا لم يأتوا بها، وتَبَيَّنَ عجزُهم عن المعارضة صحَّ عندهم صِدْقُ رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _، وإذا صَحَّ عندهم صدقُه ثم لَزِموا العناد ولم يَنقادوا ولم يُشايعوا؛ استوجبوا العقاب بالنار؛ فقيل لهم: إن استَبَنْتُمُ العجز فاتركوا العناد، فوُضعَ ﴿فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ موضِعَه؛ لأن اتقاءَ النار لصيقُه وضميمُه تركُ العنادِ؛ من حيث إنه من نتائجه؛ لأنَّ من اتَّقى النار تَرَكَ المعاندة ..وهو من باب الكنايةِ التي هي شُعبة من شعب البلاغة"[٣].

ولا يستطيب الطيبيُّ عدَّها من باب الكناية كما فعل صاحب الكشاف، وإنما هي عنده من المجاز المرسَل بعلاقة اللازمية كما يشير إليه قولُه تعقيباً على الزمخشري: " قولُه: (لأن اتقاءَ النارِ لصيقُه وضميمُه تركُ العنادِ) ظاهرُه يوهم أنه من باب المجاز؛ لأنه مشعر بأن اتقاءَ النارِ ملزومُ تركِ العناد؛ لقوله: "اتقاء النار لصيقُه" أي: لازمُه تركُ العناد، ثم قوله بعد ذلك: "وهو من باب الكناية" بخلافِه، لكن الشرط في الكناية التساوي بين الملزوم واللازم فكأنَّ كلَّ واحد ملزوم الآخَر؛ ولهذا فسر "لصيقه" بقوله: "ضميمه"، ونحوه قولهم: رعينا الغيث.

---

١ فتوح الغيب (٨\٥١٩-٥٢٠).

٢ ويراد بها: أن يكون المعنى الحقيقي للفظ المذكور لازما للمعنى المجازي، أي: يجب وجوده عند وجود المعنى المجازي، فيطلق حينئذ اسم اللازم، ويراد الملزوم. المنهاج الواضح (٣/٢٩٥).

٣ الكشاف (١/١٣١-١٣٢).

ويستند الطِّيبيُّ في ترجيحه جانب المجاز المُرسَل إلى اختيار الإمام الرازي حيث جعله من إقامة المؤثر مقام الأثر؛ لأن اتقاء النار سبب لترك العناد[1]"[2].

٦- الملزومية[3]:

ذكر هذه العلاقة عند قوله تعالى في الرجل الذي أهلِكَ بستانُه وأحيطَ بثَمَره: ﴿ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا ﴾ [الكهف: ٤٣].

حيث أورد معنى قوله: ﴿ يَنصُرُونَهُۥ ﴾: أي يقدرون على نصرته[4]، ثم نقل عن صاحب (الفرائد) قولَه: وَضْعُ "ينصرون" موضِعَ "يقدرون": وضعُ الملزُومِ مَوضع اللازمِ، وهو من باب المجاز، وتركُ الحقيقة إلى المجاز لا يجوز إلا بقرينة، وهي هاهنا: ﴿ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾؛ لأن حاصلَ ﴿ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾: إلا اللهُ، فكأنه قِيل: لا ينصره أحدٌ إلا اللهُ، وهو كقولكَ: لم ينصرْني أحدٌ من دون زيدٍ، يُفهم منه أن زيدًا ينصرُك، ولما لم يَنصُرْه الله عُلِمَ أن المراد من النصرة القدرة عليه.

ثم نَظّر الطيبيُّ قولَه تعالى: ﴿ يَنصُرُونَهُۥ ﴾ _ بمعنى يقدرون على نصرته _، بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُنَّا فَـٰعِلِينَ ﴾، أي: قادرين، وقولِه: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَـٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ [النحل:٩٨] أي: إذا أردت القراءة فاستعذ؛ لأن الفعل يوجد بقدرة الفاعل تارة وأخرى بإرادته"[5].

---

١ الرازي أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الملقب بفخر الدين خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ): مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، ج٢، ص٣٥٢، ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠ هـ.

٢ فتوح الغيب (٣٣٧/٢).

٣ ويُقصد بها: أن يكون المعنى الأصلي للفظ المذكور ملزوما للمعنى المجازي، أي: يلزم من وجوده المعنى المجازي فيطلق حينئذ اسم الملزوم، ويراد اللازم. المنهاج الواضح (٢٩٦/٣).

٤ الكشاف (٦٧٦/٢).

٥ فتوح الغيب (٤٧٩/٩).

ومنها قوله تعالى: ﴿ لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقۡتُلَنِي مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ يَدِيَ إِلَيۡكَ لِأَقۡتُلَكَ ﴾ [المائدة: ٢٨]، قال: أيْ: لا أفعل فِعْلا يُشْتَقُّ منه هذا الوصف، وهو أن يقال مثلا: هو باسطٌ اليد؛ فإن الفعل الصادر عن الشخص ملزومُ كونِه فاعلا، فإذا انتفى اللازم لينتفيَ الملزوم على الكناية كان أبلغ وأدل على شناعة الفعل[١].

٧ـ الحالّية[٢]:

ذكَرَ هذه العلاقة عند قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُبۡدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنۡهَا ﴾ [النور:٣١]، حيث أورد عن صاحب الفرائد أنها من باب إطلاق اسم الحالِّ على المَحَلِّ، فالمراد بالزينة مواقعُها فيكون حرمة النظر إلى المواقع بعبارة النص لا بدلالته، وعبارة النصِّ أقوى من دلالته. ثُمَّ عاد الطيبي فرَجَّحَ أنها من باب الكناية على نحو قولهم: فلان طاهِرُ الجَيبِ، نَقِيُّ الذَّيْل. وَرَدَّ على صاحب الفرائد من وجوهٍ، قال: " ومال صاحب (الفرائد) إلى المجاز دون الكناية، وإلى أنَّ اللفظ كلما كان أسهل متناولًا كان أقوى دلالةً، كما عليه الأصوليون، وذهب عنه إلى أنَّ مآل نفي الحالِّ لإرادةِ نفي المحلِّ إلى الكناية، وإثبات المقصودِ بطريق البرهان..

وأيضاً، فإنَّ الكناية لا تُنافي الحقيقة، فيجوز أن يُراد النهي عن إبداء ما يُتَزَيَّنُ به نفسِه _ أيضاً _ محترزاً عن كسر قلوب الفقراء، بخلاف المجاز؛ ولهذا قال صاحب (الانتصاف): قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَضۡرِبۡنَ بِأَرۡجُلِهِنَّ لِيُعۡلَمَ مَا يُخۡفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ ﴾ [النور:٣١]، يحقق أن إبداء الزينة مقصودٌ بالنهي[٣].

---

١ المرجع السابق (٣٣٨/٥).

٢ أي: تسمية المحلِّ باسمِ حالّه. التبيان: ١٠٠.

٣ السِّكَنْدَري ابن المُنَيِّر أحمد بن محمد بن منصور (٦٨٣ هـ): الانتصاف فيما تضمنه الكشاف، ج٣، ص:٢٣٠، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧ هـ.

وأيضا، لو أريد المَحَلُّ دون الحَالِّ كما عليه إرادةُ المجاز لَلَزِمَ أن يَحِلَّ للأجانب النَّظر إلى ما ظهر من مواقع الزين الظاهر، وهذا باطلٌ؛ لأن كل بدن الحُرَّةِ عورة لا يَحِلُّ لغير الزَّوْج والمَحْرِمِ النظر إلى شيء منها إلا لضرورةٍ، كالمعالجةِ وتَحَمُّل الشهادة[١].

ومن المواضع التي أشار فيها الطيبي إلى هذه العلاقة قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٧]، حيث فسر الرحمة بالجنة؛ لأنها مقابلة لقوله: ﴿ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ ﴾[٢]، ومقارنة لقوله: ﴿ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾[٣].

ثُمَّ بَيَّنَ الفائدة البلاغية من هذا المجاز بما نقل عن القاضي _ رحمه الله _: " عَبَّر عن الجنة والثواب المخلَّدِ بالرَّحْمَةِ تَنبيهاً على أن المؤمن وإن اسْتغْرَقَ عُمْرَه في طاعة الله تعالى لا يدخل الجنة إلا بِرَحمته وفَضْلِه[٤]"[٥].

٨- المَحَلِّيَّة[٦]:

من أشهر أمثلة هذه العلاقة قوله تعالى: ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴾ [العلق: ١٧]، فمن الواضح أن المجلس عندما يُرادُ به القوم الذين يجتمعون فيه يكون مجازًا مرسَلا علاقته المحلِّيَّة[٧].

وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢]، أي: أهلَها.

---

١ فتوح الغيب (٦٥/١١). وللآلوسي بحثٌ لطيفٌ فرَّقَ فيه بين مذهب الزمخشري الحنفي، وابن المنير المالكي. انظر: روح المعاني (٣٣٦/٩).

٢ في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٦].

٣ يظهر أن الطيبي اكتفى عن التصريح باسم العلاقة في التفسير بما صَرَّح في التبيان: ١٠٠.

٤ أنوار التنزيل (٣٢/٢).

٥ فتوح الغيب (٢١٢/٤).

٦ أي: تسمية الحالِّ باسمِ محلِّه. التبيان: ١٠٠.

٧ المباحث البيانية، هنداوي: ١٩٦.

وقد مَثَّل الطيبي بهاتين الآيتين لهذه العلاقة في التبيان[١]. كما ذكر هذه العلاقة في مواضع من تفسيره، منها قوله تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٢١]، حيث بَيَّن أنَّ وَضعَ (اليَوْمَ الآخِرَ) _ بمعنى: يوم القيامة _ موضعَ الثواب _ لأن ثوابه تعالى يقع فيه _ هو من إطلاق اسم المَحَلِّ على الحَالِّ، فهو من باب قولك: أعجبني زيدٌ وكرمُه، على تقدير: يرجو اللهَ وثوابَه[٢].

قال شهاب الدين الآلوسي: " وفيه من الحُسن والبلاغة ما ليس في قولك: أرجو زيدًا كرَمَه على البدلية"[٣].

٩ـ اعتبار ما كان[٤]:

ذكر الإمام الطيبي هذه العلاقة في عدة مواضع من حاشيته، لعل من أدقها ما جاء في فواتح سورة النساء، حيث ورد الأمر بإيتاءِ اليتامى أموالهم أول السورة مرَّتين في آيتين اثنتين؛ الأولى منهما قوله تعالى: ﴿ وَآتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ ۖ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ ۖ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ۚ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ﴾ [النساء:٢].

والثانية قول الله تعالى: ﴿ وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ۖ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُوا ۚ وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ۖ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ۚ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ ۚ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا ﴾ [النساء:٦].

---

١ التبيان١٠٠.

٢ فتوح الغيب (٤٠٣/١٢). وقد صَرَّح بهذه العلاقة في مواضع أخرى من فتوح الغيب: (١٧١/٢) (٤١/١٠).

٣ روح المعاني (١٦٨/٢١)، وهو مستَفاد من الشهاب الخفاجي، انظر: الخفاجي شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر المصري الحنفي (المتوفى: ١٠٦٩هـ): عِنَايةُ القَاضِي وكِفَايةُ الرَّاضِي عَلَى تفسير البَيضَاوي، ج٧، ص١٦٥، دار صادر، بيروت. د.ت.

٤ وهو أن يكون المعنى الأصلي للفظ المذكور سابق الحصول على المعنى المراد. المنهاج الواضح (١٣٧/١).

وقد حرَّر العلامة الطيبي الفرق بين الآيتين تحريرا دقيقًا؛ فجعل ﴿ٱلۡيَتَٰمَىٰٓ﴾ في الآية الأولى حقيقة، وجعل كلمة ﴿وَءَاتُواْ﴾ مجازاً بمعنى (احفظوا) على سبيل الاستعارة التبعية، وعَكَسَ القضية في الآية الثانية، فجعل الأمر بالإيتاء حقيقة، و﴿ٱلۡيَتَٰمَىٰٓ﴾ مجازاً بمعنى (الكبار)[١] علاقته ما كان. وجاءت عبارته موجزة أورد فيها جوابين هما حاصل ما ذَكَرْتُ: " أحدهما: أن اليتامى على ظاهره، والإيتاء على خلاف الظاهر، والثاني: عكسُه"[٢].

ثم أيَّد كلامه بما جاء في (انتصاف) ابن المنير: " ويُقَوِّي الأولَ قولُه بعد آيات: ﴿وَٱبۡتَلُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ فَإِنۡ ءَانَسۡتُم مِّنۡهُمۡ رُشۡدٗا فَٱدۡفَعُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ أَمۡوَٰلَهُمۡ﴾ [النساء:٦]، والآية الأولى لحفظها عليهم، والثانية للإيتاء الحقيقي عند البلوغ والرشد، ويؤيده ما يعقبه: ﴿وَءَاتُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰٓ أَمۡوَٰلَهُمۡۖ وَلَا تَتَبَدَّلُواْ ٱلۡخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِۖ وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ﴾ تأديبا للوصيِّ ما دام المال في يده، وعلى الوجه الآخر يكون معنى الآيتين واحدا، فالأولى مجملة، والثانية مبيَّنةٌ بالإيناس والبلوغ[٣]"[٤].

ومن المواضع التي ذكر فيها هذا المجاز قوله تعالى: ﴿وَأَرۡسَلۡنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ فَأَنزَلۡنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَسۡقَيۡنَٰكُمُوهُ وَمَآ أَنتُمۡ لَهُۥ بِخَٰزِنِينَ﴾ [الحجر: ٢٢]، حيث نقل عن ابن جني قوله: " قالوا: ألقحتِ الريحُ السَّحابَ، فهو لاقِحٌ. هذا على حذف همزة أفعل، وإنما قياسه مُلقِحٌ، كأنه خَرَجَ بحذف الزيادةِ تقديرا لا استعمالًا .. فكأنه من باب الاكتفاء بذكر السَّببِ عن المسبَّبِ، فإنَّها إذا لَقِحَتْ أَلْقَحَتْ غيرَها"[٥].

---

١ أي البالغين الراشدين.

٢ فتوح الغيب (٤/٤١٥).

٣ انظر: الانتصاف (١/٤٦٤).

٤ فتوح الغيب (٤/٤١٦).

٥ الموصلي أبو الفتح عثمان بن جني (المتوفى: ٣٩٢هـ): المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج٢، ص٢٤٢، وزارة الأوقاف ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

ثم قال: " وقُلتُ: لا يَبْعُدُ أن يكون مجازًا باعتبار ما كانَ، فيكون الريحُ أولًا لاقحةً، ثم تصيرُ مُلقِحَةً، فقيل: لاقحةٌ وأُريد مُلقِحَة" ثمَّ نَظَّرَه بآية النساء التي سَلَفَت: ﴿ وَءَاتُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ﴾ [النساء:٢][١].

ومنها: قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ قَالَ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾ [الإسراء: ٦١]، حيث أورد فيها تقديرين؛ أحدهما أنه من باب المجاز، أي: أَسْجُدُ للطين، والطِّينُ لا يُسجَدُ له؟!

والثاني: أأَسْجُدُ لمن كان في وقتِ خَلقِهِ طينًا، أي: أصلُه طينٌ؟!

قال: " والأولُ أبلغُ؛ لأنَّه من باب المجاز باعتبار ما كان"[٢].ا.ه. جاء في الكشف: وهو أبلغ لأنه مؤيِّدٌ لمعنى الإنكار، وفيه تحقير له عليه السلام _ وحاشاه _ بِجَعْلِه نفسَ ما كان عليه، لم تَزُلْ عنه تلك الذِّلَّة[٣].

١٠- اعتبار ما يكون[٤]:

لهذه العلاقة في كتب البلاغة تسميات عدة، فقد يُعبرون عنها بـ (مَا يَؤول إليه)، أو بالأَوْل، أو بالمآل، أو بالأيْلُولة[٥]. وقد وردت بعض هذه التسميات في (فتوح الغيب)، منها: اعتبار ما يَؤول إليه[٦]، و اعتبار المآل[٧]، واعتبار المصير[٨].

---

١ فتوح الغيب (٢٦/٩).

٢ فتوح الغيب (٣٢٨/٩).

٣ روح المعاني (١٠٩/١٥).

٤ يُراد بهذه العلاقة تسمية الشيء باسم ما يئول إليه في الزمان المستقبل ظنا أو يقينا. المنهاج الواضح (٣٠٠/٣). وقد ألمع الطيبي إلى هذا في فتوح الغيب (١٠٠/٢).

٥ انظر: التفتازاني سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله: المُطَوَّل، ص٣٥٦، المكتبة الأزهرية، ١٣٣٠هـ. الخضري، حاشية على السمرقندية: ٤٣.

٦ فتوح الغيب (٦٣/٢-٦٤).

٧ المرجع السابق (٦٥/٢).

٨ المرجع السابق (٩٩/٨).

وقد ذكر الطيبي هذه العلاقة في عدة مواضع من حاشيته، منها ما ذَكَرَ عند قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٢] مِنْ أنه _ سبحانه _ أطلق (المتقين) على الصائرين إلى الهدى بعد الضلال، من باب المجاز باعتبار المآل[١]، كما بَيَّن عند هذا الموضع الفائدةَ البلاغية من استعمال هذا المجاز، وهي إثبات الاختصارِ الذي هو حِليةُ القرآن[٢].

وقد يحتمل الموضع الواحد مع هذه العلاقة علاقةً أخرى من علاقات المجاز المُرسَل، فيبينهما الطيبي، كما في قوله تعالى: ﴿ يَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [العنكبوت: ٥٤]، حيث أورد وجهين لقوله ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴾، هما:

١- الأول: أن تُنَزَّلَ إحاطة أسباب العذاب الموجبة إياه بهم من الكفر والمعاصي منزلة إحاطة العذاب نفسه؛ إطلاقا لاسم المسبب على السبب. وهذا يصور جهنم كالمحيطة بهم الآن.

٢- الثاني: أنها ستحيط بهم يوم يأتيهم العذاب، تشبيها لما سيقع بالواقع؛ لتظاهر أسبابه، نحو: مُتْ، وهو من باب المجاز باعتبار ما يؤول[٣].

ولا ضير في تعدد العلاقات في المجاز الواحد، ومدارُ الفرق بينها على العلاقة المقصودة[٤].

* * *

وقد يتنازع التركيبَ الحقيقةُ والمجاز بهذه العلاقة، فيبين ذلك الطيبي، ثم يُرَجِّحُ الوجه الذي يراه أملأَ فائدةً وأدَقَّ مغزىً، كما في قوله تعالى: ﴿ قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ

---

١ المرجع السابق (٦٣/٢، ١٠٤، ١٠٦).

٢ المرجع السابق (٦٣/٢). ولمزيد من المواضع التي ذكر فيها الطيبي هذه العلاقة، انظر: المرجع نفسه (٢٨٢/٢).

٣ فتوح الغيب (١٩٠/١٢-١٩١).

٤ انظر: هلال د. أحمد هنداوي: المباحث البيانية في تفسير الفخر الرازي، ص ٢١٦، ط١، مكتبة وهبة، مصر، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

﴿مِّمَّن مَّعَكَۚ وَأُمَمٞ سَنُمَتِّعُهُمۡ ثُمَّ يَمَسُّهُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ [هود: ٤٨]، حيث أورد وجهين للمراد بـ (مِن) في الآية:

١- الأول: أن تكون (مِن) بيانيَّة؛ فالمُرادُ بـ (الأمم) هم الذي كانوا معه في السفينة، وصَحَّ تسميتهم بالأمم لأنهم كانوا جماعة، وكلُّ طائفةٍ منهم أمَّة، أو إنما سُمُّوا أمَماً باعتبار مصير حالهم ومآل أمرهم.

٢- وعلى الوجه الآخر، أن تكون (مِنْ) ابتدائية، فالمُرادُ بالأُمَم: الذين يَنشؤون منهم إلى آخر الدهر.

ورجح الطِّيبيُّ هذا الوجه؛ لما يَلزم من الأوَّل تسميةُ الجماعة القليلةِ بالأُمم، ومن الثاني اعتبارُ المجاز بغير المبالغة[١].

واعتُرض عليه بأنَّه يقتضي أن لا يسلِّم ويبارك على من معه، فقيل: استغنى بالتسليم عليه عن التسليم على من معه؛ لأن النبيّ صلى الله عليه وسلم زعيم أمّته، أو أنه يُعلم بالطريق الأولى[٢].

* * *

وقد يحتمل التركيب مع هذه العلاقة من المجاز المرسل أوجهًا أخرى فيبينها الطيبي أتَمَّ بيان، كما فسَّرَ ﴿تَتَّقُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة:١٨٣]، بثلاثة وجوه:

١- أحدها: أنه مجازٌ باعتبار ما يَؤُول إليه، أي: كُتب عليكم شرعيَّةُ الصيام لعلكم تصيرُون مُتَّقين ببَركة المحافظة عليه وتعظيمه؛ فإن تعظيم شعائر الله له تأثير عظيمٌ في النفوس، ﴿وَمَن يُعَظِّمۡ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقۡوَى ٱلۡقُلُوبِ﴾ [الحج:٣٢].

٢- وثانيها: أنه حقيقةٌ لغويةٌ على ما قُلنا: إن الوقاية: فَرْطُ الصيانة، وذلك أن الصَّوم أردع شيءٍ للنفس عن ارتكاب المعاصي على ما ورد في الحديث النبوي[١].

---

١ فتوح الغيب (٩٩/٨).

٢ عناية القاضي (١٠٣/٥). وانظر: التحرير والتنوير (٩٠/١٢).

٣ـ وثالثها: أنَّه كنايةٌ إيمائيَّةٌ، وتقريرُه: أن الصوم لما كان عبادةً قديمةً وَدَرَج عليها الأنبياء والأممُ من لَدُنْ آدمَ إلى عهدكم، يكون من شِعارِ المتقين، ومن اقتفى أثرَهم يوشك أن لا يُعْدَمَ من بركتهم فَيُعَدُّ منهم ويَنْتَظِمُ في زُمْرتهم، وإنما قلنا: إنها كنايةٌ إيمائيَّةٌ؛ لأنه تعالى سماهم مُتقين؛ لأنهم اكتسبُوا لِباسهم وتَزَيَّوْا بزِيِّهم، ومَن تَزَيَّا بزِيِّ قومٍ فهو منهم[٢].

* * *

وقد استخدمَ الطيبيُّ هذه العلاقة للرَّد على ما يُنسَبُ للإمام الشافعي من تسمية الزكوات والصدقات نقصًا، وذلك عند قول الله تعالى: ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [البقرة: ١٥٥]، حيث نقل الزمخشري عن الإمام الشافعي _ رحمه الله _ أنه قال: " الخوفُ: خوفُ الله، والجوعُ: صيامُ شهر رمضان، والنقصُ من الأموال: الزكوات والصدقات، ومن الأنفس: الأمراضُ، ومن الثمرات: مَوتُ الأولاد "[٣].

فَتَعقَّبه الطيبيُّ بكلام ابن المنير: " ويَبْعُدُ تسمية الصدقة نقصا مع أن الله تعالى سماها بالزيادة وهي الزكاة، وأجاب بنفسه عن هذا بأنَّ الزكاةَ نقصٌ حقيقةً، وزيادةٌ باعتبار ما تؤُول إليه مجازًا، فعند الابتلاء سماها بالنقص إذ به الابتلاء، وعند الأمر بالإخراج سماها (زكاة) لِيَسْهُلَ إخراجُها[٤]"[٥].

ولطيفٌ من الطيبي أن يبَيِّن الفائدة البلاغية من استخدام هذه العلاقة من المجاز المرسل، في هذا الموضع، وهي: تسهيل إخراج الزكاة على النفوس. لكنْ يجدر التنبُّه إلى أن الطيبي تصرَّف في عبارة ابن المنير تصرُّفًا شديدًا أوشك أن يُفضي إلى الإخلال، وهاك عبارة الانتصاف؛ لتكون من المقام على بصيرة: " ويبعد أن يعبر عن الصدقة بالنقص وقد عبر عنها الشرع بالزكاة التي

---

١ يقصد حديث: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَن اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ البَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ» رواه البخاري برقم (١٩٠٥)، كتاب الصيام، بَابٌ: الصَّوْمُ لِمَنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ العُزْبَةَ، ومسلم برقم (١٤٠٠)، كتاب النكاح، بَابُ اسْتِحْبَابِ النِّكَاحِ لِمَنْ تَاقَتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ، وَوَجَدَ مُؤَنَهُ، وَاشْتِغَالِ مَنْ عَجَزَ عَنِ المُؤَنِ بِالصَّوْمِ، (١٠١٨/٢).

٢ فتوح الغيب (٢٢٦/٣ـ٢٢٧).

٣ الكشاف (٢٣٣/١).

٤ الانتصاف (٢٠٧/١).

٥ فتوح الغيب (١٦٧\٣).

هي النمو ضدُّ النقص ووَرَدَ: (ما نقص مال من صدقة)[١] ويمكن أن يقال هي نقص حِسّاً، وإنما سميت زكاة باعتبار ما يؤول إليه حال القيام بها من النمو، فالعِوَضُ المَرجُوُّ من كرم الله خُلف، فلما ذكرها الله تعالى في سياق الابتلاء الموعود بها عَبَّرَ عنها بالزكاة تسهيلا لإخراجها على المكلّف؛ لأنه إذا استشعر العِوَضَ من الله تعالى ونُمُوَّ مالِه بذلك، هان عليه بَذْلُها وسمحت نفسه لذلك[٢].

١١ـ الآليَّة:

ذكر هذه العلاقة عند تفسير قول الله تعالى: ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴾ [البقرة:٩٥]، حيث نَقَلَ عن القاضي البيضاويِّ قولَه: " ولما كانت اليدُ العاملةُ مُخْتَصَّةً بالإنسان، وآلةً لقُدرته، بها عامَّةُ صنائِعِه، ومنها أكثرُ منافِعِه، عُبِّرَ بها عن النَّفس تارةً، والقُدرَةِ أخرى[٣]"[٤].

وذكر في التبيان أمثلة أخرى لهذه العلاقة، منها قولُه تعالى: ﴿ وَاجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ ﴾ [الشعراء: ٨٤]، وفسَّره في (الفتوح) بقوله: " طَلَبٌ للذِّكر الجميل المُسْتَلزِمِ لتكميل الغير بعدَ طَلَبِ كمال النَّفْس"[٥].

١٢ـ إطلاق الدال على المدلول:

ذَكَرَ الإمامُ الطيبي هذه العلاقة عند تفسير افتتاحية سورة البقرة: ﴿ الٓمٓ ﴿١﴾ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة:١-٢]، حيث فَسَّرها صاحب الكشاف بقوله: " يعني: المُؤَلَّفُ مِنْ هَذهِ الحروف

---

١ رواه مسلم (٢٥٨٨)، بلفظ: «مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ »، كتاب البِرِّ وَالصِّلَةِ وَالآدَابِ، بَابُ اسْتِحْبَابِ العَفو وَالتَّوَاضُعِ، (٢٠٠١/٤).

٢ الانتصاف (٢٠٧/١).

٣ أنوار التنزيل (٩٥/١).

٤ فتوح الغيب (٥٨٦/٢ـ٥٨٧). وانظر: فتوح الغيب (١٤٤/٢).

٥ المرجع السابق (٣٧٦/١١). التبيان: ١٠١.

ذلك الكتاب "[١]. فأوضحه الطيبي بقوله: " كان مِن حَقِّ الظاهِرِ أن يقولَ: هذه الحروفُ ذلك الكتاب، لكنَّ هذه الحروف لَمَّا كانت دَالَّةً على المُرَكَّب المُؤلَّفِ فيما بعدَه قِيلَ: (المُؤَلَّفُ مِنْ هَذِهِ) تسْمِيَةٌ للدَّالِّ بِاسْمِ مَدْلُولِه"[٢].

ونظرًا لعدم اشتهار هذه العلاقة حكى الشيخ الإنبابي _ رحمه الله _ أن إطلاق الدال على المدلول من قبيل المجاورة؛ لأنه يُتخيَّل مجاورة كل منهما للآخر، كما في قولهم: فهمت الألفاظ، والمقصودُ المعاني، وأضاف: أنه يحتمل أن تكون العلاقةُ المحلّية؛ لأنه يتخيل أن الدَّالَّ محلٌّ للمدلول، أو السببية؛ لأن الدالَّ سببٌ في فهم المدلول[٣].

١٣ـ المجاورة:

ويُقصَد بها تسمية الشيء باسم ما يجاوره، كما في إطلاق لفظ "الراوية" على القربة في قولك: "خَلَتِ الرَّاوِيَةُ من الماء"، تريدُ: خلت القربة، ومعنى الراوية في الأصل الدابةُ يُستقى عليها، "فالراوية" حينئذ مجاز مرسل علاقته المجاورة؛ لمجاورة الدابة للقربة عند الحمل، والقرينة لفظ "خَلَتْ"؛ لأن الذي يخلو من الماء هو الوعاء لا الحيوان[٤].

وقد ذكر الطيبي هذه العلاقة عند مفتَتَح سورة الحجرات: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ﴾ [الحجرات:١]، حيث أورد الزمخشري قراءة شاذَّةَ، قالَ " وقُرِئَ: (لا تَقْدَموا)". ثمَّ وَجَّهَها بقوله: " من القُدومِ، أي لا تَقدَموا إلى أمرٍ من أمورِ الدِّين قبل قُدومِهِمَا، ولا تَعْجَلوا عَليهما. وحقيقة قولِهم: جَلَسْتُ بين يَديْ فلان، أن يَجلسَ بين الجهتين المُسامِتَتَيْن لِيَمينه وشِماله قريباً منه، فسُمِّيَتِ الجِهَتان: يَدَيْنِ؛ لكونهما على سَمْتِ اليَدين مع القرب منهما تَوَسُّعاً، كما يُسمى الشيء باسم غيره إذا جَاورَه وداناه في غير موضع"[٥].

---

١ الكشاف (٧٥/١).

٢ فتوح الغيب (٤٩/٢).

٣ انظر: المباحث البيانية، هنداوي: ٢٠٨، المنهاج الواضح (٣٠٤/٣).

٤ انظر: المنهاج الواضح (٣٠٠/٣ـ٣٠١). التبيان: ١٠١.

٥ الكشاف (٣٥١/٤).

فأوضح الطيبي هذه العبارةَ الأخيرةَ من كلام صاحب الكشاف، بقوله: " يعني: هو من المجازِ الذي يُسَمَّى بتسميةِ الشَّيء باسم مُجاورِه، نَحْوُ: جرى الميزابُ، وسَالَ الوَادي"[1].

١٤- المُلابَسة:

ذكر هذه العلاقة عند تفسير قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا ﴾ [الفرقان: ٤٥]، قالَ: " قُوبِل ﴿ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾ بقوله: ﴿ سَاكِنًا ﴾، ومُقَابِل السكون الحركةُ، فيكون إطلاقُ مَدِّ ظِلٍّ وبسطِه على الحركة من باب تسمية الشيْءِ بِاسْمِ مُلابِسِه"[2].

*** المطلب الثالث: توسُّع الطيبي في علاقات المجاز المرسل:**

ولا يتوقف الطيبي عند حدود ما اشتهر من علاقات المجاز المرسل، بل يتعدَّاها إلى علاقات أخرى، ويرى أنه إذا ارتُكب هذا المجاز لمثل تلك العلاقات فليُرتكب _ أيضًا _ في غيرها[3]،كما في قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ [الأعراف: ١٢]، حيث إن الفعل ﴿ مَنَعَكَ ﴾ مستعملٌ في معنى (دعَاك)، على سبيل المجاز، و (لا) هي قرينة المجاز[4]، وهذا تأويل السكاكي في (المفتاح) في فصل المجاز اللّغوي[5].

ويرى أن يُرتكَب المجاز المرسَل _ أيضًا _ في أنواعٍ من التضمين، والاستثناءِ، والعَطفِ.

فمن الأول: أن يُستعمَلَ فعلٌ أو شِبْهُهُ لجارَّةٍ مُختَصَّةٍ بغيرها فتُجعَل الجارَّةُ قرينة؛ إمَّا للتضمين، وذلك بأن يُضَمَّن الفعلُ المذكورُ معنى فعلٍ يُستَعمل بها لِتَعُمَّ فائدته، كقوله تعالى: ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾ [البقرة: ٣٦]، أي: أصدرَ زَلَّتَهما عن الشجرة، ضُمِّنَ (أَزَلَّ) معنى (أصدرَ)، وقرينتُه (عَنْ) التي هي حينَئذٍ للسببيَّة. أي: إنَّ الشيطانَ إنَّما قَدِرَ على

١ فتوح الغيب (٤٣١/١٤).

٢ المرجع السابق (٢٤٥/١١).

٣ أفردتها في مطلب مستقل، لتوسع الطيبي فيها عما هو مشهور عند البلاغيين.

٤ انظر: فتوح الغيب (٣٣٦/٦).

٥ السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، مفتاح العلوم، ص٣٦٧، ط٢، ت: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

إصدارِ الزَّلَّةِ عن الشجرة بسبب الوسوسة بأنْ يقولَ: هذه شجرة الخُلد، فكُلا لِتَخلُدا، أوْ لأنَّ أكلَها سببٌ لصيرورتِكُما مَلَكَيْن[1].

وقد تُجعَل الجارَّةُ قرينةً لأنْ يُجعَل مدخولها بمعنى مدخولها الحقيقي، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَـٰمًا وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ ﴾ [النساء: ٥]، أي: اجعلوا الأموالَ مكانًا وظرفًا لرزقهم وكسوتهم بأن تتجروا وتربحوا حتى تكون نفقاتهم من الأرباح لا من صلب المال لئلا يأكله الإنفاق، وهذا ما يقتضيه جعل الأموال نفسها ظرفا للرزق والكسوة، ولو قيل: (منها) لكان الإنفاق من نفس المال، ويُؤيِّد هذا التأويلَ ما روى الترمذيُّ عن عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: «أَلَا مَنْ وَلِيَ يَتِيمًا لَهُ مَالٌ فَلْيَتَّجِرْ فِيهِ، وَلَا يَتْرُكهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ»[2]"[3].

* * *

ومن الثاني: المُستَثنى منه، وذلك أنَّ حقَّ المُستثنى أن يكون داخلا في المُستَثنى منه قبل (إلَّا)، ولكن متى قُدِّرَ كذا من جهة المتكلِّم ناقِصٌ فيلزم تقديره من جهة السامع، فيكون استعمال (العشرة) في قوله: لِفلانٍ عليَّ عشرةٌ إلا واحداً مجازًا في التسعة، وقوله (إلَّا واحدًا) قرينة المجاز، ثمَّ يتفرَّع

---

١ فتوح الغيب (٤٤٢/٢).

وهذا التأويل باعتبار الضمير في (عنها) للشجرة. ويجوز كون الضمير للجنة، وتكون (عَنْ) على ظاهرها، والإزلال مجازاً في الإخراج بكُرْهٍ، والمراد منه الهبوطُ من الجنة مكرهين، كمن يَزِلُّ عن مَوقفه فَيَسْقُطُ، ويَعْضُد هذا التَّأويلَ قراءَةُ حمزة (فأزالهُما)

انظر: التحرير والتنوير (٤٣٣/١)، روح المعاني (٢٣٦/١).

والقاضي عبد الفتاح عبد الغني: الوافي في شرح الشاطبيَّة، ص١٦٧، ط٨، دار السلام، مصر، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

٢ الحديث أخرجه الترمذي (٦٤١)، في أَبْوَابُ الزَّكَاةِ عَنْ رَسُول اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ مَال اليَتِيم (٢٣/٣).

٣ انظر: فتوح الغيب (٤٣٨/٤)، روح المعاني (٤١٤/٢).

عليه الحكم بالتغليب، نحو قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾ الحجر: [٣٠ – ٣١][١].

فعلى اعتبار الاستثناء متصلاً يكون المُستثنى منه وهو ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ مجازًا حكمُه حُكم (العشرة) في المثال السابق. وذلك أنَّه لمَّا كان إبليسُ جِنِّيًا مفردا مغمورا بألوف من الملائكة متصفا بغالب صفاتهم غُلِّبُوا عليه في ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ ثم اسْتُثْنِيَ استثناءَ واحدٍ منهم[٢].

وأما إذا اعتبرنا المجاز منقطعًا بناء على أن إبليسَ من الجِنِّ لا من جنس الملائكة فلا تغليب، والأول أبدعُ وأقضى لحق البلاغة، وهو المختار[٣].

وقد يكون المجاز في الاستثناء لإفادة الادِّعاء، كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ۝٨٨ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴾ [الشعراء: ٨٨-٨٩]، كأنه جعل (القلب السليم) من جنس المال والبنين. فالمعنى: يومَ لا ينفع مالٌ ولا بنونَ إلا سلامة القلب إن عُدَّ مالًا وبنينَ، ولا ارتيابَ في أنها ليست بمالٍ ولا بنينَ، فإذًا لا ينفع مالٌ ولا بنونَ ألبَتَّة[٤].

وقد يُرادُ منه التأكيد، كما في قولهم: ما جاءني زَيدٌ إلا عمرو، فالنفي فيه عامٌّ، إلا إنهم يصرحون بنفي بعض أفراد العام لزيادة اهتمام بالنفي عنه، أو لكونه مَظِنَّة تَوَهُّمِ الإثبات، فيقولون: ما جاءني زيد إلا عمرو، والمعنى ما جاءني إلا عمرو، وعليه قولُه تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ [النمل: ٦٥]، بناءً على إدخال ﴿ٱللَّهُ﴾ تعالى في

---

١ التبيان: ١٠٢.

٢ وذلك كما في قولنا: وصل المسافرون إلا حقائِبَهم، فيُتَوَهَّمُ _ من خلال العادة _ أن الحقائب وصلت، فنستثنيها من المسافرين.

٣ انظر: روح المعاني (٣٢٧/٤).

٤ انظر: فتوح الغيب (٣٧٨/١١). وهذا على اعتبار انَّ الاستثناء في الآيةِ منقطعٌ، والتقدير: لا ينفع مالٌ ولا بنونَ لكنْ مَن أتى الله بقلب سليم فإنَّه ينتفع. انظر: الصاوي أحمد بن محمد (ت ١٢٤١): حاشية الصاوي على الجلالين، ج٣، ص١٦٥، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٦٠هـ - ١٩٤١م.

﴿مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ بضرب من التأويل، فيفيد المبالغة في نفي علم الغيب عمن في السماوات والأرض بتعليق عِلمِهم إياه بما هو بَيِّنُ الاستحالة، من كونه تعالى منهم، كأنه قيل: إنْ كان الله تعالى ممن فيهما ففيهم من يعلم الغيب، يعني أن استحالة علمهم الغيب كاستحالة أن يكون الله تعالى منهم[1].

قال في (الفتوح): " المقصودُ من إدخال رَبِّ العزة في المُستَثنى منه بالدعوى، وجَعْلِه جنسًا منهم، ثم الإخراج بالمُستَثنى قطعُ القول بنفي معرفة الغيب ممن في السماوات والأرض، وأنَّ استحالة علمهم الغيبَ كاستحالة أن يكونَ اللهُ منهم"[2].

* * *

وينبِّه الطيبيُّ على أنه قد يكتسب أحد المَعطوفَين من معنى الآخر بسبب اشتراكهما في حُكمٍ، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِمۡ قَالُواْ فِيمَ كُنتُمۡۖ قَالُواْ كُنَّا مُسۡتَضۡعَفِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ قَالُوٓاْ أَلَمۡ تَكُنۡ أَرۡضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةٗ فَتُهَاجِرُواْ فِيهَاۚ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿٩٧﴾ إِلَّا ٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلۡوِلۡدَٰنِ لَا يَسۡتَطِيعُونَ حِيلَةٗ وَلَا يَهۡتَدُونَ سَبِيلٗا ﴾ [النساء:٩٧-٩٨]، حيث قَرَنَ الولدانَ مع الرجال وإن لم يكونوا داخلين في الوعيد تأكيدًا في أنهم صاروا في انتفاء الذنب عنهم كالولدان[3].

قال في (الفتوح): الاستطاعة والاهتداءُ إنما يُتَصَوَّرُ في الرجال والنساء؛ لأنَّهم قد يكونون مستطيعينَ ومهتدينَ، وقد لا يكونونَ، وأمَّا الولدانُ فلا يُتَصَوَّرُ فيهم ذلك؛ إذ العجزُ مُتمَكِّنٌ فيهم لا يَنفَكُّ عنهم، فكانوا خارجينَ من جُملتهم في الوعيدِ ضرورةً، فإذا لم يدخلوا فيه لم يخرجوا بالاستثناء. ويَتَوَجَّهُ على هذا التقرير سؤالٌ، وهو أنهم إذا لم يخرجوا بالاستثناء كيف قَرَنَهم في جُملة المُسْتَثنَيْن؟ قالوا في الجواب: إنما قَرنهم بهم ليُبَيِّن أن الرجالَ والنساءَ الذين لا يستطيعونَ حِيلَةً ولا يهتدون سبيلاً، صاروا في انتفاء الذنب بمنزلة الولدان مبالغةً؛ لأنَّ المعطوفَ عليه يكتسبُ معنى المعطوفِ لمشاركتهما في الحُكمِ. وَيقرُبُ منه ما ذَكَرَه في تفسيرِ قوله: ﴿وَٱمۡسَحُواْ

---

١ انظر: روح المعاني (١٧٨/٣) (٢٠/١٠).

٢ فتوح الغيب (٥٦٣/١١).

٣ التبيان: ١٠٢.

بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ [المائدة:٦] في قراءة الجَرِّ، قال: (فعطفت الأرْجُلُ على الرؤوس لا لِتُمسَحَ، ولكن لِيُنَبِّه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها)[١]، وقال _ أيضاً _ في قوله تعالى: ﴿ سَنَكۡتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتۡلَهُمُ ٱلۡأَنۢبِيَآءَ بِغَيۡرِ حَقّٖ ﴾ [آل عمران: ١٨١]: (جَعل قتْلَهُمُ الأنبياءَ قرينةً لقولهم: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٞ وَنَحۡنُ أَغۡنِيَآءُ ﴾ [آل عمران: ١٨١] إيذانًا بأنَّهما في العِظَمِ أخوان، وبأنَّ هذا ليس بأوَّل ما ارتكبوهُ من العَظائم)[٢]"[٣].

* * *

---

١ الكشاف (٦٤٥/١).

٢ الكشاف (٤٧٥/١).

٣ فتوح الغيب (١٣٣/٥).

المبحث الثاني: المجاز المرسل المركب

سبق أن أشرت[١] إلى أن الطيبي يقسم المجاز اللغوي إلى استعارة، ومجاز مرسل. وأنَّ المعتبر في ذلك التقسيم إنما هو العلاقة؛ فإن كانت العلاقةُ المشابهة فاستعارةٌ، وإلا فمجازٌ مُرسلٌ.

وهذا التقسيم كما ينتظم المفردات فإنه _ بطريق المقايسة _ ينتظم المُرَكَّبَاتِ، فالمركبات موضوعة[٢] كما المفردات موضوعة[٣]، فما استُعمل منها في ما وُضع له فهو حقيقة، وما استُعمل منها في غير ما وُضع له فهو مجاز؛ فإن كانت علاقته المشابهة فهو استعارة، وإلا فمجاز مرسل[٤].

أما الاستعارة في المركبات فقد اصطلح عليها الطيبي و غيره باسم (الاستعارة التمثيلية)[٥]، وأما ما خرج من المركبات عن علاقة المشابهة فقد ألمح الطيبي إلى كونه مجازاً من دون أن يصطلح عليه بشيء، بل بَيَّن _ تبعا للسكاكي _ أن الأصل في إيراد الأخبار هو فائدة الخبر، أو لازم الفائدة[٦]. فما خَرَج عن هذين الغَرَضين فهو استعمال للمركبات في غير ما وُضعت له، فيُبَيِّن الطيبي عند قول الله تعالى حكاية عن أم مريم عليها السلام: ﴿ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ ﴾ [آل عمران:

---

١ في مطلع هذا المبحث.

٢ أي بالوضع النوعي.

٣ أي: بالوضع الشخصي. انظر: الخضري، حاشية على السمرقندية: ٧٩، ٨٧. الرسالة البيانية بهامش حاشية مخلوف: ٢٩٠.

قال السعد: " وفي تخصيص المجاز المركب بالاستعارة نظر؛ لأنه كما أن المفردات موضوعة بحسب الشخص، فالمركبات موضوعة بحسب النوع " مختصر المعاني: ٢٨٧. وانظر: شروح التلخيص (١٤٦/٤).

٤ انظر: الخضري، حاشية على السمرقندية: ٨٢.

٥ انظر: التبيان: ١١٠.

٦ انظر: مفتاح العلوم: ١٦٦، ١٧٨.

واختلفوا في الأخبار المراد منها لازم فائدتها؛ فقيل: إنها من قبيل التعريض، وقيل: من المجاز المرسل المركَّب، وقال الشيرانسي: هي من المجاز المرسل التبعي. انظر: الخضري، حاشية على السمرقندية: ٨١.

ويدل على كونها مجازا قول الطاهر ابن عاشور رحمه الله: " الخبران من قوله: چٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹچ [مريم:٤] مستعملان مجازاً في لازم الإخبار، وهو الاسترحام لحاله؛ لأن المخبَر _ بفتح الباء _ عالم بما تضمنه الخبران" التحرير والتنوير (٦٤/١٦).

٣٦] لِمَ قالت ذلك، بقوله: " إذا كان علم اللطيف الخبير محيطًا بما وَضَعت، فأيُّ فائدة في قولها: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾؛ لأن الإخبارَ إما للفائدة أو لازمِها كما ذهب إليه صاحب (المفتاح).

قُلتُ: هذا على مقتضى الظاهر، ورُبَّما تُجعَل الأخبار ذريعةً إلى الامتنان، أو التهديد، أو إلى ظاهرِ التَّحَسُّرِ كما نحن بصددِه"[1].

فيظهر أن المجاز المركب عند الطيبي ليس مختصا بالاستعارة التمثيلية، بل يشمل _ أيضًا _ الخبرَ المستعمل في غير الإخبار.

ولا غَرْوَ ألا يُسَمِّيَه الطيبي (ت ٧٤٣ هـ)؛ فإن تسميته إذ ذاكَ لم تكن شائعة، بل ولا بَعْدَه بزمان، فإنك ترى المتأخرين عن الطيبي كالإمام السَّعد (ت ٧٩٣ ه)، وأبي القاسم السمرقندي (ت بعد ٨٨٨ هـ) يذكرون هذا النوع من المجاز، ولا يُسَمُّونه[2]. وإنما جاءت تسميته (مجازا مرسلا مركبا) لاحقاً من أصحاب الحواشي على السمرقندية وشروح التلخيص[3].

ومن أمثلة هذا النوع من المجاز في (الفتوح) قول الله تعالى على لسان نبيه زكرياءَ عليه السلام: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾ [مريم:٤]:

---

١ فتوح الغيب (٨٧/٤-٨٨). ومراد المؤلف ما يذكره البلاغيون في علم المعاني في باب (أغراض الخبر) كالمدح، والفخر، والتشجيع، والتحسر، والتفجُّع، وإظهار الضعف، والتوبيخ انظر: المنهاج الواضح (٩/٢-١٠).

٢ قال السعد _ وهو أول من نبه على هذا النوع من المجاز _: " إذا استُعمل المركب في غير ما وُضع له فلا بُدَّ أن يكون ذلك لعلاقة؛ فإن كانت هي المشابهة فاستعارة، وإلا فغير استعارة، وهو كثير في الكلام " مختصر المعاني: ٢٨٧-٢٨٨. وانظر: شروح التلخيص (١٤٦/٤).

وكذلك فعل الإمام أبو القاسم السَّمَرْقَنْدي (توفي بعد ٨٨٨ هـ) حيث قال في الفريدة السادسة من العِقْدِ الأول من رسالته في الاستعارات: " المجاز المركب .. إن كانت علاقته غير المشابهة فلا يسمى استعارة، وإلا فيسمى استعارة تمثيلية". انظر: حاشية الصبان: ١٥٣، ١٦٣.

٣ قال الخضري _ رحمه الله _ في المجاز المرسل المركب: " الذين وضعوه من غير تسمية هم السعد وأتباعه، والمصنف [أي: السمرقندي] تابع لهم، وأما المتقدمون فتركوه أصلا، وحصروا المجاز المركب في التمثيلية، واقتصاره [أي: السمرقندي] على نفي التصريح يفيد أن كلامهم مُشعرٌ بالتسمية، ولا بُعد فيه؛ إذ تؤخذ تسميته بطريق المقايسة على المفرد في تقسيمه وتسميته". الخضري، حاشية على السمرقندية: ٨٢. وانظر: حاشية الدسوقي، شروح التلخيص (١٤٧/٤).

حيث يبين الطيبي مقصِد النبي عليه السلام بقوله: " المقصود من الإيراد في هذا المقام: إظهارُ الضعف في البدن، وإبداءُ تساقط القُوى"[١].

واختلف العلماء في مثل هذه الأخبار؛ هل هي من باب الكنايةِ أو المجاز المرسل:

١- فمَنْ قال بالأول نظر إلى عدم امتناع إرادة المعنى الحقيقي للإخبار؛ فيكون كناية بذلك.

٢- ومَنْ قال بالثاني _وهم الأكثر_ قالوا: لا يجوز أن يريد المعنى الثاني؛ فنبي الله زكرياء عليه السلام لما قال: ﴿ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي ﴾ لم يُرد أن يُعْلِمَ الله؛ فهو يعلم أن الله عليم بحاله، ولكن أراد إظهار الضعف؛ ليتوصل به إلى الدعاء تأدُّبا منه عليه الصلاة والسلام[٢].

ولو أراد سيدنا زكرياء عليه السلام أن يعلم الله بحاله، وأنه ضعيف قد وهن العظم منه _أيضا_ لكان كناية مركبة، لكن هو لا يريد ذلك قطعا؛ إنما يريد المعنى الثاني فقط، فنسميه مجازا مرسلا مركبا، من باب (إطلاق الملزوم وإرادة اللازم).

٣- وهناك قول ثالث، قالوا: هو كناية، تفرَّع عليها مجاز مرسل، كما بَيَّنه الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشۡتَرُونَ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ وَأَيۡمَٰنِهِمۡ ثَمَنًا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيۡهِمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمۡ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴾ [آل عمران:٧٧][٣].

على أن اللفظَ الذي يُراد به اللازم مع صحة إرادة الملزوم كنايةٌ يجوز أن يَعرِض له قرينةٌ مانعة عن إرادة المعنى الأصلي، فيكون مجازا متفرِّعا عن الكناية[٤].

---

١ فتوح الغيب (٥٦٤/٩).

٢ قال المفسر ابن جزي _ رحمه الله _: " توسل إلى الله بإحسانه القديم إليه" ومعناه: لم أكن بدعائي إياك خائبا في وقت من أوقات هذا العمر الطويل، بل كلما دعوتك استجبت لي. انظر: الغرناطي أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي (المتوفى: ٧٤١هـ): التسهيل لعلوم التنزيل، ج١، ص٤٧٧، ط١، تح: د.عبد الله الخالدي، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٤١٦ هـ. روح المعاني (٣٨٠/٨).

ومن دعاء الطيبي _ طيب الله ثراه _: " اللهم إني أتضرع إليك بسوابغ فضلك، وسوابق أفضالك، وأبتهل إلى جنابك الأقدس، أن تشرح صدري، وتقذف النور في قلبي؛ إنك انت الوهاب " فتوح الغيب (٢٤٠/٦).

٣ انظر: الكشاف (٤٠٤/١).

٤ انظر: حاشية الدسوقي، شروح التلخيص (١٤٧/٤).

والظاهر من مذهب الطيبيِّ أن هذه الأخبار مجاز مُرسَل مُركَّب، لكنَّ الطِّيبيَّ لم يسمِّه؛ إذ لم تكن تسميته شائعة إبَّانه.

الفصل الثالث: الاستعارة عند الإمام الطِّيبيِّ:

وفيه تَوطِئة، وخمْسة مباحث:

تَوطِئة: بين يَدَي الاستعارة

المبحث الأول: الاستعارة التصريحية والمكنية عند الإمام الطيبي

المبحث الثاني: الاستعارة الأصلية والتبعية عند العَلَّامة الطيبي

المبحث الثالث: الاستعارة التمثيلية عند الطِّيبيِّ

المبحث الرابع: أقسام الاستعارة من حيث الحِسِّيَّة والعقليَّة

المبحث الخامس: التَّرشيح والتجريد عند الإمامِ الطِّيبيِّ

* تَوطِئةٌ: بَيْنَ يَدَي الاسْتِعَارة:

شَغَلَتْ الاسْتعارةُ الحَيِّزَ الأكبر من الحديث عن المجاز عند الإمامِ الطيبيِّ تأصيلًا وتطبيقًا؛ فأوْلاها عنايةً خاصَّةً، تَمَثَّلت في بيَان مفهوم الاستعارة، وتوضيح أقسامها، وكشف ما تنطوي عليه من أسرارٍ بلاغية عالية، سواءٌ المفردةُ منها والمُرَكَّبة.

يقولُ الطِّيبيُّ: " الاستعارة هي أن تذكرَ أحدَ طرفي التشبيه وتريدَ به الآخرَ مُدِّعيًا دخول المُشَبَّهِ في جنس المُشَبَّهِ به، دالًا عليه بإثباتِكَ للمُشَبَّهِ ما يَخُصُّ المُشَبَّهَ به من اسمِ جنسه، أو لازمِه، أو لفظٍ يُسْتَعمَلُ فيه"[١].

ويتبيَّن من هذا التعريف أنَّ أصل الاستعارة التشبيه، لكنْ حُذِف أحدُ طرَفَيْهِ؛ لذا نجد الطيبيَّ يكثرُ أن يقول: "الاستعارة مجاز مسبوق بالتشبيه"[٢]. ولكنْ تُنوسِيَ فيها التشبيه قضاءً لِحَقِّ المبالغة؛ أي: ادِّعاء دخول المشبَّه في جنس المشبَّه به[٣].

والاستعارة عند الطيبيِّ _ كالزمخشريِّ _ نوعان: لفظيَّةٌ، ومعنويَّةٌ، أمَّا اللفظيَّة فهي عنده من قبيلِ المجاز المُرْسَل الخالِي من الفائدةِ؛ ففي تسميتها بالاستعارة تسامحٌ، وأمَّا الاستعارة المعنويَة (الاصطلاحيَّة) فهي التي تستحقُّ أن تُسمَّى استعارةً بالمعنى الاصطلاحي، وهي التي يذكرُ لها أقسامًا وتفصيلاتٍ سنعرضُ لبيانها في فصولِ هذه الرسالةِ، يقولُ في بيان عبارة الكشَّاف: (الاستعارةُ لفظيَّةٌ أو معنويَّةٌ)[٤]: " عن نورِ الدِّين الحكيمِ _ رحمه الله _: اللفظِيَّة: نحوُ: رأيْتُ أسَدًا، وعَنَّتْ لنا ظَبْيَة. والمَعْنَويَّةُ كقوله:

إذْ أصْبَحَت بِيَدِ الشَّمَالِ زِمامُها[٥]

---

١ التبيان: ١٠٢. والاستعارة _ في اللغة _ مأخوذةٌ من العَاريَّة، يقول السكاكيُّ _ رحمه الله _: "وهذا شأن العارية فإن المُستعيرَ يبرز معها في معرض المستعار منه لا يتفاوتان إلَّا في أنَّ أحدهما إذا فَتَّشَ عنها مالكٌ والآخرُ ليس كذلك " مفتاح العلوم: ٣٧٠.

٢ انظر: فتوح الغيب (٢٤٨/٢، ٢٥٠) (٤٧١/١٢).

٣ التبيان: ١٠٣.

٤ الكشاف (٤٨/٤). بيسير تصرُّفٍ.

٥ هذا عجز بيت للبيد بن ربيعة العامري، صدره:

وغداةِ ريحٍ قدْ وَزَعْتُ وَقرَّةٍ

فإنَّك في الأوَّل تَجْعلُ الشَّيْءَ الشَّيْءَ وليسَ به، وفي الثاني تجعل الشَّيْءَ للشَّيْءِ وليس له. وأيْضًا إذا رَجَعْتَ في الأوَّل إلى التشبيه الذي هو المَقصودُ يأتيك عَفْوًا، نحو: "رأيت رجلا كالأسد" وإنْ رُمْتَهُ في الثَّاني لمْ يُوَاتِكَ تلك المُوَاتاة[١].

ثُمَّ يُطبِّقُ هذا التفريقَ على آية الصافَّات: ﴿ طَلۡعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ ﴾ [الصافات:٦٥]، يقول:

"وقلت: يُمْكن أن يُقال: أما اللَّفظية فهي أن الطَّلْعَ موضوعٌ لحمْل الشجرة مع قَيْدٍ أن تكون تلك الشجرةُ نَخْلةً، فاستُعمل هنا في غيرها، وهو كالمِرْسَن[٢] فإنَّه موضوعٌ لأنفٍ بشَرطِ أن يكون فيه رَسَنٌ، فإذا استُعمل في أنفِ إنسانٍ كان مجازًا لفظيًّا ليس فيه مُبالغةٌ؛ لأنهما كالمترادِفَين.

وأما المَعْنويَّة فهي أن تُشَبِّهَ حَمْلَ تلك الشجرةِ بالطَّلْعِ الحقيقيِّ تشبيهًا بليغًا، ثم يُطلق على ذلك الحَمْل اسمُ الطَّلْع، والقَرينةُ الإضافة. ويحتمل أن تكون تَحْقيقيَّة، وأن تكون مَكْنِيَّة مُستلزِمةً للتخييلية، كَقَوْل القائِل[٣]:

صحا القَلبُ عن سَلمى وأقصَرَ باطِلُهْ * * * وَعُرِّيَ أفراسُ الصِّبا ورَواحِلُه

وفي تسميَةِ الأول بالاستعارة تسامح؛ لأنه من المجاز المرسل الخالي من الفائدةِ فَسَمَّاه بها مبالغةً أو تعظيمًا[٤].

* * *

انظر: العامري، لبيد بن ربيعة بن مالك، ديوان لبيد بن ربيعة، ص ٣١٥، تح: إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام، الكويت.

١ فتوح الغيب (١٥٦/١٣).

٢ بكسر السين: موضع الرسن من أنف الفرس، ثم كثر حتى قيل مرسن الإنسان. يقال: فعلت ذاك على رغم مرسنه، على مفعل بفتح الميم. - الجوهري أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ): الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية، (رسن)، ج٥، ص٢١٢٣، ط٤، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٣ البيت لزهير بن أبي سلمى. انظر: ديوان زهير بن أبي سلمى، ص ١٢٤، تح: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.

٤ فتوح الغيب (١٥٦/١٣). وانظر المرجع نفسه (٤٥٨/٢)، (٤٩/١٦).

والاستعارةُ المعنوية كما يقول الطيبيُّ إمَّا تشبيهُ مُفْرَدٍ بمُفْرَدٍ، أو مُرَكَّبٍ بمُرَكَّبٍ[١]، ثم يُفَصِّلُ مُجمَل هذه العبارة في موطنٍ آخر بقولِه: " والاستعارة نوعان: تمثيلية، وغير تمثيلية؛ ككونها تخييلية، أو تحقيقية، أو مكنية"[٢].

ومن مظاهر اعتنائه بالاستعارة أنه كان يبيِّن غرضها والفائدة البلاغية التي تُساقُ لأجلها، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ [الأحزاب:٣٣]، حيث يقول: "الغَرَض من أصل الاستعارة التنفيرُ والترغيب، فإن تشبيهَ الذنب بالرِّجس مما يُتَصَوَّرُ في نفس ذي اللُّبِّ ما يُوحِشُه ويُنَفِّرُ طبعَه، كما أن تشبيهَ التقوى بالطهارة مما يُرَغِّبُهُ ويُمِيلُ طبعَه إليه. قال ابنُ الرُّومي في شأن العسل[٣]:

تقولُ: هذا مُجاجُ النحل تَمْدَحُهُ * * * وإنْ تَعِبْ قُلتَ: ذا قَيْءُ الزَّنابير

قال الزجاج: الرِّجسُ كُلُّ مُستنكرٍ ومُسْتَقذَرٍ من مأكولٍ أو عَمَلٍ أو فاحشةٍ)[٤]"[٥].

* * *

ولعلَّ من المهمِّ قبل الشروع في الاستعارات أن أعرِضَ لبيان ضابطِ الاستعارة بما يمكن عَدَّه تلخيصًا لمباحث هذا الفصل، فأقولُ:

الكلمةُ إما أن تُستعمَل في حقيقتها أو مجازها، فإن استُعمِلت في حقيقتها فلا بحثَ للبلاغيين فيها؛ إذ بحثهم في تأدية المعنى بطرق مختلفة في الخفاء والوضوح؛ وتأديته بالحقيقة لا يُتَصَوَّر

---

١ المرجع السابق (٤٣٠/١٣).

٢ السابق (١٣٠/٢). وانظر: التبيان: ٩٧.

٣ انظر: ابن الأثير نصر الله بن محمد ضياء الدين ابن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج٢، ص٩٩، ت: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة.

٤ الزجاج إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق (المتوفى: ٣١١هـ): معاني القرآن وإعرابه، ج٤، ص٢٢٦، ط١، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٥ فتوح الغيب (٤٢١/١٢).

فيه هذا التفاوت، وإنِ استُعملت في معناها المجازيِّ فلا يخلو أن تكونَ علاقةُ المجازِ هي المشابهة أو غيرَها؛ فإن كانت علاقتُها المشابهة فهي (استعارة)[١].

ثمَّ إن كان المذكورُ هو المشبَّه به فهي مُصَرَّحةٌ، وإلا بأن كان المذكورُ هو المُشَبَّه فهي مكنيَّة وقرينتُها تخييلية.

وفي الاستعارة التصريحية إن كان المُستعارُ اسمَ جنسٍ فالاستعارةُ أصليَّةٌ، وإلَّا فتبعيَّة.

ثمَّ إن كان الجامع في الاستعارة واحداً فالاستعارة مفرَدة، وإن كان هيئة تركيبية فالاستعارة تمثيلية.

وإن ذُكرَ مع الاستعارة شيءٌ من ملائمات المشَبَّه فهي استعارة مجردة، أو من ملائمات المشَبَّه به فهي استعارة مرشحة، وإن ذُكِرا معًا أو لم يُذكَر شيءٌ منهما فمُطْلَقةٌ.

---

١ وإلَّا فهي مجازٌ مُرسَلٌ.

المبحث الأوَّل: الاستعارة التصريحية والمكنية:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الاستعارة التصريحية

المطلب الثاني: الاستعارة المكنية وقرينتها، وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: مظاهر اعتناء الطيبي بالاستعارة المكنية

المسألة الثانية: مذاهب العلماء في الاستعارة المكنية

المسألة الثالثة: مذهب الإمام الطيبي في الاستعارة المكنية

المسألة الرابعة: اجتماع استعارتين في عبارة واحدة

المسألة الخامسة: وقوع استعارتين في لفظٍ واحد

المبحث الأوَّل: الاستعارة التصريحية والمكنية:

تنقسم الاستعارة عند الإمام الطيبي من حيث ذكرُ أحدِ طرفيها إلى استعارة تصريحية، ومكنية؛ فإن كان المذكور هو المشبه به فهي (تصريحية)[١]، وإلا بأن كان المذكور هو المشبَّه فهي (مكنية)[٢].

المطلب الأول: الاستعارة التصريحية:

لا خلاف بين العلماء في ثبوت[٣] الاستعارة التصريحية؛ يقول الإمام أبوالقاسم السمرقندي في رسالته في الاستعارات: " المجاز المفرد، أعني الكلمة المستعملة في غير ما وُضعت له؛ لعلاقة، مع قرينة مانعة عن إرادته؛ إن كانت علاقته غير المشابهة فمجاز مرسل، وإلا فاستعارة مُصَرَّحة". ولم يقل: (أو مكنية)؛ قال الباجوري: "قيد بالمُصرحة؛ لأنها محل الاتفاق، بخلاف المكنية"[٤].

وهذه الاستعارة التصريحية، قد تقع عند الإمام الطيبي في اسم، أو فعل، أو حرف.

فمن أمثلة وقوعها في الاسم: قوله تعالى: ﴿ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ ﴾ [الأنعام: ٥٩]، حيث يقول الزمخشري: " جعل للغيب مفاتح على طريق الاستعارة "[٥]، ويوضح الطيبي ذلك بقوله: " يمكن أن تكون الاستعارة مصرَّحة تحقيقية، استعير للعلم المفاتح، وجُعلت القرينة إضافتها إلى الغيب، يعني: عنده علوم الغيب"[٦].

---

١ ويُقال لها (مُصَرَّحة) _أيضا_.

٢ انظر: التبيان: ١٠٥، حاشية الصاوي على تحفة الإخوان: ١٥.

٣ أما الإجراء فقد اختلفوا فيه على ما سيأتي بيانه.

٤ الباجوري إبراهيم بن محمد بن أحمد: حاشية الباجوري على السمرقندية، ص٢٦، مطبعة بولاق الخديوية، مصر، ١٢٨٢هـ.

وسيأتي قول الخطيب: أن المكنية ليست استعارة، وإنما تشبيه مُضمَر حُذف معظم أجزائه.

٥ الكشاف (٣٠/٢).

٦ فتوح الغيب (١١٤/٦).

ومن أمثلتها عنده كذلك قول الله تعالى: ﴿ يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ أَنْ أَنذِرُوٓا۟ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱتَّقُونِ ﴾ [النحل: ٢]، حيث يقول الإمام الزمخشري: ﴿ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ ﴾: " بما يحيي القلوب الميتة بالجهل من وحيه، أو بما يقوم في الدين مقام الروح في الجسد "[١].

ويوضح الطيبي مراده بقوله: " شَبَّه الوحي تارةً بالروح؛ لما فيه من حياة الروح المَيْتة بالجهل، وأخرى بها لما يتزيَّن به الدينُ كما تتزين الروح بالجسد، ثمَّ أُقيم المشبَّه به مقام المشبَّه، فصار استعارة تحقيقية مصرَّحة، والقرينة الصارفة عن إرادة الحقيقة إبدال ﴿ أَنْ أَنذِرُوٓا۟ ﴾ من (الرُّوح).

وقد يُجري الطيبي استعارة تصريحية في الاسم من غير أن ينص على مسماها، كما في قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ﴾ [البقرة:٢٥٧]، قال الإمام الطيبي: " النور والظلمات يجوز أن يكونا مستعارَين للإيمان والكفر، شبَّه الدين في ظهور ءاياته وسطوع بيناته بإشراق النور، والكفر بالعكس، أو شبه اليقين وما يحصل به في القلب من انشراح الصدر والخلاص من ورطة ضيق الشك بالنور"[٢].

ويوضح هذه الاستعارة ما ورد عن حَبر الأمة وعالمها عبدالله بن عباس رضي الله عنهما في تفسير قوله تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ﴾ [إبراهيم: ١] قال: (من الشرك إلى الإيمان)[٣].

وقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ ۖ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ ﴾ [فاطر: ١٩-٢٢]، حيث

---

١ الكشاف (٢/٥٥٤).

٢ فتوح الغيب (٣/ ٤٩٧).

٣ الواحدي أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ): الوسيط في تفسير القرآن المجيد، ج٣، ص٢٢، ط١، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٥ هـ- ١٩٩٤ م.

يقول الزمخشري: " الأعمى والبصير مثل للكافر والمؤمن .. أو للصنم والله عز وجل.. والأحياء والأموات : مثل للذين دخلوا في الإسلام والذين لم يدخلوا فيه، وأصروا على الكفر "[١]، ويوضح الطيبي ذلك بقوله: " أي: يجوز أن يكون المشبه بالأعمى الكافر، وأن يكون الصنم، وأن يكون المشبه بالبصير المؤمن، وأن يكون الله تعالى.. [و] المراد بالأحياء المؤمنون الذين دخلوا في دار السلام، وانتفعوا بدعوة نبي الرحمة صلوات الله عليه، وبالأموات: الذين بقُوا خارجين عن دار أمان الدعوة، ولم يرفعوا لها رأساً، وأصروا واستكبروا، وإليه الإشارة بقوله: (والأحياء والأموات : مثل للذين دخلوا في الإسلام والذين لم يدخلوا فيه، وأصروا على الكفر)"[٢].

* * *

وقد تقع الاستعارة التصريحية في الفعل، كما في قوله تعالى: ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظۡلِمُونَ ﴾ [يس: ٣٧] قال في الكشاف: " سلخ جلد الشاة : إذا كشطه عنها وأزاله. ومنه: سلخ الحية لخِرْشَائِها[٣]، فاستعير لإزالة الضوء وكشفه عن مكان الليل وملقى ظله"[٤]. ويوضحه الطيبي بقوله: " يعني: استعار لإزالة الضوء السلخ، وهي استعارة تبعية مصرحة، والجامع ما يُعقل من ترتب أحدهما على الآخر"[٥].

* * *

وأما وقوع المصرَّحة في الحرف، فمن أبرز أمثلتها عند الإمام الطيبي _ وغيره من المفسرين والمؤلفين في البلاغة _ : قوله تعالى: ﴿ فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًاۗ إِنَّ فِرۡعَوۡنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا كَانُواْ خَٰطِـِٔينَ ﴾ [القصص: ٨].

حيث يقول الإمام الطيبي: شَبّه هذا الترتيبَ الذي ليس مطلوبا بالأوَّل الثاني، وهو التقاطهم ليكون عدوّا لهم بالترتب الحقيقي، وهو أن يكون الثاني مطلوبا بالأول كالإكرام بالمجيء في

١ الكشاف (٦١٧/٣).

٢ فتوح الغيب (٦٣٧/١٢).

٣ الخِرْشاءُ مِثْلُ الحِرْباء جِلْدُ الحية وقشرُه. لسان العرب (خرش)، (٢٩٤/٦).

٤ الكشاف (١٨/٤).

٥ فتوح الغيب (٤٥/١٣- ٤٦).

قولك: جئتُك لتكرمَني، وأدْخَلَ المشبَّه في جنس المشبه به؛ فاستُعير للترتيب المشبَّهِ ما كان مستَعملا في الترتيب المشبَّه به، وهو لامُ (كَيْ). وقيل: ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾، فيكون استعارة مصرَّحة؛ لأن اللفظ المذكور لفظ المستعار منه، كاستعارة لفظ الأسد للمقدام"[١].

هذا بعض ما ورد في الاستعارة المصرَّحة في (الفتوح)[٢]، وليس في هذا النوع من الاستعارة كبير خلاف بين البلاغيين، وذلك بعكس المكنية وقرينتها التخييلية؛ فقد كثر فيهما الخلاف، وأُفرِدَتْ لأجلهما الرسائل؛ لِدِقَّةِ مسلكهما، وتعدد أنظار العلماء فيهما، وهذا ما سيأتي بيانه في المبحث الثاني.

المطلب الثاني: الاستعارة المكنية وقرينتها:

لم تزل أنظار مصاقع العرب وحُذَّاق صنعة اللَّسَن تَرْمق سماء الإيجاز، الذي هو ركن البلاغة الأعظم، فكان من أحْمَدِ ما تجود به قرائحهم أن يرمزوا بالرمزة المُنبئة عن تمام القصد[٣].

يقول جار الله: " من أسرار البلاغة ولطائفها: أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار، ثم يرمزوا إليه بذكر شيءٍ من روادفه؛ فينبهوا بتلك الرَّمزةِ على مكانه، ونحوه، قولك: (شجاع يفترس أقرانه، وعالم يغترف منه الناس، واذا تزوَّجْتَ امرأةً فاستوثِرْهَا)، لم تقل هذا إلا وقد نبَّهْت على الشجاع والعالم، بأنهما أسد وبحر، وعلى المرأة بأنها فراش"[٤].

وسيكون الكلام حول هذه الاستعارة عند العلامة الطيبيِّ في خمس مسائلَ:

* المسألةُ الأولى: مظاهر اعتناء الطيبي بالاستعارة المكنية:

---

١ المرجع السابق (١٢/ ١٢-١٣).

٢ لمزيد من أمثلة التصريحية في الفعل، انظر: السابق (٢١٣/٢)، (٤٠٠/١٢).

٣ وهذا يشاكل قول العلامة الطيبي: (هذا من السِّحر البياني؛ لأنه آذَنَ بأن الإيجاز استقلَّ بمعان لا يستقلّها الإطناب". فتوح الغيب (٢٣٢/٢).

٤ الكشاف (١/ ١٤٩). وقد احتفل أصحاب الحواشي بهذه العبارة، حتى لا تكاد تخلو واحدة منها. وللطيبي كلام مقارب لهذا. انظر: فتوح الغيب (١٧٦/٤).

اعتنى الطيبيُّ بهذه الاستعارة، فبَيَّن حدَّها بقوله: " هي أن يُذكر المشبه، ويراد به المشبه به، دالاً عليه بقرينة نسبة اللازم المساوي له إليه، أو إضافته على سبيل التخييلية، وذلك بأن توهم المشبه مشبها به توهُّما محضا كما توهم اللازم في التخييلية، فيكنى باسم المشبه عن اسم المشبه به المعني به المتوهم "[١].

* * *

كما تَفَطَّن الطيبيُّ للمواضع التي أجرى فيها الزمخشري استعارة بالكناية ليؤيد مذهبه الاعتزالي، فردَّ عليه قوله. فمن ذلك ما فعل عند قوله تعالى عن النار: ﴿ إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُواْ لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا ﴾ [الفرقان: ١٢].

حيث قال الزمخشري: " (رَأَتْهُمْ) من قولهم: دورهم تتراءى وتتناظر. ومنه قوله صلى الله عليه وسلم «لا تراءى ناراهما»[٢] كأن بعضها يرى بعضها على سبيل المجاز. والمعنى: إذا كانت منهم بمرأى الناظر في البعد سمعوا صوت غليانها. وشبه ذلك بصوت المتغيظ والزافر. ويجوز أن يراد: إذا رأتهم زبانيتها تغيظوا وزفروا غضبا على الكفار وشهوة للانتقام منهم"[٣].

فوجَّه الطيبي كلام الزمخشري، وبَيَّنَ احتماله لأوجه من المجاز، ثم كرَّ عليه مبينا عدم الحاجة إلى المجاز في هذا الموضع. ثم قال: " قال الإمام _ أي الرازي _: هذا قول الجُبَّائي. والرؤية والتغيظ عندنا يَجِبُ إِجْرَاؤُهُما عَلَى الظَّاهِرِ؛ فِإنَّهُ لَا امْتِنَاعَ فِي أَنْ تَكُونَ النَّارُ حَيَّةً [رَائِيَةً] مُغْتَاظَةً عَلَى الكُفَّار، والمُعْتَزِلَةُ لمَّا جَعَلُوا البِنْيَة شَرْطاً فِي الحَياةِ احْتَاجُوا إِلَى التَّأْوِيل[٤].

الانتصاف: لا حاجة إلى [حمله على] المجاز؛ لأن رؤية جهنم جائزة، [وقدرة الله تعالى صالحة]، وقد تظافرت الظواهر بوقوع هذا الجائز نحو قوله: ﴿ سَمِعُواْ لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا ﴾ [الفرقان:١٢]، وإلى محاجتها مع الجنة، وقولها: ﴿ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴾ [ق: ٣٠] و (اشتكت النار إلى

---

١ التبيان: ١٠٦.

٢ أخرجه الترمذي (١٦٠٤)، أَبْوَابُ السِّيَرِ عَنْ رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ المُقَامِ بَيْنَ أَظْهُرِ المُشْرِكِينَ، (١٥٥/٤).

٣ الكشاف (٢٧٢/٣).

٤ انظر: مفاتيح الغيب (٤٣٧/٢٤).

ربها)[١]، [إلى غير ذلك من الظواهر التي لا سبيل إلى تأويلها؛ إذ لا محوج إليه]. ولو فتح باب التأويل والمجاز في أحوال المعاد، لجَرَّ إلى مذهب الفلاسفة _خذلهم الله_، ونحن متعبدون بالظاهر ما لم يمنع مانع[٢]"[٣].

* * *

ومن مظاهر اعتنائه بالمكنيَّة أن بَيَّن بعض مواضع المكنية التي قد يسبق وَهْمُ أكثر الناس إلى أنها من وادي الكناية عن نسبة، وليست منه، كما في قوله تعالى: ﴿ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْمَسْكَنَةُ ﴾ [آل عمران: ١١٢]، حيث يقول صاحب الكشاف: " كما يضرب البيت على أهله، فهم ساكنون في المسكنة غير ظاعنين عنها، وهم اليهود عليهم لعنة الله وغضبه "[٤] ويبين الطيبي حقيقة المجاز فيها بقوله: " شُبهت المسكنة بالقبة تشبيها بليغا، ثم أُدخلت المسكنة في جنسها، ثمَّ خُيِّلت أنها هي، ثم جُعلت تلك القبة المتخيلة مضروبة عليهم كما تُضرب الخيمة على أهلها، فهم ساكنون فيها، ففي الكلام استعارة مكنية، ويدل عليه قوله: (كما يضرب البيت على أهله)؛ لأن الاستعارة مسبوقة بالتشبيه .. وليس بكناية كما ذهب إليه وَهم أكثر الناس، وأنه من باب قوله:

إنّ السّماحة والمروءة والنّدى * * * في قبّة ضربت على ابن الحشرج[٥]

فتأمل كيف يُجَلّي الطيبي عبارة الزمخشري أحسن تجلية، ويوضحها أتم إيضاح!

* * *

* المسألةُ الثانية: مذاهب العلماء في الاستعارة المكنية:

الاستعارة المكنية من أدق أنواع الاستعارة، ولأجلها ولكثرة الخلاف فيها وفي قرينتها أفردت بعض الرسائل، كرسالة أبي القاسم السمرقندي في الاستعارات[١].

---

١ قطعة من حديث رواه البخاري برقم (٣٢٦٠) كتاب بدء الخلق، باب صفة النار وأنها مخلوقة، (١٢٠/٤).

٢ انظر: الانتصاف (٢٦٧/٣).

٣ فتوح الغيب (١١/ ١٨٦- ١٨٧).

٤ الكشاف (٤٣٠/١).

٥ فتوح الغيب (٢٢٢/٤). (٥٠٧/٢) [والبيت] لزيادة الأعجم يمدح عبد الله بن الحشرج أمير نيسابور، الانتصاف (٤/ ١٣٧). و انظر: السكاكي: مفتاح العلوم، ص٤٠٧.

وقبل أن أشرع في بيان مذهب الإمام الطيبي في هذه الاستعارة فإني أودُّ أن أبين مذاهب المفسرين وعلماء البلاغة في هذه الاستعارة بإيجاز؛ لِيَقِفَ القارئ على مواطن الوَفق والفَرْق بين الطيبي، ومن تَقدَّمه، ومن جاء بعده، ويتبين مذهبه في هذه الاستعارة تمام البيان؛ فهاكَها:

١- أولاً: رأي الجمهور:

" ذهب السَّلَف[٢] إلى أن الاستعارة بالكناية لفظ (المشبه به) المستعار للمشبه في النفس، المرموز إليه بذكر (لازم المستعار) من غير تقدير في نظم الكلام، وذِكر اللازم قرينةٌ على قصده من عُرض الكلام "[٣].

والسَّلف يعدون لفظ المشبَّه حقيقة، وأما المجاز فهو في لفظ المشبه به، ثم يقولون: وإثبات لازم المشبه به استعارة[٤] تخييلية[٥]. فكل مكنية _ عند الجمهور _ إثباتُ قرينتها تخييل[٦].

كما أنهم يحكمون بتلازم المكنية والتخييلية، ولا يجيزون انفكاكهما؛ فالتخييلية يجب أن تكون قرينةً للمكنية ألبَتَّة، والمكنية يجب أن تكون قرينتها تخييلية ألبَتَّة[٧].

---

١ ذكر أصحاب الحواشي على السمرقندية في المكنية خمسة آراء، انظر الخضري، حاشية على السمرقندية: ٩٥-١٠٣. حاشية البيجوري: ٥٠- ٥٧،

٢ ويطلق عليهم _ أيضا _ (القوم)، و (الجمهور) و" المراد بهم مَنْ تَقَدَّمَ مِن علماء هذا الفن، كالشيخ عبد القاهر، وأضرابه، ما عدا صاحب الكشاف [أي في المكنية]؛ بقرينة ذكره بعد"، حاشية البيجوري: ٥٠- ٥١. "وقيدهم العصام بمن تقدم السكاكي والخطيب" الخضري، حاشية على السمرقندية: ٩٥.

٣ حاشية البيجوري: ٥٠- ٥٣، الخضري، حاشية على السمرقندية: ٩٥-٩٧.

٤ ولا وجه لتسميتها استعارة؛ لأنهم يرون اللازم حقيقة، اللهم إلا أن يقصدوا الاستعارة اللغوية، دون الاصطلاحية التي هي " استعمال اللفظ في غير ما وُضع له؛ لعلاقة.." وقد تقدم أنهم يستعملونه _هنا_ في ما وُضع له؛ فامتنع القول بالمجاز. وأولى ما تُسمى به على مذهب الجمهور أنها مجاز عقلي، نحو: (بنى الأمير المدينة). انظر الخضري، حاشية على السمرقندية: ٩٧. الدُّسوقي محمد بن أحمد بن عرفة المالكي: حاشية على مختصر السعد التفتازاني على تلخيص المفتاح، شروح التلخيص (١٩٨/٤-١٩٩).

٥ ويقصدون بالتخييل: " أنها تخيل في ذهن السامع أن المشبه من جنس المشبه به". شرح السعد التفتازاني على تلخيص المفتاح. شروح التلخيص (١٥٣/٤).

٦ حاشية الصاوي على تحفة الإخوان: ١٦.

٧ انظر: مختصر السعد التفتازاني على تلخيص المفتاح. شروح التلخيص (١٥٧/٤).

٢- وأما السَّكَّاكِيُّ إذْ نظر إلى المكنية فقد أمْعَنَ في الادِّعاء[١]، وتناسى الأصل والحقيقة، فقال: الاستعارة واقعة في لفظ (المشبه) نفسه مبالغةً[٢]، ثم هو يجري استعارة أخرى مستقلة في لازم المكنية على سبيل الاستعارة التصريحية[٣] التخييلية[٤].

وقد فارق الجمهور من وجوه يضيق صدر الرسالة بِبَسطها، ومحلُّها كتب التأصيل البلاغية[٥].

٣- وأما الخطيب القزويني (صاحب التلخيص) فقد ألحق الاستعارة المكنية بالتشبيه، فقال: هو تشبيه مُضمَر في النفس، حُذف معظم أجزائه[٦]؛ وهي المشبه به، وأداة التشبيه، ووجه الشبه، واستُغني عن ذكر المشبه به بذكر شيء من لوازمه؛ فكأنه موجود[٧].

وعلى مذهبه هذا فلا وجه لتسميتها استعارة، اللهم إلا أن يراد بالاستعارة معناها اللغوي دون الاصطلاحي[٨]. وإنما قال الخطيب ما قال؛ تسهيلا على الطلاب بتقليل أقسام الاستعارة. لكنه يقول: يقول: إثبات لازم المكنية استعارة تخييلية _ كالجمهور _.

والحاصل من مذهب الخطيب أن المكنية والتخييلية فِعْلان؛ فالمكنية تشبيه يُلْحَقُ فيه المشبه بالمشبه به، والتخييلية إثبات لازم المشبه به للمشبه كالجمهور[٩].

وأولى ما تُسمى به التخييلية على مذهب الجمهور والخطيب أنها (مجاز عقلي)؛ لأنهم يرون أن لفظها حقيقة، وإنما المجاز هو في إسنادها إلى لفظ المشبه المذكور[١].

---

١ أي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به.

٢ انظر: مختصر السعد التفتازاني على تلخيص المفتاح. شروح التلخيص (٢٠٥/٤- ٢٠٦).

٣ وقد تكون أصلية، في نحو (وإذا المنية أنشبت أظفارها)، وقد تكون تبعية، في نحو (نطقت الحال بكذا)، والسكاكي لا يُقرُّ بالثانية، رغم أنه يلزمه القول بها على ما بيّن السمرقندي في الفريدة الثانية من العقد الثاني في رسالته في الاستعارات. انظر حاشية البيجوري: ٥٦.

٤ انظر: حاشية الدسوقي. شروح التلخيص (١٩٤/٤-١٩٥).

ومراده بالتخييلية أنها أمر متخيَّلٌ وهميٌّ لا تحقُّق له؛ في العقل، ولا في الخارج (أي الحِس)، انظر: الخضري، حاشية على السمرقندية: ١٠٠. حاشية الدسوقي. شروح التلخيص (١٩٤/٤، ١٩٧).

٥ انظر: حاشية الباجوري:٥٤- ٥٦. الخضري، حاشية على السمرقندية: ٩٧-١٠٢.

٦ نحو (صم بكم عمي) [البقرة:١٨] أي هم صم .. ويبقى تشبيها لا استعارة.

٧ حاشية البيجوري: ٥٦- ٥٧، حاشية الدسوقي: شروح التلخيص (١٥٢/٤).

٨ الخضري، حاشية على السمرقندية: ٩٤، ١٠٢.

٩ حاشية الدسوقي: شروح التلخيص (١٥٢/٤).

٤- وزاد الزمخشري في طنبور العويل نغمة أخرى[٢]، فابتكر مذهبا رابعا كما بيَّن صاحب الكَشْف[٣] عند قول الله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٧]. وبيان مذهبه أن الاستعارة بالكناية هي القرينة ذاتها من حيث كونها كناية عن استعارة المشبه به للمشبه[٤].

٥- وللعصام قول خامس: هو أن المكنية من فروع التشبيه المقلوب، فكما يُجعل المشبه مشبها به؛ مبالغة في كماله، فكذلك يستعار اسم المشبه للمشبه به؛ فيكون غاية في كمال المشبه في وجه الشبه[٥].

هذه الآراء هي حاصل ما ذكره علماء البيان في حواشيهم حول المكنية وقرينتها[٦]، ذَكَرْتُها تمهيدا لبيان مذهب الإمام الطيبي رحمه الله.

* * *

* المسألةُ الثالثة: مذهب الإمام الطيبي في الاستعارة المكنية:

سبق في المطلب الأول بيان حَدِّ الاستعارة المكنية عند الإمام الطيبيِّ و " هي أن يُذكر المشبه، ويراد به المشبه به، دالاً عليه بقرينة نسبة اللازم المساوي له إليه، أو إضافته على سبيل التخييلية، وذلك بأن توهم المشبه مشبها به توهُّما محضا كما توهم اللازم في التخييلية، فيكنى باسم المشبه عن اسم المشبه به المعني به المتوهم "[٧].

وهذا هو حَدُّ المكنية نفسه عند السكاكي رحمه الله[٨].

---

١ ويسمى إسنادا مجازيا، أو حُكميّا، نحو (بنى الأمير المدينة). انظر شروح التلخيص (١٩٨/٤- ١٩٩).

٢ عبارة مستفادة من الخضري، حاشية على السمرقندية: ٩٤.

٣ هو سراج الدّين عمر بن عبد الرحمن ابن عمر البهبهائي الفارسي القزويني، له حاشية جيدة على الكشاف، توفي سنة (٩٥٠هـ). انظر: الزركلي، الأعلام (٤٩/٥).

٤ انظر: الخضري، حاشية على السمرقندية: ٩٤، حاشية البيجوري: ٥٣.

٥ الإسفراييني إبراهيم بن محمد بن عرب شاه عصام الدين: الأطول في علوم البلاغة، ج٢، ص١٤٨-١٤٩، ط١، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ٢٠٠٨م، الخضري، حاشية على السمرقندية: ١٠٢- ١٠٣.

٦ على أن لهم في ذلك مزيد تفريعات وتحقيقات، تركتها؛ لضيق المقام، لا لضِنَّةٍ في الكلام.

٧ التبيان: ١٠٦.

٨ انظر: مفتاح العلوم (٣٧٨-٣٧٩).

ويظهر من هذا التعريف أن الطيبي عنده نوعان من المكنية؛

١ـ أحدهما: أن يحذف المشبَّه به، ويبقى شيء من لوازمه، يُسنَد إلى المشبَّه، وقد مَثَّل له ببيت أبي ذؤيب الهذلي[١]:

وإذا المنية أنشبت أظفارها * * * ألفيت كل تميمة لا تنفع

٢ـ والثاني: أن يُضاف لازم المشبه به للمشبه، على سبيل التخييلية، نحو: (أفواه المنايا الضواحك) في بيت تأبَّط شراً[٢]:

إذا هَزَّهُ في عظم قَرنٍ تَهَلَّلت * * * نواجذ أفواه المنايا الضواحك

ثم قال: شبَّه المنايا عند هزِّه السيفَ بالسرور بحصول المراد، وأثبت لها الضواحك، وأضافها على سبيل التخييلية، وهي من لوازم السرور؛ لأن كمالَ الفرح إنما يظهر بالضحك الذي تتهلل النواجذ فيه[٣].

ومنها قول العتبي[٤]:

ولئن نطقت بشكر برِّك مرةً * * * فلسانُ حالي بالشكاية أنطقُ

قال: شَبَّه الحال الدَّالة على المقصود بإنسان يتكلم في الدلالة، فأثبت لها اللسان الذي به قوام الدلالة في الإنسان، وأضافه إليها، ونسبة (أنطق) إليها كذلك إذا لم يُحمل على الترشيح[٥].

* * *

---

١ انظر: ديوان الهذليّين، ج١، ص٣، الدّار القوميّة للطباعة والنّشر. المكتبة السّلفية، المدينة المنوّرة. د. ط، ١٣٨٥ هـ،

المفضّل الضّبّيّ، المفضليات، ص٤٢٢، ط٧، تح: أحمد شاكر، وعبد السّلام هارون، دار المعارف، مصر، ١٩٨٣م.

٢ انظر: الحُصري، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن تميم: زهر الآداب وثمر الألباب، ج٢، ص٣٥٨، دار الجيل، بيروت، د.ت.

٣ التبيان: ١٠٦- ١٠٧.

٤ البيت لأبي نصر محمّد بن عبد الجبار العُتْبيُّ. انظر: الثّعالبيّ، أبو منصور عبد الملك بن محمد، الإعجاز والإيجاز، ص٢٠٤، دار البيان، بغداد، ودار صعب، بيروت، د.ت.

٥ التبيان: ١٠٧.

ومن أمثلة النوع الأول من المكنية التي تناولها الإمام الطيبي في (فتوحه) بالتبيين والإيضاح، قوله تعالى: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ [البقرة: ٧]، حيث يقول هي: " كقولك في الاستعارة المكنية في قول الهذلي[١]:

وإذا المنية أنشبت أظفارها[٢]

جُعلت المنية بسبب اغتيالها الأرواح كأنها سَبُعٌ ذو أظفار وأنياب، ثم ذُكرت المنية، وأريدت المنية المشكَّلة على صورة السَّبُع في التخييل، وجُعلت القرينة ما يلازم السبع المشبه به، ونُسبت إليها على سبيل الاستعارة التخييلية؛ لأن المكنية لا تنفكُّ عن التخييلية، كذا هاهنا تُجعل القلوب استعارة مكنية عن قلوب متخيَّلة على صورة شيء مستَوثق منه، ثم يُنسب إليها لازم ذلك الشيء، وهو الختم بعد التخييل، قائلاً: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾، والذي يؤيد أن هذه الاستعارة مكنية تصريح التشبيه في القلوب بقوله[٣]: (كأنه مستوثَق منها)؛ لأن الاستعارة بالكناية هي التي يُذكر فيها المشبَّه، ويراد به المشبَّه به"[٤].

ومن أمثلتها كذلك: قوله عند آية البقرة: ﴿ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٧]: " لما سَمَّوُا العهد بالحبل على سبيل الاستعارة .. جَسَروا أن يستعملوا النقض في إبطال العهد، وذلك أن شبه العهد بالحبل؛ لما فيه من ثبات الوُصلة تشبيها بليغا حتى إنه حبل من الحبال، ثم أخذ الوهم في تصويره بصورة الحبل، وتخييله بالحبل، واختراع ما يلازم الحبل من النقض، ثم إطلاق النقض المحقَّق على ذلك المخترَع على سبيل الاستعارة التخييلية، ثم إضافته إلى العهد

---

١ هو أبو ذؤيب، اسمه خويلد بن خالد بن محرث، ينتهي نسبه لنزار، وهو أحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ولم يثبت له اجتماع بالنبي صلى الله عليه وسلم، هلك له خمسة بنين في عام واحد كانوا فيمن هاجر إلى مصر؛ فرثاهم بهذه القصيدة، ومطلعها:

أمن المنون وريبها تتوجع * * * والدهر ليس بمعتب من يجزع

انظر: حاشية الدسوقي، شروح التلخيص (١٥٣/٤- ١٥٤).

٢ سبق تخريجه.

٣ أي الزمخشري.

٤ فتوح الغيب (١٣٠/٢- ١٣١).

المتخيَّل ليكون قرينة مانعة عن إرادة العهد الحقيقي، ولو لم يُذكر النقض لم يُعلم أن العهد مكان الاستعارة "[١].

ومنها آية الأعراف [١٥٤]: ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ ﴾: قال: " هو استعارة مكنية مقارنة بالتخييلية"[٢].

* * *

وأما النوع الثاني من المكنية عند الطيبي فمن أمثلته ﴿جَنَاحَ ٱلذُّلِّ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ ﴾ [الإسراء:٢٤]، حيث أشار الزمخشري إلى بيت لبيد:

وغداة ريح قد كشَفتَ وقُرَّةٍ * * * إذ أصبَحَتْ بيَدِ الشمال زمامُها[٣]

فأوضح الطيبي المراد بقوله: " شبَّه الشَّمال بالإنسان، ثم خَيَّل أنها إنسان بعينه، ثم أضيف إليه على سبيل الاستعارة التخييلية ما يلازم الإنسان عند التصرُّف، وهو اليدُ قائلاً: بيد الشمال، وحكم الزمام مع القرة حكم اليد مع الشمال عند التصرف، كذا هاهنا: شَبَّه (الذلَّ) بالطائر، ثم أثبت له ما يلازم الطائر عند انحطاطه وانخفاضه من (الجناح)"[٤].

ولتوجيه الاستعارة في (خفض الجناح) عند المفسرين وجهان: قيل: هو مستعارٌ من خفض الطائر جناحه إذا أراد أن ينحط[٥].

وقيل: أصل ذلك أن الطائر إذا أراد أن يضم فرخه إليه بسط جناحيه له، والجناحان من ابن آدم جانباه[٦].

* * *

---

١ المرجع السابق (٤٠٢/٢- ٤٠٣).

٢ السابق (٥٩٥/٦).

٣ سبق تخريجه.

٤ فتوح الغيب (٢٧٤/٩).

٥ أنوار التنزيل (١٥١/٤).

٦ روح المعاني (٣٢٣/٧).

وبالنظر إلى ما قرره العلامة الطيبي في كتابه (التبيان) فإنه يتبين أنه يفارق جمهور البلاغيين في ماهية التخييلية وحقيقتها، حيث يجعلها أمرا متوهَما لا تحقق له في العقل، ولا في الخارج على نحو ما يقرره صاحب المفتاح[١]، يدل على ذلك قوله في التبيان: " التخييلية هي أن يكون المتروك شيئا متوهما محضا كما إذا شُبِّهَت المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة[٢]، تشبيها بليغا كأنها هو، ثم يُتوهم للمشبه ما به قوام المشبه به من لوازمه المناسبة كالأنياب فيما نحن بصدده، ثم تشبه هذا المتوهم بمثله من المحقق، ثم يطلق اسم المحقق على المتوهم[٣]، ثم

---

١ قال: " المراد بالتخييلية أن يكون المشبه المتروك شيئاً وهمياً محضاً لا تحقق له إلا في مجرد الوهم " مفتاح العلوم: ٣٧٣.

ومبنى كلام السكاكي هو كلام المناطقة الذين يجعلون القوى الدَّرَّاكة خمسا؛ فمنها: القوة الحافظة: التي هي الحافظ للمعاني الإلهية التي تدركها القوة الوهمية، وهي كالخزانة لها، ونسبتها إلى الوهمية نسبة الخيال إلى الحس المشترك.

قال الطيبي: " التخييل: تنزيل الموجودِ الكائن منزلة المعدوم الذي لا يمكن تصوره إلا في خزانة الخيال". فتوح الغيب (٢٩٦/١٥).

وانظر: (فتوح الغيب: ١١/ ٩٣)،

المناوي زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ): التوقيف على مهمات التعاريف، ص٢٧٦، ط١، تح: عبد الخالق ثروت، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

الجرجاني علي بن محمد بن علي الزين الشريف (المتوفى: ٨١٦هـ): التعريفات، ص ١٨٠، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ ـ١٩٨٣م.

الكفوي أيوب بن موسى الحسيني القريمي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ): الكليات = معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ص٥٤، تح: عدنان درويش ـ محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الكرماني محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين (المتوفى: ٧٨٦ هـ): تحقيق الفوائد الغياثية، ج٢، ص٦٣٤، ط١، تح: د. علي بن دخيل الله بن عجيان العوفي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤٢٤ هـ.

السبكي أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي (المتوفى: ٧٧٣ هـ): عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ج١، ص٥٣٧، ط١، تح: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٣ م.

الخضري، حاشية على السمرقندية: ٦٨.

حاشية الدسوقي. شروح التلخيص (١٩٤/٤، ١٩٧).

٢ أي بين صالح وطالح، ونفاع وضرار، ولا رِقَّة لمرحوم، ولا بُقيا على ذي فضيلة. انظر: مختصر المعاني: ٢٨٩، وانظر: شروح التلخيص (١٥٤/٤).

٣ كما تطلق أظفار السبع على الأشياء المتوهمة التي تقتل بها المنية.

تضيف إلى المشبه الأول؛ لتكون قرينة مانعة، كما تقول: أنياب المنية الشبيهة بالسبع نشِبت[١] بفلان، أو لسان الحال الشبيه بالمتكلم ناطق بكذا"[٢].

وقد سبق أنَّ السَّلف يعدون لفظ التخييلية حقيقة، وإنما المجاز عندهم في إسناده إلى المشبه المذكور؛ فأولى ما تُسمى به التخييلية عندهم أنها (مجاز عقلي).

كذلك السلف يحكمون بتلازم المكنية والتخييلية، ولا يجيزون انفكاكهما؛ فالاستعارة التخييلية عندهم يجب أن تكون قرينةً للمكنية ألبتَّة، والمكنية يجب أن تكون قرينتها تخييلية ألبتَّة. أما الطيبي فيجيز انفكاكهما تبعا للسكاكي كما تقدم.

ولِسائلٍ أن يسأل عن سبب هذا الخلاف الطويل في المكنية وقرينتها، وتعدد الآراء فيهما، والجواب من وجهين:

الأول: أن أنظارُ البلاغيين تتعدد كتَعَدُّدِ أنظار النحاة والمعربين[٣] _ كما سبق التنبيه عليه في هذه الرسالة _، يقول السَّعْدُ _ سَعِد جِدُّه _: " لا امتناع في أن يكون اللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد استعارةً، ومجازًا مُرسلًا، باعتبار العلاقتين"[١].

---

١ نَشِب يَنْشَبُ: كفَرِح يفرَح، أي: لم يَنْفُذ. انظر: الفيروزآبادي مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (المتوفى: ٨١٧هـ): القاموس المحيط، ص١٣٧، ط٨، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٢ التبيان: ١٠٥.

٣ من ذلك ما ذكر السمين الحلبي من تعدُّدِ الأعاريب في ﴿ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ من قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ﴾ [الرعد:١٢] قال: "يجوز:

١- أن يكونا مصدرين ناصبهما محذوفٌ، أي: يخافون خَوْفاً، ويطمعون طَمَعاً.

٢- ويجوز أن يكونا مصدرين في موضع نصبٍ على الحال، وفي صاحبِ الحال حينئذٍ وجهان:

أحدهما: أنه مفعولُ ﴿ يُرِيكُمُ ﴾ الأول، أي: خائفين طامعين، أي: تخافون صواعقه، وتطمعون في مطره.

والثاني: أنه البرقُ، أي: يريكموه حالَ كونِه ذا خوفٍ وطمع، أو هو في نفسه خوفٌ وطمعٌ على المبالغة، والمعنى كما تقدَّم.

٣- ويجوز أن يكونَ مفعولاً من أجله، ذكره أبو البقاء، ومنعه الزمخشري بعدم اتحاد الفاعل..".

الثاني: أن العلماء بَدْءاً من شيخ البلاغة عبد القاهر (ت ٤٧١ ه)، مرورا بالسكاكي (ت ٦٢٦ ه)، حتى زمن الخطيب القزويني (ت ٦٦٦ ه) ، كانوا في مرحلة التأصيل النظري لهذا العلم، إلى أن استقرَّ علم البلاغة في زمن الخطيب، ثم اكتمل صَرحُه، وتمايزت حدوده في زمن السعد التفتازاني (ت ٧٩٣ ه).

فيبدو أن مجيء الإمام الطيبي (ت ٧٤٣ ه) في تلك المرحلة التأصيلية جعله يستطيب رأي السكاكي ويرتضيه رغم كثرة الاعتراضات عليه[٢]. ولا شك أن رأي الجمهور أضبط، وأجمع، وأيسر على الطلاب. والله أعلم.

* * ** المسألةُ الرابعة: اجتماع استعارتين في عبارة واحدة:

قد تحتمل العبارة الواحدة استعارتين؛ مكنية، وتصريحية تبعية، فنجد الطيبي يسلك طريقة الجمهور في تجويز إجراء استعارة واحدة في أحد الموضعين دون كليهما[٣]، ففي قوله تعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١]، يقول صاحب الكشاف: " جعلت الذلة محيطة بهم مشتملة

انظر: السمين الحلبي أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (المتوفى: ٧٥٦هـ): الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٧، ص ٣٠-٣١، تح: د.أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق. د.ت.

ومن أمثلته _ أيضا _: قوله تعالى: ﴿فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾ [البقرة:٢٨٢]، قال ابن جُزي: " وارتفع رجل بفعل مضمر تقديره: فليكن رجل، فهو فاعل، أو تقديره: فليستشهد رجل، فهو مفعول لم يُسَمَّ فاعله، أو بالابتداء تقديره: فرجل وامرأتان يشهدون". التسهيل لعلوم التنزيل (١٣٩/١).

١ مختصر المعاني: ٢٨٢.

٢ انظر اعتراضات الخطيب عليه عند: الصعيدي عبد المتعال: بغية الإيضاح، ج٣، ص٥٢٦- ٥٣٠، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٣ وقد أجاز بعض علماء البلاغة _ كالسمرقندي، والزمخشري، والسكاكي _ إجراء استعارتين في العبارة الواحدة؛ تصريحية تبعية، ومكنية، بشروط بيَّنها أصحاب الحواشي. انظر: الخضري، حاشية على السمرقندية: ١٠٥ وما بعدها، حاشية الدمنهوري: ٤٧ وما بعدها.

عليهم، فهم فيها كما يكون في القبة من ضربت عليه. أو ألصقت بهم حتى لزمتهم ضربة لازب، كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه"[١].

ويعقب عليه الطيبي بقوله: " الاستعارة إما أن تكون في ﴿ٱلذِّلَّةُ﴾، بأن شُبهت الذلة بالقبة المضروبة على شيء شاملةً له من كل جانب، ثمَّ بُولغ في التشبيه، فحُذف المشبَّه به، وأُقيم المشبَّه مقامه، فأُثبت لها الضرب على طريق التخييلية، فتكون استعارة مكنية، وإما أن تكون في الفعل، وهو ﴿ضُرِبَتْ﴾، فاستُعيرَ لمعنى (ألصقت) على سبيل التبعية، فتكون مُصَرَّحة"[٢].

ومن أمثلتها كذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا يَمَسُّهُمُ ٱلْعَذَابُ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴾ [الأنعام: ٤٩]، حيث يقول الزمخشري: " جُعِلَ العَذابُ مَاسَّاً، كأنه حيٌّ يفعل بهم ما يريد من الآلام، ومنه قولهم: (لقيت منه الأمَرِّيْنَ والأقْوَرِيْنَ) حيث جُمعوا جمع العقلاء"[٣]. ويعقّب الطيبي على ذلك بقوله: يجوز أن يريد أن الاستعارة واقعة في (المَسِّ) فتكون تبعية، أو في ﴿ٱلْعَذَابُ﴾، فتكون مكنية، والظاهر الثاني؛ بشهادة الاستشهاد بـ (الأمَرِّيْنَ)"[٤].

وينبّه عليه الآلوسي بقوله: " وجَوَّز الطيبي أن يكون في المس استعارة تبعية من غير استعارة في العذاب، والظاهر أن ما ذكر مبني على أن المس من خواص الأحياء، وفي البحر أنه يشعر بالاختيار"[٥].

وينبغي التفطن إلى أن هذا التصرف من العلامة الطيبي في الالتفات إلى أحد الاستعارتين ليس اعتباطيا، وإنَّما يقدِّم الإمامُ ما يراه أقْضَى لِحَقِّ البلاغة، وأدعى لتلاؤم النَّظم، لذا نجده عند قول الله تعالى: ﴿ لَوْ خَرَجُوا۟ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا۟ خِلَـٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ ﴾ [التوبة: ٤٧]،

١ الكشاف (١٧٤/١).

٢ فتوح الغيب (٥٠٧/٢).

٣ الكشاف (٢٤/٢-٢٥).

٤ فتوح الغيب (٩٢/٦).

٥ روح المعاني (١٤٦/٤)

يورد قول صاحب الكشاف: " والمعنى: ولأوضعوا ركائبهم بينكم، والمراد الإسراع بالنمائم"[1]. ثم يعقب عليه بقوله: " يعني: أنه من الاستعارة التبعية، شبه سرعة إفسادهم لذات البين بالنمائم بسرعة سير الركائب، ثم استعير لها الإيضاع، وهو للبعير، وأصل الاستعارة: ولأوضعوا ركائب نمائمهم خلالكم، ثم حذف النمائم وأقيم المضاف إليه مقامها، كما قال: (ولأوضعوا ركائبهم)؛ لدلالة سياق الكلام على أن المراد النميمة، ثم حذف الركائب"[2].

والطيبي _ في هذه الآية _ يرجح التبعية على المكنية تبعا لظاهر كلام الزمخشري، وهو تصرف يبرز علو الذائقة البيانية عند ذَينِكَ العالِمَين؛ إذ المجاز مسوق لبيان شدة إسراع المنافقين بالنمائم، وإفساد ذات البَيْن؛ وعليه فلا يطيب ما أورده السيوطي _ عَقِب إيراد كلام الطيبي _ عن " الشيخ سعد الدين: ولو قُدِّرَ: ولأوضعوا النمائم، على أنَّها استعارة مكنية، والإيضاع تخييل، لكفى"[3].

* * *

* المسألة الخامسة: وقوع استعارتين في لفظٍ واحد:

قد يكون احتمال العبارة نوعين من الاستعارة أمرا هينا في مقابل وقوع استعارتين اثنتين في لفظٍ واحد، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ ﴾ [النحل: ١١٢].

فهل جَوَّز الطيبي _ بعد أن تُجرى استعارة مكنية _ في اللفظ، أن تُجرى فيه نفسه استعارة أخرى[4] فتكون مجازا فوق مجاز؟

---

١ الكشاف (٢٦٤/٢).

٢ فتوح الغيب (٢٦٢/٧).

٣ السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: ٩١١هـ): نواهد الأبكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، ج٣، ص٣٠٥، جامعة أم القرى ـ كلية الدعوة وأصول الدين (٣ رسائل دكتوراة)، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٥ م.

* ولاجتماع المكنية والتصريحية أمثلة في الفتوح، منها: (٥٢٥/٩- ٥٢٦).

٤ أو أي نوع آخر من المجاز؛ كالمجاز العقلي، أو المرسل، أو الكناية _عند القائلين بأنها مجاز_.

انظر: الدمنهوري، حاشية على السمرقندية: ٤٤.

ام يقتضي الإيضاح والبيان؛ فالله تعالى يريد أن يبين في هذه الآية أنَّ ما أصاب أهل القرية الظالمة من آثار الجوع والخوف؛ كالألم، والاصفرار والهزال، إنما هو كالذوق بالنسبة لما سيصيبهم بعده من العذاب الشديد المَهول، فشَبَّهَ أثر الجوع والخوف[١] بالطعام، ثم حذف المشبه به وترك شيئا من لوازمه على سبيل الاستعارة المكنية. وقد ألمع إلى هذه الاستعارة قوله سبحانه ﴿ فَأَذَاقَهَا ﴾.

ثم يريد أن يبين شدة هذا العذاب، وأنه محيط بأهل القرية، مشتمل عليهم، ملابس لهم، كما يلابس الثوب اللابس = بلفظ موجز؛ فاستعار لذلك لفظ (اللباس) على سبيل الاستعارة التصريحية. فهذه استعارة ثانية.

ولو أرادها مكنية وحدها لقال: (فأذاقهم مُرَّ الجوع والخوف)، ولذلك نكتة لا تخفى[٢]، لكنْ يَفُوت إحاطة العذاب وشموله.

ولو أرادها تصريحية وحدها لقال: (فأصابهم لباس الجوع والخوف)، ولذلك نكتة أخرى، لكنْ يفوت شدة الهول، وأن ما يصيبهم هو مبادئ العذاب التي هي بالنسبة لما بعدها، كالذوق للطعام.

والقرآن جمع جهتي التشبيه بإجراء استعارتين في لفظ واحد، هو (أثر الجوع والخوف)؛ الأولى مكنية قرينتها تخييلية، والثانية تصريحية؛ فتحصَّلَ في اللفظ الواحد استعارتان، وفي مجموع العبارة ثلاث استعارات. فتأمَّل كيف جاء الكلام مَعَ وجازته دالًا على معانٍ كثيرة!

قال شهاب الدين الآلوسي رحمه الله: " والمشهور أن في (لِباسَ) استعارتين؛ تصريحيةٌ، ومكنيةٌ. وبيان ذلك بأن شبه ما غشي الإنسان عند الجوع والخوف من أثر الضرر من حيث الاشتمال باللباس؛ فاستعير له اسمه. ومن حيث الكراهة بالطعم المر البشع. فيكون استعارة مصرحة نظراً إلى الأول، ومكنيةً إلى الثانية، وتكون الاذاقة تخييلا"[٣].

---

١ و (أثر الجوع والخوف) هو لفظ المشبه.

٢ بَيَّنها صاحب التحرير والتنوير، وستأتي في صُلب الرسالة بعد قليل.

٣ روح المعاني (٤٧٧/٧- ٤٧٨). وهو مُستَفادٌ من حاشية الشهاب على البيضاوي (٣٧٣/٥).

وقال الطاهر ابن عاشور: " والإذاقة: حقيقتها إحساس اللسان بأحوال الطعوم. وهي مستعارة هنا، وفي مواضع من القرآن إلى إحساس الألم والأذى إحساساً مَكيناً، كتمكن ذوق الطعام من فم ذائقه لا يجد له مدفعاً..

واللباس: حقيقته الشيء الذي يلبس. وإضافته إلى الجوع والخوف قرينة على أنه مستعار إلى ما يغشَى من حالة إنسان ملازمةٍ له كملازمةِ اللباس لابسَه، كقوله تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ﴾ [سورة البقرة: ١٨٧]؛ بجامع الإحاطة والملازمة.

ولما كان اللباس مستعاراً لإحاطة ما غشيهم من الجوع والخوف وملازمتهِ أريد إفادة أن ذلك متمكّن منهم ومستقرّ في إدراكهم استقرار الطعام في البَطن؛ إذ يُذاق في اللسان والحلق، ويحسّ في الجَوف والأمعاء.

فاستعير له فعل الإذاقة تمليحاً، وجمعاً بين الطعام واللباس؛ لأن غاية القِرَى والإكرام أن يُؤْدَمَ للضيف، ويُخلع عليه خِلعةٌ من إزار وبُرْد، فكانتا استعارتين تهكميتين.

فحصل في الآية استعارتان: الأولى: استعارة الإذاقة، وهي تبعية مصرحة، والثانية: اللباس وهي أصليّة مصرّحة "[١].

وقد سلَّم صاحبُ (الكشاف) وقوع استعارتين في ﴿لِبَاسَ﴾؛ تصريحية، ومكنية متوارية تحت التصريحية، كشَفها لفظ (فأذاقها). قال: " وأما اللباس فقد شبه به لاشتماله على اللابس: ما غشي الإنسان والتبس به من بعض الحوادث"[٢].

لكنه لم يرتض إجراء تصريحية تبعية في (أذاقها)؛ إذ هي عنده حقيقة؛ لشيوع استعمالها بمعنى الإصابة، وقد أوضح ذلك بقوله: " فإن قلت: الإذاقة واللباس استعارتان، فما وجه صحتهما؟

و(الإذاقة) المستعارة موقعة على اللباس المستعار، فما وجه صحة إيقاعها عليه؟

---

١ التحرير والتنوير (١٤/ ٣٠٦ـ ٣٠٧).

٢ الكشاف (٢/ ٥٩٧).

قلت: أما الإذاقة فقد جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد وما يمسّ الناس منها، فيقولون: ذاق فلان البؤس والضر، وأذاقه العذاب: شُبِّهَ ما يُدرَكُ من أثر الضرر والألم بما يدرك من طعم المرّ والبشع"[١].

وعلى هذا التوجيه فإن الإذاقة بمعنى الإصابة تكون (تجريدا) كما بيّن الطيبي بقوله: " يريد[٢] أن الإذاقة بعدما كانت مستعارةً للإدراك والإصابة، صارت حقيقة في الإصابة بسبب كثرة استعمالها وشيوعها فيها[٣]، ثم انتهض لبيان الجواب عن الاستعارة الأولى على سبيل الاستئناف، بأن قال: "شُبّه ما يُدرَكُ"، أي: شُبّه ما يُدرِكُ الإنسان من أثر الضرر بما يُحسُّ من طَعْم المُرِّ والبشع، ثم أدخلَ المشبَّهَ في جنس ما يُدرَك من الطعم، ثم أطلق ما يُدرك بالفعل على ما يُحَسُّ بالفم، هذا تقرير أصل الاستعارة، وأنها مسبوقة لِمِثْل هذا التشبيه، لا بيان أنها استعارة تبعية؛ لأن قوله: " ما يُدرَكُ من أثر الضرر " _ بفتح الراء _ اسم مفعول، وهو مِثْلُ الفعل في امتناع إيقاع الاستعارة فيه؛ لامتناع وقوعه موصوفا.

ولو أُريد تقرير التبعية لقيل: شُبِّهت إصابة العذاب ولُحوقه بهم بإذاقة الطعم البشع المرِّ، ثم سرت الاستعارة من الإذاقة إلى (أذاق)، فيكون استعارة مصرحة تبعية؛ لأن المشبه المتروك أمر عقليّ، وإنما اضطر إلى هذا التأويل؛ لأن الاستعارة وقعت في ﴿لِبَاسَ ٱلْجُوعِ ﴾، وقد فَرَّع عليها ﴿فَأَذَٰقَهَا ﴾، وهو لا يناسبها ترشيحا ولا تجريدا، فيُجعل بمعنى الإصابة ليكون تجريدا"[٤].

بهذا قرَّرَ الطيبي جواز استعارة تبعية في (أذاقها)، وأما الاستعارة الثانية فواقعة في اللباس بلا خلاف، قال الطيبي عقب عبارة الزمخشري (وأما اللباس): " هذا هو الجواب عن بيان الاستعارة الثانية، أي شبَّه ما يغشى الإنسان ويتلبس به من أثر الجوع والخوف باللباس الحقيقي، والجامعُ: كونهما مشتملين على الإنسان وغاشِيَيْن له، ثم أطلق اسم اللباس على ما يغشى الإنسان من

---

١ الكشاف (٥٩٦/٢- ٥٩٧).

٢ أي الزمخشري.

٣ يؤيد ذلك قولهم: ذُقتُ القوسَ: إذا جَذَبْتَ وَترَها؛ لِتنظرَ مَا شِدَّتُها. انظر: فتوح الغيب (٣١٤/٢) نقلا عن الصَّحاح (١٤٧٩/٤).

٤ فتوح الغيب (٢٠٨/٩- ٢٠٩).

أثرهما، وجعل إضافته إليهما قرينة مانعة عن إرادة الحقيقة، فهي استعارةمصرَّحة أصلية تحقيقية؛ لكون المشبَّه المتروك عقليا"[١].

بهذا أوضح الطيبي نسبة إحدى الاستعارتين للأخرى، وبين جواز وقوع مجازٍ فوق المجاز، ومنه يُفهم مذهب الزمخشري في قرينة المكنية، فهو يُجَوِّز إجراء استعارة تبعية فيها، بشرط ألا يشتهر استعمالها شهرة تخرجها إلى حيِّز الحقيقة[٢].

وقد يَتَوَهَّم متوهم أن شأن الاستعارة يقلُّ بمثل هذا الإجراء؛ نظرا إلى أن كثرة الاستعارات قوةٌ في الكلام، وزيادة بلاغة فيه! وليس الشأن كذلك؛ إذ لكل سياق ما يناسبه؛ فالزُّجاج أضعف من اللَّبِن، ومع ذلك فموقعه من المنزل أحسن، وفائدته أكبر. وقد قيل: " لكل مقامٍ مقال".

يقول شهاب الدين الخفاجيُّ رحمه الله: "وظهر وجه إيثار التجريد على الترشيح؛ لأنّ الإذاقة تفيد ما لا تفيده الكسوة من التأثير والإدراك، وأوثر اللباس على الطعم؛ للدلالة على الشمول، والإذاقة على الكسوة؛ للدلالة على التاثير والتأثر الموجب لقوة الإدراك"[٣].

وما أحسن قول صاحب المفتاح: " وإن التركيب متى وقع موقعه رفعَ شأنَ الكلام في باب البلاغة إلى حيثُ يُناطح السِّماك[٤] "[٥].

---

١ فتوح الغيب (٢١٠/٩).

٢ وقد بَيَّن مذهبَ الزمخشريِّ أصحابُ الحواشي على السمرقندية، قال العلامة شهاب الدين الملَّويُّ رحمه الله: " (جَوَّز صاحب الكشاف كونه) أي لفظ لازم المشبه به (استعارة) تصريحية (تحقيقية) في بعض المواد" قال العلامة الخضري رحمه الله: " (قوله: في بعض المواد) قال الزيباري: هو المادة التي شاع فيها استعمال لفظ القرينة في ملائم المشبه" الخضري، حاشية على السمرقندية، وبهامشها شرح العلامة الملوي: ١٠٨.

٣ حاشية الشهاب على البيضاوي (٣٧٤/٥).

٤ وهو كوكبٌ نَيِّرٌ، وللعرب سِماكان: السِّماكُ الأعزلُ، وهو من منازل القمر، والسِماكُ الرامحُ وليس من المنازل. انظر الصحاح (١٥٩٢/٤).

٥ مفتاح العلوم: (٢٢٦). وانظر فتوح الغيب حا (٤) (٣٢/٢).

المبحث الثاني: الاستعارةُ الأصليَّة والتبعية عند الإمام الطِّيبيِّ:

وفيه مطْلبان:

المطلب الأول: الاستعارة الأصلية

المطلب الثاني: الاستعارة التبعية، وفيه خمسُ مسائلَ:

المسألة الأولى: الاستعارة في الفعل

المسألة الثانية: الاستعارة في الصفات (المُشتَقَّات)

المسألة الثالثة: الاستعارة في الحرف

المسألة الرابعة: مذهب الإمام الطيبي في الاستعارة في الحرف

المبحث الثاني: الاستعارةُ الأصليَّة والتبعية عند الإمام الطِّيبيِّ:

قد تجري الاستعارة في اسم جنس غير مشتق؛ فتكون (أصلية). أو في فعل، أو صفة، أو حرف؛ فتكون (تبعية)[١]، وهذه الثانية عند الإمام الطيبي لا تكون إلا مصَرَّحا بها[٢]؛ فكان حقُّها أن تُضمَّن في مبحث التصريحية[٣]، إلا أنَّ طولَها، وكثرةَ تفصيلاتها، وحاجتها إلى التحقيق، اقتَضَتْ إفرادَهَا مع أختها[٤] بمبحث مُسْتَقِلٍّ.

وقد عرض الطيبي لكل من هذين القسمين من الاستعارة في حاشيته، مُبَيِّنًا وجهَها في بعض المواضع.

المطلب الأول: الاستعارة الأصلية:

١ انظر: فتوح الغيب. قسم الدراسة (٤٥٨/١)، (٢٤٨/٢).

٢ كما رجح بقوله (التبيان:١٠٨): " ولا تكون هذه _أي التبعية_ إلا مصرحا بها ".

ولا مانع من جريانها في المكنية عند الفَنَارِيُّ؛ فإنه مَثَّل للمكنية التبعية باستعارة اسم المشتق في: يعجبني إراقة الضارب دم الباغي، وإجراؤها أن يقال: شبه الضرب الأليم بالقتل بجامع الإيذاء الشديد، واستعير القتل للضرب الشديد، واشتق من القتل "قاتل" بمعنى ضارب ضربا شديدا، ثم حذف ودل عليه بلازمه وهو "الإراقة"، والقرينة إثبات الإراقة للضارب.

على أن المكنية التبعية لا تكاد توجد في كلام البلغاء؛ فلذا لم يقل بقول الفناري إلا النَّزر اليسير من علماء البلاغة.

انظر: حاشية الدسوقي. شروح التلخيص (١٠٨/٤)، المنهاج الواضح (١٢٣/١)، (٢٨١/٣).

٣ من الفصل الثالث.

٤ الأصلية.

وهي الاستعارةُ الواقعةُ في اسم جنس[١]. وقدْ مَثَّل الطيبيُّ لهذا النوع من الاستعارة بقوله تعالى: ﴿ صِبۡغَةَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٣٨]، فنقل عندها قول القاضي البيضاوي: " أي صَبَغنا الله صِبْغَته، وهي فطرة الله تعالى التي فَطَرَ الناس عَلَيْهَا؛ فإنها حِلية الإنسان كما أن الصبغة حلية المصبوغ، أو هدانا الله هدايته وأرشدنا حجته، أو طهَّر قلوبنا بالإيمان تطهيره. وسماه صِبْغة؛ لأنه ظهر أثره عليهم ظهور الصِّبغ على المصبوغ، وتداخَلَ في قلوبهم تداخُل الصِّبغ الثَّوبَ"[٢].

ثم أعقبه بقوله: " فعلى هذا القول .. يكون استعارةً تصريحية تحقيقية، والقرينة إضافتها إلى الله تعالى"[٣].

ووزن (فِعلة) في هذه الآية دالٌّ على المصدر الصريح، لا على اسم الهيئة، وإلا لكانت الاستعارة تبعية؛ دَلَّ على ذلك قولُ الأزهري: " وسمَّتِ النَّصَارَى غَمْسَهم أَوْلادَهم فِي المَاءِ صَبْغاً لغَمْسِهم إِيَّاهُمْ فِيهِ. والصَّبْغُ: الغَمْسُ. وصَبَغَ الثوبَ والشَّيْبَ ونحوَهما يَصْبَغُه ويَصْبُغُه ويَصْبِغُه ثلاثُ لغاتٍ؛ الكَسْرُ عَنِ اللّحْيَانِيِّ، صَبْغاً وصِبْغاً وصِبَغةً"[٤].

---

١ المراد باسم الجنس: الماهية الصالحة لِأَنْ تَصْدُقَ على كثيرين، من غير اعتبار وصف من الأوصاف في الدلالة، سواء كان صدقها على الكثيرين حقيقة، أو تأويلا، وسواء كانت اسم عين "كالأسد"، أو اسم معنى "كالضرب والقتل".

ومثال اسم الجنس التأويلي لفظ "حاتم" ونحوه من كل علم اشتهر مدلوله بنوع من الوصف، كـ"مادر" المشتهر بالبخل و"قُس" المشتهر بالفصاحة و"باقل" المشتهر بالعي والفهاهة.

انظر: التبيان: ١٠٢- ١٠٤، فتوح الغيب (٧٢٤/١) المنهاج الواضح (٢٥١/٣-٢٥٢)، (١٠٧/٥-١٠٨). الخضري، حاشية على السمرقندية: ٥٠-٥١.

٢ أنوار التنزيل (١٠٩/١).

٣ فتوح الغيب (١٢٢/٣- ١٢٣).

٤ الأزهري محمد بن أحمد بن الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ): تهذيب اللغة، ج٨، ص٦٤، ط١، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م. لسان العرب (صبغ)، (٤٣٧/٨).

ومن أمثلتها عند الطيبي كذلك: قوله تعالى: ﴿ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ ﴾ [الأنعام: ٥٩]، حيث يقول الزمخشري: " جعل للغيب مفاتح على طريق الاستعارة "[١]، ويوضح الطيبي ذلك بقوله: " يمكن أن تكون الاستعارة مصرَّحة تحقيقية، استعير للعلم المفاتح، وجُعلت القرينة إضافتها إلى الغيب، يعني: عنده علوم الغيب"[٢].

و﴿ مَفَاتِحُ ﴾: جمع (مَفْتَح)، وهو مصدر ميمي؛ فالاستعارة فيه أصلية كالاستعارة في المصدر الصريح سواءً بسواء[٣].

ويجدر التنبيه على أن الاستعارة في اسم الجنس سُمِّيت (أصلية)؛ نسبة إلى الأصل، بمعنى الاستقلال وعدم التبعية لاستعارة أخرى، تعتبر أوَّلاً[٤].

المطلب الثاني: الاستعارة التبعية:

بيَّن العلامة الطيبي رحمه الله حدَّ هذه الاستعارة بقوله: "[الاستعارة] التبعية هي أن يكون المستعار أفعالا، أو صفاتٍ، أو حروفا"[٥].

ولهذا النوع من الاستعارة تفصيلاتٌ كثيرةٌ، هذا أوان بسطها، فهاؤم:

* المسألةُ الأولى: الاستعارة في الفعل:

---

١ الكشاف (٣٠/٢).

٢ فتوح الغيب (١١٤/٦).

٣ انظر: المنهاج الواضح (٢٥٦/٣).

٤ أو نسبة إلى الأصل بمعنى ما انبنى عليه غيره، ولا ريب أنها أَصْلٌ للتبعية لبنائها عليها. وقيل: نسبة إلى الأصل بمعنى الكثير الغالب، ولا شك أنها أكثر وجودا في الكلام من التبعية الآتية.

انظر: المنهاج الواضح (١٠٨/١)، (٢٥٢/٣) (١٢٠/٥). الخضري، حاشية على السمرقندية: ٥٥.

٥ التبيان: ١٠٨.

الفعل له (مادة) هي حروفه الدالة على الحدث، وله (صيغة) وهي الهيئة الدالة على الزمان؛ كما في صيغتي الماضي والمضارع. والاستعارةُ في الفعل باعتبار مادته غيرُها باعتبار صيغته[١]، وقد طفح القرآن الكريم بكلا الأسلوبين، فعرض الطيبي لهما بالإيضاح والبيان.

أولًا: استعارة الفعل باعتبار مادته:

مَثّل الطيبي لهذا النوع من الاستعارةِ بقوله تعالى: ﴿ لَوْ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُواْ خِلَٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ ﴾ [التوبة: ٤٧]، حيث قال صاحب الكشاف: " والمعنى: ولأوضعوا ركائبهم بينكم، والمراد الإسراع بالنمائم "[٢] فأوضحه الطيبي بقوله: " يعني: أنه من الاستعارة التبعية، شبه سرعة إفسادهم لذات البين بالنمائم بسرعة سير الركائب، ثم استعير لها الإيضاع، وهو للبعير، وأصل الاستعارة: ولأوضعوا ركائب نمائمهم خلالكم، ثم حذف النمائم وأقيم المضاف إليه مقامها، كما قال: (ولأوضعوا ركائبهم)؛ لدلالة سياق الكلام على أن المراد النميمة، ثم حذف الركائب"[٣].

ومن أمثلتها كذلك في الفتوح قوله تعالى: ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ ﴾ [يس:٣٧] حيث قال صاحب الكشاف: " سَلَخَ جلد الشاة: إذا كشطه عنها وأزاله. ومنه: سَلْخُ الحيَّة لخِرْشَائِها[٤]، فاستعير لإزالة الضوء وكشفه عن مكان الليل ومُلقى ظله"[٥]. فأوضحه الطيبي بقوله: " " يعني: استعار لإزالة الضوء السلخ، وهي استعارة تبعية مصرحة، والجامع ما يُعقل من تَرَتُّبِ أحدهما على الآخر"[٦].

---

١ الخضري، حاشية على السمرقندية: ٥٨- ٥٩، ٦٢. المنهاج الواضح (١٠٣/١) (٢٥٣/٣) (١٢٠/٥).

٢ الكشاف (٢٦٤/٢).

٣ المنهاج الواضح (٢٦٢/٧).

٤ الخِرْشاءُ مِثْلُ الحِرْباء جِلْدُ الحية وقشرُه. لسان العرب (٢٩٤/٦).

٥ الكشاف (١٨/٤).

٦ فتوح الغيب (٤٥/١٣- ٤٦).

ويزيد هذا المعنى وضوحا ما أورده الطيبي عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤] = " قال المرزوقي: (يُعلم منه أن الليل قبل النهار؛ لأن المسلوخ منه يكون قبل المسلوخ)

وقال الفرّاء: (الأصل هي الظُّلمة، والنهار داخل عليها)[1]"[2].

* * *

ثانيًا: استعارة الفعل باعتبار هيئته:

بَيَّنَ الطيبي أن الفعل تختلف دلالته باختلاف هيئته[3]، فقد يوضَعُ لزمن ويُستَعمل في زمن آخر مجازا، من ذلك استعمال الفعل ﴿وَنَادَىٰٓ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ۖ قَالُوا۟ نَعَمْ ۚ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأعراف:

---

١ الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (المتوفى: ٢٠٧هـ): معاني القرآن، ج٢، ص٣٧٨، ط١، تح: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية، مصر.

٢ فتوح الغيب (٤٠٥/٦- ٤٠٦).

وانظر: السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: ٩١١هـ): الإتقان في علوم القرآن، ج٣، ص١٥١، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤ م.

* ولمزيد من أمثلة استعارة الفعل باعتبار مادته. انظر: فتوح الغيب (٨٩/٢، ٣٤٧).

٣ الهيئة: هي الحالة العارضة لحروف الكلمة؛ من الترتيب، والحركات، والسكنات المخصوصة. انظر: حاشية مخلوف على الرسالة البيانية للصبان: ٢٦٩.

يقول العصام: " ومما يُعد في الأفعال استعارةً التعبيرُ عن الماضي بالمضارع، وبالعكس؛ بأن يُشبَّه غير الحاصل بالحاصل في تحقق الوقوع، ويشبه الماضي بالحاضر في كونه نُصب العين، واجب المشاهدة. ثم يُستعار لفظ أحدهما للآخر ". الأطول (١٣٩/٢).

٤٤] قال: " (نَادى) وُضع للماضي واستُعمل في المُستقبَل..؛ لأن وقوع الساعة قريب، وقريبُ الوقوع يجري مَجْرى ما وَقَع، وعلى هذا قال: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ﴾"[1].

ولم يَقِفِ الطيبي عند حَدِّ الإشارة إلى وقوع المجاز في الهيئة، بل تجاوَزَه إلى توضيح مغزى هذا التصرُّف، وفائدته البلاغية، من حيث إنه يُبرز دقة القرآن في استعمال هيئة الفعل بما يطبِّق مَفْصِل البلاغة؛ من تصوير الحدث، أو الجزم بوقوعه، أو سرعة حصوله، كما أنَّه يُظهر بجلاء أن الاستعارة لا تُبْذل بذلا، ولا تورَد اعتباطا، ولا تكثر لغير فائدة، بل لا بد من الدقة التامة في إيقاعها على وجهها أو الحياد عنها إذا كان النظم يقتضي ذلك.

ويجَلِّي هذا المقام قوله تعالى: ﴿إِن نَّشَأۡ نُنَزِّلۡ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةٗ فَظَلَّتۡ أَعۡنَٰقُهُمۡ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤]، حيث يقول الطيبي _ طيب الله ثراه _: " ﴿فَظَلَّتۡ﴾ معطوف على المضارع الذي لو استُعمل بدله الماضي لكان صحيحا، كما أن (أكنْ) معطوف على (أصّدقَ) على أنه لو قيل: (أصَّدقْ) مجزوما لكان صحيحا، ويُمكن أن يُقال: إن فائدة وضع ﴿نُنَزِّلۡ﴾ موضع (أنزلنا) استحضار صورة إنزال تلك الآية العظيمة الملجئة إلى الإيمان، وحصول خضوع رقابهم عند ذلك في ذهن السامع؛ ليُتَعجَّب منه، وإلا لم يَصِحَّ عطف الماضي على المستقبل بحرف التعقيب، أو جَعْلُ الماضي مسبَّبا عن المستقبل.

أو يُقال: الأصل (فتظلُّ) فوضع الماضي موضعه؛ ليؤذن بسرعة الانفعال، وأن نزول الآية لقوة سلطانه بمنزلة أن لَمْ يتوقف حصول الخضوع عند وجوده، فكأنه قد مضى فهو يخبر عنه[2]، وإلى هذا المعنى يُنظر قوله: ﴿أَنِ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنۢبَجَسَتۡ﴾ [الأعراف: ١٦٠]"[3].

---

١ فتوح الغيب (١٨٥/٣).

٢ وتقرير الاستعارة فيه أن يقال: شبه الإتيان في المستقبل بالإتيان في الماضي في تحقيق الوقوع، ثم استعير لفظ "الإتيان في الماضي" بعد التناسي والادعاء للإتيان في المستقبل، ثم اشتق منه ﴿أَتَىٰٓ﴾ بمعنى "يأتي" على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

٣ فتوح الغيب (٣١٣/١١).

ومن أمثلة هذه الاستعارة في (الفتوح) قوله تعالى: ﴿ يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ أَنْ أَنذِرُوٓاْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱتَّقُونِ ﴿٢﴾ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۚ تَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [النحل: ٢ – ٣].

يقول الطيبي رحمه الله: " فإن قلتَ: لِمَ خُولِفَ بين العبارتين مستقبلا وماضيا مع اتحاد المغزى؟ قلتُ: للإيذان بالاستمرار في الأول إنزالا غِبَّ إنزال، وإرسالا بعد إرسال. والتحقيق في الثاني. والله أعلم"[١].

وقد طَبَّقَ الطِّيبي مفهومه للاستعارة في هيئة الفعل على كل موقف مشابه، ففي شرحه لقول شَمِرِ بن عمر الحنفي[٢]:

ولقد أَمُرُّ[٣] على اللئيم يَسُبُّني * * * فمَضَيْتُ ثُمَّة قلتُ: لا يعنيني

يقول: دلَّ عطف " فَمَضَيْتُ " و " قُلْتُ " وهما ماضيان على " أمرُّ " وهو مضارع على إرادة استمرار المورث للعادة، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [فاطر: ٢٩]، وعلى أن المسبة والتغافل إنما يحدثان منه عند مروره عليه"[٤].

* * *

* الاستعارة التبعية في فعل الأمر:

أشار الإمام الطيبي إلى الاستعارة التبعية في فعل الأمر، وكانت إشارته إليها سريعة، فلم يذكرها إلا في النَّزر اليسير من المواطن، فمنها قوله تعالى: ﴿ ذُوقُواْ مَسَّ سَقَرَ ﴾ [القمر: ٤٨]، حيث

---

١ المرجع السابق (٧٤/٩).

٢ ورد منسوباً له. انظر: الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي، الأصمعيات، ص١٢٦، ط٧، تح: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ١٩٩٣م.

٣ " أي: ولقد مررت، أوقع المستقبل موقع الماضي". نواهد الأبكار (٢٣٥/١).

٤ فتوح الغيب (٧٦١/١).

* ولمزيد من أمثلة استعارة الفعل باعتبار هيئته. انظر: فتوح الغيب (١٠٠/٢، ٢٠٥-٢٧)، (٦١٢/١٢-٦١٣) (٢٤٩/١٣-٢٥٠)، (٢٥٠/١٦).

أورد قول صاحب الكشاف: " ﴿مَسَّ سَقَرَ﴾ كقولك: وجد مسَّ الحُمَّى وذاق طعم الضرب؛ لأنّ النار إذا أصابتهم بحرها ولفحتهم بإيلامها، فكأنها تمسهم مسّاً بذلك، كما يمس الحيوان ويباشر بما يؤذى ويؤلم"[١]. ثمّ بَيَّن مراده بقوله: " يريد أن ﴿مَسَّ سَقَرَ﴾ استعارة مكنية، ويجوز أن يكون[٢] استعارة للإصابة مصرَّحة، وأشار إليه بذلك الحرِّ واللّفح"[٣].

ويشير الطيبي إلى أن الذوق إذا كان بعيدا عن مطعومات اللسان كان استعارة، كما يظهر من نقلِه كلامَ الراغب في أكثر من موضع: " الذّوق: وجود الطعم بالفم، وأصله فيما يقلّ تناوله دون ما يكثر، فإنّ ما يكثر منه يقال له: الأكل، واختير في القرآن لفظ الذّوق في العذاب؛ لأنّ ذلك _ وإن كان في التّعارف للقليل _ فهو مستصلح للكثير، فخصّه بالذّكر ليعمَّ الأمرين، وكثُر استعماله في العذاب، نحو: ﴿لِيَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ﴾ [النساء: ٥٦]، وقد جاء في الرّحمة، نحو ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِنَّا رَحْمَةً﴾ [هود: ٩]، ويعبَّر به عن الاختبار، فيقال: أذقْتُهُ كذا فذاق، ويقال: فلان ذاق كذا، وأنا أكلته، أي: خبَرْته فوق ما خبَر"[٤].

* * *

* المسألةُ الثانية: الاستعارة في الصفات (المُشتَقَّات):

سبق تعريف العلامة الطيبي _ رحمه الله _ للاستعارة التبعية بأنها: " [ما] يكون المستعار [فيها] أفعالا، أو صفاتٍ، أو حروفا"[٥].

---

١ الكشاف (٤/٤٤٠).

٢ أي الفعل ﭼ ﭼ.

٣ فتوح الغيب (١٥/١٤١).

٤ الأصفهاني أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب (المتوفى: ٥٠٢هـ): المفردات في غريب القرآن، ص٣٣٢، ط١، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق – بيروت، ١٤١٢ هـ.
انظر: فتوح الغيب: (٩/٢٠٩) (١٢/١٩٣). المباحث البيانية، هنداوي: ٢٩٦.

٥ التبيان: ١٠٨.

ومراده بالصفاتِ: الأسماءُ المشتقة. وتشمل _كما هو مقرَّرٌ في فن الصرف_: اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغة المبالغة، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، واسمي الزمان والمكان، واسمَ الآلة، والمصغر، والمنسوب، وما إلى ذلك من سائر المشتقات[١].

وقد عرض الطيبي لنماذج من الاستعارة التبعية في المشتقات. منها:

أوَّلًا: الاستعارة الواقعة في الصفة المشبهة:

ومن أمثلتها: قوله تعالى حكاية على لسان قوم شعيب عليه السلام مستهزئين بنبيهم: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧]، حيث يورد قول الزمخشري" أرادوا بقولهم: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ نسبته إلى غاية السَّفَهَ والغيّ"[٢]. ويوضح الطيبي المراد أحسن إيضاح، فيقول " يريد: أن في قوله ﴿ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ استعارة تبعية؛ لأن الصفة المشبَّهة لا تقع فيها الاستعارة؛

لأن المستَعار في الحقيقة موصوف، والصفات والأفعال والحروف بِمَعْزِلٍ عن أن يقعن موصوفات، فتقع الاستعارة في مصادر الأفعال والصفات، وفي متعلَّق معاني الحروف، ثم تسري منها إلى الصفات والأفعال والحروف، فأشار بقوله: (السَّفَهَ والغيّ) إلى المصدرين، يعني: استعار الحلم والرُّشْدَ للسَّفَهِ والغِواية على التهكُم، ثمَّ سَرَتْ منها إلى الحليم الرشيد"[٣].

وهذا الكلام من العلامة الطيبي جدير بالتوضيح والبيان، فهو يؤكد أن الصفات والأفعال والحروف بِمَعْزِلٍ عن أن يقعن موصوفات؛ وذلك لأن الاستعارة تعتمد التشبيه، والتشبيه يعتمد كَوْنَ المشبَّه موصوفا، وإنما يصلح للموصوفية الحقائق، دون معاني الأفعال، والصفات المشتقة منها، والحروف[٤].

ويزيده وضوحا ما رَقَمَ علماء البلاغة والعارفون بأصل وَضْع اللغة عند هذا المقام من تعليلات، يجدر ذكرها:

---

١ انظر المنهاج الواضح (١٠٨/١)، (٢٥٣/٣). حاشية الدسوقي، شروح التلخيص (٤/ ١١٥). الخضري، حاشية على السمرقندية: ٥٦.

٢ الكشاف (٣٩٦/٢).

٣ فتوح الغيب (١٦٨/٨). وقد أخذها الطيبي من الإمام السكاكي. انظر: (مفتاح العلوم: ٣٨٠).

٤ انظر: بغية الإيضاح (٥٠٢/٣-٥٠٣).

أما الصفات _ وهي المشتقات_ فقالوا: إنها تدل على ذاتٍ، ومعنى؛ فيُلحظُ في معانيها النسبة إلى الذات[١]، على جهة أنها داخلة في مفهومها؛ ولذا فهي غير مستقلة بالمفهومية ليمكن إجراء استعارة أصلية فيها.

وكذلك الفعل فإنه ملحوظ فيه النسبة إلى الفاعل؛ فهو غير مُسْتَقِلٍّ بالمفهومية من هذه الجهة.

وأما الحروف فهي غير مستقلة بالمفهومية، ولا مقصودة لذاتها، بل هي موضوعة لمعان جزئية يُتَوَصَّل إلى غيرها، وهي النسبة بين شيئين، كما بيّنه السمرقنديُّ[٢]، والسيِّد الشريف[٣]، والعَضُد[٤]؛ فلا يمكن أن تجري الاستعارة فيها مباشرة، وإنما بواسطة استحضار معنى كلي يكون كالآلة في هذا الوضع. وهذا الأمر الكلي يصطلحون على تسميته (المتعلَّق)، وهو الذي تجري فيه الاستعارة على مذهب الطيبي والجمهور _كما سيأتي بيانه في استعارة الحرف_.

١ قال في (التبيان: ١٠٤): " والأصل فيما يوصَف الحقائق، نحو: جسم أبيض، وبياض صافٍ. وأما نحو: شجاع باسل، فعلى تأويل ذاتٍ لها الشجاعة ".

٢ هو أبو القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي: عالم بفقه الحنفية، وأحد علماء البيان. له كتب، منها: (الرسالة السمرقندية) في الاستعارات، و(مستخلص الحقائق شرح كنز الدقائق) في فقه الحنفية، و(حاشية على المطول) في البلاغة، و(شرح الرسالة العضدية) للجرجاني. توفي بعد سنة (٨٨٨هـ). انظر: الزركلي، الأعلام، (١٧٣/٥).

٣ السيد علي بن محمد بن علي، عالم الشرق، المعروف بالسيد الشريف الجرجاني، ، ولد سنة ٧٤٠، كان علامة مشهورًا في الآفاق، كان مقريًا مفتيًا، أخذ عنه الأكابر، وهو والسعد التفتازاني حجتان في العلوم، عند علماء المعجم ونبلاء الروم، وجرى بينهما مباحثات في مجلس تيمور الأعرج، ثم اختلف الناس في أن أيهما محق، وهذا الاختلاف دائر بين أهل العلم في جميع الأزمنة، ومال علماء الروم إلى ترجيح جانب الشريف، وافتخر الناس بأخذ العلوم منه. توفي ـ رح ـ سنة ٨١٤، أو سنة ٨١٦ في شيراز. انظر: السيوطي، بغية الوعاة، (١٩٦/٢)، القنوجي، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن، التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، ص ٣٩٦ـ ٣٩٧. ط١، نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ قطر، ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م.

٤ هو القاضي أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، عضد الدين الإيجي، من أهل إيج (بفارس)، ولي القضاء، وأنجب تلاميذ عظاماً، عَلاّمة المعقول والمنقول، وفهامة الفروع والأصول، من تصانيفه: (المواقف) في علم الكلام، و(العقائد العضدية)، و(الرسالة العضدية) في علم الوضع، و(جواهر الكلام) مختصر المواقف، و(شرح مختصر ابن الحاجب) في أصول الفقه، و(الفوائد الغياثية) في المعاني والبيان، و(أشرف التواريخ)، و(المدخل في علم المعاني والبيان والبديع)، توفي سنة (٧٥٦هـ).

انظر: العسقلاني، الدرر الكامنة، (١١٠/٣)، السيوطي، بغية الوعاة، (ص ٢٩٦)، ابن العماد، شذرات الذهب، (٢٩٨/٨)، التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، (ص ٣٧١)، الزركلي، الأعلام، (٢٩٥/٣).

فيجمع هذه الثلاثة الأقسام أنها نسبية غير مستقلة بالمفهومية؛ فاحتجنا أن نجريها أولا في أمر مستقل بالمفهومية، ثم تسري الاستعارة إليها تبعا. وهذا وَجْهُ قول الإمام الطيبي _ طَيَّبَ الله ثراه _: " والصفات والأفعال والحروف بمعزل عن أن يقعن موصوفات"[١].

وهذا يبين سبب تسمية الاستعارة التبعية؛ أما في الأفعال، والمشتقات فلجريانها فيهما تبعا لجريانها في المصادر، وأما الحروف فلجريان الاستعارة فيها بعد جريانها في متعلق معناها[٢].

* * *

ثانيًا: الاستعارة الواقعة في اسم مفعول:

وقد أشار إليها الطيبي عند قول الله تعالى: ﴿ فَأَذَاقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ ﴾ [النحل: ١١٢].

بقوله: " قوله[٣]: " ما يُدرَكُ من أثر الضرر " _ بفتح الراء _ اسم مفعول، وهو مثل الفعل في امتناع إيقاع الاستعارة فيه؛ لامتناع وقوعه موصوفا"[٤].

وهذا تقرير من الطيبي لمذهب جمهور البلاغيين، فمِن أقوالهم في هذا الشأن قولُ السَّعد: " وجميع المشتقات التي يكون القصد بها إلى المعاني القائمة بالذوات تبعيةٌ؛ لأن المصدرَ الدالَّ على

---

١ انظر: الدسوقي محمد بن أحمد بن عرفة: شرح الرسالة العضدية، ص ٢٠٣ ومابعدها، ط١، دار نور الصباح، لبنان، ٢٠١٢م.

المديادي صبغة الله التّلوي: الجواهر النضيدة على عصام الفريدة، ص٣٣- ٤٤، ط١، المكتبة الهاشمية، إسطنبول – تركيا، ٢٠١٢م.

حاشية الدسوقي، شروح التلخيص (٤/ ١١١- ١١٧). الخضري، حاشية على السمرقندية: ٥١ وما بعدها. الأطول (١٣٧/٢-١٣٩).

الصاوي أحمد بن محمد، حاشية على تحفة الإخوان، ص١٩، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٥٤هـ-١٩٣٥م.

٢ انظر: المنهاج الواضح (٢٥٦/٣- ٢٥٧)، الصاوي، حاشية على تحفة الإخوان: ١٩.

٣ أي الزمخشري.

٤ فتوح الغيب (٢٠٨/٩- ٢٠٩). وانظر: شروح التلخيص (١١٣/٤).

المعنى القائم بالذات هو المقصود الأهم الجدير بأن يُعتبر فيه التشبيه، وإلا لذكرت الألفاظ الدالة على نفس الذوات دون ما يقوم بها من الصفات"[١].

* * *

وقد يكتفي صاحب (الفتوح) ببيان وجود استعارة تبعية في المشتق دون التنويه بالعِلَّة، فمن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ۝١٠ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [المؤمنون:١٠ – ١١].

حيث يورد قول الزمخشري: ﴿هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾: أي " الأحقاء بأن يسمَّوْا وُرَّاثاً دون من عداهم"[٢]،

ثم يبين مراد الزمخشري بأن اللفظ مستعار، فينقل عن الإمام البيضاوي ما يؤيد ذلك: " [الوراثة] مستعارة لاستحقاقهم الفردوس من أعمالهم، وإن كان بمقتضى وعده مبالغة فيه"[٣]. ثم يقول: " هم الذين ورثوا أرض الجنة، أي: ملكوها كما يملك الوُرّاث حقوقهم. قال الزجاج: " فخوطب الناس[٤] بما يعقلون؛ لأنهم يجعلون ما رجع إلى الإنسان ميراثاً إذا كان ملكاً له"[٥].

وكما خُرِّج لفظ (الميراث) في هذا السياق على المجاز، فإنَّ هناك سياقات يحتمل فيها وجهين، نَبَّه على ذلك الشهاب الخفاجي عند قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [آل عمران: ١٨٠]، قال: "الميراث مصدر كالميعاد، والمراد به ما يُتوارث فهو حقيقة، أو أن المراد أنه[٦] يرثه يعني أنه ينتقل إليه ويخرج عن أيديهم ظاهراً، وإلا فهو له حقيقة، وعلى هذا فهو مجاز، قال

---

١ مختصر المعاني: ٢٨١، شروح التلخيص (١١٥/٤-١١٦). ويقول العصام: " وإنما يصلح للموصوفية الحقائق؛ أي الأمور المتحققة الثابتة.. دون معاني الأفعال، والصفات المشتقة؛ لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها، أو عروضه لها" الأطول (١٣٧/٢).

٢ الكشاف (١٨١/٣).

٣ أنوار التنزيل: (٨٣/٤).

٤ في معاني القرآن: " القوم".

٥ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (٤٩٣/١).

٦ أي الله تعالى. وذلك في نحو قوله تعالى: چ چ.

الزجاج رحمه الله: أي إنّ الله تعالى يفني أهلهما، فيفنيان بما فيهما، فليس لأحد فيهما ملك، فخوطبوا بما يعلمون؛ لأنهم يجعلون ما يرجع إلى الإنسان ميراثاً مُلكاً له"[١].

واكتفى الطيبي في هذه الآية الأخيرة بالنقل السابق عن الزَّجاج[٢].

* * *

* المسألةُ الثالثةُ: الاستعارة في الحرف:

قد يُعَدَّى الفعل بحرف جرٍّ ليس من عادته أن يتعدى به، أو يُستعمل الحرف في سياقٍ يلمح اللغوي فيه نُكتةً سرية.

وهذا تصرُّفٌ دقيق المسلك، لطيف المرمى. يحسُن الوقوف عنده؛ لتجليته، وإيضاحه.

ولعلماء اللغة في بيان وجهه مسلكان؛ أوضحهما الدكتور فاضل السامرائي بقوله: " ذهب جمهور الكوفيين إلى أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، فقد تأتي (مِنْ) بمعنى (على)، كقوله تعالى: ﴿ وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ ﴾ [الأنبياء: ٧٧]، وقد تأتي بمعنى (عن)، كقوله تعالى: ﴿ لَّقَدْ كُنتَ فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا ﴾ [ق: ٢٢].

وقد تأتي الباء بمعنى (عن)، كقوله تعالى: ﴿ سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ [المعارج:١]، وقد تأتي بمعنى (مِن)، كقوله تعالى: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ [الإنسان: ٦].

وقد تأتي (على) بمعنى (في)، كقوله تعالى: ﴿ وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا ﴾ [القصص:١٥]. وقد تأتي بمعنى (عن) كقول الشاعر:

---

١ حاشية الشهاب (٣/٨٤).

٢ وقد عرض الطيبي لبيان الاستعارة في أنواعٍ أخرى من المشتقات، تركتها مجانبةً للإطالة، وهاك بعض مواضعها:

- الاستعارة في اسم الآلة: فتوح الغيب (١/ ٦٣٢).
- الاستعارة في اسم التفضيل: المرجع السابق (١/٦٣٣) (٢/٣٢٦).
- الاستعارة في اسم المكان: السابق (١٥/٢٤٢).

إذا رَضِيَت عليَّ بنو قُشَير * * * لَعَمْرُ اللهِ أعجبني رضاها[١]

ومذهب جمهور البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض، إلا شذوذا، أما قياسا فلا. وما أوْهم ذلك فهو مؤول؛ إما على التضمين، أو على المجاز، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١].

فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن (في) بمعنى (على)، وذهب البصريون إلى أنه ليس بمعنى (على)، ولكن شُبِّه المصلوب لتمكُّنه من الجذع بالحالِّ في الشيء، فهو من باب المجاز.

وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى.

قالوا: ولا تصح إنابة حرف عن حرف كما لا تنوب حروف النصب والجزم عن بعضها"[٢].

ويستطيب الإمام الطيبي مسلك البصريين، فتجده عند قوله تعالى: ﴿أَفَمَن وَعَدْنَٰهُ وَعْدًا حَسَنًا فَهُوَ لَٰقِيهِ كَمَن مَّتَّعْنَٰهُ مَتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ثُمَّ هُوَ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ﴾ [القصص: ٦١] = يورد قول صاحب الكشاف: " وأمّا ﴿ثُمَّ﴾ فلتراخي حال الإحضار عن حال التمتيع، لا لتراخي وقته عن وقته"[٣].

ثم يعلّله بقوله: " لأنه أبلغ وأكثر إفادة؛ لأن تأخُّرَ زمان الإحضار عن زمان التمتيع ظاهرٌ بَيِّن، لا يحتاج إلى التنبيه عليه. قال صاحب الفرائد: لا مانع أن تكون مستعملة في حقيقتها، وهو التراخي في الزمان، والحمل على المجاز بدون المانع باطل. ويمكن أن يُقال: متَّعناه زمانا، وهو زمان حياته، ثمَّ أُحضرَ يومَ القيامة.

وقُلتُ: مَنْ مُنِح الذَّوقَ السليمَ، والطبعَ المُستقيمَ، فليذُقْ ما أثرُهُ مع قولنا: متعناه أيّامًا قلائل ثمَّ أوقعناه في مشاقِّ الأبَد، على نحو قوله: ﴿فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢] هل يجد له

---

١ ورد البيت منسوباً للقُحَيْف العُقيلي، انظر: ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، أمالي ابن الشجري، ج٢، ص٦١٠، ط١، تح: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ١٤١٣هـ.

٢ السامرائي د.فاضل صالح: معاني النحو،ج٣، ص٦-٧، ط٣، دار الفكر، عمان – الأردن، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م. وانظر: حسن عباس (المتوفى: ١٣٩٨هـ): النحو الوافي، ج٢، ص٥٣٧ وما بعدها، ط١٥، دار المعارف.

٣ الكشاف: (٤٣٠/٣).

رونقاً وبهاءً؟ وَلنحقّق أن أرباب البلاغة وأصحاب الفصاحة إذا وجدوا الطريق إلى المجاز عَدَلوا عن الحقيقة؛ لتضمُّنِه مثلَ هذه اللطائف"[١].

ويبالغ رحمه الله في استهجان مذهب الكوفيين في هذا الباب، فتراه ينقل عن الإمام الزجاج شيخِ نُحاة البصرةِ قولاً ينعت فيه القائلين بتناوب الحروف بالضعف بعلم اللغة. وذلك عند قول الله تعالى: ﴿ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٥٢]. يقول: " قال الزَّجَّاجُ: معناه: من أنْصاري مع الله، و (إلى) [ههنا] إنما قاربت معنى (مع)؛ لأنها إذا عُبِّر عنه بـها أفاد معناها، لا أنَّ (إلى) بمعنى (مع)؛ لأن (إلى): لانتهاء الغاية، و (مع) لضمِّ الشيءِ إلى الشيءِ، فالمعنى: مَنْ يضيف نصرته إيَّاي إلى نصرة الله تعالى؟ [وقولهم إنَّ، (إلى) في معنى (مَعَ) ليس بشيءٍ]، ولَمَّا أنَّ الحروف قد تتقارب في الفائدة ربما يَظن الضعيف العِلم باللغة أن معناهما واحد[٢]"[٣].

فهذه النُّقول تُظهرُ بجلاءٍ أن الطيبي كان يَرْمُق سماء المجاز في الحرف بُغْية التوسع في معناه، وتضمينه ما يلَذُّ من المعاني.

وما أحسن ما قال عَلَّامةُ العِرَاق شِهَابُ الدِّين الآلوسيُّ رحمه الله _ وهو ممن شُغفوا بحاشية الإمام الطيبي، واحتفلوا بالنقل عنها _: " وذكروا أن المجاز في عرف البلاغة أولى من الحقيقة وأبلغ، وأن مدار علم البيان الذوق السليم، الذي هو أنفع من ذوق التعليم، ولا يتوقف على التوقيف، وليس ذلك كعلم النحو، والمجاز لا يختص بالاسم والفعل بل قد يقع في الحروف"[٤].

* * *

ومن أمثلة استعارة الحرفِ استعارةُ اللام الجارَّة في قوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص: ٨][٥].

وقبل أن أورد كلام العلامة الطيبي فلا بُدَّ من التمهيد لذلك، فأقول:

---

١ فتوح الغيب (١٢/٨٨- ٨٩).

٢ معاني القرآن وإعرابه (٤١٦/١).

٣ فتوح الغيب (١١٧/٤).

٤ روح المعاني (٢٣١/٨).

٥ انظر: فتوح الغيب (١٢/ ١٢-١٣).

الأصل أن لامَ العلة موضوعة لِتَرَتُّب ما بعدها على ما قبلها، تَرَتُّبَ العلة على المعلول، كما تقول: اشتريت هذا الكتاب لأقرأ فيه؛ فإن القراءة مترتبة على الاشتراء، وعلة باعثة عليه. ومثلها: جئت إلى المدرسة لأتعلمَ؛ فإن العلم مترتب على المجيء، وعلَّةٌ باعثة عليه. وترتب العلة على المعلول في هذين المثالين ظاهر.

ولكن لو قلنا: خرج زيد لتُكسر رجلُه، فإنَّ كسْر رجْلِه لم يكن مقصودَ خروجِه، ولكنه حصل كالغاية لذلك؛ فاستُعملتِ اللام، وكذلك لو قلنا: دخل الجيش هذا البلد ليُهزَمَ.

ففي هذين المثالين الأخيرين تجد النحاة يقولون: اللام هنا للصيرورة، ويسمونها: لام العاقبة، ولام المآل. وأما البلاغيون فيقولون: بل هي لَام العلَّة، وَلكن التَّعْلِيل فِيهَا وَارِد على طَرِيق المجَاز دون الحَقِيقَة.

قال في (المغني): " وللام الجارة اثْنَان وَعِشْرُونَ معنى:.. السَّابِعَ عشرَ: الصيرورة وَتسَمى لَام العَاقِبَة وَلَام المَآل نَحْو ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص: ٨].

وَقَوله:

(فللموت تغذو الوالدات سخالها * * * كَمَا لخراب الدّور تبنى المساكن)[١]

وَقَوله:

(فَإِن يكن المَوْت أفناهمُ * * * فللموت مَا تَلد الوالده)[٢]

ويحتمله: ﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ ﴾ [يونس: ٨٨].

وَأنكر البصريون وَمن تَابعهمْ لَام العَاقِبَة، قَالَ الزَّمَخْشَرِيّ: وَالتَّحْقِيق أَنَّهَا لام العلَّة، وَأن التَّعْلِيل فِيهَا وَارِد على طَرِيق المجَاز دون الحَقِيقَة. وَبَيَانه: أنه لم يكن داعيهم إِلَى الِالتِقَاط أن يكون لَهُم

---

١ البيت ورد منسوبًا لسابق البربري، انظر: البغدادي: خزانة الأدب (٥٢٩/٩)

٢ خزانة الأدب (٥٣٠/٩)

عدوا وحزنا، بل المحبَّة والتبني، غير أن ذَلِك لما كَانَ نتيجة التقاطهم لَهُ وثمرته شبه بالداعي الَّذِي يفعل الفِعْل لأجله؛ فَاللَّام مستعارة لما يشبه التَّعْلِيل، كَمَا استعير الأسد لمن يشبه الأسد"[١].

بهذا يتَّضح أن "اللام" في الآية المذكورة مستعملة في غير ما وضعت له؛ لأن ما بعدها _ وإن كان مترتبًا على ما قبلها _ فليس عِلَّةً باعثة عليه؛ ذلك أن آل فرعون لم يلتقطوا موسى _ عليه السلام _ ليكون لهم عدوًا وحزنًا، وإنما التقطوه ليكون حبيبًا لهم وسرورًا، لكنْ لما كانت النتيجة المترتبة على التقاطهم هي العداوةَ والحَزَنَ لا المحبة والسرور، شَبَّهَ العداوة والحزن المترتبين على الالتقاط في الواقع بالمحبة والسرور اللذين كانا ينبغي أن يترتبا عليه، ثم استعملت اللام فيه تجوزًا[٢].

* * *

* طريقة إجراء الاستعارة في الحرف:

إذا أردنا أن نجري الاستعارة في لام ﴿لِيَكُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ۗ إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا۟ خَٰطِـِٔينَ ﴾ [القصص: ٨]، فإننا سنجد للعلماء طريقتين مشهورتين[٣]:

---

١ ابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (المتوفى: ٧٦١هـ): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص٢٧٥، ٢٨٢-٢٨٣، ط٦، تح: د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.

٢ انظر: المنهاج الواضح (١١٢/١) (٢٥٨/٣).

٣ هذا ما اشتهر، ولهذه اللام تخريجات أخرى، قال الإمام الخضري: " والحاصل: الاستعارة في مثل ذلك؛ إما تبعية بهذا الطريق [أي بطريق الخطيب، وسيأتي بيانه]، أو بطريق القوم [وسيأتي]، أو بطريق العصام المكتفي بمجرد التشبيه في المتعلّق من غير استعارة للفظه، وإما مكنية على مذهب السكاكي". الخضري، حاشية على السمرقندية: ٦٠. وانظر: الأطول (١٤٠/٢).

ولم أبين مذهب العصام لأنه عَدَّهُ من باب التشبيه؛ فهو حقيقة بهذا الاعتبار. ولا مذهب السكاكي؛ لأنه رد الاستعارة التبعية إلى المكنية، والإمام الطيبي يرى أن التبعية خاصة بالمصرّحة. _كما جاء في التبيان: ١٠٨_، فاقتضى البيان.

١- الأولى: إجراء الاستعارة في مجرور الحرف مباشرة. وهذه طريقة الشيخ عبد الحكيم السيالكوتي رحمه الله، والخطيب في (الإيضاح)، واستحسنها الصَّبَّان[١]، وهي ظاهر عبارة الزمخشري، وأبي السعود[٢]، والمفسرين.

وهي طريقة عَذبة سهلة، تنساب من ينبوع البلاغة الصافي، ليس فيها تكلف ولا تعقيد[٣].

فتجدهم إذا أرادوا أن يقرروا الاستعارة في لام ﴿لِيَكُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، يقولون: شُبِّهَ العداوة والحزن المترتبان على الالتقاط بالعلة الحقيقية التي هي المحبة والسرور؛ بجامع الترتب على الالتقاط في كل، فسرى هذا التشبيه إلى تشبيه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب العلة الحقيقية عليه؛ بجامع مطلق ترتب شيء على الشيء، ثم استعيرت اللام الموضوعة لترتب العلة الحقيقية على الالتقاط لترتب غير العلة الحقيقية عليه، على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية[٤].

وهذه عادة المفسرين في تفاسيرهم كالزمخشري، والبيضاوي، وأبي السعود، وغيرهم، يوجزون العبارة في المجازات والاستعارات، ويقتصرون منها على الحد الذي يوضح معنى الآية. فلا يشتغلون بإجرائها على حد ما يفعل المؤلفون في كتب البلاغة.

٢- وأما الطريقة الثانية وهي طريقة الجمهور، التي ابتكرها لهم السكاكي رحمه الله، فهي إجراء الاستعارة في مُتَعَلَّق معنى الحرف.

---

١ انظر الإيضاح في شروح التلخيص: (١٢٠/٤)، حاشية الصبان: ٥٠، المنهاج الواضح (٢٥٨/٣ وما بعدها).

٢ قال: " لامُ العاقبةِ أبرز مدخولُها في معرضِ العلَّةِ لالتقاطِهم تشبيها له في الترتب عليه بالغرضِ الحامل عليه ". العمادي أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: ٩٨٢هـ): إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج:٧، ص٤، دار إحياء التراث العربي، بيروت. د.ت.

٣ انظر: الخضري، حاشية على السمرقندية: ٥٩.

٤ انظر: الإيضاح لتلخيص المفتاح. شروح التلخيص (١٢٠/٤)، المنهاج الواضح (٢٥٩/٣)، بغية الإيضاح (٣/ ٥٠٣).

ومرادهم بمتعلق معنى الحرف: ما يُعَبَّر به عن معناه عند تفسيره، كـ (الابتداء) في معنى (مِنْ)، و (الانتهاء) في معنى (إلى)، و(الظرفية) في معنى (في)، و (الاستعلاء) في معنى (على)[١].

وطريقة القوم طريقة عَسِرة، قائمة على تأصيل مناطقة اللغويين كالسكاكي رحمه الله، الذين يرون أن الحروف لها معان جزئية؛ ولذا فهي لا تستقل بالمفهومية[٢]؛ ولا يمكن أن تجري فيها استعارة أصلية، بل تجري الاستعارة فيها تبعا لجريانها في متعلَّق معناها.

يقول صاحب المفتاح: " (في الاستعارة التبعية)..والأفعال والصفات المشتقة منها والحروف عن أن توصَف بمَعْزِلٍ فهذه كلها عن احتمال الاستعارة في أنفسها بمَعْزِلٍ، وإنما المحتمل لها في الأفعال والصفات المشتقَّةِ منها مصادرُها، وفي الحروفِ متعلقاتُ معانيها، فتقع الاستعارة هناك، ثم تسري فيها.

وأعني بمتعلقات معاني الحروف: ما يعبر عنها عند تفسيرها مثل قولنا (مِنْ) معناها: ابتداء الغاية، (على) معناها: انتهاء الغاية، و(كي) معناها: الغرض؛ فابتداء الغاية، وانتهاء الغاية، والغرض، ليست معانيها؛ إذ لو كانت هي معانيها، والابتداء والانتهاء والغرض أسماءً، لكانت هي أيضا أسماء؛ لأن الكلمة إذا سُمِّيَتِ اسما سُمِّيَتْ لمعنى الاسمية لها، وإنما هي متعلقات معانيها: أي إذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت على هذه بنوع استلزام"[٣].

وأرباب هذا المذهب إذا أرادوا أن يُجروا استعارة في الآية السابقة يقولون: قُدِّرَ تشبيه العداوة والحزن الحاصلَيْن بعد الالتقاط بالعلة الغائية، كالمحبة والتبني؛ بجامع الترتب في كلٍّ على الالتقاط، واستُعير اسم المشبه به للمشبه، ثم استُعيرت اللام الموضوعة لترتب العلة الغائية على معلولها، كتَرَتُّبِ المحبة والتبني على الالتقاط لترتب غير العلة الغائية، كترتب العداوة والحزن عليه، ثم استعيرت اللام تبعا للاستعارة في المجرور الذي هو متعلَّق معنى الحرف[٤].

وقد حقق الإمام الآلوسي الأقوال في الاستعارة في هذه الآية، فأورد ثلاثة أقوال:

---

١ انظر: تقريرات البولاقي على شرح تحفة الإخوان: ١٩، شرح الملوي على السمرقندية، بهامش حاشية الخضري على السمرقندية:٦٠، فتوح الغيب (٣٠٥/٢-٣٠٦).

٢ انظر حاشية الدسوقي. شروح التلخيص (١١٨/٤). حاشية الصاوي على تحفة الإخوان: ١٩.

٣ (مفتاح العلوم: ٣٨٠- ٣٨١). وقد نقلها الطيبي رحمه الله بيسير تصرُّفٍ في التبيان: ١٠٨.

٤ انظر حاشية الدسوقي، شروح التلخيص (١٢٠/٤)، بغية الإيضاح (٣/ ٥٠٤)، المنهاج الواضح (٢٦١/٣).

١ـ الأَوَّلُ: أن يشبه كونه عدوّا وحزنا بالعلة الغائية كالتبني والنفع تشبيها مضمرا في النفس ولم يصرح بغير المشبه ويدل على ذلك بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فيكون هناك استعارة مكنية أصلية في المجرور واللام على حقيقتها[١].

٢ـ الثاني: أن يشبه أولا ترتب غير العلة الغائية بترتب العلة الغائية، أي يعتبر التشبيه بين الترتبين الكليين ليسري في جزئياتهما، فيتحقق تبعا تشبيه ترتب كونه عدوا وحزنا، أعني الترتب المخصوص على الالتقاط بترتب التبني ونحوه، مما هو علة غائية _ أعني الترتب المخصوص أيضا عليه _، ثم يستعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية الذي هو المشبه به، فتكون الاستعارة أولاً في العلية والعرضية، وتبعًا في اللام، فصار حكم اللام حكم الأسد، حيث استعيرت لما يشبه العلة، كما استعير الأسد لما يشبه الأسد، بَيْدَ أن الاستعارة هاهنا مكنية تبعية[٢].

٣ـ الثالث: ما أفاده كلام الخطيب الدمشقي في التلخيص والإيضاح، وهو أن يقدر التشبيه أولا لكونه عدوا وحزنا بالعلة الغائية، ثم يسري ذلك التشبيه إلى تشبيه ترتبه بترتب العلة الغائية؛ فتستعار اللام الموضوعة لترتب العلة الغائية لترتب كونه عدوا وحزنا من غير استعارة في المجرور، وهذا التشبيه كتشبيه الربيع بالقادر المختار ثم إسناد الإنبات إليه وهو مفاد كلام (الكشاف)، واختار ذلك العلامة عبد الحكيم، فقال: وهو الحق عندي؛ لأن اللام لما كان معناها محتاجا إلى ذكر المجرور كان اللائق أن تكون الاستعارة والتشبيه فيها تابعا لتشبيه المجرور لا تابعا لتشبيه معنى كلي بمعنى كلي معنى الحرف من جزئياته كما ذهب إليه السكاكي وتبعه العلامة التفتازاني. انتهى فتأمل"[٣].

وأما الزمخشري والطيبي وهما قُطب رحى الحديث، فهاك كلامَهما في الآية:

يقول الإمام الزمخشري: " اللام في ﴿لِيَكُونَ﴾ هي لامُ كي؛ التي معناها التعليل[٤]، كقولك: جئتك لتكرمَني سواءً بسواءٍ، ولكنَّ معنى التعليل فيها واردٌ على طريق المجاز دون الحقيقة؛ لأنه

---

١ وهذا مذهب العصام. انظر: الأطول (١٤٠/٢)، الخضري، حاشية على السمرقندية: ٦٠.

٢ وهذا مذهب الجمهور، كما سبق بيانه.

٣ روح المعاني (٢٥٦/١٠ـ٢٥٧).

٤ وقد عبر عنه في موضع آخر بقوله: " ومعنى اللام التعليل من غير أن يكون غرضاً، كقولك: خرجت من البلد مخافة الشر" الكشاف (٥٦٢/٢).

لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوًّا وحزنا، ولكن: المحبةُ والتَّبَنِّي، غير أن ذلك لما كان نتيجةَ التقاطهم له وثمرتَه، شُبِّه بالداعي الذي يفعلُ الفاعلُ الفِعلَ لأجله، وهو الإكرام الذي هو نتيجة المجيء، والتأدُّب الذي هو ثمرة الضرب في قولك: ضربْتُه ليتأدّب. وتحريره: أن هذه اللامَ حكمُها حكمُ الأسد، حيث استُعيرت لِمَا يُشْبِهُ التعليل، كما يُسْتعارُ الأسدُ لِمَنْ يُشبه الأسد"[١].

ويُوضِّح الطيبي عبارة صاحب الكشاف بقوله: " شَبَّهَ هذا الترتيبَ الذي ليس مطلوبا بالأوَّل الثاني، وهو التقاطُهم ليكون عدوّا لهم بالترتب الحقيقي، وهو أن يكون الثاني مطلوبا بالأول كالإكرام بالمجيء في قولك: جئتُك لتكرمَني، وأدْخَلَ المشبَّه في جنس المشبه به؛ فاستُعير للترتيب المشبَّهِ ما كان مستَعملا في الترتيب المشبَّه به، وهو لامُ (كَيْ). وقيل: ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾، فيكون استعارة مصرَّحةً؛ لأن اللفظ المذكور لفظ المستعار منه، كاستعارة لفظ الأسد للمقدام. وتبعيَّةً؛ لأنَّ الحروف من الاستعارة بمعزل؛ لأنها لم تقع موصوفات، فالاستعارة تقع في معانيها، ثم تسري من المعاني إليها، وتَهكُّميةً؛ لأن العاقل لا يفعل هذا الفعل"[٢].

ثمّ يُلمع إلى مغزى هذه الاستعارة، وفائدتها البلاغية بقوله: (استعارة تهكمية). وهي عبارة مقتضَبةٌ دالَّة على المقصود، غير أن بعض المفسرين قام ببسطها كأبي السعود رحمه الله، حيث يقول: " ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا۟ خَٰطِـِٔينَ ﴾ [القصص: ٨]، أي في كلِّ ما يأتون وما يذرون فلا غروَ في أنْ قتلوا لأجله أُلوفًا، ثم أخذوه يربُّونَه ليكبرَ ويفعلَ بهم ما كانُوا يحذرون، رُوي أنَّه ذُبح في طلبه عليه الصَّلاة والسَّلام تسعون ألفَ وليدٍ!

أو كانُوا (مذنبينَ) فعاقبهم الله تعالى بأنْ ربَّى عدوَّهم على أيديهم، فالجُملة اعتراضيةٌ لتأكيد خطئهم، أو لبيان المُوجب لما ابتلوا به"[٣].

فالقصد أن الله يتهكم بهم، فكأن فرعون وآله أخذوا موسى ليقتلهم! حتى يبين نكاية الله بهم.

---

١ الكشاف (٣/٣٩٨).

٢ فتوح الغيب (١٢/ ١٢-١٣). ولمزيدٍ من المواضع التي أجرى الطيبي فيها استعارة في الحرف، انظر: فتوح الغيب (٢/٢٣٩-٢٤٠، ٢٨٨، ٢٩٥ ..،)، (٤/٣١٦).

٣ إرشاد العقل السليم (٧/٤). وانظر: أنوار التنزيل (٤/١٧٢)، روح المعاني (١٠/٢٥٦).

* المسألةُ الرابعة: مذهب الإمام الطيبي في الاستعارة في الحرف: عندما أردت بيان مذهب الإمام الطيبي في الاستعارة في الحرف عَمِدت إلى كتابه التأصيلي (التبيان)، فوجدته ينقل عبارة صاحب المفتاح _ كعادته _، فيقول: " تقع [الاستعارة] في متعلقات معاني الحروف، ثم تسري منها إليها، ونعني بمتعلقات معاني الحروف: ما يُعبَّر عنها عند تفسيرها، كما تقول (مِن) و (كَيْ) و (لعلَّ) معناها: ابتداء الغاية، والغرض، والترجي .. "[١]. وهو طِباق مذهب الجمهور في هذه المسألة.

لكن الطِّيبيّ لما أراد أن يجري الاستعارة في الآية السابقة، وجد نفسَه أمام عبارة (الكشاف) فالتزم إيضاحها على مذهب صاحب الكشاف الذي هو أيسرُ عبارةً، وأقربُ مأخذًا كما مرَّ.

وقد يبدو للناظر لأول وهلة أن وجهة الطيبي في (فتوح الغيب) هي اللاحقة؛ فينبغي أن تكون هي المعوَّل عليها، ولكني أميل إلى أن وجهته الأخرى هي التي تُمَثِّلُ رأيه البلاغي؛ لأن التفاسير في العادة ليست محلا لتحديد المصطلحات والمذاهب البلاغية وغيرها تحديدا كاملا. خاصَّةً أن الطيبي في (الفتوح) كان مَعْنِيًّا ببيان عبارة (الكشاف) وتوجيهها على ما هي عليه، وإن خالفت رأيه البلاغي، فيترجَّح المصير إلى الوجه الواضح الذي لا تَرْهَقُهُ قَتَرَةٌ، وهو ما أثبته في التبيان، وهو رأي الجمهور، على ما أصّل لهم صاحب المفتاح، والله أعلم.

* * *

ولا بُدَّ من بيانِ بعض الأمور المتعلقة بالاستعارة التبعية في الحرفِ عند الإمام الطِّيبيِّ، وهي:

أوَّلًا: صحيحٌ أن الإمام الطيبي كان يَرْمُق سماء المجاز في الحرف بُغية التوسع في معناه، غير أنه كان يقيم على الحقيقة عند بعض الحروف إذا رآها أنسب للسياق، وأليقَ بالنظم، عملاً بما تقرّر عند المفسرين من أنَّ الأصل في الكلام الحقيقة ومراعاة الظاهر والسياق القرآني[٢]، فتجده عند قول الله تعالى: ﴿ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا ﴿٢٣﴾ لِّيَجْزِىَ ٱللَّهُ ٱلصَّـٰدِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ إِن شَآءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٢٣–٢٤]= يرى بقاء الحرف على حقيقته، ويستدرك على الزمخشري قوله بالمجاز

١ التبيان: ١٠٨.

٢ انظر: الطيار مساعد بن سليمان: فصول في أصول التفسير، ص١٣٣، ١٤٥، ط١، دار ابن الجوزي، السعودية، ١٤٣٣هـ.

فيه، فيورد قول الزمخشري: " وفيه تعريض بمن بدَّلوا من أهل النفاق"[١]. ثم يوضحه بقوله: " أي في قوله تعالى: ﴿وَمَا بَدَّلُواْ تَبۡدِيلًا﴾، كأنه قيل: من المؤمنين رجال صَدقوا ما عاهدوا الله عليه وما بدلوا تبديلا ليجزيهم الله بصدقهم، ومن المنافقين رجال كذبوا ما عاهدوا الله وبدَّلوا تبديلا ليُعذّبهم، فوضَعَ مَوْضِعَ الضميرين المُظهَرَين؛ للإيذان بأنَّ استحقاق كلٍّ بسبب عمله، فاللام المُقدَّر في (ليُعَذّبَهم) مجازٌ للعاقبة"[٢].

ثم يجنح الطيبي إلى القول بحقيقة الحرف، فيعلّق اللام بالآية التي قبلها بآيتين، وهي قول الله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَءَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلۡأَحۡزَابَ ..﴾ [الأحزاب: ٢٢]، ويستدل لهذا التصرف بالقياس على تركيب سابق في السورة نفسها، بما يُظهرُ هَضْمَهُ لتراكيب السُّور، وقياسَه بعضَها على بعض؛ لأنها في نظره كالحلقة المُفرَغة لا يُدرى أينَ طرفاها، كما يُظهر حِدَّة نظر الإمام الطيبي في المجازِ ما يؤخَذ منه وما يُترك، فيقول: " وها هُنَا طريقٌ أسهل مأخذاً، وأبعدُ من التعسُّف، وأقرب إلى المقصود وهو أن تُعَلَّقَ اللامُ بمعنى قوله: ﴿وَلَمَّا رَءَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلۡأَحۡزَابَ﴾، كأنه قيل: إنما ابتلاهم الله برؤية ذلك الخَطْبِ المُشارِ إليه (بهذا) _ كما قال: ﴿هَٰذَا﴾ إشارةٌ إلى الخَطْبِ أو إلى البلاء _ ليجزيَ الصادقينَ بصدقهم ما لا يدخل تحت الوَصفِ والعَدِّ، ويعذّب المنافقين، كما سَبَقَ مثلُه في قوله تعالى: ﴿لِّيَسۡـَٔلَ ٱلصَّٰدِقِينَ عَن صِدۡقِهِمۡۚ وَأَعَدَّ لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٨]، قال: ﴿وَأَعَدَّ﴾ عطفٌ على ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمۡ﴾ [الأحزاب: ٧]؛ لأن المعنى: أنَّ الله أكَّد على الأنبياء الدعوةَ إلى دينِه لأجل إثابة المؤمنين، وأعدَّ للكافرين..

وفي كلام أبي البقاء إشعارٌ بهذا حيث قال: ﴿لِّيَجۡزِيَ ٱللَّهُ﴾ يجوز أن تكون لام العاقبة، وأن تتعلق بـ ﴿صَدَقُواْ﴾ أو بـ ﴿زَادَهُمۡ﴾، أو بـ (ما بدَّلوا)[٣]، وعلى الزَّجَّاج بـ ﴿صَدَقُواْ﴾ "[١][٢].

---

١ الكشاف: (٥٤١/٣).

٢ فتوح الغيب (٤٠٧/١٢).

٣ العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (المتوفى : ٦١٦هـ): التبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص١٠٥٥، تح: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

ولهذه الفتوح نظائر في (الفتوح)، فمنها ما ورد في شأن لام ﴿ لِّيُعَذِّبَ ﴾ مِنْ قوله تعالى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾ لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٧٢ – ٧٣] حيث يقول الزمخشري: " واللام في ﴿ لِّيُعَذِّبَ ﴾ لامُ التعليل على طريق المجاز؛ لأنّ التعذيب نتيجة حمل الأمانة، كما أن التأديب في (ضربْتُه للتأديب) نتيجةُ الضَّرْبِ "[3].

فيُبَيِّنُ العلّامةُ الطّيبيُّ مُرادَ صاحب (الكشّاف)، بقوله: " قوله: (اللام في ﴿ لِّيُعَذِّبَ ﴾ لامُ التعليل على طريق المجاز): يعني علّلَ بقولِه: ﴿ لِّيُعَذِّبَ ﴾ قوله: ﴿ وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ﴾ من حيث إنه نتيجة الخيانة وإليه مآلُ الحَمْل، كقوله: ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص:٨]، ولما كان كرامةُ العدوِّ غيظَ العدوِّ وموجِبَ شماتته، وكانت التوبة على المؤمنين إرغاماً للكافرين، عَطفَ ﴿ وَيَتُوبَ ﴾ على ﴿ لِّيُعَذِّبَ ﴾؛ ليجمع لهم بين العذابين، وإليه الإشارةُ بقوله: (إذا تِيبَ على الوافي كان نوعا من عذاب الغادر)"[4].

ثمَّ يَكِرُّ عليه الطيبيُّ بما يراه أليق بالنظم، وأحسن جريا على مضمار تراكيب سورة الأحزاب، فيقول: " هذا التكلُّف إنَّما لزمه لأنه فسر الإنسان بالكافر، وجعل التعليل للحمل بدليل قوله: (ليعذب الله حامل الأمانة، ويتوب على غيره ممن لم يحملها) حيث أوقعَ حامل الأمانة موقع المنافقين والمنافقات، وأوقع على غيره ممن لم يحملها موقع ﴿عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾، ولو حمل التعليل على عرض الأمانة – كما روى محيي السنة عن ابن قتيبة: عرضنا الأمانة ليظهر نفاق المنافق وشرك

---

١ معاني القرآن وإعرابه (٢٢٢/٤-٢٢٣).

٢ فتوح الغيب (٤٠٧/١٢).

٣ الكشاف (٥٧٤/٣).

٤ فتوح الغيب (٤٩٢/١٢).

المشرك فيعذبَهم الله، ويظهر إيمان المؤمن فيتوب الله عليه، أي يعود بالرحمة والمغفرة إن حصل منهم تقصير في بعض الطاعات[١] _ وحُمِل الإنسان على الجنس كما نقلنا عن الزجاج: أن الله ائتمن آدم عليه السلام وأولاده على ما افترضه عليهم من طاعته إلى آخره، كان له مندوحةٌ عن ذلك، وجرت الكلمات الأربع أعني: اللام والحملَ والإنسانَ والتوبة على ظواهرها. ولعله احترز أن يُعلّلَ بإرادة العذاب.

أو نقول _ بالله التوفيق _: إن الله تعالى خلق الخلق؛ ليكون مظاهرَ أسمائِه الحسنى وصفاته العليا؛ فحاملُ معنى الكبرياء والعظمة: السماواتُ والأرضُ والجبالُ من حيث كونُها عاجزةً عن حمل سائر الأمانات؛ لعدم استعدادها وقبولها؛ ولذلك أَبَيْنَ أن يحملنها وأشفقن منها، ولعظَمِها عن أقدارها. وحمَلها الإنسان؛ لقوة استعداده واقتداره؛ لكونه ظلوما جهولا؛ فاختص لذلك من بين سائر المخلوقات بقبول تَجلّي القهّارية والتّوابيّة والمغفرة، وشاركها بقبول تجلي الرحمة، وله النصيب الأوفر منها لقوة استعداده واقتداره"[٢].

ثانيًا: قد يكتفي الطيبي بما يورد الزمخشري من بيان وجود استعارة في الحرف، فلا يُعَقّبُ عليه بشيء، فمن ذلك ما فعل عند قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوۡبَةٗ نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ.. ﴾ [التحريم: ٨]، حيث يقول الزمخشري: " ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمۡ﴾ إطماع من الله لعباده، وفيه وجهان: أحدهما: أن يكون على ما جرت به عادة الجبابرة من الإجابة بـ (عسى) و (لعلَّ)، ووقوع ذلك منهم موقع القَطع والبَتِّ. والثاني: أن يجيء به تعليماً للعباد وجوبَ الترجُّح بين الخوف والرجاء"[٣]. فاكتفى الطيبي ببيان الزمخشري، فلم يُعَلّق عليه بشيء[٤].

وقد يشير إلى وجود مجاز في الحرف، ثم يحيل على ما بَيَّن في آية القصص، فمن ذلك ما فعل عند قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ لِيُرۡدُوهُمۡ وَلِيَلۡبِسُواْ عَلَيۡهِمۡ دِينَهُمۡ.. ﴾ [الأنعام: ١٣٧]. حيث بَيَّن الزمخشري أن اللام

---

١ البَغَويُّ الحسين بن مسعود: تفسير البغوي = معالم التنزيل، ج٣، ص٥٤٧، ط٥، تح: خالد عبدالرحمن العكّ، و مروان سِوار، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٢ فتوح الغيب (١٢/٤٩٢- ٤٩٣).

٣ الكشاف (٤/٥٧٤).

٤ ولهذ التصرف نظائر. انظر: فتوح الغيب (١٠/ ٢٠٩)، (١١/١٦٤).

في ﴿ لِيُرۡدُوهُمۡ ﴾، و في ﴿ وَلِيَلۡبِسُواْ ﴾، للصيرورة، فاكتفى الطيبي بقوله: " نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًا ﴾"[١].

وقد يبين وجود مجاز في الحرف، ثم يوضح مغزى تلك الاستعارة، لكن من غير أن ينشغل بإجرائها، وهذا ما تقتضيه روح التفسير خلافا لكتب التأصيل البلاغي، ومن أمثلة ذلك بيانه استعمال (رُبَّ) المفيدة للتقليل في مقام التكثير في قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾ [الحجر:٢] حيث يقول: " لا شك أنهم يكثرون الوَدَادة، ولكن استَعْمل (رُبَّ) لتقليلها على الاستعارة، أي تقل ودادتهم للإسلام حينئذ على إرادة أنهم يبالغون في الوَدادة، ويُكثرون منها لاقتضاء مقام التوبيخ لهم، ثم تفيد هذه الاستعارة على طريقة الكناية الإيمائية _ وهي أخذ الزبدة والخلاصة من المجموع _ معنى توخِّي انتهاز فرصة الإسلام، أي: اغتَنِموا فرصة الإسلام، وسارعوا في تحصيله؛ فإنكم لو كنتم تودونه مرة واحدة فبالحريِّ أن تسارعوا فيها، فكيف والحال ما ذكرناها؟

الانتصاف: العرب تعبِّر عن المعنى بضده، ومنه:

قد أترك القرن مُصْفَرّاً أنامِلُه[٢]

وإنما يُمْتدح بالإكثار من ذلك، وعبَّر عنه بـ "قد" المفيدة للتقليل، ومنه: ﴿ وَقَد تَّعۡلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ ﴾ [الصف: ٥]؛ فإن القصدَ توبيخُهم على الأذى مع تَوَفُّر علمهم برسالتِه ونُصْحه[٣].

قلت: ومنه قوله تعالى: ﴿ قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [البقرة: ١٤٤]، أي: من حقِّ اهتمامك بشأن القبلة معَ كثرة تقلُّب وجهك في السماءِ أن يكونَ أكثرَ مما وُجدَ منك وشُوهِدَ من

---

١ فتوح الغيب (٦/ ٢٦٣). ولهذ التصرف نظائر. انظر: فتوح الغيب (٤٩٩/٣) (٥٩٨/٨) (٤٤٦/١٥).

٢ هذا صدر بيت لعبيد بن الأبرص في (ديوانه). انظر: ديوان عبيد بن الأبرص، ص ٦٤، ط٤، البغدادي عبد القادر بن محمد، خزانة الأدب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٣ الانتصاف (٥٦٩/٢).

حالك؛ لأن أصل أمركَ أن تستقبل قبلة آبائك، ولكونه أدْعى للعرب إلى الإيمان، ولوجوب مخالفة اليهود"[١].

* * *

ثالثًا: تَفَطُّنُ الطِّيبيِّ لاعتزاليات الزمخشري في إجراء الاستعارة في الحرف:

من المواضع التي أجاد فيها الزمخشري في بيان استعارة الحرف: قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة: ٢١]، حيث بَيَّن أن أصل دلالة حرف ﴿لَعَلَّ﴾ هي الترجي والإشفاق، وأنه قد وقع في القرآن على سبيل الإطماع، وأنَّ الإطماع إذا صدر من الرحمن فإنه يُحمل على الحَتم مجازاً، قال: " و﴿لَعَلَّ﴾ للترجي أو الإشفاق، تقول: لعلَّ زيدا يُكرمني، ولعله يهينني، وقال الله تعالى: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]، ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧]، ألا ترى إلى قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مُشۡفِقُونَ مِنۡهَا﴾ [الشورى: ١٨] !

وقد جاءت على سبيل الإطماع في مواضع من القرآن، ولكن لأنه إطماعٌ من كريم رحيم اذا أطْمَع فعل ما يُطمع فيه لا محالة؛ لِجَرْيِ إطماعه مَجرى وَعْدِه المَحتومِ وفاؤُه به. قال مَن قال: إن ﴿لَعَلَّ﴾ بمعنى (كَيْ) و﴿لَعَلَّ﴾ لا تكون بمعنى (كَيْ)، ولكنَّ الحقيقة ما أُلقيْتُ إليك، وأيضا فمِن دَيْدَن الملوكِ وما عليه أوضاع أمرِهم ورسومِهم أنْ يَقتصِرُوا في مواعيدِهم التي يُوَطِّنون أنفسهم على إنجازها على أن يقولوا: عسى، ولعَلَّ، ونحوَهُما من الكلمات، أو يُخَيلُوا إخالةً، أو يُظفَرَ منهم بالرَّمزة، أو الابتسامةِ، أو النظرةِ الحلوة، فإذا عُثر على شيءٍ مِن ذلك منهم لَمْ يبق للطالب ما عندَهم شكٌّ في النجاح والفوز بالمطلوب، فعلى مثله ورد كلام مالك الملوك ذي العزَّةِ والكِبرياء.."[٢].

---

١ فتوح الغيب (٩/٩). ومن نظائرها في فتوح الغيب: (٢٦٢/٢..) (٥٦٣/١٣)

٢ الكشاف (١٢٣/١).

وهذا الفصل من كلام صاحب الكشاف يَسْتَحِقُّ على علماء البيان أن يكتبوه بِذَوْبِ التِّبْرِ لا بالحبر[1]. وليت الزمخشري استقام على هذا السَّنن القويم، لكن حادَ اعتزالُه به عنه، عندما فسَّر قول الله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضْعَـٰفًا مُّضَـٰعَفَةً ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٣٠﴾ وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِىٓ أُعِدَّتْ لِلْكَـٰفِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣٠- ١٣١]، حيث جاء بكلام وَعظيٍّ لا يخفى على الناظر ما دَسَّه فيه من اعتزال، حيث قال: " كان أبو حنيفة رحمه الله يقول: هي أخوف آية في القرآن؛ حيث أوعد الله المؤمنين بالنار المُعَدَّةِ للكافرين إن لم يتقوه في اجتناب محارمه. وقد أَمَدَّ ذلك بما أتبعه من تعليق رجاء المؤمنين لرحمته بتوفرهم على طاعته وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم.

ومن تأمّل هذه الآية وأمثالها لم يحدث نفسه بالأطماع الفارغة والتمني على الله تعالى. وفي ذكره تعالى ﴿لَعَلَّ ﴾ و ﴿ عَسَى ﴾ في نَحْوِ هذه المواضع _ وإن قال الناس ما قالوا _ ما لا يخفى على العارف الفَطِنِ مِنْ دِقَّةِ مَسْلَكِ التَّقوى، وصعوبة إصابةِ رضا الله، وعِزَّةِ التَّوَصُّل إلى رحمته وثوابه"[2].

فتأمَّل كيف أن الزمخشري يفرّق بين المقامين، ويكيلُ بمِكْيَالين، وهذا ما تفطن له الطيبيُّ، فأدان الزمخشري من فَمِه، واستظهر عليه بالسياق، فقال: " قولُه: "وإن قال الناس ما قالوا" اعتراضٌ، وفي كلامه تعصُّبٌ لمذهبه، فيقال: ما المانع عن حمل ﴿ لَعَلَّ ﴾ على القطع مجازاً كما ذَكَرْتَ في أول "البقرة"؟ فَمِن دَيْدَنِ الملوكِ أنْ يَقْتصِرُوا في مواعيدِهم التي يُوَطِّنون أنفسَهم على إنجازها على أن يقولوا: عسى، ولعَلَّ، فإذا عَثَرُوا على ذلك لَمْ يبق للطالب ما عندَهم شكٌّ في النجاح والفوز بالمطلوب، سِيَّما وقد عقَّبَ بالترغيب البليغ، وهو: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ [آل عمران: ١٣٣] الآياتِ"[3].

---

١ عبارة مستفادة من ابن المُنَيِّر، انظر: الانتصاف (٦٣٨/٢).

٢ الكشاف (٤٤٢/١).

٣ فتوح الغيب (٤/ ٢٦٠-٢٦١).

والطيبي إذ يقول هذا فإنه يحاكم الزمخشري إلى المبدأ الذي انطلق منه في نصرة مذهبه وهو البلاغة التي أَسَّسَ عليها كتابه، وهذا من أقوى الطرق في إلزام الخصم والاحتجاج عليه[١].

* * *

ومع تعقُّب الطيبي لاعتزاليات الزمخشري فإنه كان يعتذر له أحيانا، ويحمل قوله على المَحمَل الحسن[٢]. ومن المواطن التي نرى فيها مثل هذا التصرُّف، قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ ۖ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴾ [يونس: ٨٨]، حيث ذكر الزمخشري معنيين لقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ ﴾؛ الأول: أنه دعاء بلفظ الأمر، والثاني: أن تُحمل اللام في ﴿ لِيُضِلُّوا۟ ﴾ على التعليل[٣]. فاكتفى الطيبي عند المعنى الأول بالإيضاح اليسير؛ إذ كلام الكشّاف شاف، ثم مكث

١وهذا يشبه ما يسميه علماء البيان (القولَ بالموجب)، وهو نوعان:

الأولُ: أن يقع في كلام الغير إثبات صفةٍ لشيء وترتيب حكم عليها، فينقل السامع تلك الصفة إلى غير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوت ذلك الحكم له أو انتفائه عنه، كقوله تعالى: ﴿ يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ۚ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [المنافقون:٨]، فالمنافقون أرادوا بالأعز أنفسهم، وبالأذل المؤمنين، ورتبوا على ذلك الإخراج من المدينة فنقلت صفة العزة للمؤمنين، وأبقيت صفة الأذلية للمنافقين، من غير تعرض لثبوت حكم الإخراج للمتصفين بصفة العزة، ولا لنفيه عنهم.

والثاني: حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده بذكر متعلق له. انظر: الهاشمي، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى ، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص٣١٦، تح: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت. د.ت.

٢ التزاماً بما قال في مقدمة كتابه: " وتجنَّبت التعصُّب في الرَّد إلا فيما لم يساعد عليه النص القاهر والنظم الباهر" فتوح الغيب، (٦١٢/١).

٣ قال صاحب الكشاف: " فإن قلت : ما معنى قوله: ﴿ رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ ﴾؟ قلت: هو دعاء بلفظ الأمر، كقوله: ﴿ رَبَّنَا ٱطْمِسْ ﴾، ﴿ وَٱشْدُدْ ﴾، وذلك أنه لما عرَض عليهم آيات الله وبيناته عرضاً مكرّراً وردّد عليهم النصائح والمواعظ زماناً طويلاً، وحذرهم عذاب الله وانتقامه، وأنذرهم عاقبة ما كانوا عليه من الكفر والضلال المبين، ورآهم لا يزيدون على عرض الآيات إلا كفراً، وعلى الإنذار إلاّ استكباراً، وعن النصيحة إلاّ نُبُوّا، ولم يَبْقَ له مَطْمَعٌ فيهم، وعلم بالتجربة وطول الصحبة أنه لا يجيء منهم إلاّ الغَيُّ والضلال، وأنّ إيمانهم كالمحال الذي

عند الثاني فأورد كلام صاحب (الفرائد) و صاحب (الانتصاف)، اللذين يريان أن في كلام الزمخشري اعتزالا خفيا، ولكنَّ الطيبيَّ لم يُسَلِّم لهما ما قالا، بل سلك سبيل الإنصاف، فاعتذر لصاحب الكشاف، وهاك ما أورد: " قوله[١]: (وقد حملت اللام في ﴿لِيُضِلُّوا﴾) هذا وجه آخر، وهذه العبارة مؤذنة بأن الوجه الأول أوجه، أي: أنك آتيت فرعون وملأه زينة ليضلوا عن سبيلك فلا يؤمنوا. وذكره الواحدي فقال: " ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا﴾ دعاء عليهم، والتأويل: فلا آمنوا"[٢].

قال صاحب "الفرائد": الوجه أن يقال: إنها للتعليل، وإلا فما وجه قوله: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾، وإنما عدل إلى أمر الغائب؛ ميلاً إلى مذهبه.

الانتصاف: " هذا اعتزال خفي؛ فراراً من أن تكون لامَ (كَيْ)، فتدل على أن الله أمدهم لعلة الإضلال استدراجاً، كما قال: ﴿لِيَزْدَادُوا إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨]، ففَرَّ من هذا وحَمَل على معتقده".

لا يدخل تحت الصِّحَّة، أو علم ذلك بوحي من الله، اشْتَدَّ غضبه عليهم، وأفرط مقتُه وكراهتُه لحالهم، فدعا الله عليهم بما علم أنه لا يكون غيرُه، كما تقول: لعن الله إبليس، وأخزى الله الكفرة، معَ علمك أنه لا يكون غير ذلك، ولِيَشهدَ عليهم بأنه لم يبق له فيهم حيلة، وأنهم لا يستأهلون إلاّ أن يُخذلوا ويُخَلَّى بينهم وبين ضلالهم يتسكعون فيه، كأنه قال: لِيَثْبُتُوا على ما هم عليه من الضلال، وليكونوا ضُلَّالاً، وليطبع الله على قلوبهم فلا يؤمنوا وما عليّ منهم! هم أحقُّ بذلك وأحق، كما يقوله الأب المشفق لولده الشاطر إذا ما لم يقبل منه، حسرةً على ما فاتَه من قبول نصيحتِه، وحَرَداً عليه، لا أن يريدَ خلاعَتَه واتباعَه هواه. ومعنى الشدّ على القلوب: الاستيثاق منها حتى لا يدخلها الإيمان، ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا﴾ جواب للدعاء الذي هو (اشدد) أو دعاء بلفظ النهي.

وقد حملت اللام في ﴿لِيُضِلُّوا﴾ على التعليل، على أنهم جعلوا نعمة الله سبباً في الضلال ، فكأنهم أوتوها ليضلّوا ".

الكشاف (٢/٣٤٧-٣٤٨).

١ أي الزمخشري.

٢ الوسيط، للواحدي (٢/٥٥٧).

وقلت: اللامُ إذا جعلت مستعاراً على نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص:٨] لا يضره أيضاً، وإليه الإشارة بقوله: " على أنهم جعلوا نعمة الله سببا في الضلال"، كما قال الزجاج : ويُقْرَأ : "لِيَضِلُّوا عن سبيلك"، المعنى أنك آتيت فرعون وملأه زينة و أموالا في الحياة الدنيا، فأصارهم ذلك إلى الضلال[١].

وأما وجه قوله: ﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً ﴾ على أمر الغائب: فهو أن موسى عليه السلام ما تَكَلَّم بها إلا توطئة وتمهيدا، ليتخلص منها إلى الدعاء عليهم، يعني: أنك أَوْلَيْتَهُم هذه النعمة ليشكروك ولا يعبدوا غيرك، فما زادتهم تلك النعمة إلا أَشَراً وتماديا في ال\طغيان، وإذا كانت الحالة هذه، فليضلوا عن سبيلك. ولو دعا عليهم ابتداءاً رُبَّما لم يُعْذر، فَقَدَّم الشكاية منهم والنَّعْيَ بسوء صنيعهم؛ ليتسلق منه إلى الدعاء، مع مراعاة تلاؤم الكلام من إيراد الأدعية منسوقةً نَسَقاً واحدا، ولا مجال للاعتراض؛ لأن الاعتراض حُسْنُ موقعه من الكلام أن تَلَتَذَّ النفس بسماعه؛ ولذلك عِيبَ قولُ النابغة:

لَعَلَّ زياداً _لا أبا لك_ غافلُ[٢]

فليُذَقْ لِيُدْرَك"[٣].

وأنت قد رأيت ما أورد كلٌّ من الفريقين، فتدبَّر.

* * *

رابعًا: نَبَّه الطيبي على أن الحرف قد يتبوَّءُ منزلًا وسطًا بين الحقيقة والمجاز، فمن أمثلة ذلك الحرف ﴿ ثُمَّ ﴾ في صدر الآية الثانية من هاتين الآيتين: ﴿ قَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى ٱللَّهُ

---

١ معاني القرآن وإعرابه (٣/٣٠).

٢ هذا عجز بيت للنابغة الذبياني، وصدره:

تقول رجال يجهلون خليقتي

ويمثل به البلاغيون للاعتراض الذي يأتي في الكلام لغير فائدة، وليس مؤثراً حُسْناً ولا قُبْحاً في الكلام.

انظر: ابن الأثير، المثل السائر (٣/٤٧).

٣ فتوح الغيب (٩/٥٥٠ـ ٥٥١).

بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٦﴾ ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تُشَـٰٓقُّونَ فِيهِمْ ۚ قَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴾ [النحل: ٢٦-٢٧]، حيث بين الزمخشري معنى الآية بقوله: " يعني هذا لهم في الدنيا ، ثم العذاب في الآخرة "[١]. فأوضح الطيبي المراد بقوله: " أي: العذاب الكامل، وهو الخِزْيُ والهَوان؛ لدلالة ﴿ ثُمَّ ﴾، على التفاوت بَيْنَ العذابَيْن، وفيه أيضاً معنى التراخي في الزَّمان، كما هُو موضوع ﴿ ثُمَّ ﴾، فيَجِبُ أن يُعتَبَر فيها معنى الكِناية، وهو مُطْلَقُ البُعد، لا المجاز؛ لئلا يجتمع إرادة الحقيقة والمجاز معًا"[٢].

وما ذكره العلامة الطيبي مَبني على أن الكناية هل هي مجاز أم حقيقة؛ فيجب إدخالها في أحد الحَدَّين، أم إنها لا حقيقة ولا مجاز؛ فيجب إخراجها عن حَدَّيهما. والأخير هو التحقيق. وهو مفاد عبارة الطيبي[٣].

---

١ الكشاف (٥٦٣/٢).

٢ فتوح الغيب (١٠٨/٩-١٠٩).

٣ انظر: حاشية الدسوقي، شروح التلخيص (٧/٤).

المبحثُ الثَّالثُ: الاستعارة التمثيلية عند الطيبي:

وتحته أربعة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الاستعارة التمثيلية وأَهَمِّيَّتُها عند الإمام الطيبي

المطلب الثاني: مشتملات الاستعارة التمثيلية في (فتوح الغيب)

المطلب الثالث: مصطلح (التمثيل) بين الطيبي والزمخشري

المطلب الرابع: اجتماع التمثيلية والتبعية عند (الإمام الطيبي)، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: مذهب العلامة الطيبيِّ في اجتماع التمثيليَّة والتَّبعيَّة

المسألة الثانية: اجتماع التمثيلية والتبعية بين المانعين والمجيزين

المبحثُ الثَّالثُ: الاستعارة التمثيلية عند الطيبي:

الأصل في اللغة أن كلَّ تشبيهٍ تمثيلٌ، وهذا ما سار عليه المتقدمون من البيانيين، فالتمثيل والتشبيه عندهم لفظان مترادفان[١]. لكن مع تطور العلوم، وتمايز الفنون، وتحديد مصطلحاتها، فإنهم خصصوا التمثيل بالاستعارة التمثيلية؛ لكمال شرف التشبيه فيها على كل تشبيه، وكمال شرفها على كل استعارة، فقد حازت شرف الذات، وشرف الأصل. فالاستعارة التمثيلية هي مَثارُ فرسان البلاغة، وميدان تسابق أفهامهم، والبليغُ لا يرضى بالحمل على الاستعارة المفرَدَة بمجرد إمكانها، بل إذا وُجد مُقْتَضٍ لها أكيد. ويرضى بالحمل على المجاز المركب بمجرد إمكانه؛ لشرفه عليها[٢].

المطلب الأول: مفهوم الاستعارة التمثيلية وأهَمِّيَّتُها عند الإمام الطيبي:

مفهومها:

بَيَّن العلَّامة الطيبيُّ مفهوم الاستعارة التمثيلية بقوله: " التمثيلية: أن يكون الجامع في حكم الواحد، وذلك بأن يُؤخذ وصف إحدى الصور بين المنتَزَع من أمور، فتشبهه بوصف صورة أخرى تشابهه، ثم تدخل صورة المشبَّه في جنس صورة المشبه به مبالغة، فتكسوها لفظ المشبه به مبالغة من غير تغيير، كما كتب الوليد إلى مروان وقد بلغه أنه متوقف في البيعة: (أما بعدُ، فإني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى، فإذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على أيهما شئت)"[٣].

---

١ كذا الحال عند الزمخشري، والرازي.

انظر: أبا موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري: ٤٩، المباحث البيانية، هنداوي: ١١٠ -١١٣، ٣٢٢.

٢ انظر: حاشية الصَّبَّان على شرح السمرقندية: ١٦٥-١٦٦، الخضري، حاشية على السمرقندية: ٨٣. ويُستَأنس لهذا بكلام الإمام الطيبي: " ولا يُستَعمل لفظة (مَثَل) إلا في حالٍ أو صفةٍ لها شأنٌ، وفيها غَرَابة " (التبيان: ٩٤)، وهي عبارة مستَفادةٌ من صاحب الكشاف . انظر: الزمخشري، الكشاف (١/١٠٩).

قال الطاهر ابن عاشور: " للتشبيه التمثيلي الحظ الأوْفى عند أهل البلاغة ووجهه أن من أهم أغراض البلغاء وأولها باب التشبيه وهو أقدم فنونها ، ولا شك أن التمثيل أخص أنواع التشبيه لأنه تشبيه هيئة بهيئة فهو أوقع في النفوس وأجلى للمعاني". التحرير والتنوير(١/٢٤٤).

٣ الطِّيبي، التبيان: ١١٠.

فهوَ يُقسِّم الاستعارة باعتبار الجامع إلى نوعين؛ الأولى: ما كان الجامع فيها واحدا، والثانية: ما كان الجامع فيها بحكم الواحد، فالأولى غير تمثيلية. والثانية تمثيلية.

قال في فتوح الغيب[1]: " الأظهر أن يُقال: المجاز نوعان: مُرْسَلٌ، واستعارة. والاستعارة نوعان: تمثيلية، وغير تمثيلية؛ ككونها تخييلية، أو تحقيقية، أو مكنية".

أهميَّتُها:

تكمُن أهمية التمثيل عند العلامةِ الطِّيبيِّ في إبراز المعقول في صورة المشاهد المحسوس كأنه لوحة كاملة، يقول _ رحمه الله _: " وَنِعْمَ ما قالَ القاضي: (التَّمثِيلُ إنَّما يُصار إليه [لكشف المعنى الممثل له، و] رفع الحجاب عنه، وإبرازه في صورة المشاهَد المحسوس؛ ليُساعد فيه الوَهْمُ العَقْلَ، ويصالحه عليه؛ فإن المعنى الصِّرْفَ إنما يُدركه العقلُ مَعَ مُنازعةٍ من الوَهمِ؛ لأنَّ مِنْ طبعِه الميلَ إلى الحِسِّ وحبَّ المحاكاة؛ ولذلك شاعت الأمثال)"[2].

وتشبيه المعقول بالمحسوس قد يقع في التشبيه المفرد، لكنه في التمثيل يكتسب مزيَّته من وجه الشبه الحاصل من تقارن الصور، وكيفيَّاتها المتضامة، وهو ما نَبَّه عليه العلامة الطيبي بقوله: " وأما جزالة هذا الوجه فإنك تتصور في المركَّب الهيئة الحاصلة من تقارن تلك الصُّوَر، وكيفياتها المتضامَّة، فيحصُلُ في النفس منه ما لا يحصلُ من المفردات"[3].

* * *

---

١ الطِّيبي، فتوح الغيب (١٣٠/٢). وقال في التبيان (١٠٤): " الجامع في الاستعارة؛ إما أمر واحد، أو في حكم الواحد". ومراده بالاستعارة التي يكون الوجه فيها في حكم الواحد الاستعارةُ التمثيلية.

٢ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٦٢/١).

٣ فتوح الغيب (٢٥٩/٢).

المطلب الثاني: مشتملات الاستعارة التمثيلية في (فتوح الغيب):

تشمل الاستعارة التمثيلية عند الإمام الطيبي ثلاثة أمور، هي:

١- المَثَلَ: وهو قولٌ سائرٌ يُشَبَّه مَضْربُه بمَوْرِدِه.

٢- والتمثيل: وهو التركيب الذي تُؤخَذُ فيه الصورة كاملة، نحو قوله تعالى: ﴿ قَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [النحل: ٢٦].

قال في (الفتوح): " اعلمْ أنَّ المُستعار في التمثيل إذا كان قولاً سائراً يُشَبَّه مَضْربُه بمَوْرِدِه سُمِّي مَثَلاً، وإن لم يكن للمضرب مَوردٌ سُمي تمثيلا، وكلام الله وارد على الثاني دون الأول"١.

٣- التشبيهُ التمثيلي إذا فشا استعماله على سبيل الاستعارة.

* * *

أولاً: المَثَل:

أوضح الطِّيبيُّ المُرادَ بالمَثَل بقوله: " ما جُعِل عَلَمًا للتشبيه لحال الأول"٢، وزاد هذا المعنى إيضاحًا عند قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ [البقرة:١٧]، حيث يقول الزمخشري: " والمَثَلُ في أصل كلامِهم: بمعنى المِثْل، وهو النَّظِير. يقال: مِثْلٌ ومَثَلٌ ومَثيل، كشِبْهٍ وشَبَهٍ وشَبيهٍ. ثم قيل للقول السائر المُمَثَّل مَضْربُه بمَوْرِدِه"٣. فشرحه الطيبي بقوله: " القول السائر، أي: المشهور الدائر بين الناس، الذي هو كَالعَلَمِ للتشبيه، ولأجل كونه عَلَمًا للتشبيه حُوفِظ عليه وحُمِيَ من التغيير.

---

١ التبيان: ١١١، فتوح الغيب (٣٧٣/٢). بيسير تصرُّف.

٢ المرجع السابق (٢٣٨/٢).

٣ الكشاف (١٠٩/١).

قال المَيْداني: حقيقة المثل: ما جُعل كالعلم للتشبيه بالحال الأولى، قال كعبُ بْنُ زُهير:

كانت مواعيدُ عُرْقوبٍ لها مَثَلًا * * * وما مواعيـــــــــدُه إلا الأباطيل١

قوله٢: " مواعيدُ عرقوب" عَلَمٌ لكل ما لا يصلح من المواعيد، والأعلامُ لا تَتَغيَّر٣.

قوله٤: (الممثل مضربه بمورده)، مورد المثل: هو الحال التي صدر فيها المثل عن مُرسِلِه، ومَضْربه: الحال التي شُبِّهَت بها. أي: تُشَبَّه حالة مضربه بحالة موردِه. مثاله قولُهم: " في الصيفِ ضيعتِ اللبن". مَوْرِدُ المثل هو: أن دَخْتَنُوس٥ بنتَ لقيطِ بن زرارةَ، كانت تحت عَمْرو بن عمرو، وكان شيخا فَفَرِكَتْهُ٦، فطلقها، ثم تزوجها فتى وأجْدَبت، فبعثت إلى عمرو تطلب منه حَلوبةً، فقال عمرو: "في الصيفِ ضَيَّعْتِ اللَّبَن"، فذهبَ مَثَلًا". ومَضْرب المثل: حصولُ حالةٍ من يَطلب شيئًا قَدْ فَوَّتَه على نفسه في أوانِه؛ لأنَّ فحواهُ مشابِهٌ لذلك، فيُستعارُ المَثَلُ بعينه من غير تغيير، وهو تذكير صيغة " ضَيَّعتِ" لاستعماله في المُذكَّر، بل يُورَدُ هكذا على صيغةِ المؤنث، وإلا لم يكن عَارِيَّةً لذلك"٧.

وينبِّهُ الطيبي في آخر النقل السابق على أن الأمثال _ لورودها على سبيل الاستعارة _ لا تُغيَّر. ويؤيِّد ذلك بقول صاحب (المفتاح): " ولورود الأمثال على سبيل الاستعارة لا تُغَيَّرُ"٨.

---

١ المازني كعب بن زهير بن أبي سلمى (ت: نحو ٢٦هـ): ديوان كعب بن زهير، ص٦٢، تح: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ ـ١٩٩٧م. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، العين، ج٢، ص٢٩٦، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال ـ بيروت.

٢ أي: الميداني.

٣ الميداني أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري (المتوفى: ٥١٨هـ): مجمع الأمثال، ج١، ص٥، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت. د.ت.

٤ أي: الزمخشري.

٥ وقيل: (رسوس). انظر: المَنْيَاوي مخلوف بن محمد البدوي (١٢٩٥ هـ): حاشية مخلوف على الرسالة البيانية للصبان، ص:٢٦٢ المطبعة الوهبية، مصر، ١٢٨٥هـ.

٦ فَرِكَتِ المرأةُ زوجَها تَفْرَكه، إذا أبغضَتْه. معجم مقاييس اللغة (٣٩٣/٤).

٧ فتوح الغيب (٢٢٣/٢ـ٢٢٤). وقد بَيَّن الطيبي المراد بـ (ضَرْب المَثَل) بقوله: " ضَرْبُ المَثَل: اعتمادُه وصُنْعُه، مِنْ ضَرْبِ اللَّبِن والخاتَم" المرجع نفسه: (٢٠٧/٩).

٨ مفتاح العلوم: ٣٤٩.

وأمَّا فائدة ضَرْبِ الأمثال فيبيِّنها الطيبي بقوله: " ضَرْبُ الأمثال لإدناءِ المُتوَهَّم إلى المعقول، وإيرادِ المتَخَيَّل في صورة المُحَقَّق"١،كما يبيِّن أنَّه لا يتصدَّى لهذا الأمر إلا مَن علا في البيان شأنُه، بقوله: " ضَرْبُ الأمثال من العلوم الدقيقة، يَستدعي لُطفَ إدراكٍ وخبرة لا سِيَّما في ذات الله عزَّ وجَلَّ، فلا يَقدِر على الشروع فيه إلا الله والراسخون في العلم"٢.

كما يُلمِع إلى أن لفظ (المثل) قد يُستَعمَلُ في أصل معناه، بمعنى الصفة، وقد يُستَعمَلُ مجازا بعد النقل، بمعنى: الحالة العجيبة التي هي في نُدْرتها وغرابتها وحِكمتها كالمَثَل السائر. يقول: " ورُبَّما استُعمل المَثَلُ في أصله الذي كان له من الصفةِ قبل النقل، فيُقال: مَثَلُك وَمَثَل فلان، أي: صِفَتُك وصِفَتُه، وقال تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ [الرعد: ٣٥]، [محمد: ١٥]، أي: صفَتُها "٣.

ويقول في موضع آخر: " المَثَل بعدَ النقل استُعيرَ لمعنى الحال أو القصة. فهو مجازٌ بعد النَّقل"٤.

ومما يزيد هذا المقام وضوحا قول أبي السُّعود _ رحمه الله _ عند قول الحكيم الخبير _ سبحانه وعَزَّ _: ﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ [يس: ١٣]: " ضَرْبُ المَثَل يُستعملُ؛ تارةً في تطبيق حالةٍ غريبةٍ بحالةٍ أُخرى مثلِها، كما في قوله تعالى: ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ ﴾ [التحريم: ١٠].

وأخرى في ذكر حالةٍ غريبةٍ وبيانِها للنَّاس من غير قصدٍ إلى تطبيقِها بنظيرةٍ لها، كما في قولِهِ تعالى: ﴿ وَضَرَبْنَا لَكُمُ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ [إبراهيم: ٤٥] على أحدِ الوجهين، أي: بيَّنا لكم أحوالاً بديعةً هي في الغرابةِ كالأمثال، فالمَعْنى على الأوَّل: اجعلْ أصحابَ القريةِ مثلاً لهؤلاء في الغُلوِّ في

١ فتوح الغيب (٢٤٠/١٢).

٢ المرجع السابق (١٦٥/٩).

٣ التبيان: ١١٠.

٤ فتوح الغيب (٢٢٧/٢).

الكفر، والإصرار على تكذيبِ الرُّسل، أي: طبِّق حالَهم بحالهم على أنَّ ﴿مَثَلًا ﴾ مفعولٌ ثان لـ ﴿ٱضْرِب ﴾ و﴿أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ ﴾ مفعولُه الأوَّلَ، أُخِّر عنْهُ ليتَّصل بهِ ما هو شرحُه وبيانُه.

وعلى الثَّاني: اذكُرْ، وبيِّن لهم قصَّةً هي في الغرابةِ كالمَثَل"١.

* * *

ثانياً: التركيبُ الذي تُؤخَذُ فيه الصورةُ كاملةً:

وأما النوع الثاني من التمثيل _ وهو التركيب الذي تُؤخَذُ فيه الصورة كاملة _ فمن أمثلته عند الطيبي قول الله تعالى: ﴿ قَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [النحل: ٢٦].

وقد أوضح الزمخشري الاستعارة في هذه الآية على وجه لم يَسْتَطِبْهُ الطيبي، حيث قال في الكشاف: " وهذا تمثيلٌ، يعني: أنَّهُم سَوَّوْا منصوباتٍ؛ ليمكروا بها الله ورسوله، فَجَعَلَ الله هلاكَهم في تلك المَنْصوبَات، كحال قوم بَنَوا بُنياناً، وعمَدوه بالأساطين، فأتى البُنيانَ من الأساطين؛ بأن ضُعْضِعَت، فسقط عليهم السقفُ وهلكوا. ونَحوُه: مَنْ حَفَر لأخيه جُبًّا، وَقَع فيه مُنْكَبًّا. وقيل: هو نُمرودُ بنُ كنعانَ حين بنى الصَّرحَ ببابلَ طولُه خمسةُ آلاف ذراعٍ، وقيل: فرسخان، فأهَبَّ الله الريحَ فخَرَّ عليه وعلى قومِه فهَلَكوا"٢.

فَعَقَّب عليه الطيبي بقوله:" هذا تمثيل حالهم في أنهم سَوَّوْا منصوباتٍ ليمكروا الله، فجعل الله هلاكهم فيها، كحال قوم بَنَوا، إلى آخره، وهو استعارة تمثيلية؛ لأن التشبيه إنما وقع في الحال والأمورِ المُنْتَزَعة، وعلى هذا كان من الواجبِ فيه مراعاةُ مفرداتِ المعاني من الجانبَين، وعلى ما قرَّره أخل في المشبَّه به معنًى في المشبه؛ لأنَّ مَن بنى بُنيانا وعمده بالأساطين، لا يعمَد فيه المكرَ كمَنْ يُسوي المنصوبات، نعم، لو قدر أن يبنيَ بنيانا ويسوِّيَ فيه شِبهَ المنصوباتِ بلطائفِ

---

١ العمادي أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: ٩٨٢هـ): إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (١٦١/٧).

٢ الكشاف (٥٦٣/٢).

الحِيَل، ويتخذ مأدبة ليكيد بها عدوَّه، فينقلبَ عليه من حيث لا يشعرُ، ويَسلمَ العدو، ونحو بناء نُمرودَ الصَّرْحَ، كما ذَكَرَ، لَصَحَّ، ولعله قصدَ ذلك؛ ولذلك استشهد بها"١.

ويظهر من هذا المثال مدى عناية الطيبي بعبارة الكشاف، توجيها واستدراكا، فهو لا يُمِرُّ القول حتى يميزه، ويَسبر ما فيه من أحوال المُمَثَّل، والمُمَثَّل له، فالمُشبَّه وإن كان فرعا في إلحاقه بالمُشبّه به لكنَّه أصل في إيراد المشبَّه به٢؛ فيجب تحرِّي الدقة في الحديث عن تلك الأحوال.

وهذا النوع من الاستعارة التمثيلية قد يجريها الطيبي مع النص على تسميته (استعارة تمثيلية) كما مَثَّلنا. وقد يكتفي بتسميته (تمثيلًا)٣.

وقد جعل الطيبيُّ هذا النوع من التمثيل على قسمين: تحقيقيٍّ، وتقديريٍّ:

١- أما التمثيل التحقيقي: وهو الذي يكونَ (المُمَثَّل به) فيه أمورًا لها تحقُّقٌ في الخارج٤، فقد مَثَّل له الطيبي بقوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [التوبة: ٣٢]، حيث يقول _ طيَّب الله ثراه _: " هو استعارة مصرّحة تمثيلية، والمستعار جُملةُ الكلام؛ لأن حالهم في محاولة إبطال نبوة محمد _ صلى الله عليه وسلم _ بالتكذيب هو المشبَّه، وهو مَطويٌّ، والمشبَّه به حال من يريد أن ينفخ في نور عظيم مُنْبَثٍّ في الآفاق، المَعني بقوله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾، و هو الطرف المذكور"٥.

وله نظائر أخرى كثيرة في (فتوح الغيب)٦. وليس في هذا النوع من التمثيل خلاف.

---

١ فتوح الغيب (١٠٧/٩-١٠٨).

٢ انظر: المرجع السابق (٣٧٢/٢-٣٧٣، ٢٧٨).

٣ وهو استعمالٌ شائعٌ عند كثير من المفسرين، وعلماء البيان.

٤ قال الإمام الخضري في حاشيته (٩٠): " قد تكون التمثيلية من أمورموجودة في الخارج، وتُسمَّى (تحقيقية)، أو من أمورٍ موجودة في الذهن، وتُسمَّى (عقلية)، أو من أمور متخيَّلةٍ لا تحقُّق لها في الخارج ولا في الذهن، وتسمى (تخييلية)".

٥ فتوح الغيب (٢٢٩/٧). قاله شرحا لما جاء في الكشاف (٢٥٣/٢): " مَثَّلَ حالهم في طَلَبهم أن يُبطلوا نبوّة محمد _ صلى الله عليه وسلم _ بالتكذيب، بحال مَن يريد أن ينفخ في نور عظيمٍ مُنبَثٍّ في الآفاق _ يريد الله أن يزيده ويُبَلِّغَه الغاية القصوى في الإشراق والإضاءة _ ليُطفِئَه بنَفخِه ويَطمسَه".

٦ انظر: فتوح الغيب: (٢٧٤/٢)، (٢٠٣/٤)، (٩٩/١٤).

٢ـ وأما التمثيلُ التقديريُّ١، فينطوي تحتَه حالتان:

أ- الأولى: أن يكونَ المُمَثَّل به أمورًا متخيَّلةٍ لا تحقُّق لها في الخارج ولا في الذهن، وقد مَثّل لها الطيبيُّ بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ [الأحزاب: ٧٢]، حيث قال في (التبيان): مُثّلت حالُ التكليفِ في صعوبته وثِقَل محمله بحاله المَفروضةِ لو عُرِضت على السموات والأرض [والجبال، فأبَيْنَ أن يحملنها وأشفقن منها]"٢.

وهذا الذي ذَكَرَه الطيبي في الآية أحد وجهين ذكرهما الزمخشري في (الكشاف)، أوَّلُهما: أنّ هذه الأجرامَ العِظامَ من السماوات والأرض والجبال قد انقادت لأمر الله _ عزّ وعلا _ انقيادَ مِثلِها، وهو ما يتأتّى من الجمادات، وأطاعت له الطاعة التي تصح منها وتليق بها؛ حيث لم تمتنع على مشيئته وإرادته إيجاداً وتكويناً وتسوية على هيئاتٍ مختلفة وأشكال متنوعة، كما قال: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾ [فصلت: ١١] فالمراد بالأمانة: الطاعةُ؛ لأنها لازمة الوجود، كما أن الأمانة لازمة الأداءِ. وعرضها على الجمادات وإباؤُها وإشفاقها: مجاز٣.

والثاني: أنَّ ما كُلّفَه الإنسانُ بلغَ من عِظمهِ وثِقَلِ مَحْمَلِه: أنه عُرِض على أعظم ما خلق الله من الأجرام وأقواه وأشدِّه أن يتحمّله ويستقلَّ به، فأبى حمله والاستقلالَ به وأشفق منه، وحمَلَه الإنسان على ضعفِه ورخاوةِ قوَّتِه ﴿إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾؛ حيث حمل الأمانة ثمَّ لمْ يَفِ بها٤.

---

١ وهو ما يُعَبَر عنه الزمخشري بـ (التمثيل والتخييل) انظر: الكشاف (١٦٦/٢، ١٩٣)، (٢٨٠/٤). وبَيَّنه بقوله: " أن يكونَ المُمَثَّل به مفروضًا، والمفروضات تُتَخَيَّل في الذهن كما المحققات " الكشاف (٣٧٤/٣). قال الطيبي: المراد بالتخييل: التصوير. انظر: فتوح الغيب (٤٣٠/١٣).

٢ التبيان:١١١، وعبارته مستفادة من الكشاف (٥٧٤/٣).

٣ الكشاف (٥٧٣/٣).

٤ المرجع السابق (٥٧٤/٣).

وقد فرَّق الطيبي بين هذين الوجهين، بأنَّ التمثيل _ على الأول _ واقعٌ في هذه الأجرام العظام، حيث شُبِّهت حالة انقيادها وأنها لا تَمتنع عن مشيئة الله وإرادته إيجاداً وتكوينًا وتسويةً بهيئات مختلفة بحال مأمورٍ مطيعٍ منقادٍ لا يتوَقَّف عن الامتثال إذا توجَّه إليه أمْرُ آمِره المطاعِ كالأنبياء وأفراد المؤمنين، فعلى هذا التأويل يكون معنى: ﴿ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا ﴾ أنها بَعْدَما انقادَتْ وأطاعَتْ ثبتَتْ عليها، وأدَّت ما التزمت من الأمانة، وخرجت عن عُهْدتِها، سِوى الإنسان، فإنه ما وَفَّى بذلك وخاسَ به؛ ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾.

وعلى الثاني: بعكس الأول؛ فإنه شَبَّه حالة الإنسان وهي ما كُلِّفَه من الطاعةِ بحالةٍ مفروضةٍ لو عُرِضَت على السماوات والأرض والجبال لأبَتْ حَمْلَها وأشفقت منها لعِظَمِهِ وثِقَلِ مَحْمَلِه، وحمله الإنسان على ضعفِهِ ورخاوةِ قوَّتِه، إنه ظلومٌ على نفسه جاهلٌ بأحوالها؛ حيث قَبِلَ ما لم يُطِقْ عليه هذه الأجرام العظام١.

ثم لم يسلِّم الطيبيُّ عَدَّها من المجاز، بل استطاب كونها من وادي الحقيقة، فنقل عن محيي السنة قولَه: " عرضَ اللهُ الأمانة على أعيانِ السماواتِ والأرضِ والجبال _ وعليه جماعةٌ من التابعين وأكثرُ السلف _ فقال لَهُنَّ: أتَحْمِلنَ هذه الأمانة بما فيها؟ قُلن: وما فيها؟ قال: إن أحسْنتُنَّ جُوزيتُنَّ، وإن عَصيْتن عوقِبْتُنَّ، قلن: لا يا رب، لا نريد ثوابا ولا عقابا خشيةً وتعظيمًا لدين الله، وكان الـ تخيِيرًا لا إلزامًا، ولو ألزَمَهُنَّ لم يمتَنعْن من حملِها، والجماداتُ كلّها خاضعةٌ لله ساجدةٌ له؛ لقوله تعالى: ﴿ قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ﴾ [فصلت: ١١]، وقوله: ﴿ أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسۡجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [الحج:١٨]، قال بعضهم: رَكَّبَ الله فيهنَّ العقلَ والفهم حين عرض الأمانة عليهنَّ حتى عَقَلنَ الخِطاب وأجَبْنَ بما أجَبْنَ"٢.

---

١ انظر: فتوح الغيب (١٢/٤٨٩ـ٤٩٠).

٢ المرجع السابق (١٢/٤٩١). وانظر: البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود: معالم التنزيل، ج٦، ص٣٨٠، ط٤، تح: محمد عبد الله النمر وآخرين، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.

ب- الثانية: أن يكونَ المُمَثَّل به أمورًا موجودة في الذهن، وتُسمَّى (عقلية) ومن أمثلته عند الإمام الطيبيِّ قوله تعالى: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ [البقرة:٧] في وجهٍ١، قال في التبيان: " ولك أن تقيس عليه٢ قوله تعالى: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ على أصول المعتزلة، بأن تُضرب الجملة كما هي مثلًا، مُثِّلَتْ حال قلوبهم فيما كانت عليها من التجافي على الحق بحال قلوب مفروضة ختم الله عليها حتى لا تَعِيَ شيئا ولا تفقه كقلوب البهائم"٣.

ولا يُسَلَّم للطيبي أن التمثيل في هذه الآية جارٍ على أصول المعتزلة فحسب، بل جَوَّزه غيرهم من أهل السنة كأبي السعود٤، والشهاب الآلوسي٥ وابن عاشور٦، وغيرهم. وكلامُ هؤلاء الأكابر ينادي على أن القول بالتمثيل في هذه الآية ليس مقصورا على رأي المعتزلة وأصولهم كما ذكر الطيبيُّ _ رحمه الله _. ولعله يشير إلى أن المعتزلة قد اضطروا إلى التمثيل في مثل هذا الموضع

---

١ وفيها خمسة أوجه ذكرها الزمخشري، ووجَّهها الطيبي جميعَها. انظر: المرجع السابق (١٣١/٢-١٤٣). وهذه الأقوال الكثيرة أنتَجَها اضطراب المعتزلة في هذه الآيةِ ونظائرها. راجع: أنوار التنزيل (٤٢/١).

٢ أي على المثال السابق. وهو قوله تعالى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ [الأحزاب: ٧٢].

٣ التبيان: ١١١- ١١٢.

٤ قال _ رحمه الله _ " المرادُ بهِ إحداثُ حالةٍ تجعل قلوبهم بسبب تماديهم في الغي وانهماكِهم في التقليد، وإعراضِهم عن منهاج النظر الصحيح، بحيث لا يؤثر فيها الإنذار ولا ينفُذ فيها الحقُّ أصلاً، على طريقة .. التمثيل؛ بأن يُشبه الهيئةُ المنتزعةُ من قلوبهم _ وقد فُعل بها ما فعل من إحداث تلك الحالة المانعة من أن يصل إليها ما خلقت هي لأجله من الأمور الدينية النافعة، وحيل بينها وبينه بالمرة _ بهيئةٍ منتزعةٍ من محالَّ مُعدةٍ لحلول ما يَحُلُّها حُلولاً مستتبعاً لمصالحَ مُهمة، وقد مَنَع من ذلك بالختم عليها وحيل بينها وبين ما أعدت لأجله بالكلية". إرشاد العقل السليم (٣٧/١)

٥ قال _ رحمه الله _ " ويجوز أن يكون في الكلام استعارة تمثيلية بأن يقال شبهت حال قلوبهم وأسماعهم وأبصارهم مع الهيئة الحادثة فيها المانعة من الاستنفاع بها بحال أشياء معدة للانتفاع بها في مصالح مهمة مع المنع من ذلك بالختم والتغطية ثم يستعار للمشبه اللفظ الدال على المشبه به فيكون كل واحد من طرفي التشبيه مركبا والجامع عدم الانتفاع بما أعد له بسبب عروض مانع يمكن فيه كالمانع الأصلي وهو أمر عقلي منتزع من تلك العدة " روح المعاني (١٣٤/١).

٦ قال _ رحمه الله _ " ولك أن تجعل الختم والغشاوة تمثيلاً بتشبيه هيئة وهمية متخيلة في قلوبهم أي إدراكهم من التصميم على الكفر وإمساكهم عن التأمل في الأدلة كما تقدم بهيئة الختم". التحرير والتنوير (٢٥٥/١).

فرارًا من أن يُسندوا الختم إلى الله؛ لقُبح الختم؛ فلا يُسنَد إليه تعالى بزَعْمِهم، فإذا جُعل تمثيلاً أفاد أنه ليس من الله منعٌ لقلوبهم من قبول الحق، كما أنه ليس من المتردد في أمر تقديم الرجل وتأخيرها١. ونحن في غُنيةٍ عن الاستعارة التمثيلية؛ لاعتقادنا أنه لا يقبُح منه تعالى شيء٢.

ويمكن أن يقال _ توضيحًا لهذا المقام _: إن استعمال الاستعارة التمثيلية التقديرية على ثلاث درجات:

١ـ أوَّلُها: ما استُعمِلَ استعمالًا صحيحًا، نحو قول الله تعالى: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ ثج في وجهٍ، فليس هذا مختصًا بأصول المعتزلة كما يوهِم كلام الطِّيبي، بل قد يتفق معهم أهل السنة فيه.

٢ـ ما استُعمل استعمالًا متكلَّفًا؛ بأن حُمل على المجاز مع كون الحقيقة أولى، ويمثَّل له بقول الله سبحانه: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ ﴾، وقد تقدَّم القول عليها٣.

٣ـ ما استُعْمِلَ للرَّدِّ على أهل السُّنَّة، من ذلك ما استعمل الزمخشري من (التمثيل)؛ لنفي رؤية وجه ربنا الكريم سبحانه يوم القيامة، حيث قال عند قول الكريم _ لا حَرَمَنا لذّة النَّظر إلى وجهه _: ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾ [المطففين: ١٥]: " وكونهم محجوبين عنه: تمثيلٌ للاستخفافِ بهم وإهانتِهم؛ لأنه لا يؤذن على الملوك إلا للوجهاء المكرمين لديهم، ولا يُحجَبُ عنهم إلا الأدنياءُ المُهانون عندهم"٤.

ويَرُدُّ عليه الطيبي _ مستظهرًا بالنظم العزيز _: " قوله (وكونهم محجوبين عن ربهم.تمثيلٌ للاستخفاف بهم)، أي: مُثِّلت حالهم في إهانتِهم عند الله، وإنزال السخط عليهم بحال من يُحجب عن بعض السلاطين لذلك.

---

١ إشارة إلى المثل المشهور: " إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى " للمتردد بين الأمرين لا يدري أيهما أحْرَى.

٢ انظر: الخضري، حاشية على السمرقندية: ٨٩. أنوار التنزيل (٤٢/١).

٣ ويدخل تحت هذا القسم تسبيح الجمادات وسجودها هل هو حاصل بالتسخير أو بالاختيار، وهل مخاطبة الله لها تمثيل. أو أن الخَلاق العظيمُ _ سبحانَه _ يخاطب الجمادات كما يتخاطب العقلاء، بأن يخلق فيها إدراكا تقتدر معه على الخطاب. انظر: فتوح الغيب (١٣١/٩، ٣٠٦)، (٤٥٨/١٠).

٤ الكشاف (٧٢٢/٤-٧٢٣).

(الانتصاف): هي عند أهل السنة على حقيقتها، وهي من أدلة الرؤية. لمَّا خَصَّ الله الكفار بالحجاب دَلَّ على أنه مرفوعٌ عن الأبرار، ولا معنى لرفع الحجاب إلا الإدراك [بالعين، وإلا فالحجاب على الله تعالى بغير هذا التفسير محال، هذا هو الحق]، فماذا بعد الحقِّ إلا الضلال؟١

وقلتُ _ والعلم عندَ الله _: ويساعدُه النَّظمُ؛ لأن قوله: ﴿ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ﴾ [المطففين: ١٨] مقابلٌ لقوله: ﴿ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٖ ﴾ [المطففين:٧] ، والسِّجين _ كما فسَّره المصنف، وعليه أكثر المفسرين _: هو تحتَ الأرض السابعة، وهو مَسكنُ إبليس وذرِّيته، ولذلك قُوبِلَ بقوله: ﴿ يَشۡهَدُهُ ٱلۡمُقَرَّبُونَ ﴾ [المطففين:٢١]، فيكون قولُه: ﴿ إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿٢٢﴾ عَلَى ٱلۡأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ﴾ [المطففين:٢٢-٢٣] مقابلا لقوله: ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ ﴿١٥﴾ ثُمَّ إِنَّهُمۡ لَصَالُواْ ٱلۡجَحِيمِ ﴾ [المطففين:١٥–١٦].

وقولُه: "ينظرون" مُطلَقٌ، ليس فيه أنهم ينظرون إلى ماذا، فدلَّ قوله محجوبون عن ربهم، على أنهم غيرُ محجوبين عنه. ويؤيِّدُه قوله عز وجل: ﴿ تَعۡرِفُ فِي وُجُوهِهِمۡ نَضۡرَةَ ٱلنَّعِيمِ ﴾ [المطففين:٢٤]؛ لأنه في معنى قوله: ﴿ وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣]، وقولُه: ﴿ يُسۡقَوۡنَ مِن رَّحِيقٖ مَّخۡتُومٍ ﴾ [المطففين:٢٥] إلى قوله: ﴿ عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا ٱلۡمُقَرَّبُونَ ﴾ [المطففين: ٢٨]؛ لأنه في معنى قولِه: ﴿وَسَقَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ شَرَابٗا طَهُورًا ﴾ [الإنسان:٢١] ورَوَى محيي السنة أنه سُئل مالك عن هذه الآية، قال: " لما حُجب أعداؤُه فلم يَرَوْهُ تَجَلَّى لأوليائه حتى رأوه. وقال الشافعي: فيها دلالةٌ على أن أولياءَ اللهِ يَرَوْنَ الله، وقال الحسنُ: لو عَلِم الزاهدون والعابدون أنهم لا يرون ربهم في المعادِ لزَهِقت أنفُسُهم في الدنيا)"٢.

وقد بالغ الزمخشري في استعمال هذا النوع من التمثيل، فجعله منفاةً لكل ما خالفَ أصول مذهبه الاعتزالي، يَدُلُّ على ذلك تَتَبُّعُ استعمالِه كلمة (تمثيل)٣ في تفسيره. وقد تتبَّع الطيبيُّ

---

١ الانتصاف (٧٢٢/٤).

٢ فتوح الغيب (٣٤٥/١٦-٣٤٦).

٣ ومشتقاتها، كقوله: مَثَّلَ حَالَ ../ هذا مَثَلٌ ..

المواضع التي نسج الزمخشري عليها خيوطَ تمثيلٍ واهنةً لنصرة اعتزالِه فبدَّدها بريحِ أهل السُّنَّة. مبيِّنًا وجه الصواب فيها. كما مَرَّ في الآية السابقة.

* * *

ثالثاً: التشبيه التمثيليُّ الذي فَشا استعماله على سبيل الاستعارة:

وأما ثالث أنواع التمثيل فهو التشبيهُ التمثيلي إذا فشا استعماله على سبيل الاستعارة. وقد بَيَّن ذلك العلامة الطِّيبِيُّ عند قول الله تعالى: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ [البقرة: ٧]، حيث قال شارحًا عبارة الكشاف _ "ويجوز أن تُضرَبَ الجملةُ كما هي _ وهي ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ _ مَثَلًا"[١] _: " هذا الوجه .. مبنيٌّ على التمثيل، وهو الذي عَنَاهُ صاحب (المفتاح) بقوله: " التشبيه التمثيلي متى فشا استعماله على سبيل الاستعارة [لا غير] سُمِّيَ مَثَلًا "[٢].. وهنا الاستعارة في الجملة برأسها، وإليه الإشارة بقوله: (أن تُضرَبَ الجملةُ كما هي مَثَلًا)[٣]"[٤].

* * *

---

١ الكشاف (١/٩٠).

٢ مفتاح العلوم: ٣٤٩.

٣ الكشاف (١/٩٠).

٤ فتوح الغيب (٢/١٣٦).

المطلب الثالث: مصطلح (التمثيل) بين الطيبي والزمخشري:

لمَّا كان الزمخشري متقدمًا زماناً؛ فقد أطلق مصطلح (التمثيل) بمدلولات مختلفة؛ هي أقرب إلى الاستعمال اللغوي؛ فهو يطلقه على التشبيه، وعلى الاستعارة التمثيلية، وعلى الاستعارة في المفرَد، وعلى فَرْضِ المعاني[١].

وقد اعتنى الطيبي ببيان استعمال الزمخشري لهذا المصطلح في دُروبِ (كَشَّافه)، فبَيَّن أوَّلا أنَّ الاستعارة التمثيلية عند الزمخشري غَلَب عليها اسم (التمثيل)، وأن التمثيلَ عنده قَسِيمُ الاستعارة، فكأنه أطلَقَ مصطلَحَ (استعارة) [٢] على ما كان جامعُه[٣] من الاستعارة واحدًا، وخَصَّ ما كان الجامع فيه صورةً[٤] باسم التمثيل، يقول الطيبيُّ _ طيَّبَ الله ثراه _: " الاستعارة التمثيلية غَلَبَ عليها اسم التمثيل، ولا يكادُ يُطلِق[٥] عليها اسمَ الاستعارة، كما استقرَينا من كلامه، منه ما قال في قوله تعالى: ﴿ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا ﴾ [آل عمران: ١٠٣]: (يجوزُ أن يكون تمثيلا لاستظهاره به، ووثوقه بحمايته، بامتساك المتدلي من مكان مرتفع بحبل وثيق يأمن انقطاعه، وأن يكون استعارة)[٦]، وبقية الاستعارات يُطلِق عليها اسمَ الاستعارة مطلقا، ونحوُه قولُ أبي الطيِّب:

فإن تَفُق الأنام وأنت منهم ... فإن «المسكَ» بعض دم الغزال[٧]"[٨].

---

١ انظر: البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري: ٤٧٩.

٢ أي الاستعارة المفردة.

٣ الجامع: هو ما قُصِدَ اجتماع الطرفين فيه، وهو ما يُسَمَّى في التشبيه "وجه الشبه"، وسُمِّيَ هنا "جامعا"؛ لأنه جمع المشبه مع أفراد المشبه به تحت مفهومه وأدخله في جنسه ادعاء. انظر: المنهاج الواضح (٢٣٩/٣).

٤ أي: صورة منتَزَعَةٌ من متعدد، ويقال لها _ أيضا _: هيئة تركيبية.

٥ أي: الزمخشري.

٦ الكشاف (٤٢٣/١).

٧ الجُعْفِيُّ أبو الطيب أحمد بن الحسين (ت ٣٥٤هـ): ديوان المتنبي، ص ٢٦٨، دار بيروت، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله: شرح ديوان المتنبي، ج١، ص٩١، ١٣٠، تح: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

٨ فتوح الغيب (١٣٠/٢).

وقد يطلق الزمخشري اسم (التمثيل) على التشبيه التمثيلي، كما في قولِه تعالى: ﴿ أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ﴾ [الأنعام: ١٢٢].

يقول الزمخشري: " مَثَّلَ الذي هداه الله بعد الضلالة، ومَنَحَهُ التوفيق لليقين الذي يُميِّز به بين المُحِقِّ والمبطل والمهتدي والضال، بمن كان ميْتاً فأحياه الله، وجعل له نوراً يمشي به في الناس مستضيئاً به، فيميِّز بعضَهم من بعض، ويَفصِل بين حُلاهُم. ومن بقي على الضلالة بالخابطِ في الظُّلُمات لا يَنفَكُّ منها ولا يَتَخلَّص"١. ويبين الطيبي أنَّ المقصودَ تمثيلُ حالة المهتدي بعد الضلالة، بحالة الباقي على الضلالة، الخابط في الظلمات، فالتشبيه التمثيلي حاصلٌ من تشبيه حالةٍ بحالة٢.

وقد يُطلِق اسم (التمثيل) على الاستعارة التمثيلية، كما في قول الحَقِّ تبارك وتعالى: ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ [آل عمران:١٠٣]، حيث يقول صاحب الكشاف: " قولهم: اعتصمتُ بحبله، يجوز أن يكون تمثيلًا لاستظهاره به، ووثوقه بحمايته، بامتساك المتدلي من مكان مرتفع بحبل وثيقٍ يَأمَنُ انقطاعه "٣. ويوضح الطيبي مراده بالتمثيل _ هنا _ بقوله: " استعارة تمثيلية "٤.

وقد يكون مراد الزمخشري بـ (التمثيل) الاستعارة التمثيلية، فيبين الطيبي ذلك، لكن من غير أن يسمِّيَها، كما فعل عند قوله تعالى: ﴿ اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ [الحديد:١٧]، حيث يقول الزمخشري:" هذا تمثيلٌ لأثر الذكر في القلوب، وأنه يحييها كما يحيي الغيث الأرض"٥، فيوضحه فيوضحه الطيبيُّ بقوله: " يعني: لما استبطأ خشوعَ قلوبِ المؤمنين عند سماع القرآن، أرشَدَهم إلى

---

١ الكشاف (٥٩/٢).

٢ قال العلامة الطيبي: " وفي الآية استعارتان تمثيليتان، وتشبيهٌ تمثيلي، أما الاستعارة الأولى: فبيانها ما قال: " مَثَّلَ الذي هداه الله تعالى بمن كان ميْتاً فأحييناه "، والثانية: " مَثَّلَ مَن بقي على الضلالة بالخابطِ في الظُّلُمات لا يَنفَكُّ منها "، والاستعارة الأولى بجملتها مشبَّه، والثانية مشبَّه به، نحوُه في التشبيه قولُه: ﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُونَ ﴾ [السجدة: ١٨]. فتوح الغيب (٢٣٣/٦). فتأمَّلْ جميع ذاك ! والله تعالى يتولى هُدَاك.

٣ الكشاف (٤٢٣/١).

٤ فتوح الغيب (٢٠٣/٤)، وانظر: المرجع نفسَه (٤٥٥/٣-٤٥٦)، (٤٣١/١٤).

٥ الكشاف (٣٧٥/٤).

إزالةِ تلك القسوةِ التي مَنَعتِ القلب عن تأثير الذِّكر فيه، وإنزال تلك السكينةِ عليه باللَّجأ إلى الله، واستنزال ما يستعدُّون به لقَبول تلك المواهبِ الرَّحمانِيَّة، فأعلمهم أنه وحده هو القادرُ على ذلك، كما أنه وحدَه يُحيي الأرض بعد موتها، وفيه إشارةٌ إلى نفي الحول والقوةِ من الغير"١.

وقد يُطلق الزمخشري (التمثيل) على الاستعارة في المفرَد، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ ﴾ [الأعراف:١٥٤] حيث يقول: " هذا مَثَلٌ "٢ فيوضح الطيبي مراده بقوله: " أي: ليس بحقيقة، وهو استعارة مكنية مقارنة بالتخييلية "٣.

وقد يُطلق الزمخشري (التمثيل) على فرض المعاني، كما في قوله تعالى يتَوَعَّدُ مَنْ يُشْرِك من خلقه، حتى ولوا كانوا ملائكةً _ وحاشاهم _: ﴿وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الأنبياء: ٢٩]، حيث يقول الزمخشريُّ: " فاجَأ بالوعيد الشديد، وأنذرَ بعذاب جهنمَ من أشرك منهم إن كان ذلك على سبيل الفَرْضِ والتَّمْثِيل، مع إحاطة علمه بأنه لا يكون، كما قال: ﴿ وَلَوْ أَشْرَكُواْ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنعام: ٨٨] قصَدَ بذلك تفظيعَ أمرِ الشِّرك، وتعظيم شأن التوحيد"٤. فيبين الطيبي أن التمثيل هنا وارد على سبيل فرض المعاني، لا تعلُّق له بالمجاز من قريب ولا من بعيد، يقول: " هوَ وعيدٌ شديدٌ؛ ليُؤذِنَ بأن الشِّركَ أمرٌ فظيعٌ، وأنَّهم _ مع جلالتهم _ إن صدرَ منهمُ الشركُ، تَرتَّب عليه ذلك العذابُ، نحوَ قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ [الزمر:٦٥]"٥.

وقد يكتفي الزمخشري في التعبير عن الاستعارة التمثيلية بقوله (مجاز) فيبين الطيبي أنه يقصد الاستعارة التمثيلية، كما في قوله تعالى: ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا ﴾ [الزخرف:٥]، حيث

١ فتوح الغيب (٢٤٦/١٥).

٢ الكشاف (١٥٤/٢).

٣ فتوح الغيب (٥٩٥/٦).

٤ الكشاف (١١٤/٣).

٥ فتوح الغيب (٣٣٢/١٠).

قال صاحب الكشاف: (أُفَنِّحي عنكم الذكر ونذودُه عنكم، على سَبيل المجاز) وشرحه الطيبي: " أي: الاستعارةِ التمثيلية، استعار للتَّنحِيَة "الضَّرْبَ" الذي بمعنى الذِّياد، بعد أن شَبَّه حالة هذه التنحية بحالة ذَوْدِ غرائب الإبل عن الحوض، وبُولغ فيه، ثم استعمل هنا ما كان مستعملا هناك. قال الميداني: "ضرَبَه ضَرب غرائب الإبل، ويُروى: أضْرِبْهُ ضَرْبَ غَريبةِ الإبِل؛ وذلك أن الغَريبة تزدحم على الحِيَاض عند الورْد، وصاحب الحوض يَطْرُدها ويضربها بسبب إبِلِه، ومنه قول الحجاج في خُطْبته يُهَدِّد أهلَ العراق: "والله لأضْرِبَنَّكُمْ ضَرْبَ غرائب الإبل"، قال الأعشى:

كَطَوْفِ الغَرِيبَةِ وَسْطَ الحِيَاضِ ... تَخَافُ الرَّدَى وَتُرِيدُ الجِفَارَا[١]

يضرب في دَفع الظالم عن ظلمه بأشدِّ ما يمكن. ا.ه.[٢]"[٣].

المطلب الرابع: اجتماع التمثيلية والتبعية عند (الإمام الطيبي):

شَغَلَتْ مسألة اجتماع الاستعارة التمثيلية والتبعية بالَ البلاغيين، فأُجريت لأجلها المناظرات والمحاورات، واحتلت حيِّزا كبيرا من الصفحات، في الحواشي المهمات. بين مُجيز لاجتماع التمثيلية بغيرها، ومانع، ومتوقفٍ في المسألة تَأَدُّبًا مع أرباب المذهبين.

وقد اشتهر هذه الخلاف بين السعد التفتازاني (ت٧٩٣ هـ) والسيد الشريف (ت ٨١٦ هـ) بسبب المناظرة التي جرت بينهما في مجلس تيمور خان.

ورغم أن الخلاف اشتهر بين هذين العَلَمين، ونُسب إليهما حتى لكأنهما هما اللَّذَانِ حازا إليه قَصَبَ السَّبْق، فإن الطيبي (ت ٧٤٣ هـ) أسْبَقُ من السعد (ت ٧٩٣ هـ) في تجويز اجتماع التمثيلية والتبعية، وهو ما دار في خَلَدي، وترَدّدت في إيراده حتى ظفرت بمن يصَرِّح بذلك، وهو الشهاب الخفاجي _عليه شآبيب الرحمة_ فعلمت أني أستند في إيراد هذه النكتة إلى رُكن شديد، يقولُ: " ذهب الفاضل المحقق إلى جوازه متمسكاً بما صرح به العلامة[٤] في مواضع من كشافه كما صرّح به هنا، وقد سبقه إليه الطيبي"[١]، فتَقَوَّى لديَّ أن الطيبيَّ أبوعُذْرَة هذه المسألة[٢].

---

١ الوائلي ميمون بن قيس بن جندل (المتوفى سنة ٧هـ-٦٢٩م): ديوان الأعشى الكبير، ص٥١، تح: د.محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، الجماميز – مصر، د.ت. والجِفارُ: جمعُ جَفْر، وهو الجَمَلُ الصَّغِيرُ. انظر: لسان العرب (جفر)، (١٤٢/٤).

٢ مجمع الأمثال (٤١٩/١).

٣ فتوح الغيب (٩٩/١٤).

٤ أي: الزمخشري.

وهذا الخلاف بين الشيخين٣ في هذه المسألة مما سارت به الركبان، وعُقدت له المجالس، وصُنِّفت فيه الرسائل، وأول ما وقع بينهما في مجلس تيمورخان بسمرقند، وكان الحَكَم نعمان الخوارزمي المعتزلي فحكم _ والظاهرُ أنه لأمرٍ ما_ للسيد الشريف، فصدَّرَه السلطان في محل السعد، فقيل له في ذلك، فقال: نفرض أنهما متساويان في العلم أليس لهذا مزية الشرف؟! فائحَرَّ السعد حتى مات، ثم إن السلطان فعل مثل ذلك بالسيد جزاء وفاقًا، فأجلس ابنَ الجوزي مكانه وقال، ألا أُوَلّي رجلا إذا توقف الناس في السُّنَّة راجع المصطفى جهارا٤ رحم الله الجميع٥.

فمن الفضلاء بعدهم من انتصر للسيد، ومنهم من مال للسعد، ومنهم من لم يتكلم في الترجيح أصلا؛ تأدُّبًا في حقهما. وأكثر المحققين على مذهب السعد، وأطنب العصام في (أطوله) لتأييده ورد مذهب السيد، وللمولى _ الشهير بطاش كبري زاده _ رسالتان انتصر فيهما للعلامة التفتازاني واستوفى الكلام على ما جرى بينهما في المناظرة٦.

* * *

* المسألةُ الأولى: مذهب العلامة الطيبيِّ في اجتماع التمثيليَّة والتَّبعيَّة:

جَوَّز العلَّامة الطيبي اجتماعَ الاستعارة التمثيلية والتبعية، وأورد أمثلةً للاستعارة التمثيلية الواقعة على سبيل التبعية في الحرف، وأمثلةً للتمثيلية الواقعة على طريق التبعية في الفعل.

---

١ عِنَايةُ القاضِي وكِفَايةُ الرَّاضِي (٢٤٤/١).

٢ أي: أول من أظهر مراد صاحب الكشاف.

يُقَالُ: فُلَانٌ أبو عُذْر فُلَانَةٍ إذا كَانَ افتَرَعَها وَافتَضَّهَا، وأبو عُذْرَتها. وَقَوْلُهُمْ: مَا أنت بِذِي عُذْر هَذَا الكلامِ أي لسْتَ بأوَّل مَن افتضّه.

انظر: لسان العرب (عذر) (٥٥٢/٤). وكذلك فإنَّ السَّيِّدَ خصمَ السعد التفتازاني قد استفاد من كُتُبِ الطيبي وعلومه فمن المعلوم للباحثين أن رسالة السيد الشريف الجرجاني في علوم الحديث (المختصر في أصول الحديث) هي اختصار لكتاب الطيبي (الخلاصة في أصول الحديث).

وهذا يبرز علوَّ شأن الإمام الطيبي في فنون العلم المتعددة، ويبين أن كُتُبَه كانت خير نِبْرَاس يهتدي به المُدلجون في طلب العلم الشريف.

٣ أي: السيد والسعد.

٤ يقصد تَضَلُّع الإمام ابن الجوزي بعلم الحديث.

٥ انظر: روح المعاني (١٢٧/١)، حاشية مخلوف: ٢٨٣ـ٢٨٤.

٦ انظر: الرسالة البيانية بهامش حاشية مخلوف:٢٨٤.

فمن الأول قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡ ﴾ [البقرة: ٥]، حيث يقول الطيبي: " هو استعارة تمثيلية، واقعة على سبيل التبعية، يَدلُّ عليه قوله: (شُبهت حالهم) وتقريره أن يقال: شبهت حالهم، وهي تمكُّنهم من الهدى، واستقرارهم عليه، وتمسكهم به، بحال من اعتلى الشيء وركبه، ثم استعير للحالة التي هي المشبَّه المتروك كلمةُ الاستعلاء المستعملة في المشبه به.

ويدلك على أن الاستعارةَ التبعية تمثيليةٌ الاستقراءُ، وبه يشعر قول صاحب " المفتاح " في استعارة "لعلّ"[١]: فتُشَبَّهُ حالُ المكلف _ وكَيْتَ، وكَيْتَ _ بحال المرتجي المخيَّر. إلى آخره. وَليكن هذا المعنى على ذُكْرٍ منك؛ لينبِّهك على أن أحد وجهي المجاز في ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ ﴾ من الاستعارة والتمثيل على هذا"[٢].

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ ﴾ حيث يقول الطيبي: " قوله[٣]: (فأن تُمَثَّلَ) أي: تُشبَّه حالةُ قلوبهم وسمعِهم وأبصارِهم، وهي عدم انتفاعها في الأغراض الدينية بسبب منع قبول الحق، بحالة أشياءَ ضُرِب حجابٌ _أي: حدٌّ فاصل _ بينها وبين الاستنفاع بها بالخَتْمِ والتَّغشِية، ثم استعير لجانب المشبه لفظ "الخَتْمِ" جاعلا القرينة نِسْبَتَه إلى القلوب، فيكون من الاستعارة التمثيلية الواقعة على طريق التبعية كما مرَّ في قوله: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى ﴾ [البقرة: ٥]، ويُؤَيِّده قولُه بُعَيْدَ هذا: (ويجوز أن تُضرَبَ الجُملة كما هي مثلا).

وَدَلَّ على أن التشبيه مُرَكَّبٌ قوله: (بـأشياءَ ضُرِب حجابٌ بينها وبين الاستنفاع بها)؛ لأنه مشبَّه به، ولا بُدَّ من تقدير مثله في جانب المشبَّه فيقال: (فَأَنْ تُمَثَّل) أي: تُشَبَّه قلوبُهم؛ لأن الحقَّ لا ينفذ فيها ليَسْتنفعوا بها في الأغراض الدينية، فظهر أن الاستعارةَ .. تَبَعِيَّة واقعة على طريق

---

١ قال السيوطي: " وما يتوهم من أن عبارة " المفتاح " في استعارة " لعلّ " بينة في اجتماع التبعية والتمثيلية، فهو مضمحل بما لخصناه في شرحه عليه، على وجه لا مزيد عليه". نواهد الأبكار (٣٢٥/١).

٢ فتوح الغيب (١٠٩/٢).

٣ أي: صاحب الكشاف.

الاستعارة التمثيلية، فصَحَّ قولُه: (لا ختم ولا تغشية ثم على الحقيقة)، وإنما قلنا: تَبَعِيَّة؛ لأن (خَتَم) فِعْلٌ، والاستعارة واقعةٌ في مصدره، والمراد ما في القلوب من المَنْع مِنْ قبول الحَق"١.

* * *

وسأتناول الآية الأولى، وهي قولُه تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡ ﴾ [البقرة: ٥]؛ لبيان مذهب الطيبي في اجتماع التمثيلية بغيرها، ومقارنته بمذاهب المفسرين والبُلغاء، فأقول: تَحَصَّلَ لي في هذه الآية بعد النظر في التفاسير المعتنية بالبلاغة خمسة أقوال _ تبعا لتجويز اجتماع التمثيلية والتبعية أو منعه _، وإليك بيانها:

١ـ القول الأول: استعارة تمثيلية فقط، وهو أحد الأوجه التي أجازها السيدُ الشريف، وأبو السعود٢.

وتقريرها على مذهبه أن يقال: شبهت الهيئة منتزعة من المتقين والهدى وتمسكهم به وتمكنهم منه وثباتهم عليه ومحاولتهم الزيادة به والسير في طريق الخيرات، بالهيئة المنتزعة من الراكب والمركوب واعتلائه والقدرة والتمكن من تصريفه؛ لأن الاستعلاء أقوى أنواع تمكن شيء من شيء٣.

هكذا قرر كلامَ (الكشاف) فيها شارحوه، والطيبيُّ، والتحتاني، والتفتازاني، والبيضاوي٤.

٢ـ القول الثاني: أن الاستعارة في الآية استعارة تصريحية تبعية فقط في حرف ﴿عَلَىٰ﴾ هذا اختاره القزويني في (الكشف)، والسيد الجرجاني، وجوزه أبو السعود٥.

---

١ فتوح الغيب (١٣١/٢ـ١٣٢). وهذا أحد خمسة أوجه ذكرها صاحب الكشاف، ووَجَّهَهَا جميعَها الطيبيُّ، ثم أعقبها بقوله: " لله دَرُّ القائل: وَمُستَودَعات هذا الفن لا تَتَّضح إلا باستبراء خاطر وَقَّاد، ولا تنكشف جواهرها إلا لبصيرةِ ذي طبعٍ نَقَّاد، ثم نقول: مَنْ رُفِع الختمُ عن تفسيره لخَتْمِ الله، فقد حلَّ له الشروع في هذا الكتاب، وقد عُلمَ أنه من رجال تصدَّوا لكشف الحجاب، وإلا فليترك القوس لباريها، وعند الله العلم بالصواب". انظر: المرجع نفسه (١٣١/٢ـ١٤٣).

٢ انظر: التحرير والتنوير (٢٤٣/١)، إرشاد العقل السليم (٣٤/١)، حاشية مخلوف: ٢٨٤.

٣ انظر: التحرير والتنوير (٢٤٣/١)، نواهد الأبكار (٣٢٣/١)، الرسالة البيانية بهامش حاشية مخلوف: ٢٨٦.

٤ انظر: التحرير والتنوير (٢٤٣/١)، أنوار التنزيل (٤٠/١).

٥ التحرير والتنوير (٢٤٣/١)، إرشاد العقل السليم (٣٣/١).

بأن شُبِّه تمسك المتقين بالهدى باستعلاء وتَمَكُّنَ الراكب على مركوبه في التَّمَكُّنِ والاستقرار، فاستعير له الحرف الموضوع للاستعلاء وهو ﴿عَلَىٰ﴾ ١.

وطريقة إجرائها على طريقة القوم المشهورة: شُبِّه مطلقُ ارتباط بين مهدي وهدى، بمطلق ارتباط بين مستعلٍ ومستعلىً عليه؛ بجامع التمكن في كلٍّ، فسرى التشبيه من الكليين للجزئيات، ثم استعيرت ﭽﭼﭽ من جزئي من جزئيات المشبه به، لجزئي من جزئيات المشبه على طريق الاستعارة التصريحية التبعية، والقرينةُ ﴿هُدًى﴾٢.

٣- القول الثالث: جَوَّزَ السيد وأبو السعود وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون هنا استعارة مكنية مفردة في لفظ ﴿هُدًى﴾؛ بأن شُبه الهدى بمركوب، وحرف الاستعلاء قرينة على ذلك على طريقة السكاكي في رد التبعية للمكنية٣.

٣- القول الرابع: الجمع بين الوجه الأول والوجه الثاني: أي بأن يكون فيها تمثيلية وتبعية في وقت واحد.

وهذا اختاره الطيبي والتفتازاني ومُلّا خُسْرَوْ٤، والفاضل اليمني، والشيخ عبد الحكيم السيالكوتي٥، والمولى أحمد٦ وصاحب البسيط، والمحققون من شراح المفتاح، والعصام في الأطول٧.

وطريقة إجرائها على هذا أن تقول: في الآية استعارة تمثيلية تبعية: حيث شُبِّهت حال أولئك وهي تمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه وتمسكهم به، بحال من اعتلى الشيء وركبه، ثم استعير

---

١ التحرير والتنوير (٢٤٣/١)، عِنَايةُ القَاضِي (٢٤٤/١).

٢ انظر: الرسالة البيانية بهامش حاشية مخلوف: ٢٨٦، المنهاج الواضح (٢٦١/٣)، نواهد الأبكار (٣٢٣/١)

٣ التحرير والتنوير (٢٤٣/١)، إرشاد العقل السليم (٣٤/١)، الرسالة البيانية بهامش حاشية مخلوف: ٢٨٦.

٤ هكذا يضبطها طلاب العلم الأتراك، سمعتها منهم مشافهة.

٥ انظر: حاشية مخلوف على البيانية: ٢٨٠.

٦ الشهير بـ (طاش كبري زاده).

٧ انظر: فتوح الغيب (١٠٩/٢)، التحرير والتنوير (٢٤٣/١)، حاشية مخلوف على البيانية: ٢٧٧، الرسالة البيانية البيانية بهامش حاشية مخلوف ٢٨٣. شروح التلخيص (١٤٧/٤).

للحال التي هي المشبه المتروك كلمةُ الاستعلاء المستعملة في المشبه به١، فلجريانها في الحرف تكون تبعية، ولكون كل من الطرفين (أي الهيئة المشبهة، والهيئة المشبهة بها) حالة إضافية منتزعة من أمور متعددة تكون تمثيلية، وعلى هذا تكون ﴿عَلَىٰ﴾ مجازا متجوزا بها؛ لأنها استعيرت من المشبه به للمشبه، ويكون هذا الحرف ﴿عَلَىٰ﴾ مع ما يدل عليه بالالتزام من طرف التشبيه٢.

٥- القول الخامس: الجمع بين الوجه الأول والوجه الثالث: أي بأن يكون فيها تمثيلية ومكنية في وقت واحد، وهو اختيار الطاهر ابن عاشور.

وطريقة إجرائها على هذا أن تقول: شُبِّهت الحالة بالحالة، وحذف لفظ المشبه به وهو المركب الدال على الركوب، كأن يقال: رَاكِبِين مطية الهدى، وأبقى ما يدل على المشبه وهو ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ و ﴿هُدًى﴾، ورمز للمركب الدال على المشبه به بشيء من لوازمه وهو لفظ ﴿عَلَىٰ﴾ الدال على الركوب عُرفاً٣.

هذا مجموع ما استقرأته من أقوال المفسرين في الاستعارة في هذه الآية، فمنهم من جعلها مفردة؛ تصريحية أو مكنية _ كما رأيت _، ومنهم مَن جعلها تمثيلية فقط، ومنهم مَن جَوَّز اجتماع التمثيلية مع التصريحية أو المكنية٤، فتحصل من ذلك تلك الأقوال الخمسة.

وهذا مقام يقتضي البَسْط والتَّعْليلَ، وبيان وجهة كلٍّ من الفريقين في هذا الخَطْب١؛ ليُفهم حق الفهم. وهو ما يتولّى المطلب الثاني بيانه _ إن شاء الله _.

---

١ انظر: روح المعاني (١/١٢٦).

٢ انظر: الرسالة البيانية بهامش حاشية مخلوف: ٢٨٥-٢٨٧.

٣ التحرير والتنوير (١/٢٤٥).

٤ قال ابن عاشور: " فتكمل لنا في أقسام التمثيلية الأقسام الثلاثة: الاستعارة كما في الاستعارة المفردة فيكون التمثيل منه مجازٌ مرسلٌ كاستعمال الخبر في التحسر. ومنه استعارة مصرحة، نحو: أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى، ومنه مكنيةٌ كما في الآية على رأينا، ومنه تبعية كما في قول الحماسي :

وفارس في غمار الموت منغمس * * * إذا تألّى على مكروهة صدقا

فإن منغمس تمثيل لهيئة إحاطة أسباب الموت به من كل جانب بهيئة من أحاطت به المياه المهلكة من كل جانب ولفظ منغمس تبعية لا محالة". المرجع السابق (١/٢٤٥).

* المسألة الثانية: اجتماع التمثيلية والتبعية بين المانعين والمجيزين:

سبقتِ الإشارةُ إلى أنَّ اجتماع الاستعارة التمثيلية والتبعية مسألةٌ ذات بالٍ عند علماء البلاغة، عُقِدت لأجلها المناظرات بين أئمة البيان، وسأعرض في هذا المطلب لتعليل كلٍّ من الفريقين، مُمَثِّلاً بقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡ﴾ [البقرة: ٥].

أولاً: تعليل المانعين:

قال السيد الشريف: يجب أن تكون الاستعارة التمثيلية عدة ألفاظ؛ إما محقَّقةٌ كلُّها، أو أهمُّها، أو عمدتُها محققٌ والباقي مُخَيَّلٌ يُنوى في الإرادة بلا ذِكرٍ، ومع ذلك يكون المستعار مركّبا من تلك الألفاظ المحققة والمخيلة، وعلى هذا كان ينبغي أن تُذكر جميع الألفاظ الدالة على الهيئة الثانية ويراد بها الهيئة الأولى، بأن يقال مثلا: (أولئك على رواحل من ربهم)، أو (أولئك على مطية الهدى)، فيكون مجموع تلك الألفاظ استعارةً تمثيليةٌ كلٌّ من طرفيها ولفظها مركب (أي هيئة الأجزاء)، وفَهْمُ المعتلِي والمعتَلى عليه لا بد أن يكون قصدا لا تبعا، فكل واحد منهما ملحوظ قصدا؛ لتعتبر هيئة مركبة منها، فلا بد أن يكونا مقدرين في الإرادة، وأما تقديرها في نظم الكلام فغير واجب، بل ربما كان موجبا لتغيير نظمه، كما إذا قلت: أولئك على رواحل من ربهم.

ولا يكفي استلزام معنى الحرف لها إلا أنه اقتصر في الذكر على كلمة ﴿عَلَىٰ﴾؛ لأن الاعتلاء هو العمدة في تلك الهيئة؛ إذ بعد ملاحظته تكون ملاحظة الهيئة، بخلاف مذهب السعد _ كما سيأتي _، فيكفي بلا اعتبار تقدير لفظ٢.

---

١ والخطب ليس مطلق الشأن، بل هو الشأن العظيم الذي يتخاطب فيه الناس. قال ابن فارس: "والخطب: الأمرُ يقع؛ وإنما سُمِّي بذلك لِمَا يقع فيه من التَّخاطب والمراجعة". معجم مقاييس اللغة (١٦٠/٢).

٢ انظر: حاشية مخلوف: ٢٨٠. روح المعاني: (١٢٦/١)، نواهد الأبكار (٣٢٣/١ـ٣٢٥)، عِنَايةُ القاضِي (٢٤٥/١) وقد احتج السيد بكلام صاحب الكشاف: " والصحيح الذي عليه علماء البيان لا يتخطونه أن التمثيلين جميعا من جملة التمثيلات المركبة دون المفرقة، لا يتكلف الواحد واحد شيء يقدر شبهه به، وهو القول الفحل والمذهب الجزل، بيانه: أن العرب تأخذ أشياء فرادى معزولا بعضها من بعض لم يأخذ هذا بحجزة ذاك، فتشبهها بنظائرها، كما فعل امرؤ القيس، وجاء في القرآن، وتشبه كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا بأخرى مثلها" الكشاف (١١٤/١).

ووجه جعلنا إياها مؤذنة بتقدير مركوب دون كرسي أو مسطبة١ مثلاً؛ لأن ذلك هو الذي تسبق إليه أفهامهم عند سماع ما يدل على الاستعلاء٢؛ إذ الركوب هو أكثر أنواع استعلائهم فهو الحاضر في أذهانهم؛ ولذلك تراهم حين يصرِّحون بالمشبَّه به أو يرمزون إليه، لا يذكرون إلا المركوب وعلائِقه، فيقولون: جعل الغَواية مركباً، وامتطى الجهل، واقتعد غارب الهوى٣، وقالوا في الأمثال: ركب متن عمياء، وتخبط خبط عشواء٤.

وقال النابغة يهجو عامر بن الطفيل الغنوي:

قال السيد: وهذا يدل على أن كل واحد في المركب مأخوذ على أنه شيء برأسه، ملحوظ في نفسه، ثم ضُمَّ لآخر مثلِه، وأخذ بحجزته حتى صار الكل شيئا واحدا، وظاهرٌ أن ما كان مفهوما من لفظٍ واحدٍ ليس كذلك. ا.هـ حاشية مخلوف: ٢٨١.

١ المسطبة : مكانٌ مُمهَّد مرتفع قليلاً يقعد عليه، وَيُقَالُ للدُّكَّان يَقْعُدُ الناسُ عَلَيْهِ مَسْطبة. انظر: لسان العرب (٤٦٧/١)،

الزَّبيدي محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى (المتوفى: ١٢٠٥هـ): تاج العروس من جواهر القاموس، ج٣، ص٥٩، دار الهداية. د.ت.

٢ قال في الكشاف: " وقد صرحوا بذلك في قولهم : جعل الغواية مركبا، وامتطى الجهل واقتعد غارب الهوى" الكشاف (٨٥/١).

٣ قوله: (واقتعد غارب الهوى):الغارب من البَعير مَا بَين السنام والعنق، وَهُوَ الَّذِي يلقى عَلَيْهِ خطام البَعِير إذا أرسل ليرعى حَيْثُ شَاءَ، وَيُقَال للإِنْسَان: حبلُك على غاربك اذْهَبْ حَيْثُ شِئْت، وَهُوَ من كنايات الطَّلَاق أَيْضا، .وفي " الهوى " استعارة مكنية، وفي " غارب " استعارة تخييلية، حيث أثبت الغارب للهوى ، وفي " اقتعد " ترشيح، و " اقتعد " بمعنى ركب فإنه افتعال من القعود استعمل هنا في الركوب فإنه من أفراد القعود فيكون ترشيحا للمكنية، شبه الهوى بالمطية على طريقة الاستعارة المكنية، وخيل بإثبات الغارب، ورشح بذكر الاقتعاد، وكذلك يقال في (امتطى الجهل) أي ركبه واتخذه مطية شبه الجهل بالمطية وأثبت لازم المشبه به وهو الامتطاء للمشبه، ويجوز أن يكون (امتطى) من الاستعارة التصريحية التبعية حيث شبه الاتصاف بالجهل والاستقرار عليه بامتطاء المطية فذكر المشبه به وأريد المشبه، ثم اعتبر ذلك في الفعل الذي هو امتطى تبعا للمصدر، والجهل قرينة ، وقيل: امتطى الجهل من باب التشبيه البليغ؛ لأن معناه اتخذ الجهل مطية وهو في حكم الجهل مطية في أنه من باب التشبيه، نحو: زيد أسد، وهذا ليس بصحيح.

انظر: فتوح الغيب (١٠٩/٢ـ١١٠)، الانتصاف (٤٥/١)، نواهد الأبكار (٣٢٦/١). عِنَايةُ القَاضِي (٢٤٧/١).

٤ الخَبْطُ ضرب البعير الشيءَ بخُفِّ يدِه .. قالَ زُهَيْرٌ:

رأيتُ المَنايا خَبْطَ عَشْواء مَنْ تُصِبْ ... تُمِتْه، ومَنْ تُخْطِئُ يُعَمَّرْ فَيَهْرَمِ

يَقُولُ: رأيتها تَخْبِطُ الخَلْقَ خَبْطَ العَشْواء مِنَ الإِبل، وَهِيَ الَّتِي لَا تُبْصِرُ، فَهيَ تَخْبطُ الكُلَّ لَا تُبْقِي عَلَى أحد، فَمِمَّنْ خَبَطَتْه المَنايا مَنْ تُمِيتُه، وَمِنْهُمْ مَنْ تُعِلُّه فيبرأ والهَرَمُ غايتُه ثُمَّ المَوْتُ. وَفُلَانٌ يَخْبط فِي عَمْياء إذا رَكِبَ مَا رَكِبَ بجَهالةٍ. انظر: لسان العرب (خبط)، (٢٨٠/٧).

فإن يكُ عامر قد قال جَهْلا * * * فإن مَطِيَّة الجَهْل الشبابُ[١]

وممن انتصر لمذهب السيد الشريف الإمامُ السيوطي في حاشيته على البيضاوي، حيثُ صَرَّحَ بمنع اجتماع التمثيلية والتبعية ألبتة، ونسب مذهب الطيبي والسعد إلى الوهم في فهم كلام صاحب المفتاح[٢].

ثانيًا: تعليل المجيزين:

وأما القائلون باجتماع التبعية والتمثيلية[٣] فيقولون: يُشتَرَط في التمثيلية التعدد كما هو متفق عليه عند جميع العلماء، لكن يكفي أن يكون اللفظ الدالُّ عليها لفظا مفردًا، مثل ﴿عَلَىٰ﴾ اعْتُبر في مدلوله التعدد، ولو بحسب القرينة الخارجية.

فلفظ ﴿عَلَىٰ﴾ يدل على الاستعلاء دلالة مطابقية، وعلى البواقي (الراكب، والمركوب) دلالة التزامية؛ لاستلزام الاعتلاء للراكب والمركوب؛ لأنها نسبة بينهما فلا تتصور إلا بعد تصورهما، ولا يكون المستعار، أي اللفظ الدال على المشبه به، وهو ﴿عَلَىٰ﴾ حينئذ مركبا يدل جزؤه على جزء معناه، بل هو لفظ مفرَدٌ؛ لأن اللفظ لا يكون مركبا باعتبار المدلول الالتزامي الذي دل على اعتباره القرينة الخارجية. وانتزاع كلٍّ من طرفيه من عدة أمور لا يوجب تَرَكُّبه.

ونظير التعدد في المأخذ (أي مكان الأخذ) مع عدم التركب (الحيوان) الذي هو جزء للإنسان؛ فإنه منتزع من أمور متعددة وهي: جسمٌ نامٍ حسَّاسٌ متحركٌ بالإرادة، ومع هذا فهو مفرد بلا خفاء، ففيه وحدة اعتبارية، أي اعتبار هيئة أشياء ثم يؤخذ أمر يلاحظ مفردا مضافا لها كالإضافات مثل الأبوة والبنوة، و كمعنى الاستعلاء، ومثل (جيش) فهو مركب من أفراد متعددة لكن بينها وحدة اعتبارية، فيقال: جيش واحد.

فالمركب قد يوصف بالوحدة الحقيقية كبدن واحد، وقد يوصف بالوحدة الاعتبارية كجيش واحد وعسكر واحد، فلتكن الهيئة المنتزعة من الأمور المتعددة هنا كذلك.

---

١ الذبيانيّ زياد بن معاوية بن ضباب الغطفانيّ المضري (المتوفى نحو: ١٨ ق.هـ = نحو ٦٠٤ م): ديوان النابغة الذبياني، ص١٠٩، ط٢، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة. د.ت.

٢ انظر: نواهد الأبكار (٣٢٤/١ـ٣٢٥).

٣ ومن أبرزهم العلامة الطيبي، والسعد التفتازاني.

فالمشبه به في الآية الكريمة منتزع من أمور متعددة، وهي: (الراكب، والمركوب، واعتلاؤه، والقدرة، والتمكن من تصريفه).

وهذا أيْ الانتزاع من المتعدد (بأن تكون هيئة المشبه والمشبه به منتزعة من متعدد) شرطٌ في كل من المشبه والمشبه به عند جميع العلماء يستوي فيه السَّعْدُ ومن أيَّده، و السيد الشريف ومن أيَّده، فهو أمر متفق عليه، لكن اللفظ المستعار أي لفظ المشبه به لا يُشترط _ عند السعد ومن أيَّدَه _ أن يكون مركّبا يدل جزؤه على جزء معناه، بل يكفي أن يعبر عن تلك الهيئة بعد انتزاعها بلفظ مفرد مثل (على، وفي، ونحوهما) يدل عليها إجمالًا، بأن يدل على بعضه كالاستعلاء دلالة مطابقة، وعلى الباقي التزاما بقرينة خارجية، فـ ﴿عَلَىٰ﴾ يُفهم الاعتلاء وضعا؛ لأنه وُضِعَ للاعتلاء؛ فيُفهم منه أولًا، ثم ينتقل للازميَّة المعتلي والمعتلى عليه، فيفهمان منه تبعا له واستلزاما، واللفظ لا يكون مركبا باعتبار المدلول الالتزامي الذي دلَّ على اعتباره القرينة الخارجية، فلجريان الاستعارة في الحرف باعتبار المعنى المطابقي تكون تبعية١، ولكون كل من الطرفين حالة إضافية منتزعة من أمور عديدة تكون تمثيلية٢، وقرينة اعتبار الهيئة هنا: مدحُه سبحانه وتعالى لهم، بأنهم لكمال تمسكهم وتمكنهم على الهدى بأن حالهم وهيأتهم مشابهة لحال من اعتلى الشيء، واضحةٌ كنارٍ على عَلَمٍ، فإذا قامت القرينة على الشيء يجب اعتباره؛ فاجتمع فيها _ كما قال السعد _ استعارتان؛ تبعية وتمثيلية معا؛ لأنه لما شَبَّه كمال تمسكهم بالهدى باعتلاء الراكب فحصلت التبعية، جاز أن تُعْتَبَرَ هيئة منتزعة من المتقي والهدى وتمسكه به مشبهة بهيئة منتزعة من الراكب والمركوب واعتلائه عليه، وتلك الهيئة مفهوم بعضها من حرف الاستعلاء وهو الاعتلاء بالمطابقة، ومفهوم بعضها الباقي بالالتزام، فتحصل التمثيلية بلا تركب في اللفظ المستعار، فالحيثيتان متغايرتان؛ فلا منافاة في جمعهما، وليس المراد أن الحرف استعارة تمثيلية باعتبار كونها استعارة تبعية؛ إذ لا يتصور ذلك من العاقل فضلا عن شيخ الأفاضل السعد، بل المراد ما ذكرناه من اعتبار الحيثيتين، واجتماع المتقابلات بالحيثيات شائع ذائع في المحاورات٣.

* حاصل الخلاف:

---

١ لجريانها أولا في متعلق معنى الحرف، وتبعيتها في الحرف.

٢ أورده الدُّسوقي في حاشيته على شرح السعد. انظر: شروح التلخيص (١٤٧/٤).

٣ انظر: حاشية مخلوف: ٢٧٦ وما بعدها.

أنه لا بد من أن يوجد التعدد في طرفي التمثيلية أي في كل من المشبه والمشبه به اتفاقا بين العلماء فتُنْتَزَعُ الهيئة من المتعدد، لكن لا يُشترط التركيب في الدال على هذا التعدد.

فالدال على هذا التعدد وهو لفظ المشبه به، يكفي عند الطيبي والسعد أن يكون لفظا مفردا اعتُبر في مدلوله التعدد كلفظة ﴿عَلَىٰ﴾. بخلاف السيد الشريف فقد اشترط التركيب بأنْ يدل جزؤه على جزء معناه، فلا بُدَّ أن يكون مركبا من عدة ألفاظ؛ إما محققة كلها، أو أهمها، أو عمدتها محقق والباقي مُخَيَّلٌ يُنوى في الإرادة بلا ذِكر ، ومع ذلك يكون المستعار مركبا من تلك الألفاظ المحققة والمخيلة١.

* * *

ومِنْ أَحْسَنِ مَن دخل في الحكومة بين هذين الفريقين، محرِّرًا أصل المسألة، ومنَوِّرًا أوجه الخلاف فيها، ثم رَجَّح بالقول الفصل، والمذهب الفحل، صاحبُ التحرير والتنوير _ عليه شآبيب الرحمة _ حيثُ قال: " وقد انتصر سعد الدين التفتازاني لوجه التمثيلية، وانتصر السيد الجرجاني لوجه التبعية. واشتَدَّ السيدُ في إنكار كونها تمثيليَّةً، ورآه جمعاً بين متنافيين؛ لأن انتزاع كل من طرفي التشبيه من أمور متعددة يستلزم تركبه من معان متعددة، كيف ومتعلَّق معنى الحرف من المعاني المفردة كالاستعلاء هنا. فإذا اعتُبر التشبيه هنا مركباً استلزم أن لا يكون معنى ﴿عَلَىٰ﴾ ومتعلقُ معناها مشبهاً به ولا مستعاراً منه لا تبعاً ولا أصالة، وأطال في ذلك في (حاشيته للكشاف) و (حاشيته على المطول)، كما أطال السعد في (حاشية الكشاف) وفي (المطول)، وتراشقا سهام المناظرة الحادة.

ونحن ندخل في الحكومة بين هذينِ العَلَمَيْنِ، بأنه لا نزاع بين الجميع أن في الآية تشبيهَ أشياءٍ بأشياءٍ على الجملة، حاصلة من ثبوت الهدى للمتقين، ومن ثبوت الاستعلاء على المركوب، غير أن اختلاف الفريقين هو في تعيين الطريقة الحاصل بها هذا التشبيه؛ فالأكثرون يجعلونها طريقة التمثيلية بأن يكون تشبيه تلك الأشياء حاصلاً بالانتزاع والتركيب لهيئة. والسيد يجعلها طريقة التبعية بأن يكون المشبه والمشبه به هما فردان من تلك الأشياء، ويحصل العلم ببقية تلك الأشياء بواسطة تقييد المفردين المشبهِ والمشبهِ به، ويُجوِّزُ طريقة التمثيل وطريقة المكنية. فينصرف النظر هنا إلى:

---

١ انظر: حاشية مخلوف: ٢٨٣، عِنَايةُ القاضِي (٢٤٦/١).

١- أي الطريقتين أرجح اعتباراً، وأوفى في البلاغة مقداراً.

٢- وإلى أن الجمع بين طريقتي التمثيلية والتبعية هل يعد متناقضاً في اعتبار القواعد البيانية كما زعمه السيد؟"١.

أما المسألة الأولى فقد رجح فيها الطاهرُ كِفَّة التمثيلية؛ لأنها أوضح، وأبلغ، وأشهر، وأسعد بكلام (الكشاف)، قال: " تقرر في علم البيان أن أهله أشد حرصاً على اعتبار تشبيه الهيئة فلا يعدلون عنه إلى المفرد مهما استقام اعتباره، ونحن نجد اعتبار التمثيلية في الآية أرجح لأنها أوضح، وأبلغ، وأشهر، وأسعد بكلام (الكشاف).

أما كونها (أوضح)، فلأن تشبيه التمثيل منزع واضح لا كلفة فيه، فيفيد تشبيه مجموع هيئة المتقين في اتصافهم بالهدى بهيئة الراكب إلخ. بخلاف طريقة التبعية فإنها لا تفيد إلا تشبيه التمكن بالاستعلاء، ثم يستفاد ما عدا ذلك بالتقييد.

وأما كونها (أبلغ)؛ فلأن المقام لما سمح بكلا الاعتبارين باتفاق الفريقين _ لا جرم _ كان أَوْلاهُما بالاعتبار ما فيه خصوصيات أقوى وأعز.

وأما كونها (أشهر)؛ فلأن التمثيلية متفق عليها بخلاف التبعية.

وأما كونه (أسعد بكلام (الكشاف))؛ فلأن ظاهر قوله : (مَثَّل) أنه أراد التمثيل؛ لأن كلام مثله من أهل هذه الصناعة لا تخرج فيه اللفظة الاصطلاحية عن متعارف أهلها إلى أصل المعنى اللغوي٢.

وأما المسألة الثانية _ وهي مقصود الحديث _ فقد صَحَّح فيها مذهب السعد، وهو جواز الجمع بين التمثيلية والتبعية، بقوله: " فإذا صح أن التمثيلية أرجح فلننقل الكلام إلى تصحيح الجمع بينها وبين التبعية وهو المجال الثاني للخلاف بين العلامتين، فالسعد والطيبي يجوِّزان اعتبار التبعية مع التمثيلية في الآية، والسيد يمنع ذلك _ كما علمتم _ ويقول: إذا كان التشبيه منتزعاً من متعدد، فقد انتزع كل جزء في المشبَّه من جزئي المشبَّه به، وهو معنى التركيب؛ فكيف يعتبر بعض المشبه به مستعاراً لبعض المشبه فينتقض التركيب.

---

١ التحرير والتنوير (٢٤٣/١).

٢ التحرير والتنوير (٢٤٣/١-٢٤٤).

وهذا الدليل ناظر إلى قول أئمة البلاغة أنَّ أصل مفردات المركب التمثيلي أنْ تكون مستعملة في معانيها الحقيقية، وإنما المجاز في جملة المركب أي في إطلاقه على الهيئة المشبهة، فكلام السيد وقوف عندها.

ولكن التفتازاني لم ير مانعاً من اعتبار المجاز في بعض مفردات المركب التمثيلي إذا لم يكن فيه تكلف، ولعله يرى ذلك زيادة في خصوصيات إعجاز هذه الآية. ومن شأن البليغ أن لا يفيت ما يقتضيه الحال من الخصوصيات، وبهذا تفاوتت البلغاء كما تقرر في مبحث تعريف البلاغة. وحدُّ الإعجاز هو الطرف الأعلى للبلاغة الجامع لأقصى الخصوصيات كما بيناه في موضعه، وهو المختار، فلما وُجد في الهيئة المشبهة والهيئة المشبه بها شيئان يصلحان لِأنْ يُشَبَّه أحدهما بالآخر تشبيهاً مستقلاً غير داخل في تشبيه الهيئة كان حق هذا المقام تشبيه التمكن بالاستعلاء، وهو تشبيه بديع وأشير إليه بكلمة ﴿عَلَىٰ﴾ ، وأما غير هذين من أجزاء الهيئتين فلما لم يحسن تشبيه شيء منها بآخر أُلغي التشبيه المفرد فيها؛ إذ لا يحسن تشبيه المتقي بخصوص الراكب، ولا الهُدى بالمركوب؛ فتكون ﴿عَلَىٰ﴾ على هذا الوجه بعضاً من المجاز المركب دليلاً عليه باعتبار، ومجازاً مفرداً باعتبار آخر"١.

ومما يزيد المذهبين بيانًا، وينتصر للطيبي والسعد، ما ألمع إليه شهاب الدين الآلوسي _ رحمه الله _ مِنْ أنَّ انتزاع شيء من أمور متعددة يكون على وجوه شتى:

فقد يكون من مجموع تلك الأمور كالوحدة الاعتبارية، بأن يلاحظ وحدة مأخوذة من مجموع أمور متعددة مع أنها لا تركيب فيها، كالوحدة الاعتبارية الملاحظة في (جيش) مع أنه مركب من أفراد متعددة، وكالوحدة الملاحظة في (الحيوان) الذي هو جزء للإنسان، فإنه منتزع من أمور متعددة، وهي: جسمٌ نامٍ حسَّاسٌ متحركٌ بالإرادة، وهنا بعد ملاحظة التعدد في التمثيلية يلاحظ بينها وحدة اعتبارية فيكون فيها تعدد لا تركيب، بل هو مفرد٢.

وقد يكون من أمر بالقياس إلى آخر كالإضافات، والإضافة: هي نسبة بين شيئين يقتضي وجودُ أحدهما وجودَ الآخر، كالأبوّة والبنوّة، فالأبوّة: تُعقل بالقياس إلى البنوّة، والبُنُوّة أيضا نِسْبَةٌ تعقل بالقياس إلى الأبوّة، وهنا الاستعلاء الذي أجرينا فيه التبعية لا يفهم إلا بمُسْتعْلٍ ومستعلًى عليه، فهنا

---

١ التحرير والتنوير (١/٢٤٤ـ٢٤٥).

٢ انظر: حاشية مخلوف: ٢٧٨، ٢٨١.

تعدد لكن لا يوجد تَرَكُّبٌ بل هو مفرد، فكل من التبعية والتمثيلية جرت في مفرد، وهذا الذي قاله السعد١.

وقد يكون بعضه من أمر وبعضه من آخر، مثل أن نقدر أجزاء محذوفة في مثالنا مثل تقدير: راكب ومركوب، وعلى هذا يكون مركبا، وهذا الذي قاله السيد.

وعلى الأَوَّلَيْن لا يقتضي تركيبه، بل تعدد مأخذه؛ فاتضح أنه لا منافاة بين كون الاستعارة تبعية وتمثيلية، وبهذا يندفع اعتراض السيد أن السعد جمع بين متنافيين؛ لأن انتزاع كل من طرفي التشبيه من أمور متعددة يستلزم تركبه من معان متعددة، ومعلوم أن الاستعارة التبعية في الحرف جرت في مفرد؛ لأن متعلَّق الحرف مفرد كالاستعلاء والظرفية فيحصل التنافي؛ فالتمثيلية تقتضي التركب، والتبعية تقتضي الإفراد٢.

---

١ انظر: المرجع السابق: ٢٨٣.

٢ انظر: روح المعاني (١٢٧/١). حاشية مخلوف: ٢٧٨، ٢٨٣، ٢٨٧.

المبحث الرابع: أقسام الاستعارة من حيث الحِسِّيَّة والعقليَّة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الاسْتِعَارَةُ التي طرَفاهَا حِسِّيَّان

المطلبُ الثاني: الاستعارة التي طرفاها غيرُ حِسِّيَّيْن

المبحث الرابع: أقسام الاستعارة من حيث الحِسِّيَّةُ والعقليَّة:

يقسم الطِّيبيِّ الاستعارة باعتبار الطرفين والجامع إلى ستة أقسامٍ؛ ذلك أن الطَّرَفين إن كانا حِسِّيّيين فالجامعُ إما حِسِّيٌّ أو عقليٌّ، أو بعضُه حِسِّيٌّ وبعضُه عقليٌّ، فهذه ثلاثةٌ. وإن كانا غيرَ حِسِّيَّين فإمَّا أن يكونا عقليَّين، أو المستعارُ منه حِسِّيًا والمُستعارُ له عقليًا، أو بالعكس، فهذه ثلاثةٌ أيضًا، ولا يكون الجامعُ فيها إلا عقليًا١.

وسأسرُدُ هذه السِّتَّة الأقسام مَوَزَّعةً على مبحثين اثنين، فهاكها مع التَّمْثِيل:

المطلب الأول: الاسْتِعَارَةُ التي طَرَفَاهَا حِسِّيَّان:

أما النوعُ الأول _ وهو ما إذا كان الطرفان فيه حِسِّيَّين _ فصُوَرُه ثلاثٌ؛ لأن الجامع حينئذ إما حِسِّيٌّ، أو عقليٌّ، أو مُختلف، وهاك أمثلتها عند الطِّيبيِّ على التوالي:

١ـ أحدها: استعارة مَحْسُوسٍ لمَحْسُوسٍ بوَجهٍ٢ حِسِّيٍّ، ويُمَثِّل لذلك بقوله تعالى: ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾ [الكهف: ٩٩]؛ فإن المُستعارَ منه حركةُ الماء على وجهٍ مخصوص، والمستعار له حركةُ القوم، والجامع ما يُشاهد من شدة الاضطراب٣.

ومن أمثلتها كذلك قولُ الله تعالى عن نبيِّه زكريًّا _ عليه السلام _: ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ ﮔﭼ [مريم: ٤] فالمُستعار منه هو النار، والمُستعار له الشَّيْبُ، والجامعُ الانبساط٤.

---

١ انظر: التبيان: ١١٢، حاشية الدسوقي، شروح التلخيص (٩٢/٤). وترتيبُ هذه الأقسام _ أخذاً من الدُّسوقي _ أحسنُ ترتيبًا، وأكثرُ منطقيَّة من تقسيم الطيبيِّ الذي اتَّبع فيه صاحب المفتاح؛ لذا اعتمدته _هنا_. انظر: مفتاح العلوم: ٣٨٨.

٢ المراد بالوجهِ _ هنا _ الجامعُ، وهو ما يُعَبَّرُ عنه في مبحث التشبيه بـوجه الشَّبَه.

٣ التبيان: ١١٢.

٤ المرجع السابق نفسه، وفي الآية أوجه أخرى بَيَنها الطيبي بقوله: " وقيل: هذا ليس مما نحن فيه، ولا فيه تشبيهان كما قدَّره صاحب الكشاف، بل هو من التبعيَّة؛ بأن يجعل المشبه انتشار الشيب في الشعر، والمشبه به اشتعال النار، والجامع فُشُوُّ الشيء في الشيء، ورُدَّ بأن هذا الاعتبار لايمنع من الاعتبار الأول، وأن مرجع التشبيهين في قول صاحب الكشاف إلى الاستعارة التمثيلية، وذلك بأن شَبَّه الشيبَ وفُشُوَّه في الرأس، وأَخْذَه منه كُلَّ

٢- والثانية: استعارة محسوس لمحسوس بِوَجْهٍ عَقلِيٍّ، قال تعالى: ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظۡلِمُونَ ﴾ [يس:٣٧]، فالمُستعار منه كشطُ الجلد عن الشَّاةِ، والمستعارُ له إزالةُ الضوء عن مكان الليل، والجَامعُ ما يُعقل من تَرَتُّبِ أمْرٍ على آخر١.

وقال تعالى: ﴿إِذۡ أَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلۡعَقِيمَ ﴾ [الذاريات:٤١] فالمُستعارُ له الريحُ، والمستعار منه المرأةُ، والجامعُ المنعُ من ظهور النتيجة، وقيل:فيه نظر؛ لأن العقيم صفةٌ المرأة لا اسمٌ لها، وكذلك جُعِلَ صفةً للريح لا اسما.

والحَقُّ أن المستعارَ منه ما في المرأة من صفةٍ تمنع الحمل، والمستعارَ له ما في الرِّيحِ من الصِّفَةِ التي تمنع إنشاءَ مَطرٍ وإلقاحَ شَجَرٍ٢.

٣- وثالثها: استعارة مَحْسوسٍ لمَحْسوسٍ والجامعُ مختلفٌ _ بعُضه حِسِّيٌّ وبعضُه عقليٌّ _ نحو قولك: رأيتُ شَمْسًا، تريد إنسانًا، والجامعُ حُسْنُ الطَّلْعَةِ ونَبَاهةُ الشَّأن، وَلِقَوْلِ أبي تمام٣:

كأنَّ بني نَبْهانَ يومَ وَفاتِه * * * نجومَ سماءٍ خَرَّ من بَيْنِها البَدْرُ

شَبَّهَ الدَّرَّاج بالبدرِ في حُسْنِ الطَّلعة وعُلُوِّ المرتبة ونَبَاهةِ الشَّأن.

مَأخَذٍ بشواظ النار واشتعاله في الحطب، فيُسرع فيه الإحراق؛ والجامع سرعة انبساط بياض في سواد مع تعذر التلاقي. انظر: فتوح الغيب (٩/٥٦٤-٥٦٥).

١ التبيان: ١١٢، فتوح الغيب (١٣/٤٥- ٤٦).

٢ التبيان: ١١٢، فتوح الغيب (١٥/٢٩).

٣ انظر: الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، ج١، ص٧٢، ٣٤٩، ط٤، تح: السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر.

المطلب الثاني: الاستعارة التي طرفاها غيرُ حِسِّيَّيْن:

وأمَّا الاستعارة التي طرفاها غيرُ حِسِّيَّين فهي على ثلاثِ صُوَرٍ _ أيضًا _، وهي:

١- أولاها: استعارة معقول لمعقول، ومن أمثلتها آية الأعراف [١٥٤]: ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ ﴾، فالمستعارُ مِنْه إمساكُ اللسان في الكلام، والمستعارُ له تفاوتُ الغضبِ عن اشتداده إلى السكون، والجامع الإمساكُ عن الإغراءِ١.

٥- وثانيتها: استعارة معقول لمحسوس، قال تعالى: ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ ﴾ [الحاقة:١١]، فالمُسْتَعارُ منه التكبُّر، والمستعار له كثرةُ الماء، والجَامعُ الاستعلاءُ المُفْرِطُ٢.

٦- وثالثتها: استعارة محسوس لمعقول:

وتكمنُ أهميَّة هذه الاستعارةِ في أنَّ الصورةَ الحِسِّية أثبتُ في الذِّهْنِ مِنَ المعاني٣. ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ ﴾ [الأنبياء:١٨]، حيث استعار القَذْفَ لإيراد الحقِّ على الباطل، والدَّمْغَ لإذهاب الباطل، والجامعُ إيرادُ الشَّيْء على الشَّيْءِ وإزالتُه عنه٤.

نَقَلَ في (فتوح الغيب) عن صاحب (المفتاح)٥ قولَه: " أصلُ استعمال القَذْفِ والدَّمْغ في الأجسام، ثُمَّ اسْتُعيرَ القذفُ لإيرادِ الحق على الباطل، والدَّمْغ لإذهاب الباطل، فالمُستعار منه حِسِّيٌّ، والمُستعار له عَقليٌّ"٦.

---

١ وهذا اختيارُ صاحب المفتاح، نَقَلَه الطيبيُّ في (التبيان)، وذكر في (الفتوح) وجها آخر لهذه الآيةِ فجعلها استعارةً مكنية مقارنة بالتخييلية، كأنَّ الغضبَ كان يُغري موسى _ عليه السلامُ _ على ما فَعَلَ. انظر: فتوح الغيب (٥٩٥/٦-٥٩٦).

٢ التبيان: ١١٣.

٣ فتوح الغيب (٤١٥/٥).

٤ التبيان: ١١٣.

٥ مفتاح العلوم: ٣٩٠.

٦ فتوح الغيب (١٠/ ٣١١)، (١٢/ ٥٨١).

المبحث الخامس: الترشيح والتجريد عند الإمام الطِّيبيِّ

وفيه مطلبان:

المطلب الأوَّل: مظاهر اعتناء الطيبيِّ بمُلائِم الاستعارة

المطلب الثاني: الملائم والقرينة

المبحث الخامس: الترشيح والتجريد عند الإمام الطِّيبيِّ:

اعتاد مؤلفو كتب البلاغة على أن يُدرجوا مبحث الترشيح في باب الاستعارة، وأن يُعَنونوا له بـ (تقسيم الاستعارة باعتبار الملائم)١، أو (باعتبار الخارج)٢ أو (تقسيم الاستعارة إلى مُرَشَّحَة ومُجَرَّدة ومُطلقة)٣، وقد نَبَّهَ أصحاب الحواشي على السمرقندية٤ إلى ما هو أولى من هذا التصرُّف، وهو تأخير هذا المبحث وجَعْلِه آخر مباحث علم البيان؛ إذ الترشيح والتجريد والإطلاق أحكامٌ غيرُ مختصَّة بالاستعارة، بل هي شاملة لكل مسائل البيان؛ حقيقته٥ ومجازه٦، مفرَدِه ومركَّبه، لُغَوِيِّه وعقليِّه؛ لذا وَدِدْت أن أختم به هذه الرسالة، بأن أجعله آخر مباحثها، ولكن صرفني عن ذلك أنَّ الطيبيَّ يخصِّص هذه الأحكامَ بالاستعارة، كما يَدل عليه أمورٌ منها:

١- أنَّه جعل موضع الحديث عنها في كتابه (التبيان) في مبحث شرائطِ وجوه حُسن الاستعارة٧.

٢- أنه اجتنب أن يَصِفَ مباحث البيان بترشيحٍ أو تجريدٍ خلا ما كان منها من قبيل الاستعارة، كما استقرأته في مواضعَ من التبيان والفتوح، منها:

تفسيره لقوله تعالى: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾ [العنكبوت:٤١]، حيث خَرَّج قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ ﴾، على وجوه، منها: أن تعدَّ تذييلا مُقرِّرًا لمعنى

---

١ انظر مثال ذلك في: جواهر البلاغة: ٣٥٦، المنهاج الواضح: ٢٦٦، حاشية الصبان: ١٤١.

٢ انظر: الإيضاح لتلخيص المفتاح، شروح التلخيص (١٢٧/٤).

٣ انظر:البلاغة الواضحة: ١٦٣.

٤ انظر: الخضري، حاشية على السمرقندية: ٧٨، حاشية الصبان: ١٤٩.

٥ أي التشبيه، والكناية _ على القول بأن الكناية حقيقة_.

٦ بشِقَّيه؛ العقلي، واللغويِّ، واللغوي يشمل الاستعارة والمجاز المرسل بأنواعهما. انظر: الخضري، حاشية على السمرقندية: ٦٩-٧٠

٧ التبيان: ١١٣.

المُشَبَّه، ثم قال: " نحوُه التجريد والترشيح في الاستعارة "١، فلما جعل الآية من قبيل التشبيه، لم يسَمِّ مُلائمَ التشبيه ترشيحًا أو تجريدًا، وإنما جعلها شيئا يشابهه في الغرض البلاغي دون المُسَمَّى.

ومنها شَرْحُه لقول النبي _ صلوات الله عليه _ لأزواجه: " أسرعكن لحوقا بي أطولكن يدا "٢ " أي: أكثركن عطاءً، حيث قال عَقِبَه: " قولُه: (أطولكن) لهذا المجاز٣ كالترشيح للاستعارة"٤.

* * *

المطلبُ الأوَّل: مظاهر اعتناء الطيبيِّ بمُلائِم الاستعارة:

اعتنى الطيبي بهذه الظاهرة البيانية، فبيَّن مفهومَها، ومدخولاتِها عنده، كما أشار إلى ما تشتمل عليه من قيمة بلاغية.

أوَّلاً: مفهوم الترشيح والتجريد:

أشار الطيبي إلى صلة المعنى اللغويِّ للترشيح بمعناه الاصطلاحي، بقوله: رَشَّحَ أي: رَبَّى، الجوهري: فلانٌ يُرَشَّح للوزارة، أيْ: يُرَبَّى ويؤهَّل لها، ومنه التَّرشِيحُ في الاستعارة٥"٦.

كما بَيَّن المعنى الاصطلاحيَّ لكل من الترشيح والتجريد بقوله: " التجريد: هو أن يفرِّع على الاستعارة بعد تمامِها صفةً ملائمة للمستعار له. والترشيح: هو أن يفرِّعَ عليها صفة ملائمة للمستعار منه"٧.

---

١ فتوح الغيب (١٧٣/١٢)، وانظر المرجع نفسه (٤٥٦/٣).

٢ مسلم، المسند الصحيح (٢٤٥٢). كتاب فضَائِل الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ، بَابُ مِنْ فضَائِل زَيْنَبَ أُمِّ المُؤْمِنِينَ، رَضِيَ اللهُ عَنْهَا. (١٩٠٧/٤).

٣ هو من المجاز المرسل بعلاقة السببيَّة.

٤ التبيان: ٩٨.

٥ مختار الصحاح: ١٢٢.

٦ فتوح الغيب (٢٤٠/١٣). ويزيده وضوحا ما قال ابْنُ منظور: " الرَّشْحُ: العَرَق، لأنه يَخْرُجُ مِنَ البَدَن شَيْئًا فشَيْئًا فشَيْئًا .. ورَشَّحَتِ الأمُّ وَلَدَها باللَّبَنِ القَلِيل إذا جَعَلَتْهُ فِي فِيهِ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ حَتَّى يَقْوَى عَلَى المَصِّ .. وتَرَشَّحَ هُوَ إذا قَوِيَ عَلَى المَشْي مَعَ أمه .. والتَّرَشُّحُ والتَّرْشِيحُ: لحْسُ الأمِّ مَا عَلَى طِفْلها مِنَ النُّدُوَّةِ حِينَ تَلِدُه .. والتَّرْشِيحُ أيضاً: التَّرْبِيَةُ وَالتَّهْيِئَةُ لِلشَّيْءِ. ورُشِّحَ للأمر: رُبِّيَ لهُ وأُهِّل؛ وَيُقَالُ: فُلانٌ يُرَشَّح لِلخِلَافَةِ إذا جُعِل وَلِيَّ العَهْدِ. لسان العرب (٤٤٩/٢-٤٥٠)

٧ فتوح الغيب (٢١٠/٩). وانظر: التبيان: ١١٣.

ثانياً: مدخولات الترشيح والتجريد:

والمُلائم عند الطِّيبيِّ ينتظم جميع أنواع الاستعارة.

فيذكر الطِّيبيُّ ترشيح الاستعارة التصريحية الأصلية في قوله تعالى: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾ [البقرة: ١٧]، يقول: " لمَّا استعارَ لإثارةِ الفتنة لفظ النَّار، قفَّاها بالإضاءَة؛ فإنها صِفةٌ مُلائمةٌ لها "١.

ويذكر ترشيح الاستعارة التبعية وتجريدها في قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ ﴾ [البقرة: ١٦]، حيث استعار ﴿ٱشْتَرَوُاْ﴾ بمعنى (اختاروا، واستبدلوا) على سبيل الاستعارةِ التصريحيَّة التَّبَعية، ثم رشَّحها بقوله: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ لكونه ملائمًا للمستعار منه، وجَرَّدها بقوله: ﴿وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾ المُلائِم للمستعار له٢.

ومن ترشيح التبعية _ أيضاً _ ما قاله الطِّيبيِّ في قوله تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا بَرَزُواْ لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ قَالُواْ رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا﴾ [البقرة:٢٥٠]: " قوله ﴿وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا﴾ ترشيحٌ لاستعارةِ ﴿أَفْرِغْ﴾ لِـ (هَبْ)؛ لأنَّ المقامَ الدَّحْضَ مُلائمٌ لإفراغ الماء"٣.

ويذكر ترشيح التصريحية التبعية في الصفة٤ عند قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ﴾ [فاطر: ٢٢]، حيث ينقُل عن القاضي قوله: " ﴿ وَمَا

---

١ فتوح الغيب (٢٣٦/٢)، وانظر المرجع نفسه (٦٤/٢، ٢٤٩).

٢ انظر: فتوح الغيب (٢٢٠/٢).

٣ المرجع السابق (٤٧٣/٣).

٤ أي: المُشْتَقّ.

﴿ يَسۡتَوِي ٱلۡأَحۡيَآءُ وَلَا ٱلۡأَمۡوَٰتُۚ ﴾ تمثيلٌ آخرُ للمؤمنين والكافرين أبلغ من الأول ولذلك كَرَّرَ الفِعْلَ .. وقولُه: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ ﴾ ترشيحٌ لِتَمثيل المُصِرِّينَ على الكفر بالأمواتِ، وَمبَالغةٌ في إقناطِه عنهم"[١].

كما يذكر تجريد الاستعارة التصريحية التبعية في الفعل ﴿ يَشۡتَرِي ﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡتَرِي لَهۡوَ ٱلۡحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٞ مُّهِينٞ ﴾ [لقمان: ٦]، يقول: " لَمَّا اسْتُعيرَ استبدالُ[٢] الضَّلال بالهدى، والباطِل بالحَقِّ: الشِّراءُ، نُظِرَ إلى المستعار له، وجِيءَ بوَصفٍ ملائم له[٣]، فكان تجريدًا للاستعارة"[٤].

ويذكر ترشيح الاستعارة التخييلية عند قوله تعالى: ﴿ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، يقولُ: " الاستعارة في الحبل على طريقة التخييل .. ويكون الاعتصام ترشيحا لها"[٥].

ويذكر الطِّيبيُّ ترشيح الاستعارة التمثيلية وتجريدَها عند قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطۡفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ ٣٢ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ

---

١ أنوار التنزيل (٦٣٨/١٢). وانظر: فتوح الغيب (٦٣٨/١٢).

٢ كذا وردت، والصواب: (لاسْتِبْدال).

٣ المُراد به قوله تعالى: ﴿ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ ﴾.

٤ فتوح الغيب (٢٨٤/١٢).

٥ وهو أحد أربعة أوجه ذكرها الطيبي في الآية، قال: " والحاصل أن قوله: "واعتصموا بحبل الله" إما استعارةٌ تمثيلية، بأن شُبِّهت الحالةُ بالحالة لجامع ثَبات الوُصْلةِ بين الجانبين كما سبق مِرارا، واستعير لحالة المُستعار له ما يُستعمل في المُستعار منه منَ الألفاظ، فقيل: ﴿ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ ﴾، وإما استعارتان مترادفتان، فاستعارة الحبل لعهده مصرَّحةٌ أصلية؛ تحقيقية أو تخييلية، والقرينة الإضافة، واستعارة الاعتصام لِوُثوقه بالعهد وتمسُّكه به مُصرَّحة تبعية تحقيقة، والقرينة اقترانها بالاستعارة الثانية.. وإما أن تكون الاستعارة في الحبل على طريقة التخييل أو التحقيق، ويكون الاعتصام ترشيحا لها، والقرينة: إضافةُ الحَبْل إلى الله تعالى، وإما أن تكونا استعارتَيْن غيرَ مُستقِلّتَين، بأن تكون الاستعارة في الحبل مَكنِيَّةٌ وفي الاعتصام تَخْييلِيَّة؛ لأن المكنِيَّة مُستلزِمَةٌ للتخييلية". فتوح الغيب (٢٠٣/٢). ولمزيدٍ من أمثلة ترشيح التخييلية، انظر: فتوح الغيب (١/ ٦٣٦).

وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة: ٣٢-٣٣]، يقول: " هو استعارة مصرّحة تمثيلية، والمستعار جُملةُ الكلام؛ لأن حالَهم في محاولة إبطال نُبُوَّةِ محمد _ صلى الله عليه وسلم _ بالتكذيب هو المشبَّه، وهو مَطويٌّ، والمشبَّه به حال من يريد أن ينفخ في نور عظيم مُنْبَثٍّ في الآفاق، المَعني بقوله: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ ﴾، و هو الطرف المذكور.

وقوله: ﴿ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ﴾ ترشيحٌ للاستعارة؛ لأن إتمام النور زيادة في استنارته وفُشُوِّ ضَوئه، فهو تفريع على الأصل، أي: المشبه به، وقوله: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ﴾ تجريدٌ للاستعارة، وتفريعٌ على الأصل، ورُوعي في كُلٍّ من المُمَثَّل والممثَّل به معنى الإفراط والتفريط، حيثُ شبَّه الإبطالَ بالإطفاءِ بالفم، ونسبَ النورَ إلى الله تعالى، وما شأنُ نورٍ يُضاف إلى الله تعالى، وكيف السَّبيل إلى إطفائه، لا سِيَّما بالفم؟! ..، وتمَّمَ كلاً من الترشيح والتجريد بقوله: ﴿ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾، ﴿ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴾، وأوْهمَ التناسبَ بين الكفر والإطفاء؛ لأنَّ الكفرَ التغطيةُ والسَّترُ، وبين الشركِ ودين الحقِّ؛ لأنَّ دينَ الحقِّ التوحيدُ"١.

* * *

١ فتوح الغيب (٢٢٩/٧-٢٣٠). وجَوَّزَ الطيبي في الآيتين وجها آخر، هو أن يُجعل ﴿ نُورَ ٱللَّهِ ﴾ استعارةً تحقيقية، والقرينةُ الإضافة، والمراد بالنور رسولُ الله _ صلى الله عليه وسلم _؛ لقوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ﴾ [الأحزاب:٤٥-٤٦]، شبَّهَهُ _ صلواتُ الله عليه _ لما جَلَّى اللهُ تعالى به ظلماتِ الشرك، وهدى به الضالين _ بالنور وبالسراج المنير الذي يحرق ظلماتِ الليل البهيم، فيُهتدى به، ثُمَّ أطلق اسم النور أو السراج على المُشبَّه المتروك، ثم رشَّحَ الاستعارة بـ ﴿ يُطْفِـُٔواْ ﴾؛ لأنَّه صفةٌ ملائمةٌ للمشبَّه به، وهو السراج، ولذلك قال: ﴿ بِأَفْوَٰهِهِمْ ﴾، وأمَّا قولُه: ﴿ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ﴾، وقوله: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ ﴾ فكما سَبَق في الاستعارة الأولى، والله أعلمُ". انظر: المرجع السابق نفسه.

وكلامُ الطِّيبيِّ في الترشيح مُشعِرٌ بأنَّ هذا الفَنَّ من أبلغ الفنون البلاغية، وأنَّه حين يقع موقعه لا نجد كلاماً أحسنَ منه، ولا أكثرَ ماءً ورَونقًا، وأنه من الصَّنعة البديعيَّة التي يبلغ المجازُ معها الذِّروة العُليا، يقول في قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [هود:٤٤]: " (البلع) جار مجرى الترشيح؛ لأنه صفةٌ ملائمةٌ للمستعار منه، و.. الإقلاع يجري مجرى التجريد؛ لأنه صفةٌ ملائمةٌ للمستعار له .. وإنما اختير الترشيحُ الذي هو أبلغ في جانب الأرض، والتجريد في السماء؛ لأن إذهاب الماءِ لَمَّا كان مطلوباً أوَّليّاً، وليس للسَّماء فيه سِوى أن تُمْسِك ما كان تُدِرُّ، فقيل: ﴿ أَقۡلِعِي ﴾، وإنما الأرضُ هي التي تقدرُ على الإذهابِ المطلوبِ بأن تُمسك ما كان ينبُع منها، وتُنشف ما فيها، فقيل: ﭼ ﭽ على المجاز"١.

* * *

وكلامه _ أيضاً _ مُشيرٌ إلى أنَّ الترشيح أبلغُ من غيره؛ لاشتماله على تحقيق المبالغة بتناسي التشبيه، وادِّعاء أن المستعار له هو نفس المستعار منه، لا شَيْءٌ شبيهٌ به، وكأن الاستعارة غير موجودة أصلًا٢. حيث يَصِفُ البلاغة العَلِيَّة في إضافة الماء إلى ضمير (الأرض) بقوله: " إضافة (الماءِ) إلى (الأرض) على سبيل المجاز؛ تشبيهًا لاتصال الماء بالأرض باتِّصال المِلْكِ بالمَالِك، واختارَ ضمير الخطاب لأجل الترشيح٣، فإذن الإضافة أخرجت سائرَ المياه، وخصَّصت الماء الذي بسببه صارت الأرض مُهَيَّأة للخطاب كالمطيع المنقاد الوارد عليه أمْرُ الآمرِ المُطاع، وهو المعهود في قوله: ﴿ وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ ﴾ [هود: ٤٠]، وبهذا الاعتبار يحصل التوغل في تناسي التشبيه، والبناء على الأصل ترشيحاً، ولو أجريت الإضافة على غير هذا يكون كالتجريد للاستعارة، وأنت تعلم أن الترشيحَ أبْلغُ، ومقام التَّمثيل والتَّصوير له أدعى وأهنأ"٤.

---

١ فتوح الغيب (٨/٨٥-٨٦).

٢ انظر: الهاشمي، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، تح: د.محمد التونجي، ص٣٥٧، ط٣، مؤسسة المعارف، بيروت – لبنان، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٣ انظر: مفتاح العلوم: ٤١٨.

٤ فتوح الغيب (٨/٨٧) (٢/٢١٦-٢٢١).

ومُرادُه بأبلغيَّة الترشيح على التجريد١، أنه أكثر مبالغةً لا بلاغةً؛ إذْ لِكُلٍّ سياق ما يُناسبه، ألا ترى أن النافذة في الجدار _ على ضَعْفِها _ أَحْسَنُ من اللَّبن مَوْضعًا. فمَثَّلْ للترشيح بالجدار، وللتجريد بالنافذة، ثم أنزل كلًا منهما منزلَه من صرحَ البلاغة حتى ترى ما أتيت به آيةً في الحُسن!

وإن أردتَ أنْ تَقِفَ على حقيقة الأمر، فانْظُر ما أفاده عطفُ التجريد على الترشيح في آية البقرة: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ ﴾ [البقرة: ١٦]، فإن قوله: ﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ ﴾، ملائمٌ للمستعار منه٢ فيكون ترشيحاً، وقوله: ﴿ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ ﴾ ملائمٌ للمستعار له٣ فيكون تجريداً.

ويقف الطيبيُّ عند هذين المُلائمين طويلاً ليبيِّن القيمة البلاغيَّة الكامنة في إيرادهما متعاطفين على استعارة واحدةٍ، ويَخلُصُ إلى أنَّ مَقصِدَ الترشيح تصويرُ خسارهم بفَوْتِ الفوائد المترتبة على الهُدى التي هي كالربح، وأنَّ مقصدَ التجريد هو بيانُ إضاعتهمُ الهدى الذي هو كرأس المال. فأفادَ عَطفُ التجريد على الترشيح في الآية المبالغة في تخسيرهم ووقوعهم في أشنع الخسار الذي يتحاشى عنه أولو الأبصار.

وإنَّما أوردتُ تفسير هذه الآية في (فُتوح الغيب) ليُعلَمَ أنَّ اعتبار كلٍّ من المُلائمَين٤ في موضعه أحسن اعتبارًا، وأوفى في البلاغةِ مِقدارا.

لله دَرُّ الطيبيِّ إذ يَقولُ: " وَمُستودَعات هذا الفن لا تَتَّضح إلا باستبراء خاطرٍ وَقَّاد، ولا تنكشف جواهرُها إلا لبصيرةِ ذي طبعٍ نَقَّاد، ثم نقول: مَنْ رُفِع الختمُ عن تفسيره لخَتْمِ الله، فقد حلَّ له الشروع في هذا الكتاب، وقد عُلِمَ أنه من رجال تصدَّوا لكشف الحجاب، وإلا فليترك القوس لباريها، وعند الله العِلْمُ بالصواب"٥.

---

١ كما نَصَّ عليه في الموضع السابق، وانظر: التبيان: ١١٤.

٢ وهو قوله: ﴿ٱشۡتَرَوُاْ﴾.

٣ وهو (استبدلوا، أو: اختاروا).

٤ أي: الترشيح والتجريد.

٥ فتوح الغيب (٢/١٤٢-١٤٣).

وأرشِّحه بقول صاحب المفتاح في هذا المقام: " هذا الفن فَنٌّ لا تلين عريكته، ولا تنقاد قَرُونَتُه، بمجرد استقراء صور منه، وتتبع مظانِّ أخواتٍ لها، وإتعاب النفس بتكرارها، واستيداع الخاطر حفظَها وتحصيلَها، بل لا بُدَّ من ممارسات لها كثيرة، ومراجعاتٍ فيها طويلة، مع فَضْلٍ إلهي؛ من سلامة فطرةٍ، واستقامة طبيعةٍ، وشِدَّةِ ذكاء، وصفاء قريحةٍ، وعقلٍ وافر.

ومَنْ أتقن الكلام في اعتبارات الاعتبارات وقف على اعتبارات النفي.

واعلم أنك إذا حذقْت في هذا الفن؛ لصدق همتك، واستفراغ جهدك فيه _ وبالحَرِيِّ _ أمكنك التسلُّق به على العثور على السبب، في [ما] أنزل ربّ العزة قرآنه المجيد على هذه المناهج إن شاء الله تعالى"١.

* * *

وَذِكْرُ المُلائِم بعد الاستعارة عند الطِّيبِيِّ ضَرْبٌ من تتميم الاستعارة، وهو إلى أن يكون من المحسِّنات البديعية أقربُ منه إلى الدَّلالات الالتزاميَّة، يقول: " والتَّرشيحُ وإن كان يُبحَث عنه في (البيان)، لكنَّه من المُستَحسناتِ البديعِيَّة لا من الدلالات الالتزاميَّة .. على أنَّ الصَّنعة البديعيَة قد تُطلَقُ على مجموع المعاني والبيان والبديع؛ تسميةٌ الشيءَ باسم أشهر أقسامِه"٢.

* * *

---

١ مفتاح العلوم: ١٧٤-١٧٥.

٢ فتوح الغيب (٢١٧/٢). يقول الدكتور فضل عباس _ رحمه الله _: " وأنت خبيرٌ بأنَّ بدائعَ القرآن لا تأتي منفصلةً عن رَوْعة النظم التي يبحثها علم المعاني، ولا عن جمال الصورة التي يبحثها علم البيان ". _ بيسير تصرُّف _.

انظر: عباس فضل حسن: البلاغة فنونُها وأفنانُها، ج٢، ص٣١١، ط٨، دار الفرقان، عَمان – الأردن، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

المطلب الثاني: الملائم والقرينة:

تتحقَّقُ الاستعارة عند الطِّيبيِّ بوجود قرينة صارفةٍ عن إرادة الحقيقة١، ولكنَّ الطيبيَّ لا يستجيز أن تكون القرينة هي نفسَ الملائم، بل شيئا زائداً عليه٢، كما يدلُّ عليه تفسيره لقوله تعالى في وصف المنافقين : ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ﴾ [البقرة:١٨]، حيث يجعلها تتميما للتمثيل الوارد في الآية قبلها: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾ [البقرة: ١٧]، ويبين أن التتميم مبنيٌّ على القول بالادِّعاء الذي هو أصل الاستعارة، وإلا فمعنى الحقيقة هو المتبادرُ إلى الفهم عند خلو الكلام عن القرينة، وإلى الاستعارة عند وجودها؛ وذلك أن المتكلم عند إرادة الاستعارة يدَّعي أولا أن المشبه به فرد من أفراد حقيقته، فالمُستعار كاللفظ المشترك الدائر بين مفهوميه، ولولا القرينةُ المُبَيِّنة لم يعلم المراد٣.

ولا يشترط الطيبيُّ أن تكون القرينة لفظيَّةً، بل يكتفي بدلالة الحال عليها، كما في قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [هود: ٤٤]، حيث جعل القرينة الخطابَ للجمادِ، قال: " الأمر بعد النداء٤ هنا ترشيحٌ للاستعارة؛ شبه السماوات والأرض بالمأمور الذي لا يَتَأَتَّى منه العصيان لكمال هَيْبَةِ الآمر، وأدخلهما في جنس ذلك المأمور، ثم خَيَّل أنهما مأموران بعينيهما، فقيل: ﴿ يَٰٓأَرْضُ ﴾ ﴿ وَيَٰسَمَآءُ ﴾،

---

١ انظر: فتوح الغيب (٧٥/٩).

٢ والمذاهب في هذه المسألة ثلاثة: اشتراط زيادة الملائم _ ترشيحاً أو تجريدًا _ على القرينة المانعة والمعيِّنة، واشتراط زيادته على القرينة المانعة فقط، وعدم اشتراط زيادته على واحدةٍ منهما. انظر: حاشية الصبان: ١٣٣.

٣ فتوح الغيب (٢٤٩/٢).

٤ في ﴿ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى ﴾.

وجُعِلتِ القرينةُ الخطابَ للجماد، ثم نُسِيَ التَّشبيه رأساً، وبُني على الفَرْعِ الذي هو المشَبَّهُ ما بُينى على الأصل المُشَبَّه به، قائلاً: ﴿ٱبۡلَعِي﴾، و﴿أَقۡلِعِي﴾١.

ومما يستشهد به الطيبيُّ لقيام دلالة الحال٢ على الاستعارةِ المقترنة بالمُلائمِ بَيْتُ زُهَير:

لَدَى أسدٍ شاكي السِّلاحِ مُقَذَّفٍ * * * له لِبَدٌ أظفارُه لَمْ تُقَلَّمِ٣

لأنَّ (لدى) بمعنى (عند)، والحصولُ العِنديُّ شأنُه أن لا يكونَ للأسدِ؛ إذْ لا يُؤنَسُ به، بل للإنسان، فالقرينة حاليَّة٤.

فَصَارَ الحَاصِلُ مِنْ مَذْهَبِ الطِّيبِيِّ _ كالجُمْهُورِ _ أنَّه لا يُعْتَبَرُ الترشيحُ أو التجريدُ إلا بَعْدَ أنْ تَتمَّ الاستعارةُ باستيفائها قرينَتَها لفظيةٌ أو حالِيَّةٌ؛ ولذا لا تُسَمَّى قرينةُ التصريحيةِ تجْريدًا، ولا قِرينةُ المكنيةِ تَرْشِيحاً.

قال في (الفتوح): " القرينةُ لا تكون ترشيحًا؛ لأنَّ الترشيحَ تفريعٌ على الاستعارةِ وتتميمٌ لها"٥.

ويمكن أن يُقالَ: القرينة من الاستعارة المقترنة بالمُلائم شطرٌ، والملائمُ شَرطٌ. يدلُّ عليه ما جاءَ في التبيان: " فإن قيلَ: ما الفرق بين إثبات اللازمِ للمُشبَّه، وبين الترشيح؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما إثباتُ بعض لوازم المُشبَّه به للمُشَبَّه؟

قلنا: الفرقُ في غايةِ الظُّهور؛ لأنَّ إثباتَ هذا اللازم في الأولى لحصول الاستعارةِ، وفي الثانية للمبالغة فيها والتتميم، والأولى بدون هذا تمتنع، وتلك بدونه لا تمتنع"٦.

* * *

---

١ فتوح الغيب (٨٤/٨).

٢ انظر: فتوح الغيب (٢٤٩/٢).

٣ زهير بن أبي سلمى، ديوان زهير بن أبي سلمى، ص ٢٣، من معلقته المشهورة التى يمتدح فيها الحارث بن عوف، وهرم بن سنان.

٤ الخضري، حاشية على السمرقندية: ٧٣.

٥فتوح الغيب (٤٠٥/٢).

٦ التبيان: ١٠٥.

الفصل الرابع: المجاز العقلي عند الإمام الطيبي

وفيه مبحثان:

المبحث الأوَّل: مظاهر عناية الطَّيبيِّ بالمجاز العقليِّ

المبحث الثاني: ملابسات المجاز العقلي عند الإمامِ الطَّيبيِّ

الفصل الرابع: المجاز العقلي عند الإمام الطيبي:

لقد كان مبحثُ التَّجَوُّز في الإسناد موضعَ اهتمام النُّحاةِ والمتكلّمين والبلاغيِّين منذ بداية الاشتغال بعلوم النحو والكلام والبلاغة؛ اهتمَّ به النُّحاةُ لأنَّ موضوعه الحكمُ، وهو موضع الإثباتِ والنفي في الجملة، وهو مناطُ الفائدة فيها. واهتمَّ به المتكلّمون لأنه لاتّصال صُوَره بموضوع أفعال الله وأفعال العباد، وإسنادِ الخَتْمِ والغَيِّ والإضلال وكلِّ ما هو قبيحٌ في نظرهم إلى المَولى سبحانه فكانَ لا بُدَّ أن يَنْشَطَ المانعونَ وأن يصرفوا هذا الإسنادَ عن وجهه، وأن يُبَيِّنوا هذه الطريقة اللغوية، وأن يُفصِّلوا ملابساتِها وقرائنَها. كما اهتمَّ به الأدباءُ لأنه طريقةٌ من طُرُق الأداء يجري فيها الإسنادُ على غير المألوف١.

وقد اعتنى الطيبي بهذا النوع من التجوز، فذكر أنواعا من العلاقات، وفَرَّق _ أيضًا _ بين صوره وصور الاستعارة، كما استخدم هذا المجازَ في توجيه بعض ما أورد صاحب (الكشاف) من القراءاتِ.

المبحث الأوَّل: مظاهر عناية الطِّيبيِّ بالمجاز العقليِّ:

سبَقَ في مطلع الحديث عن المجاز عند الإمام الطِّيبيَّ أنَّه يقسِّمه _ كالجمهورِ _ إلى مجاز لغويٍّ، ومجازٍ عقلي٢، وأنَّ المجاز العقلي عنده: هو الكلامُ المحكوم فيه بخلافِ ما عند المتكلِّم بالتَّأَوُّل٣.

وخلال رحلتي مع الطِّيبيِّ في (فتوح الغيب) و (التبيان) فإني وجدته يُسَمِّي هذا المجاز تسمياتٍ كثيرةً؛ فتارة يسميه مجازًا عقليًا٤، وتارةً يُسميه إسناداً مجازيًّا٥، كذلك يُسَمِّيه مجازًا

---

١ البلاغة القرآنية، أبو موسى: ٢١٤.

٢ التبيان: ٩٦.

٣ المرجع السابق: ١١٧.

٤ السابق نفسه.

٥ فتوح الغيب (٩١/٢، ١٧٧) (٨٣/٣)، أو يقول: إسنادٌ على سبيل المجاز. المرجع نفسه (٨٠/٣)، أو مجازٌ في الإسناد (٩١/٢).

حُكميًا١، وقد يسميه (كناية)٢، وقد يكتفي بقوله (على النسبة)٣، أي مجاز في الإسناد والنسبة لا في اللفظ، حيث من المعلوم أن المجازَ العقلي _ وهو قسيم اللغويِّ _ يقع التجوُّزُ في نسبته، لا في لفظه _ كما هو حالُ قسيمه _، بل ألفاظه حقائق، كما في نحو (بنى الأمير المدينة).

وينبِّهُ الطِّيبيُّ في هذا الشَّأن على أنَّ العبارة التي يقع فيها هذا النوع من المجاز أجزاؤها حقائق، وإنما مكانُ التجوُّز هو الإسنادُ إسنادُ بعضها لبعض، والحكم ببعضها على بعض، يقول: " يُستَعارُ الإسنادُ في نفسِه من غير النظر إلى المسنَد والمسنَد إليه؛ فإن كلَّ واحد منهما حقيقةٌ لامجازٌ إلا في مُجرَّدِ الحكم، كما يُقالُ: أنبتَ الربيعُ البقل"٤.

كما نلاحظ أن الطيبيَّ يقولُ في هذا المجاز إنَّه: " استعارةٌ واقعةٌ في النسبة"٥، وليس هذا خلطاً خلطاً بين هذا المجازِ والمجاز اللغويِّ؛ إذ إن له نصوصا واضحةً في التفريق بينهما. من ذلك قوله: " وقد يَخْتلجُ في بعض الخواطرِ أن معنى الاستعارة هاهنا ليس على حدِّه، وذلك بأن يُذكرَ أحدُ طرفي التشبيه، ويُرادَ به الطرفُ الآخرُ، بل هو على حَدِّه وموقعِه.

نَعم، الفرقُ بين هذه الاستعارة وبين الاستعارة في المفرَد، هو أن الاستعارةَ هناك واقعةٌ في الموضوع اللغويِّ واللفظِ المُفرد بسبب علاقة التشبيه، كما تُرى بين الأسدِ والإنسانِ بسبب علاقة الجُرأة الموجودةِ فيهما، وهاهنا الاستعارة واقعةٌ في النسبة لدليلٍ عقليٍّ بسبب التشبيه بين الفاعل الحقيقي والفاعل المجازيِّ، فكما أن المستعار هناكَ لفظُ الأسد للشُّجاع، كذلك في قولنا: أنبتَ الربيعُ البقلَ، المُستعار إسناد الإنبات من الفاعل الحقيقيِّ، وهو الله _ عز وجلَّ _ للفاعل المجازيِّ وهو الربيعُ؛ بسبب دَوَران الإنبات معه. قال صاحب المفتاح: (مِثْلُ ما يُرى للربيعِ٦ في: (أنبت الربيع

---

١ ويُعَلِّلُه بقول صاحبِ المفتاح: إنَّما سُمِّيَ حُكميًا لتَعَلُّقِه بالحُكم. فتوح الغيب (٤٠٢/١١) وتمامُ عبارةِ السكاكي: " ويسمَّى عقليا لا لغويا؛ لعدم رجوعه على الوضع، وكثيراً ما يُسمى حكميا لتعلقه بالحكم كما ترى، ومجازا في الإثبات أيضا لتعلقه بالإثبات " مفتاح العلوم: ٣٩٥-٣٩٦.

٢ مفتاح العلوم (٤٠٤/١١)، وللدكتور أحمد هنداوي بحثٌ وافٍ له تعلُّقٌ بهذه الجزئية. انظر: المباحث البيانية، هنداوي: ٣٥٨ وما بعدها.

٣ فتوح الغيب (٤٥١/١٦).

٤ فتوح الغيب (١٣٧/٢) بيسيرِ تصرُّفٍ.

٥ فتوح الغيب (١٣٨/٢).

٦ في فتوح الغيب: الربيعُ. والتصحيح من (المفتاح).

البقل) من نوع شَبَهٍ بالفاعل المختار من دوران الإنبات معه وجودًا وعدمًا، ثم قال: وإن لم يكن هذا الشَّبَه بين المذكور والمتروك، كما لو قلتَ: أنبتَ الربيعَ البقلُ، نُسِبْتَ إلى ما تَكْرَهُ)١.

وإنما قُلنا: إنَّ نسبة الإنبات إلى الله على الحقيقة؛ لِمَا يتبادرُ إلى فهمِ المُوحِّد من ذلك كما يتبادر إلى الفهمِ من لفظ الأسد الحيوانُ المفترسُ، فالطَّرَفُ المتروك هنا إسنادُ الإنبات إلى الله والمذكورُ تَعَلُّقُ الربيع به، وهو حصوله في أوانِه؛ ولذلك كان المقدَّرُ: أنبت اللهُ البقلَ وقتَ الربيع، فقوله٢: (وذلك لمضاهاتها الفاعل) تعليلٌ لجعل الإسناد استعارةً، أي: إنما جعلناه استعارةً لذلك؛ لأنه تَقرَّرَ أن الاستعارة هي المجازُ الذي العلاقةُ بينه وبين الحقيقةِ التَّشبيهُ"٣.

كما يُنَبِّهُ على قُرْبِ مَعْنَى المجازِ العقليِّ من الاستعارة المصرحة بقوله: " الإسنادُ يُستعار من الفاعلِ الحقيقيِّ لغيرِ الحقيقيِّ بسبب تَعَلُّق أحدهما بالآخر؛ لقيامِ القرينة، كما أنَّ لفظ الأسد يُستعارُ من الأسد الحقيقيِّ للشجاعِ بسبب التشبيه؛ لقيام القرينة"٤.

* * *

ويشيرُ الطِّيبيُّ إلى أنَّ هذا التَّجَوُّزَ لا بُدَّ له من علاقة بين المسند إليه الحقيقي والمجازي٥، كما كما لا بد من قرينة دالة على التَّجوُّز، ومُصَحِّحَةٍ إرادتَه٦.

ويبيِّن أنَّ عدمَ مراعاة هذين الأمرَيْنِ يجعل التأويل فوضى، ألا ترى الزمخشري حيثُ لم يُراعي العلاقة عندَ تفسيره قوله تعالى: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة:١٥] كيفَ يَسقُطُ في شَرَك الاعتزال، ويركَبُ مَتْنَ التعصُّب والحَيْفِ على أهل السنة فيُلحقهم بالكَفرة، بقوله: " فإن

---

١ مفتاح العلوم: ٣٩٩.

٢ أي الزمخشري في الكشاف (٩١/١). وتمام العبارة: " للفعل ملابساتٌ شَتَّى؛ يلابس الفاعلَ والمفعولَ به والمصدرَ والزمانَ والمكانَ والمسبِّبَ له؛ فإسناده إلى الفاعل حقيقة، وقد يسند إلى هذه الأشياء على طريق المجاز المسمى استعارة وذلك لمضاهاتها للفاعل".

٣ فتوح الغيب (١٣٧/٢-١٣٨).

٤ فتوح الغيب (٢١٦/٢).

٥ قال في التبيان (١١٧): "لا بُدَّ لهذا المجازِ من نوع تعلُّقٍ وشِبْهٍ للمُسنَدِ إليه المذكور بالمَتروكِ ". وهي مُستفادَةٌ من: مفتاح العلوم ٣٩٩.

٦ فتوح الغيب (٢١٦/٢).

قلتَ: أيُّ نُكتة في إضافته إليهم١ قُلتُ: فيها: أنَّ الطغيانَ والتمادي في الضلالة مما اقترفَتْه أنفسُهم، واجترحته أيديهم، وأن الله بريءٌ منهم؛ ردًّا لاعتقاد الكَفَرَةِ القائلين: ﴿ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا ﴾ [الأنعام:١٤٨]، ونَفْيًا لوَهْمِ من عسى يَتَوَهَّم عند إسناد المَدِّ إلى ذاتِه لو لمْ يُضِفِ الطُّغيانَ أنَّ الطغيان فعلُه، فلما أُسنِدَ المَدُّ إليه على الطريقِ الذي ذُكرَ أضافَ الطُّغيان إليهم؛ ليُميط الشُّبَهَ ويقلَعها، ويدفعَ في صدرِ مَنْ يُلحد في صفاته. ومصداقُ ذلك: أنَّه حين أسندَ المَدَّ إلى الشياطين أطلقَ الغَيَّ ولم يُقَيِّده بالإضافة في قوله: ﴿ وَإِخۡوَٰنُهُمۡ يَمُدُّونَهُمۡ فِي ٱلۡغَيِّ ﴾ [الأعراف:٢٠٢]"٢.

فَتَعَقَّبه العَلَّامةُ الطِّيبيُّ بقولِه: " قولُه: (يُلحِدُ) أي: يميل عن الحقِّ. هذا تَعَصُّبٌ قويٌّ ولفظ فاحشٌ. حيث جمع أهل الحق مع الكَفَرة بالعطف، وخَصَّ الإلحاد بهم. والمعنى: أنه أزال معنى ﴿وَيَمُدُّهُمۡ﴾ عن موضعه حيث جعل الإسناد مجازيا، وجعل تزايُدَ الرَّيْنِ بمعنى منع الألطاف، وأمالَ ﴿ طُغۡيَٰنِهِمۡ ﴾ إلى مذهبه وليس ما ذهب إليه أولى من العكس على اعتبار الإسنادِ أَوْلى من اعتبار الإضافة؛ لأن الإضافة يصار إليها بأدنى ملابسة كما في قوله٣:

إذا قال قَدْنِي قال بِالله حَلْفَة * * * لِتُغنِيَ عَنّي ذا إنائِك أَجْمعا

ويبيِّنُ أنَّ الإسناد إذا جُعل مجازيًّا يشترط أن يكون بين الفاعل الحقيقي وغير الحقيقي تعلُّقُ شَبَهٍ، وإلَّا لمْ يَصِحَّ، لكنْ له شَغَفٌ بنُصرةِ مَذْهَبِه، وأيْضًا إسناد الطغيان إليهم لا يُنافي مذهب أهل الحقِّ؛ لأنَّ فعل العبدِ يستند إلى الله تعالى خَلقاً وتقديرا، ويُضافُ إلى العبد اقترافًا وكَسبًا، فمعنى الإضافةِ إرادةُ الطُّغيان الذي عُرفَ صدورُه عنهم، ونظيره: ﴿ وَسَعَىٰ لَهَا سَعۡيَهَا ﴾ [الإسراء:١٩]،

---

١ أي الطغيان، بقوله تعالى: ﴿ طُغۡيَٰنِهِمۡ ﴾.

٢ الكشاف (١٠٦/١).

٣ البيت بلا نسبة في مفتاح العلوم. انظر: السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، مفتاح العلوم، ص١٨٧، ط٢، ت: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.، يعقوب، د. إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد العربية، ج١٢، ص٤٢٧، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

وأن الغَيَّ في قوله: ﴿ يَمُدُّونَهُمْ فِي ٱلْغَيِّ ﴾ [الأعراف:٢٠٢] مُقَيَّدٌ بالتعريف فهو مِثْلُ الإضافة؛ لأنَّه إنما يَصِحُّ المَدَدُ في أمْرٍ ثَابِت"١.

* * *

وأفاد الطيبي أن هذا المجاز كما يَقَعُ في الخبر، كذلك يَقَعُ في الإنشاءِ٢، وذَكَر لذلك أمثلة، منها: قولُه تعالى: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ ﴾ [غافر: ٣٦]، وقولُه تعالى: ﴿ فَأَوْقِدْ لِي يَـٰهَـٰمَـٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ فَٱجْعَل لِّي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَـٰهِ مُوسَىٰ ﴾ [القصص: ٣٨]، وقولُه سبحانه: ﴿ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ ﴾ [طه: ١١٧]٣.

* * *

كذلك استخدم الطيبيُّ المجازَ العقليَّ في توجيه بعض ما أورد صاحب (الكشاف) من القراءاتِ المتواترةِ منها والشاذَّةِ:

فمن الأولى: قولُه تعالى: ﴿ يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ ۚ وَنَحْشُرُ ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا ﴾ [طه: ١٠٢]، حيث أورد صاحب الكشاف قراءتين لكلمة ﴿يُنفَخُ﴾، الأولى منهما لأبي عَمرو _ بنونٍ مفتوحةٍ في مكان الياءِ المضمومة مع ضمِّ الفاء، هكذا: نَنْفُخُ _، والثانية لباقي القُرَّاء العشرة _ بياءٍ مضمومةٍ وفتح ضَمِّ الفاء، هكذا: ﴿يُنفَخُ﴾_٤، وَوَجَّههما بقوله: " أسندَ النَّفخَ إلى الآمِرِ به فيمَن قرأ: (نَنْفُخُ)

---

١ فتوح الغيب (٢/٢١١ـ٢١٢).

٢ التبيان: ١١٩. وكذلك يقع هذا المجاز في النسبة الإضافية، وفي النسبة الإيقاعية. فمثال الأول: قوله تعالى: ﴿ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [سبأ: ٣٣]، انظر: فتوح الغيب (١٤/٢٦١ـ ٢٦٢)، وقوله: ﴿ يَـٰصَـٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ ﴾ [يوسف:٣٩ ،٤١]، ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِيعُوٓاْ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾ [الشعراء:١٥١]، انظر: فتوح الغيب (١١/٤٠١ـ٤٠٢).

٣ التبيان: ١١٩.

٤ انظر: الوافي في شرح الشاطبيَّة: ٢٦٣، قاله القاضي شرحا لبيت الشاطبي _ عليهما رحمة الله _:

بالنون، أو لأنَّ الملائكة المقرَّبين _ وإسرافيلُ منهم _ بالمنزلة التي هم بها من رب العزة، فَصَحَّ لكرامتهم عليه وقُربهم منه أن يُسنَدَ ما يَتَوَلَّونه إلى ذاته تعالى. وقُرِئَ: ﴿يُنفَخُ﴾ بلفظ ما لم يُسَمَّ فاعلُه .. والضمير لله _ عَزَّ وجَلَّ _ أو لإسرافيلَ _ عليه السلام _"١.

وأوضحه الطيبيُّ بقوله: " قولُه: (أو لأنَّ الملائكة)، عطفٌ على محذوف؛ لأنَّ المعنى: أسندَ النفخَ إلى الله تعالى؛ لأنه الآمِر به، ولأنَّ المقربين بالمنزلةِ العظيمة من ربِّ العزَّة، والحاصل أن هذا الإسناد مجازيٌّ، أسندَ النفخ الى الله تعالى لأنَّه سبب، كما في: بنى الأميرُ المدينة، أو لأن الملائكة المُقرَّبين بمنزلةٍ عظيمة عنده، فيكون فعلُهم فعلَه، كأنه لما قيل: ساء يومُ القيامة حملاً، قيل: لِمَن؟ فقيل: لهم"٢.

ومن الثانية قولُه تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا مِّنۡهُۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الجاثية: ١٣]، حيث يقول صاحب الكشاف: " وقرأ ابنُ عباسٍ _ رضي الله عنهما _: (مِنَّةٌ)، وقرأ سَلَمةُ بْنُ مُحارب: (مَنُّهُ)، على أن يكون (مَنُّهُ) فاعِلُ (سَخَّرَ) على الإسناد المجازي "٣. ويوضح الطِّيبيُّ ذلك بقوله: " ووَجهُهُ: أنَّ اللهَ تعالى سَخَّرَ ذلكَ للمِنَّةِ علينا، فكأنَّ المِنَّة هو السببُ في ذلك "٤.

* * *

.. ومع ياءٍ بـ (ننفخ) ضمُّه *** وفي ضَمِّه افتح عن سوى وَلَدِ العَلا.

انظر: الشاطبي القاسم بن فيرُّه بن خلف بن أحمد الرَّعيني الأندلسي: حرز الأماني ووجه التهاني، ص٧٠، ط٤، دار الغوثاني، دمشق، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

وقال ابن الجزري: " (نَنفُخْ) بيَا حُل " أي: إن يعقوب أيضا يقرؤها كباقي العشرة، مخالفًا أصلَه أبا عمرو.

انظر: ابن الجزري محمد بن محمد بن علي بن يوسف (ت ٨٣٣هـ): الدرة المضية، ص٣٥، ط٥، تح: محمد تميم الزعبي، دار ابن الجزري، السعودية، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

القاضي عبد الفتاح بن عبد الغني (ت ١٤٠٣ هـ): الإيضاح لمتن الدُّرَّة، ص٣١٢، ط٢، تح: د. عبد القيوم بن عبد الغفور السندي، المكتبة الأسدية، مكة المكرمة، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣م.

١ الكشاف (٨٧/٣).

٢ فتوح الغيب (٢٤١/١٠).

٣ الكشاف (٢٩١/٤).

٤ فتوح الغيب (٢٤٦/١٤).

وقد رأيت الطيبيَّ عند كثير من مواضع المجاز العقلي يُخَرِّج المجاز _ مَعَهُ _ على الاستعارة المكنية، كما في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَآءَتۡهُمۡ ءَايَٰتُنَا مُبۡصِرَةٗ قَالُواْ هَٰذَا سِحۡرٞ مُّبِينٞ ﴾ [النمل: ١٣]: " لما كان المتأمِّلون مُلابسين متَّصلين من الآيات بسبب نظرهم وتفكُرهم فيها، جُعلت الآيات مبصرة. وهذا الوجه من الإسناد المجازي، أسند الإبصار إلى الآيات، وهو في الحقيقة لذوي البصائر، وهُمْ إمَّا كل أحد، أو فرعونُ وملأُه بقرينةِ: ﴿وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ ﴾[١].

قوله: (أو جعلت كأنها تبصر فتهدي)٢، وعلى هذا الوجه هو استعارة مكنية، شُبِّهت الآيات في جلائها في نفسها وأنها بحيث يهتدي بها الناس، كأنَّها الشخص تبصر بنفسها فتهدي الناس، والهادي ينبغي أن يكون قادراً على الاهتداء لتهدي غيرها، فإن العُمْيَ لا تقدر على الاهتداء، فضلًا أن تهديَ غيرها"٣.

ومن نظائره قوله تعالى: ﴿ وَحِيلَ بَيۡنَهُمۡ وَبَيۡنَ مَا يَشۡتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشۡيَاعِهِم مِّن قَبۡلُۚ إِنَّهُمۡ كَانُواْ فِي شَكّٖ مُّرِيبِۭ ﴾ [سبأ: ٥٤] حيث ذكر وجهين في وصف الشك بأنه مريبٌ: فإمَّا أن يُجعل الشك كالإنسان على وجه الاستعارة المكنية، ثم ينسب إليه ما هو من خواصِّ الإنسان بلازمه وهو الريب على سبيل الاستعارة التخييلية، أو أن يستعار الإسناد من صاحب الشك؛ بأن يُسند فيه ما لصاحب الشك للشك مبالغة، ليكون من الإسناد المجازي. كما يقال شعر شاعر٤.

وكذا قوله تعالى: ﴿ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ ﴾ [لقمان: ٢]، حيث خَرَّج وصف الكتاب بالحكمة تخريجين؛ الأول: أنه من الاستعارة المكنية كما في قوله تعالى: ﴿إِذۡ أَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلۡعَقِيمَ ﴾

---

١ أي: في الآية التي بعدها، وهي قوله تعالى: ﴿ وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ ظُلۡمٗا وَعُلُوّٗاۚ فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ﴾ [النمل: ١٤].

٢ الكشاف (٣٥٦/٣).

٣ فتوح الغيب (٤٧٢/١١).

٤ المرجع السابق (٥٩٠/١٢-٥٩١).

[الذاريات:٤١]، والثاني: أن يكون الحكيم من صفاته عزّ وجلّ، وَوَصْفُ الكتاب به من باب الإسناد المجازي؛ لأنَّ الكتاب منه بَدَء، وهو بسببه. واستظهر الطيبي أنه من الاستعارة المكنية ١.

ولذلك نظائر أخرى كثيرة في فتوح الغيب٢، والطيبيُّ في كلِّ ذلك شارحٌ عبارةَ الكشاف، ولكنْ لَه أرَبٌ بالانتصار للإمام السَّكَّاكِيِّ الذي جعل المجازَ كلَّه لُغَويًّا٣، كما يصرح بذلك في التبيان: واعلمْ أن الشيخ٤ نَظَمَ هذا المجاز في سِلك الاستعارة بالكناية .. وما ذَهَبَ إليه الشيخُ هو الحَقُّ"٥.

وأفاد _ رحمه الله _ أن ما ذهب إليه السكاكيُّ مِنْ رَدِّ الإسناد المجازي إلى المكنية سبقه إليه غيره، فلا اعتراض عليه كما ظَنَّ، أفاده عند تفسير قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ ٱلْآيَٰتِ وَٱلذِّكْرِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ [آل عمران: ٥٨]، حيث يقول صاحب الكشاف: " (والذكرُ الحكيمُ): القرآنُ، وُصِفَ بصفةِ مَنْ هُو سَبَبُه، أو: كأنَّه ينطقُ بالحِكمةِ لكثرةِ حِكَمِه"٦. ويشرحه الطيبي: " قولُه: (وصف بصفة من هو سببه) وهو من الإسناد المجازي، كقوله: نهارُه صائم، وليلُه قائم.

قوله: (أو كأنه ينطق بالحكمة)، اعلم أن الضمير في قوله: ﴿ ٱلْحَكِيمِ ﴾ العائدَ إلى الذكر، المراد به: القرآن إذا حُمل على حقيقته _ ولا شكَّ أن نَفْسَ القرآن ليس بحكيم _ كان الإسناد مجازياً؛ لأنَّ مسبِّبَه _ أي: مُنزلُه _ حكيم، وإذا شَبَّهَ القرآنَ لكثرة حِكَمِهِ، بإنسان ذي حِكْمَةٍ، ثم خَيَّل القرآن نفسَ الشخص، ثم أطلق القران على المتخيل ورمز بقوله: ﴿ ٱلْحَكِيمِ ﴾ _ وهو من

---

١ السابق (٢٧٨/١٢-٢٧٩).

٢ فتوح الغيب (١٦٦،٥٧٥/٨)، (٥١٤/١٠)، (٤٠١/١١-٤٠٢)، (٦٠/١٥)، (١٦/ ١٩٢).

٣ قال السَّكَّاكِيُّ _ رحمه الله _: " هذا كله تقرير للكلام في هذا الفصل بحسب رأي الأصحاب من تقسيم المجاز على لغوي وعقلي

وإلا فالذي عندي هو نَظْمُ هذا النوع في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بوساطة المبالغة في التشبيه على ما عليه مبنى الاستعارة _ كما عَرَفت _ وجعل نسبة الإنبات إليه قرينة الاستعارة وبجعل الأمير المدبر لأسباب هزيمة العدو استعارة بالكناية عن الجند الهازم وجعل نسبة الهزم إليه قرينة للاستعارة. وإنني بناء على قولي هذا ههنا، وقولي ذلك في فصل الاستعارة التبعية، وقولي في المجاز الراجع عند الأصحاب على حكم للكلمة على ما سبق أجعل المجاز كله لغويا" مفتاح العلوم: ٤٠٠-٤٠١.

٤ يَقْصِدُ السَّكاكيَّ _ رحمه الله _.

٥ التبيان: ١١٩ـ١٢٠.

٦ الكشاف (٣٩٤/١).

روادف المشبه به _ أن القرآنَ مكانُ الاستعارة، يكون استعارةً مكنيةً، ولا تظُنَّنَّ أنَّ قوله: (كأنه ينطق بالحكمة)، مشعرٌ بأن التركيب تشبيه لذكر الطرفين، وهو القرآن المُشَبَّه، والحكيمُ المُشَبَّه به، فإن التحقيق ما ذَكَرْتُ لك.

وتبيَّن لك من هذا أن الفاعل في الإسناد المجازي يمكن أن يكون مشبَّهاً على سبيل المكنية، وأن قول صاحب (المفتاح): الذي عندي هو نظم هذا النوع، أي: الإسناد المجازي، في سلك الاستعارة بالكناية، ليس من مخترعاته، بل هو قد قيل، وذُهِبَ إليه، وأن راميَه خابطٌ في الظلمات"١.

ولم يَقف الطيبي عند حَدِّ النقل عن الأئمة، بل تجاوَزَ الأمر إلى جعل الذوق حاكِمًا في هذه المسألة، قال: " هذا ثُمَّ جَرِّبْ ذَوْقك في قول القائل٢:

مَن كانَ في الدنيا أخا ثِقَةٍ بها * * * والأمنُ مَذهبُ ليلِه ونهارِه

عَطَفَتْ عليه من الرَّدى بغوائلٍ * * * قد نامَ عنها ناظِرٌ لحذارِه

كيف تجد في لُطْفِ قوله: والأمنُ مَذهبُ ليلِه ونهارِه عند الاستعارة، وتفقدُه عند المجازِ العقليِّ، وكُن الحاكمَ الفيصلَ دونَ الشيخِ رحمه الله"٣.

* * *

---

١ فتوح الغيب (١٢٣/٤ـ١٢٤).

٢ لم أقف على الأبيات عند غير الطيبي.

٣ التبيان: ١٢٠. وانظر: الكرماني، تحقيق الفوائد الغياثية (٧٠٨/٢-٧٠٩).

المبحث الثاني: ملابسات المجاز العقلي عند الإمامِ الطِّيبيِّ:

ملابسات المجاز العقليِّ كثيرةٌ، ذكر الطِّيبيُّ بعضَها في التبيان١ نقلاً عن جار الله: " للفعل ملابساتٌ شَتَّى: يلابس الفاعلَ، والمفعولَ به، والمصدرَ، والزمانَ، والمكانَ، والمسبِّب له. فإسناده إلى الفاعل حقيقةٌ، وقد يسند إلى هذه الأشياء على طريق المجاز"٢.

وقد وَقفَ الخطيبُ عند هذه الملابسات٣، وكذلك أكثرُ المتأخرين٤. ولا زالَ الكاتبون في المجاز العقليِّ من المعاصرينَ يقف أكثرهم عند هذه الملابَساتِ لا يتعدَّاها، ولكنَّ الزمخشريَّ الذي تأثَّروا به يعود فيذكرُ أنواعًا كثيرةً من الملابسات٥. وكذلك يفعل الطيبيُّ، يذكرُ ما اشتهر من تلك الملابسات، ويذكرُ غيرها، فممَّا ذكره من تلك الملابسات٦:

١ـ الفاعليَّة:

الأصل في الفعل٧ المبنيِّ للمجهول أن يُسندَ إلى نائب الفاعل٨، فإذا أُسندَ إلى الفاعل فهو مجاز مجاز عقلي بعلاقة الفاعلية، كما في قولنا: غُمِرَ السَّيْلُ، وسَيْلٌ مُفْعَمٌ، فالأصل فيهما: غُمِرَ الوادِي، وواد مُفْعَمٌ٩.

---

١ التبيان: ١١٨.

٢ الكشاف (٩١/١).

٣ انظر: تلخيص المفتاح: ٣٧.

٤ انظر _ مثلًا لذلك _: بغية الإيضاح (٥٣/١ـ٥٤)، المنهاج الواضح (٩٤/١ـ٩٦)، (٤٦/٤ـ٤٩).

٥ البلاغة القرآنية، د.أبو موسى: ٥٣٥.

٦ قال الدكتور جميل بني عطا _ جَمَّله الله بسابغ عطاياه _ في القسم الدراسي لفتوح الغيب (٤٨١/١): (ملابسات المجاز العقلي كثيرة، عَرَضَ الطيبي لنماذج قليلة منها). وكلام فضيلته واردٌ على الجزء الذي حققه من الحاشية، وهو المجلد السادسُ الضامُّ سورتي الأنعام والأعراف. وباستقراء جميع الحاشية تظهر باقي ملابسات هذا النوع من المجاز.

٧ يقع التجوُّزُ العقليُّ في الفعل أو ما يَدُلُّ على معنى الفعل. والمُراد بالفعل: ما اصطلح عليه النحاة، وهو ما دَلَّ على حَدَثٍ مقرون بأحد الأزمنة الثلاثة، والمراد بما يدل على معناه: المصدرُ وسائرُ المشتقات كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، وغير ذلك. انظر: المنهاج الواضح للبلاغة ها (٢) (٩١/١).

٨ الذي كان في الأصل مفعولاً به.

٩ المنهاج الواضح (٩٥/١).

وقد أجمَل الطيبيُّ هذا المَقامَ بقوله: أن يُجعَل الفاعل مفعولا[١].

ومن أمثلته قولُ الله تعالى: ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْأَخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴾ [الإسراء: ٤٥]، حَيْثُ بَيَّن الطِّيبيُّ أنَّ قوله _ سبحانه _: ﴿حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴾ هو من قبيل (سَيْلٌ مُفْعَمٌ) _ بفتح العين _، يعني: جَعَل اسمَ المفعول بمعنى الفاعل، فإن الحجابَ هو السَّاتِر، والمستورُ ما وراءَه، نحو: سَيْلٌ مُفعَم، فإن السَّيْلَ مُفعِم والوادي مُفْعَمٌ، فَعَكَس مبالغةً في ذلك، فهو من الإسناد المجازي[٢].

وزاد هذه القضيَّة وضوحا وَصْفُ العذاب بالخِزي، في قوله تعالى: ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِيٓ أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ لِّنُذِيقَهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْيِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَلَعَذَابُ ٱلْأَخِرَةِ أَخْزَىٰ وَهُمْ لَا يُنصَرُونَ ﴾ [فصلت:١٦]، يقول الطِّيبيُّ _ طيَّب الله ثراه _: " (عَذابٌ خَزٍ) أي: عذاب ذليل؛ لأن الخزي هو الذُّلُّ والاستكانة، وإنَّما المعذَّب ذليلٌ مُهان، فهو على الإسناد المجازي. الجوهري: خَزِيَ _ بالكسر _ يَخْزَى خِزْيًا: ذَلَّ وهَانَ[٣]. قال ابن السِّكِّيت: وَقَعَ في بَلِيَّةٍ وأخزاهُ الله[٤]، والدليل على أنه من إضافة الموصوف إلى الصفة، قولُه تعالى: ﴿وَلَعَذَابُ ٱلْأَخِرَةِ أَخْزَىٰ ﴾، ووَصْفُ العذاب بالخزي أبلغُ من وَصْفِ الكفار به؛ لما يَلزَمُ منه أنه بَلغتْ ذِلَّتهم إلى أن سَرَتْ إلى ما يلابسهم من العذاب، نحوَ قولك: شِعْرٌ شاعر، أي: بَلَغَ الرَّجل في الشاعريَّةِ إلى أن شِعْرَهُ أيضا شاعر. قال المتنبي[٥]:

وما أنا وَحْدي قُلتُ ذا الشِّعرَ كلَّه * * * وَلكنَّ شِعْري فيك من نفسِه شِعْرُ[٦]

---

١ انظر: فتوح الغيب (١٣٩/٢) بيسير تصرُّف.

٢ المرجع السابق (٣٠٧/٩).

٣ الرازي زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي (المتوفى: ٦٦٦هـ): مختار الصحاح، ص٩٠، ط٥، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية ـ الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

٤ ابن السِّكِّيت أبو يوسف يعقوب بن إسحاق: إصلاح المنطق، ص٣٧٣، ط٤، تح: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ١٩٨٧م.

٥ انظر: الزوزني، أبو سهل محمد بن الحسن العارض، قشر الفَسْر، ج١، ص١٨١، ط١، تح: عبد العزيز بن ناصر المانع، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ـ الرياض، ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٦ م.

٦ فتوح الغيب (٥٨٧/١٣).

٢ـ المفعوليَّة:

الأصل في الفعل١ المبنيِّ للمعلومِ أن يُسنَدَ إلى الفاعل، فإذا أُسند للمفعول به صار الإسناد مجازيًّا بعلاقة المفعولية، كما في قولنا: رَضيَتْ عيشَتُه، و عيشةٌ راضيةٌ، مكانَ: رضي زَيْدٌ عيشتَه، عيشةٌ مرْضِيَّة٢.

وقد أجمَل الطيبيُّ هذا المقام بقوله: أن يُجعَل المفعول فاعلا٣.

وقال في موضع آخر: هو أن يُستعارَ إسناد الفعل من الفاعل الحقيقيِّ لفاعلٍ غير حقيقيٍّ٤.

ومن أبرز أمثلة هذه الملابسة قولُه تعالى: ﴿ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ [القارعة:٧]، فقد أشارَ الطِّيبيُّ إلى أن راضِيَةٌ _ في هذه الآية _ بمعنى المفعول، أي: مرضية، على التجوز في الكلمة نفسها، وأنَّ الإسناد مجازيٌّ، وهو حقيقةٌ إلى صاحب العيشة٥.

وأمَّا الفائدة البلاغية من هذا الإسناد فهي بيانُ تمام رِضا صاحبِ العيشة عنها حتى إنَّ الرِّضا سَرى إلى ذات العيشة، فصارت هي راضية. قال شهابُ الدين الآلوسِيُّ: " أسند الرضا إليها؛ لجَعْلِها لخُلُوصِها دائما عن الشوائب كأنها نفسَها راضيةٌ"٦.

٣ـ المصدرية:

من مواضع الإسناد إلى المصدر قوله تعالى في وصف بقرة بني إسرائيل: ﴿ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ ﴾ [البقرة:٦٩]، حيث إن الحَقَّ _ سبحانه _ لم يكتف

---

١ أو ما يَدُلُّ على معنى الفعل. كما أشرت إليه في حاشية قريبة.

٢ انظر: المنهاج الواضح (٩٥/١).

٣ انظر: فتوح الغيب (١٣٩/٢) بيسير تصرُّف.

٤ فتوح الغيب (١٣٧/٢).

٥ انظر: فتوح الغيب (٥٥٦/١٦)، روح المعاني (٤٤٩/١٥).

٦ روح المعاني (٥٤/١٥).

* كذلك من أمثلة هذه الملابسة: قولُه تعالى: (ماء دافق) [الطارق:٦]. انظر: الكشاف (٩١/١)، الدِّينَوَري أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (المتوفى: ٢٧٦هـ): تأويل مشكل القرآن، ص١٨٠، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د.ت.

بقوله: صفراءُ فاقعةٌ؛ لأنه أراد تأكيد نسبة الصُّفْرَة، فحَكم عليها أنها صفراء ثم حكم على اللون أنه شديد الصفرة، فابتدأ أولًا بوصف البقرة بالصفرة، ثم أكد ذلك بوصف اللون بها، فكأنه قال: هي صفراء ولونها شديد الصفرة١.

ويَقِفِ الطيبيُّ طويلا عند هذه الآية مبينا ما فيها من المبالغاتِ، وأنَّ من تلك المبالغاتِ الإسنادَ المجازيَّ في قولـه _ عزَّ وجلَّ _: ﴿ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا ﴾ فهو كقولك: جَدَّ جِدُّه، قال تَأَبَّطَ شَرًّا٢:

إذا المرْءُ لمْ يَحْتَلِ وقد جَدَّ جِدُّه * * * أضاعَ وقاسَى أمرَه وهو مُدبِرُ

قال المَرْزوقي: جَدَّ جِدُّه إذا ازْداد جَدَّ جِدًّا. ونحوُه قولُك: حتى اسْتَدَقَّ نُحولُها، أي: ازدادت دِقَّتُها دِقَّةً، (وجُنونُك مَجنونٌ)" من قولِه٣:

جُنونُك مَجنونٌ ولَسْتَ بواجدٍ * * * طبيبا يُداوي من جُنونِ جُنون

.. فَدَلَّت هذه المبالغةُ على أنها بلغت الغاية في بابها٤.

والأصل أن يُمَثَّلَ بقولهم: جَدَّ جِدُّه للإسناد المجازي بعلاقة المصدرية فحَسْبٌ، ويتفطَّن الطِّيبيُّ إلى أن الزمخشري قد يُمثِّل به للدلالة على مطلق الإسناد المجازيِّ، كما فَسَّر قوله تعالى: ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [البقرة:١٠]، بقوله: " يُقالُ: أَلِمَ فهو: أَلِيمٌ، كوَجِعَ فهو وجيع، ووُصِفَ العذابُ به نحوُ قوله٥:

---

١ روح المعاني (٢٨٨/١).

٢ ورد منسوباً له: الأخفش الأصغر، أبو المحاسن علي بن سليمان بن الفضل: الاختيارين، ص٢٩٥، ط١، تح: فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر ـ بيروت، دار الفكر ـ دمشق، ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩، البغدادي، خزانة الأدب، (٥٠٢/٧).

٣ البيت بلا نسبة. وقيلَ: لعبد الرحمن بن منصور الأسيدي. ولا يُتصوَّر منه ذلك. انظر: الجاحظ عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (المتوفى: ٢٥٥هـ): الحيوان، ج٦، ص٤٤٣، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ.

٤ فتوح الغيب (٥٢٣/٢ـ٥٢٤) بيسير تصرُّف.

٥ البيت لعمرو بن معد يكرب. وصدره:

وخيلٍ قد دَلَفتُ لها بخَيل

تَحيَّةُ بينِهِم ضَرْبٌ وَجِيعٌ

وهذا على طريقة قولهم: جَدَّ جِدُّه، والألم في الحقيقة للمُؤلم، كما أنَّ الجِدَّ للجَادِّ"١.

فيبيِّن عبارة الكشاف بقولِه: " قولُه (طريقة قولهم: جَدَّ جِدُّه) أي: طريقةُ الإسنادِ المجازيِّ. قيل: يجوزُ أن يكون ﴿ أَلِيمٌ ﴾ بمعنى مؤلِم، كالسميع بمعني المُسمِع، والنذير بمعنى المُنذِر، وأنشد الزجَّاج لعَمْرو بن مَعْدي كَرِب٢:

أمِن رَيحانةِ الدَّاعي السميعُ * * * يُؤرِّقني وأصحابي هُجوع

وقال: معنى السَّميع: المُسْمِع٣"٤.

ولا يخفى على الناظر أن الأليم بمعنى المؤلِم هو من باب الإسناد المجازي بعلاقة الفاعلية لا المصدرية، فتقرَّر ما أوْرَدْتُ٥.

ويؤكد هذا تفسيرُ الزمخشريِّ نفسِه قولَه تعالى: ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ ﴾ [هود: ٢٦]، يقول: " وَصْفُ اليومِ بـ ﴿أَلِيمٍ ﴾ من الإسناد المجازيِّ؛ لوُقوع الألم فيه. فإن قلتَ: فإذا وُصِفَ به العذاب؟ قلتُ: مجازيٌّ مثلُه؛ لأنّ الأليم في الحقيقة هو العذاب، ونظيرهما قولك: نهارك صائم، وجَدَّ جِدُّه"٦.

انظر: شُرَّاب محمد بن محمد حسن: شرح الشواهد الشعرية في أُمَّاتِ الكتب النحوية، ج٢، ص١٠٧، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧م. وانظر: البغدادي، خزانة الأدب، (٩/ ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٢).

والعكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ): شرح ديوان المتنبي، ج٤، ص١٠٩، تح: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت. د.ت.

١ الكشاف (٩٩/١).

٢ الأصمعيات: ١٧٢.

٣ معاني القرآن وإعرابه (٨٧/١).

٤ فتوح الغيب (١٧٧/٢).

٥ وليس هذا التصرُّف بدْعًا من الزمخشري، بل هو شائعٌ عند علماء البيان والتفسير.

٦ الكشاف (٣٦٧/٢).

يقول الطيبي شارحا عبارة الكشاف (ونظيرهما قولك: نهارك صائم، وجَدَّ جِدُّه): " إشارةٌ إلى الفرق بين المجازَين في الإسناد، نُزِّلَ الظَّرفُ في الأوَّل منزلة الشخص نفسه؛ لكثرةِ مباشرته الصَّوْمَ فيه، كأنه واقعٌ فيه، وفي الثاني: جُعِلَ وَصْفُ الشخصِ كالشخصِ، وأُسنِد إليه ما كان مسنداً إليه؛ لاستبداده به"١.

٤- الزمانية:

ويذكر الطيبيُّ الإسناد إلى ظرف الزمان، فيُفسَّر إضافة المكر إلى الليل في قول الله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَآ أَن نَّكْفُرَ بِٱللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُۥٓ أَندَادًا ﴾ [سبأ:٣٣]= يقول صاحب الكشاف: " ومعنى ﴿ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾: مَكرهُم في الليل والنهار، فاتَّسَع في الظرف بإجرائه مجرى المفعول به، وإضافةِ المَكر إليه، أو جُعِلَ ليلُهم ونهارُهم ماكِرَينَ على الإسناد المجازي"٢

ثم يقول: ونحوُه: (نهاره صائم)؛ أسند (الصومَ) إلى (النهار) لِلُزُومِه فيها، ولإيجاب المصير إلى الله تعالى ولقائه _كما قال: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُوا۟ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [يونس:٧]، ولا يقع ذلك إلا في ذلك اليوم _ جُعلَ (اليومُ) بنفسه لاقيًا، يعني: أن الاشتغال باللّذات والانهماكَ في الشهوات أذْهَلَكُم وألْهَتْكم عن تَذَكُّرِ العاقبة، وسَلَّطَ عليكم نسيانَها.. واللهُ أعلمُ٣.

ويُشيرُ الطِّيبيُّ إلى القيمة البلاغية في هذا النوع من الإسناد، عند قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا ﴾ [غافر: ٦١] يقول: " ذلك أن الملابِسَ إذا وُصف بصفةِ الملابَس به كان ذلك إيذانا بكمال ذلك الوصف في الأصل، وأنه سرى منهُ إليه لكثرة صدوره منه، فإذا قيل: "نهارُه صائمٌ" بدل "هوَ في النهار صائم" أفاد أنه بلغَ فيه إلى أن اتَّصف نهارُه بصفته. وكذلك المراد في الآية المبالغةُ في وصف تهيُّئ أسباب المعاش وسهولةِ تَأتِّيها؛ لأن زمان التَّعَيُّش

١ فتوح الغيب (٥١/٨).

٢ الكشاف (٥٩٤/٣).

٣ فتوح الغيب (٢٦١/١٤- ٢٦٢).

هو النهار لنورانِيَّتِه واستزادةِ قُوَّةِ المبصِر فيه، فجُعِلَ كأنَّه هو المبصِر، ولو قيل: "لتبصروا" لم يُعْلَم ذلك"١.

ومن مواضع هذا المجاز قوله تعالى: ﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۚ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ۖ وَلَا تَنقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ ۚ إِنِّي أَرَاكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ ﴾ [هود: ٨٤]، حيث قَدَّمَ المُحَقِّقُ الطيبيُّ في الأبلغيَّة وصفَ اليوم بالإحاطة على وصف العذاب بها؛ لأنَّ اليوم زمان لجميع الحوادث، فيوم العذاب زمانُ جميع أنواع العذاب الواقعة فيه، فإذا كان محيطا بالمعذَّب فقد اجتمع أنواع العذاب له، وهذا في الكنايةِ قريبٌ من قولِه٢:

إن السماحة والمروءةَ والندى * * * في قبة ضربت على ابن الحشرج

فإن وقوع العذاب في اليوم كوجود الأوصاف في القبة، وجعل اليوم محيطا بالمعذب كضرب القبة على الممدوح، فكما أن هذا كنايةٌ عن ثبوت تلك الأوصاف له كذلك ذاك كناية عن ثبوت أنواع العذاب للمعذب٣.

ومنها: قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ ﴾ [يوسف:٤٨]، يقول الطيبيُّ _ رحمه الله _: " لَمَّا كان سببُ الادِّخار السنينَ المُجْدِبَة، كان الصَّرْفُ إلى أهْلِهِنَّ للأكل الصرفَ إلَيْهِنَّ، ومن هذا الباب قولُه٤:

أشابَ الصغيرَ وأفنى الكبيـــ * * * ـــرَ كَرُّ الغَداةِ ومَرُّ العَشِـــيِّ٥

---

١ المرجع السابق (٥٣٥/١٣).

٢ سبق تخريجه.

٣ انظر: فتوح الغيب (١٥٧/٨-١٥٩)، روح المعاني (٣١١/٦).

٤ البيت للصلتان العبدي. انظر: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، الشعر والشعراء، ج١، ص٤٩٣، تح: أحمد محمد شاكر، دار الحديث ـ القاهرة، ١٤٢٣هـ.

٥ فتوح الغيب (٣٥٩/٨).

وقد يحتمل التركيب مع هذه الملابسة من المجاز العقلي وجوهًا أخرى فيبينها الطيبي، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَقِيمٍ ﴾ [الحج: ٥٥]، حيث عَلَّلَ وصفَ اليومِ بالعقيم بوُجوهٍ:

١- أحدها: أنه على الإسناد المجازي، أسندَ العقيم إلى اليوم، لكونه صفتَه، على نحوِ قولِه تعالى: ﴿ يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا ﴾ [المزمل:١٧]، أصلُه: يجعل اللهُ الولدان في ذلك اليومِ شيبًا، فالمعنى: يومٌ يُعقم اللهُ النساءَ فيه، أي يَصِرْن ثَكلى، فأسند (العقيم) إلى (اليوم) مبالغةً، كقولك: نهاره صائم، وليلُه قائم، ولِما أنَّ العقيمَ بمعنى ثَكلى في هذا الوجهِ قيل: (كأنَّهُنَّ عُقُمٌ).

٢- وثانيها: أنه من باب الاستعارة المكنية، فالمُستعارُ له اليومُ، والمستعارُ منه المَرأةُ، والجامعُ: فقدانُ النتيجة، وكما أن المرأةَ إذا فقدتِ الولدَ وُصفت بالعقم، أي: الثَّكل، كذلك اليومُ إذا فُقِدَ فيه المحاربون يُوصف بالعقمِ كأنَّه أُمُّهُمْ، ومثلُه قولهم: ابنُ اليومِ، وأبناءُ الزمان، وأبناءُ الحرب، والاستعارةُ واقعةٌ في اليومِ بأن شَبَّه اليومَ بالمرأةِ في فِقدان، مشتملةٌ تشبيهًا بليغًا، ثم تُوُهِّمَ أنَّ اليوم هي المَرأةُ على سبيل التخييل، ثم أطلق اليوم الذي هو اسم المُشَبَّه، وأريد به اليومُ المُتَخَيَّل، والقرينةُ نسبةُ العقيم إليه.

٣- وثالثها: أنه من التبعية، فالمُستعارُ منه ما في المرأةِ من الصفةِ التي تمنعُ من الحَمل، والمستعارُ له ما في اليومِ من عدمِ الخير، فشُبِّه عدمُ الخير بمنع الحمل، ثم سَرَى من المصدر إلى الصفة المشبهة، كقول قومِ شعيبٍ عليه السلامُ: ﴿ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾ [هود: ٨٧]، فالاستعارةُ واقعةٌ في العقيم.

٤- ورابعُها: أن يُكَنَّى بمجموع قولِه: ﴿ يَوْمٍ عَقِيمٍ ﴾ عن شِدَّته وفَظاعَته، كما يُقال: إنَّ النساءَ بمثله عَقِيمٌ.

قالَ الحَمَاسِيُّ١:

---

١ ورد البيت بغير نسبة عند: القلقشندي أحمد بن علي بن أحمد الفزاري (المتوفى: ٨٢١هـ): صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج١٢، ص٨٨، دار الكتب العلمية، بيروت.

عَقِمَ النساءُ أنْ يَلِدْنَ بمِثْلِهِ * * * إنَّ النِّساءَ بمثْلِه لَعقيم"١

ولا امتناع في أن يكون في اللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد أكثر من وجهة مجازية باعتبار العلاقات المختلفة٢.

٥- المكانية:

لعلَّ أول موضع في القرآن يجري فيه المجاز العقلي بهذه الملابسة هو قول الله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [البقرة: ٢٥]، حيث يذكر المفسرون الخلاف في النهر، هل هو مَكان جَرْي الماء، أم الماءُ نفسُه، وأكثر المفسرين على الرأي الأوَّل، وهو اختيار الطيبيِّ _ طيَّب الله ثراه _، حيث يقول: " والإسناد مجازيٌّ على نحو: طريقٌ سائرٌ؛ لأنه لمَّا كَثُرَ في الطريق وَطءُ العُفاة كأنها هي التي تطؤهم .. أسندَ الفعل إلى الظرفِ على المجاز٣.

ومنها قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ [البقرة:١٢٥]، حيث بَين أن وصف الحرم بالأمن هو كقوله: ﴿حَرَمًا ءَامِنًا وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٦٧]، وأن معنى ﴿ءَامِنًا﴾: (ذا أمن)، وموضعَ أمنٍ، كقوله تعالى: ﴿بِوَادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعٍ﴾ [إبراهيم: ٣٧]؛ لأنَّ من سكن فيه آمنا إلى الحرم أَمِنَ مِن خطفِ الناس، فالحرم إذًا موضعُ أَمْنٍ على الحقيقة، أو لأنَّ الجانيَ يأوي إليه فلا يُتَعرَّضُ له، فيأمن حتى يخرج. فعلى هذا إسناد ﴿ءَامِنًا﴾ إلى الحرم على سبيل

الأصفهاني أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب (المتوفى: ٥٠٢هـ): محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، ج١، ص٣٦٤، ط١، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٤٢٠ هـ.

١ فتوح الغيب (١٠/٥١٤-٥١٥)

٢ انظر شروح التلخيص (١١٩/٤).

٣ فتوح الغيب (٣٥٨/٢-٣٥٩).

المجاز؛ لأنَّ المقصودَ: أمْنُ المُلتجئ إليه، فأُسند إليه مبالغةً، وهذا مذهب أبي حنيفة _ رضي الله عنه _، واستدل بظاهر الآية١.

ومنها _ أيضًا _قوله سبحانه: ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴾ [المؤمنون: ١٣]، حيث ذكر الطيبيُّ _ رحمه الله _ أن قوله: ﭻ ﭼ صفة للنطفة في الأصل، وقد أجري على مكانها ومستقرها، وهو الرّحم، إما على الإسناد المجازيِّ نحوَ: طريقٌ سائرٌ، للمبالغة.

وجَوَّز أن يُقال: إن الرحم نفسها متمكنة فوُصِفَ الرحم بالمكين، ليؤذن بأن النطفة مُكّنت بحيث هي في رحم مكين غير منفصل مع ثِقل الحمل، ومعنى تَمَكُّنها أنها لا تنفصل لثِقَل حملها أولا تَمُجُّ ما فيها، كأنها أُحرزت في حرزٍ حصين، وعلى هذا هو: كنايةٌ، أي: جعلناه نطفةً محروزة٢.

ومن مواضع هذه العلاقة قولُه تعالى: ﴿ وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَٱجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَٰنًا نَّصِيرًا ﴾ [الإسراء:٨٠]: حيث بَيَّن الطيبيُّ أن إضافة ﴿ مُدْخَلَ ﴾ إلى الصدق هي مبالغةٌ على الإسناد المجازي، كما يظهر من قوله: " معنى الإضافة في ﴿ مُدْخَلَ صِدْقٍ ﴾ و ﴿ مُخْرَجَ صِدْقٍ ﴾ نحو الإضافة في "رَجل صِدْقٍ" و "رَجُل سوء"، والصدق إنما هو من أوصاف ذوي العلم، فإذا وُصف غيره كان دالًا على أن ذلك الشيء مَرْضِيٌّ محمودٌ في بابه٣. ثمَّ نَظَّره بقوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ إِلَى ٱلْأَرْضِ كَمْ أَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ ﴾ [الشعراء:٧]، وفسَّره بقول صاحب الكشاف: (وَصَفَ الزوجَ من النبات بالكرم، والكرمُ صفةٌ لكل ما يُرضى ويُحمد في بابه)٤"٥.

---

١ فتوح الغيب (٨٠/٣).

٢ المرجع السابق (٥٥٧/١٠).

٣ السابق (٣٦٠/٩).

٤ الكشاف (٣٠٦/٣).

٥ فتوح الغيب (٣٦٠/٩).

٦ـ السَّببية:

قد يُسنَدُ الفعل إلى السبب مجازًا سواءٌ أكان السببَ عاديّاً أو عقليًا أو شرعيًا١، فمن أمثلة ذلك إسناد التصديق إلى النبيِّ هارون _ عليه السلام _ في قوله تعالى: ﴿ وَأَخِى هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّى لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِىَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِىٓ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴾ [القصص: ٣٤]. يقولُ الطِّيبيُّ _ رحمه الله _: " التَّصديق حقيقةٌ في القوم وهم الذين يباشرونَه بأنفسهم؛ فإسنادُ الفعل إليهم حقيقةٌ، وليس في هارون تصديق؛ ولكن لما كان السببَ في التصديق استُعير الإسنادُ له، ونحوُه: بنى الأميرُ المدينة، والأميرُ إنما أمرَ بالبناء، فأسند إلى الحامل كما أسند إلى المُباشر"٢.

ومنه إسنادُ الأمرِ إلى الصلاةِ في قولِه تعالى حكايةً عن قوم شعيب: ﴿ قَالُواْ يَـٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَـٰٓؤُاْ ﴾ [هود: ٨٧]: حيث يقول الطيبيُّ: إنَّ قومَ شُعَيبٍ طَنَزُوا في جعلها آمرة، يعني: أسندوا الأمر والنهي إلى الصلاة على الإسناد المجازي مبالغة؛ لأنها سببٌ إلى ترك المنهيات، كأنها هي المُحصِّلة٣.

ومما لَطُفَ مأخذُه، وَدَقَّ مسلكه من أمثلة هذه الملابسة: قولُه تعالى: ﴿ هَـٰذَا فَوْجٌ مُّقْتَحِمٌ مَّعَكُمْ ۖ لَا مَرْحَبًۢا بِهِمْ ۚ إِنَّهُمْ صَالُواْ ٱلنَّارِ ۝٥٩ قَالُواْ بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًۢا بِكُمْ ۖ أَنتُمْ قَدَّمْتُمُوهُ لَنَا ۖ فَبِئْسَ ٱلْقَرَارُ ﴾ [ص: ٥٩ــ٦٠]، حيث اجتمع مجازان عقليان في كلمة واحدة؛ هي ﴿ قَدَّمْتُمُوهُ ﴾، بيَّنَهُمَا العلامة الطِّيبيُّ، هُمَا:

١ـ المجاز الأول في إسنادِ التقديم إلى الرؤساء؛ لأنهم السَّبب فيه بإغوائهم٤.

---

١ شرح الدردير على تحفة الإخوان: ١١.

٢ فتوح الغيب (٥٤/١٢).

٣ فتوح الغيب (١٦٦/٨).

٤ ويُعبِّرُونَ عنه بالسبب الآمر، أو السبب الباعث. انظر: حاشية الصاوي على تحفة الإخوان: ١٢، المنهاج الواضح (٩٦/١).

٢- والثاني إيقاعه على العذابَ أو الصَّلْيَ معَ أنَّ المُقدَّمَ هو عملُ السوء١ الذي هو سبب له، فهو مجازٌ من إطلاق اسم المُسَبَّبِ على السَّبَب٢.

وقيل: أُطلق الضميرُ الذي هو عبارة عن العذاب أو الصلي المسبب عن العمل على العمل مجازا لغويا، وقيل: لا حاجة إلى ارتكاب المجاز فيه فتقديم العذاب أو الصَّلْي بتأخير الرحمة منهم٣.

وقد يشير الطيبيُّ إلى هذه الملابسة دون التصريح باسمها كما في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴾[طه:١١٣]، حيث يقول الطيبيُّ: " والذي يَحضُرنا الآنَ _ والله أعلم _ أنَّ المعنى ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ أي: فصيحاً ناطقًا بالحق ساطعا تِبيانه؛ لعلهم يحدث لهم التأمل والتفكر في آياته وبيناته الوافية الشافية؛ فيذعنون ويطيعون"٤.

٧- المسبَّبيَّة:

وقد مَثَّلتُ لها بالمجاز الثاني في كلمة ﴿ قَدَّمْتُمُوهُ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًۢا بِكُمْ ۖ أَنتُمْ قَدَّمْتُمُوهُ لَنَا ۖ فَبِئْسَ ٱلْقَرَارُ ﴾ [ص:٦٠]، حيث أوقع التقديمَ على العذابَ أو الصَّلْيَ معَ أنَّ المُقدَّمَ هو عملُ السوء الذي هو سبب له، فهو مجازٌ من إطلاق اسم المُسَبَّبِ على السَّبَب٥.

وقد سَبق بيانُه في العلاقة السابقة.

٨- الجزئية:

---

١ من العقائد الزائغة، والأعمال السيئة.

٢ فتوح الغيب (٣٠٧/١٣).

٣ روح المعاني (٢٠٨/١٢).

٤ فتوح الغيب (٢٤٩/١٠).

٥ المرجع السابق (٣٠٧/١٣).

وقد يُسنَد ما للكُلِّ للجزءِ إسناداً مجازيًّا، كما في قوله تعالى: ﴿ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ [العلق:١٦]، حيث إنَّ وَصْفَ الناصية بما ذكر مع أنه صفة صاحبها للمبالغة، حيث يدل على وصفه بالكذب والخطأ بطريق الأولى، ويفيد أنه لشدة كذبه وخطئه كأنَّ كل جزء من أجزائه يكذب ويُخطئ، وهو كقوله تعالى: ﴿ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ ﴾ [النحل:٦٢]١، يقول الطيبي _ رحمه الله _: " قال الزجاج: (تأويلُه: بناصيةٍ صَاحِبُها كاذبٌ خاطئ، كما يقال فلان نهارُه صائم وليلُه قائم، أي: هو صائمٌ فِي نهاره، وقائمٌ في ليله)٢.

وقلت: والمبالغة فيه أن الكافرَ بلغَ في الكذبِ والخطأ، إلى حيث إن الكذبَ والخطأ ظاهران من ناصيته، على نحو قولهم: وجهُه نصفُ الجمال٣.

٩- وقد يُسند الفعل إلى الملزوم، يقول في قوله تعالى: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾ [البقرة: ١٧]: " ينتصبُ ﴿ مَا حَوْلَهُۥ ﴾ على الظرفية أي: أضاءت النار في الأمكنة التي حول المستوقد، وإنما أضاء إشراقُ النار فيما حولَه لا هي نفسُها، لكن يُجعل إشراق ضوء النار بمزلةِ إشراق النارِ في نفسها؛ لأن ضوء النار لما كان محيطا بالمستوقد مشرقا فيما حوله غاية الإشراق، أُسند الفعلُ إلى النارِ نفسِها إسناداً للفعل إلى الأصل، كقولهم: بني الأمير المدينة٤.

١٠- ومن المجاز الحُكمي وصفُ الشيء بوصف مُحْدِثِه، يقول في قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ [لقمان: ٢]: " عن بعضهم: أن ﴿ ٱلْحَكِيمِ ﴾ من صفات الله تعالى لا من صفات الكتاب، فأَسْنَدَ صفة الله تعالى إلى الكتاب مجازاً؛ لأن الكتاب منه بَدأ وهو بسببه"٥.

---

١ روح المعاني (٤٠٩/١٥)، وفيه يصرح الآلوسيُّ بأن الإسناد مجازيٌّ من إسناد ما للكل إلى الجزء.

٢ معاني القرآن وإعرابه (٣٤٥/٥).

٣ فتوح الغيب (٥١٩/١٦)

٤ فتوح الغيب (٢٣١/٢_٢٣٢).

٥ المرجع السابق (٢٧٨/١٢-٢٧٩).

وكذلك قوله تعالى: ﴿ يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ﴾ [يس: ١– ٢]، أي: ذي الحِكمة، وَصْفٌ بصِفةِ صاحِبِه[١].

---

١ السابق (٥/٣٣٤).

الفصل الخامس: منهجُ الإمام الطيبي في عرض مسائل المجاز والقيمة العلميَّة لآرائه

وفيه مبحثان:

المبحث الأوَّل: منهج الإمام الطيبي في عرض مسائل المجاز

المطلب الأوَّل: أصول منهجه في التعامل مع المجاز

المطلب الثاني: منهجه التفصيلي في التعامل مع المجاز

المبحث الثاني: القيمة العلميَّة لآراء الإمام الطِّيبيِّ في المجاز

المطلب الأوَّل: استفادة العلماء من الطيبي

المطلب الثاني: من معالم القيمة العلمية لآراء الطيبي في المجاز

المبحث الأَوَّل: منهج الإمام الطيبي في عرض مسائل المجاز:

المطلب الأوَّل: أصول منهجه في التعامل مع المجاز:

قد يَحْسُنُ قبلَ الشروع في بيان منهج الإمام الطيبي في الحديث عن المجاز أن أعْرِضَ لأصولٍ عامَّةٍ انتهجها الإمام الطِّيبيِّ في مسائل المجاز، وجاءَ ذِكرُها في كلامه.

أَوَّلها: الحقيقة عند إمكانها مقدمة على المجاز:

صَرَّحَ الإمامُ الطِّيبيُّ بأنَّ الكلامَ لا يُحمَل على المجاز إذا أَمْكَنَ حملُه على الحقيقة، فقَال: " ولا ارتِيابَ بين علماء الأصول ومُعْتَني عِلمِ البيانِ أنَّ حَمْلَ اللفظِ على المجازِ والعُدولَ عن الحقيقةِ من غيرِ صارفٍ وداعٍ قويٍّ غيرُ جائزٍ، لا سِيَّما إذا انضمَّ معه قرينةُ إرادةِ الحقيقة"١.

ثانيها: القرينة:

تكلَّم الإمام الطِّيبيُّ عن قرينة المجازِ، وأظهر قيمتهَا، وأهمِّيَّتها، مُؤكِّدًا أنَّ ترك الحقيقة إلى المجاز لا يجوز إلا بها، يقولُ عند تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا ﴾ [الكهف: ٤٣]: " وَضْعُ "ينصرون" موضِعَ "يقدرون": وضعُ الملزُومِ مَوضع اللازِمِ، وهو من باب المجاز، وتركُ الحقيقة إلى المجاز لا يجوز إلا بقرينة، وهي هاهنا: ﴿ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾؛ لأن حاصلَ ﴿ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾: إلا اللهُ، فكأنه قِيل: لا ينصره أحدٌ إلا اللهُ، وهو كقولكَ: لم ينصرْني أحدٌ من دون زيدٍ، يُفهم منه أن زيدًا ينصرُك، ولما لم يَنصُرْه الله عُلِمَ أن المراد من النصرة القدرة عليه"٢.

وقد أشار في بعض المواضع إلى أنَّ القرينةَ تُعَيِّن المُرادَ من اللفظ المشتركِ الذي يحتمل أكثرَ من معنى، فقالَ عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا

---

١ فتوح الغيب (٣٠٦/١٠-٣٠٧). وانظر المرجع السابق (٤٧٩/٩)، (٥٣٥/١٠).

٢ نقله الطيبيُّ عن صاحب (الفرائد). انظر: المرجع السابق (٤٧٩/٩).

ﭐلَّذِى يَذۡكُرُ ءَالِهَتَكُمۡ وَهُم بِذِكۡرِ ٱلرَّحۡمَٰنِ هُمۡ كَٰفِرُونَ ﴾ [الأنبياء:٣٦]: " الذِّكرُ من الألفاظ المُطْلَقةِ كالمُشْتَرَك، يحتاج في تقييده بمُتَعَيِّنٍ إلى قرينة، فإذا حصلتِ القرينةُ ينبغي أن لا يُقَيَّد، أي: لا يُذكرَ معه الخيرُ أو الشَرُّ؛ لكون القرينة تكفي في التقييد. فقولهم: ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذۡكُرُ ءَالِهَتَكُمۡ ﴾، متضَمِّنٌ لتحقيرِ شأنِ الآلهة، فالذِّكرُ مُتَعَيِّنٌ للذَّمِ"١.

وقال في بيان دلالة ﴿مَا ﴾ الاستفهاميَّة في قوله تعالى: ﴿ أَمۡ كُنتُمۡ شُهَدَآءَ إِذۡ حَضَرَ يَعۡقُوبَ ٱلۡمَوۡتُ إِذۡ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعۡبُدُونَ ﴾ [البقرة:١٣٣]: " ﴿مَا ﴾ يُسْألُ بها عن كُلِّ مُبْهَم، فإذا عُرِف أنه عاقلٌ خُصَّ بـ (مَنْ)، أو غيرُ عاقلٍ خُصَّ بـ (ما)، فهي مُشتَرَكٌ في العمومِ وفي غيرِ العُقَلاء، فلا يتعيَّن أحدُ مفهومَيها إلا بانتصابِ قرينةٍ مُبَيِّنة "٢.

كما أشار إلى أنَّ نَصْب القرينة هو الفيصلُ بين الادِّعاءِ المُستفاد من المجاز وبين الكذب، قال: " والفرقُ بينَ الدَّعوى والباطلةِ هو أنَّ المُبطِلَ يتبرَّأ عن التأويل، وبين الكذبِ أنَّ الكذَّابَ لا ينصبُ دليلًا على خلافِ زَعْمِه، ومن أمثلةِ البناءِ على مُجَرَّدِ الدَّعوى قولُه تعالى: ﴿يَوۡمَ لَا يَنفَعُ مَالٞ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنۡ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلۡبٖ سَلِيمٖ ﴾ [الشعراء: ٨٨-٨٩]، جعل المالَ والبنين وسلامة القلب بالادِّعاءِ جنسًا واحدًا ثمَّ أخرجَ بالاستثناءِ أحد نوعيه"٣.

ثالثها: موقفه من مجيء الحقيقة والمجاز في لفظ واحد:

هذا وإنّ الطِّيبيَّ _ كغيره من جمهور البلاغيِّين _ لا يُجيزُ الجمع بينَ الحقيقةِ والمجاز٤، فعند قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابٗا مُّهِينٗا ﴾ [الأحزاب: ٥٧]، يقول: " أُطْلِقَ ﴿ يُؤۡذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾، وأُريد به فِعْلُ ما لا يرضَيانه من الكفرِ والمعاصي

١ السابق (١٠/٣٤٤-٣٤٥).

٢ فتوح الغيب (٣/١٠٩).

٣ التبيان: ١٠٣. وانظر: فتوح الغيب (١١/٥٦٢-٥٦٣).

٤ انظر: المرجع السابق، قسم الدراسة (١/٤٥٢-٤٥٣).

وغيرِهما، كأنه قِيل: إن الذين يفعلون ما لا يُرْضي اللهَ ورسولَه، فأُطلق السَّببُ وأُريد المُسَبَّبُ، وإنما ارتكبَ طريقَ المجاز، وإن صَحَّ إطلاقُ الإيذاء في حَقِّ رسول الله _ صلى الله عليه وسلَّمَ _ حقيقةً؛ لئلَّا يَجعل العبارةَ الواحدةَ مُعطيةً معنى المجازِ والحقيقة معًا"١.

المطلب الثاني: منهجه التفصيلي في التعامل مع المجاز

وأمَّا فيما يتعلَّق بالمنهج التفصيلي للإمام الطِّيبيِّ في عرض مسائل المجاز:

* فقد اعتنى _ رحمه الله _ ببيان المجاز، مع النص على نوعه وعلاقته على ما استقرَّ عليه الأمر عند البلاغيين، كأن يقول عند قوله تعالى: ﴿ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ ﴾ [الأنعام: ٥٩]: " يمكن أن تكون الاستعارة مصرَّحة تحقيقية، استعير للعلم المفاتح، وجُعلت القرينة إضافتها إلى الغيب، يعني: عنده علوم الغيب"٢.

* وقد يشير إلى وجود مجاز في الآية، دون أن يُصَرِّح بنوعه أو علاقته؛ اكتفاءً بما يُفهَم من شرحه وتوضيحه، أو لورود مثيل سابقٍ له، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ ﴾ [الحج: ١٥]، حيث بَيَّن الطيبي _ رحمه الله _ أنَّ (الكيد) وُضِعَ موضعَ (الفعل)، وذلك بأن سَمَّى الفعل منَ المَدِّ والقَطع: كيداً، فكأنه قيل: من كان يَظُنُّ من حاسديه أن الله تعالى لا ينصر رسوله في الدنيا والآخرة فَليَسْتَقْصِ وُسعه في إزالةِ ما يغيظه، وهو الكيد نفسُه ادِّعاء، فوضع موضعه ﴿فَلْيَمْدُدْ ﴾ إلى آخره"٣.

* وقد يذكر المجاز، ثم يبين الفائدة البلاغية التي يُساقُ لأجلها؛ إمَّا بقوله، أو بنقلٍ عن غيره:

---

١ المرجع السابق (٤٧٦/١٢). وانظر للتوسُّع في هذه الجزئية: فتوح الغيب (٣٤/٣)، (٣٢١/٦-٣٢٢)، (١٣١/٩..، ٣٠٥..) (٥٦٢/١١-٥٦٤).

٢ فتوح الغيب (١١٤/٦).

٣ المرجع السابق (٤٥٤/١٠).

فمن الأول: ما ذكر عند قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ [الأحزاب:٣٣]، قال: "الغَرَض من أصل الاستعارة التنفيرُ والترغيب، فإن تشبيهَ الذنب بالرِّجس مما يُتَصَوَّرُ في نفس ذي اللُّبِّ ما يُوحِشُه ويُنَفِّرُ طبعَه، كما أن تشبيهَ التقوى بالطهارة مما يُرَغِّبُهُ ويُمِيلُ طبعَه إليه"١.

ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ ۗ وَنُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [التوبة:١١]، حيث بَيَّن أن كلمة ﴿يَعْلَمُونَ ﴾ وُضِعَت مَوْضِعَ "يتفكرون" و يتأملون"٢، بعثا وتحريضا؛ لأن العِلمَ مطلوبٌ لذاته، فالسامِعُ إذا سَمِعَ ذلك اجْتَهَد في التَّأمُّل والتدبر، لِيَنْخَرِطَ في سِلك العالِمين٣.

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [آل عمران:١٠٧]، حيث فسر الرحمة بالجنة؛ لأنها مقابلة لقوله: ﴿ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ ﴾٤، ومقارنة لقوله: ﴿ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ ٥.

ثُمَّ بَيَّنَ الفائدة البلاغية من هذا المجاز بما نقل عن القاضي _ رحمه الله _: " عَبَّر عن الجنة والثواب المخلَّدِ بالرَّحْمَةِ؛ تنبيهاً على أن المؤمن وإن اسْتغْرَقَ عُمْرَه في طاعة الله تعالى لا يدخل الجنة إلا بِرَحمته وفَضْلِه١"٢.

---

١ السابق (٤٢١/١٢).

٢ وَضْعًا للمُسَبَّب مَوْضِعَ السَّبَبِ.

٣ المرجع السابق (١٨٦/٧-١٨٧).

٤ في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٦].

٥ يظهر أن الطيبي اكتفى عن التصريح باسم العلاقة في التفسير بما صَرَّح في التبيان: ١٠٠.

* وقد يبين المجاز في الآية، ثم يُنَظِّره بمجاز آخرَ يؤيد ما ذهب إليه، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا ﴾ [الكهف: ٤٣]. حيث بيَّن معنى قوله: ﴿يَنصُرُونَهُۥ ﴾: أي: يقدرون على نصرته، ثم قالَ: " نَظيره قولُه تعالى: ﴿ إِنَّا كُنَّا فَـٰعِلِينَ ﴾، أي: قادرين، وقولِه: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَـٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ [النحل:٩٨] أي: إذا أردت القراءة فاستعذ؛ لأن الفعل يوجد بقدرة الفاعل تارة وأخرى بإرادته"٣.

* وقد يذكر اختلاف الأقوال في نوع المجاز في الموضع الواحد _ وإن كَثُرَتْ _، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَقِيمٍ ﴾ [الحج: ٥٥]، حيث عَلَّلَ وصفَ اليومِ بالعقيم بوُجوهٍ:

١- أحدها: أنه على الإسناد المجازي، أسندَ العقيم إلى اليوم، لكونه صفتَه، على نحوِ قولِه تعالى: ﴿ يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا ﴾ [المزمل:١٧]، أصلُه: يجعل اللهُ الولدان في ذلك اليومِ شيبًا، فالمعنى: يومٌ يُعقم اللهُ النساءَ فيه، أي يَصِرْن ثَكلى، فأسند (العقيم) إلى (اليوم) مبالغةً، كقولك: نهاره صائم، وليلُه قائم، ولِما أنَّ العقيمَ بمعنى ثَكلى في هذا الوجهِ قيل: (كأنَّهُنَّ عُقَمٌ).

٢- وثانيها: أنه من باب الاستعارة المكنية، فالمُستعارُ له اليومُ، والمستعارُ منه المَرأةُ، والجامعُ: فقدانُ النتيجة، وكما أن المرأةَ إذا فقدتِ الولدَ وُصفت بالعقم، أي: الثَّكل، كذلك اليومُ إذا فُقِدَ فيه المحاربون يُوصف بالعقمِ كأنَّه أمُّهُمْ، ومثلُه قولهم: ابنُ اليومِ، وأبناءُ الزمان، وأبناءُ الحرب، والاستعارةُ واقعةٌ في اليومِ بأن شَبَّه اليومَ بالمرأةِ في فِقدان، مشتملةٌ تشبيهًا بليغًا، ثم تُوُهِّمَ أنَّ اليوم هي المَرأةُ على سبيل التخييل، ثم أُطلق اليوم الذي هو اسم المُشَبَّه، وأريد به اليومُ المُتَخيَّل، والقرينةُ نسبةُ العقيم إليه.

٣- وثالثها: أنه من التبعية، فالمُستعارُ منه ما في المرأةِ من الصفةِ التي تمنعُ من الحَمل، والمستعارُ له ما في اليومِ من عدمِ الخير، فشُبِّه عدمُ الخير بمنع الحمل، ثم سَرَى من المصدر إلى

---

١ أنوار التنزيل (٣٢/٢).

٢ فتوح الغيب (٢١٢/٤).

٣ المرجع السابق (٤٧٩/٩).

الصفة المشبهة، كقول قومِ شعيبٍ عليه السلامُ: ﴿ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾ [هود: ٨٧]، فالاستعارةُ واقعةٌ في العقيم.

٤- ورابعُها: أن يُكَنَّى بمجموع قولِه: ﴿يَوۡمٍ عَقِيمٍ ﴾ عن شِدَّته وفظاعَته، كما يُقال: إنَّ النساءَ بمثله عَقِيمٌ.

قالَ الحَمَاسِيُّ[١]:

عَقِمَ النساءُ أنْ يَلِدْنَ بمِثْلهِ * * * إنَّ النِّساءَ بمثْلِه لَعقيم"[٢]

* * *

* وقد يذكر علاقات النوع الواحد من المجاز، كما أوضح ذلك في مواضع كثيرة من حاشيته، منها قولُه تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ ﴾ [البقرة: ١٦]، حيث أورد وجهين من المجاز المرسل لتفسير قوله تعالى: ﴿ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ ﴾:

ـ الأول: أنهم جُعلوا لتمكُّنهم منه وإعراضه لهم كأنَّه في أيديهم، فإذا تركوه إلى الضَّلالة فقد عَطَّلوه واستبدلوها به، فهو على هذا الوجه مجازٌ باعتبار ما يؤول؛ حيث جعل التمكن من الهدى بمنزلة حصول الهدى.

ـ والثاني: أن الدين القيم هو فطرة الله التي فطر الناس عليها، فكُل من ضَلَّ فهو مستبدل خلاف الفطرة[٣]، فعلى هذا الوجه إثبات الهدى لهم مجازٌ باعتبار ما كان.

* وقد تحتمل العبارة الواحدة استعارتين؛ مكنية، وتصريحية تبعية، فنجد الطيبي يسلك طريقة الجمهور في تجويز إجراء استعارة واحدة في أحد الموضعين دون كليهما، كما في قوله تعالى: ﴿وَضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ ﴾، حيث يقول: " الاستعارة إما أن تكون في ﴿ٱلذِّلَّةُ ﴾، بأن شُبهت الذلة بالقبة المضروبة على شيء شاملةً له من كل جانب، ثمَّ بُولغ في التشبيه، فحُذف المشبَّه به، وأُقيم

---

١ سبق تخريجه.

٢ فتوح الغيب (١٠/٥١٤-٥١٥)

٣ انظر: الكشاف (١/١٠٧).

المشبَّه مقامه، فأثبت لها الضرب على طريق التخييلية، فتكون استعارة مكنية، وإما أن تكون في الفعل، وهو ﴿ ضُرِبَتْ ﴾، فاستُعيرَ لمعنى (أُلصقت) على سبيل التبعية، فتكون مُصَرَّحة"١.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَمَسُّهُمُ ٱلْعَذَابُ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ ﴾ [الأنعام: ٤٩]، حيث يقول الطيبي: "يجوز أن تكون الاستعارة واقعة في (المَسِّ) فتكون تبعية، أو في ﴿ٱلْعَذَابُ ﴾، فتكون مكنية"٢.

وينبّه عليه الآلوسي بقوله: " وجَوَّز الطيبي أن يكون في المس استعارة تبعية من غير استعارة في العذاب "٣.

* وقد يتنازع التركيبَ الحقيقةُ والمجاز، فيبين ذلك، ثم يُرَجِّحُ الوجه الذي يراه أملأَ فائدةً وأدَقَّ مغزىً، كما في قوله تعالى: ﴿ قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ ۚ وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ ثُمَّ يَمَسُّهُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [هود: ٤٨]، حيث أورد وجهين للمراد بــ (مِن) في قوله ﴿مِّمَّن مَّعَكَ ﴾ من الآية:

١ـ الأول: أن تكون (مِن) بيانيَّةً؛ فالمُرادُ بـ (الأمم) هم الذي كانوا معه في السفينة، وصَحَّ تسميتهم بالأمم لأنهم كانوا جماعة، وكلُّ طائفةٍ منهم أمَّة، أو إنما سُمُّوا أمَماً باعتبار مصير حالهم ومآل أمرهم.

٢- وعلى الوجه الآخر، أن تكون (مِنْ) ابتدائية، فالمُرادُ بالأُمَم: الذين يَنشؤون منهم إلى آخر الدهر.

وقد رجح الطِّيبيُّ هذا الوجه؛ لما يَلزم من الأوَّل تسميةُ الجماعة القليلةِ بالأُمم، ومن الثاني اعتبارُ المجازِ بغير المبالغة١.

١ فتوح الغيب (٥٠٧/٢).

٢ المرجع السابق (٩٢/٦) بيسير تصرف.

٣ روح المعاني (١٤٦/٤)

* وقد يفسح المجال لصاحب الذَّوق البلاغي؛ ليدخل في الترجيح، كما في قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن وَعَدْنَهُ وَعْدًا حَسَنًا فَهُوَ لَاقِيهِ كَمَن مَّتَّعْنَهُ مَتَعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ثُمَّ هُوَ يَوْمَ ٱلْقِيَمَةِ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ ﴾ [القصص:٦١]، حيث يورد قول صاحب الكشاف: " وأمّا ﴿ثُمَّ﴾ فلتراخي حال الإحضار عن حال التمتيع، لا لتراخي وقته عن وقته"٢.

ثم يعلّله بقوله: " لأنه أبلغ وأكثر إفادة؛ لأن تأخُّرَ زمان الإحضار عن زمان التمتيع ظاهرٌ بيِّن، لا يحتاج إلى التنبيه عليه. قال صاحب الفرائد: لا مانع أن تكون مستعملة في حقيقتها، وهو التراخي في الزمان، والحمل على المجاز بدون المانع باطل. ويمكن أن يُقال: متَّعناه زمانا، وهو زمان حياته، ثمَّ أُحضرَ يومَ القيامة.

وقُلتُ: مَنْ مُنِح الذَّوقَ السليمَ، والطبعَ المُسْتقيمَ، فليذُقْ ما أثرُهُ مع قولنا: متعناه أيّامًا قلائل ثمَّ أوقعناه في مشاقِّ الأبَد، على نحو قوله: ﴿ فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا ﴾ [التوبة: ٨٢] هل يجد له رونقاً وبهاءً؟ وَلنحقّق أن أرباب البلاغة وأصحاب الفصاحة إذا وجدوا الطريق إلى المجاز عَدَلوا عن الحقيقة؛ لتضمُّنِه مثلَ هذه اللطائف"٣.

* ولا يقتصر الطيبي على ذكر أوجه المجاز وشرحها، بل إنه قد يختار أحياناً آيةً أو حديثاً أو مَثَلاً أو بيتَ شعر يؤيد به ما أورد، ومن أمثلة ذلك شرحُه لمعنى ﴿مُهْتَدِينَ﴾ في قولِه تعالى: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ ﴾ [البقرة: ١٦]، حيث قال: " الدين القيم هو فطرة الله التي فطر الناس عليها، فكُل من ضَلَّ فهو مستبدل خلاف الفطرة، فعلى هذا الوجه إثبات الهدى لهم مجازٌ باعتبار ما كان"٤.

---

١ فتوح الغيب (٩٩/٨).

٢ الكشاف: (٤٣٠/٣).

٣ فتوح الغيب (٨٨/١٢- ٨٩).

٤ المرجع السابق (٢١٥/٢). بتصرف، وانظر كلام صاحب الكشاف في الموضع نفسه.

ثم زاده توضيحاً بقوله: " رَوَيْنا عن البخاريِّ ومسْلمٍ وغيرهما عن أبي هريرةَ _ رضي الله عنه _ [أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ]: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، ثُمَّ يَقُولُ: اقرؤوا: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠] الآية[١].. قال صاحبُ (الجامع): كل مولود إنما يولد في مبدَإ الخِلقة، وأصل الجِبِلَّة على الفطرة السليمة، والطبع المتهيِّئ لقَبول الدين، فلو تُرك عليها لاستمر على لزومها ولم يفارقها إلى غيرها؛ لأنَّ هذا الدين حُسْنُه موجودٌ في النفوس، وإنما يُعْدل عنه لآفة من الآفات البشرية والتقليد[٢]"[٣].

ومنه ما ذكر عند قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب:٣٣]، حيث قال: "الغَرَض من أصل الاستعارة التنفيرُ والترغيب، فإن تشبيهَ الذنب بالرِّجس مما يُتَصَوَّرُ في نفس ذي اللُّبِّ ما يُوحِشُه ويُنَفِّرُ طبعَه، كما أن تشبيهَ التقوى بالطهارة مما يُرَغِّبُهُ ويُمِيلُ طبعَه إليه. قال ابنُ الرُّومي في شأن العسل[٤]:

تقولُ: هذا مُجاجُ النحل تَمْدَحُهُ * * * وإنْ تَعِبْ قُلتَ: ذا قَيْءُ الزَّنابير"[٥].

* وقد يستخدم المجازَ في توجيه القراءاتِ المتواترةِ والشاذَّةِ:

فمن الأولى: قولُه تعالى: ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ ۚ وَنَحْشُرُ ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ [طه: ١٠٢]، حيث قرأها أبو عَمرو _ بنونٍ مفتوحةٍ في مكان الياءِ المضمومة مع ضمِّ الفاء، هكذا: نَنْفُخُ _،فَوَجَّهها الطِّيبيُّ بقوله: " أسندَ النفخَ إلى الله تعالى؛ لأنه الآمِرِ به، ولأنَّ المقربين بالمنزلةِ العظيمة من ربِّ العزَّة، والحاصل أن هذا الإسناد مجازيٌّ، أسندَ النفخ الى الله تعالى لأنَّه سبب، كما في: بنى الأميرُ المدينة، أو لأن الملائكة المُقرَّبين بمنزلةٍ عظيمة عنده، فيكون فعلُهم فعلَه، كأنه لما قيل: ساء يومُ القيامة حملاً، قيل: لِمَن؟ فقيل: لهم"[٦].

---

١ سبق تخريجه في موضعه من الأطروحة.

٢ سبق تخريجه.

٣ فتوح الغيب (٢١٥/٢).

٤ سبق تخريجه.

٥ فتوح الغيب (٤٢١/١٢).

٦ المرجع السابق (٢٤١/١٠).

ومن الثانية قولُه تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الجاثية: ١٣]، حيث وَرَدَ أنَّ ابنَ عباسٍ _ رضي الله عنهما _ قرَأها: (مِنَّةً)، وأنَّ سَلَمة بْنَ مُحارب قرأها: (مَنُّهُ)، على أن يكون (مَنُّهُ) فاعِلُ (سَخَّرَ) على الإسناد المجازي١. فأوضح الطِّيبيُّ ذلك بقوله: " وَجهُهُ: أنَّ اللهَ تعالى سَخَّرَ ذلكَ للمِنَّةِ علينا، فكأنَّ المِنَّة هو السببُ في ذلك "٢.

* وقد يستخدم المجاز في ترجيحه لبعض الآراء الشرعية على بعض؛ فمن ذلك أنه يجعل الركوع والسجود مجازا عن الصلاة في موطن، ثم تجده يقصر المجاز على الركوع في موطن آخر، وإنما يتبع في ذلك مذهبه الفقهي.

فمما جعل فيه (الركوعَ والسجود) مجازًا عن الصلاة قولُه تعالى: ﴿ يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ [آل عمران:٤٣]، حيث يقول: " ذَكَرَ القنوت والسجود أولا، والقنوت: أن يذكر الله قائما، أو يَرْكدُ في الصلاة، وأريد بهما الصلاة، فإنهم يطلقون معظم الشيء على الكل إيهاما لكماله فيه، ثم أتى ببعض آخر وهو الركوع، وأُريد به تلك الحقيقةُ أيضًا على تلك الطريقة"٣.

على حين أنه قَصَرَ المجاز على الركوع في موطن آخر، انتصارًا لإمامه الشافعي _ رحمه الله تعالى _ فقال: " وقلت: لا شكَّ أن الركوعَ _ الذي هو: وَضْعُ الكفَّين على الرُّكبتَين مع الانحناء _ لا يوجد إلا في الصَّلاة، ولا يراد به هاهُنا الركوعُ الفذ، فيحمل على الصلاةِ مجازا، وأما السجود الذي هو: وضعُ الجبهةِ على الأرض لله تعالى على سبيل التعظيم فهو غيرُ مُخْتَصٍّ بالصلاة، فحَمْلُ الأول على الصلاةِ، والثاني على الحقيقةِ؛ لعموم الفائدة، أَوْلَى، ولأن العدول إلى المجاز من غير صارف أو اعتبار نُكتَةٍ غيرُ جائز، والمقارنة غَيْر موجبةٍ لذلك، والأحاديث التي رَوَيناها عن الأئمة مُوافقةٌ لمذهبِ الشافعي، فوَجَبَ المصير إليها"٤.

---

١ انظر: الكشاف (٢٩١/٤).

٢ فتوح الغيب (٢٤٦/١٤).

٣ فتوح الغيب (١٠٥/٤).

٤ المرجع السابق (٥٣٥/١٠).

* وجُلُّ اعتماد الطيبي في بيان مجاز الآيات على كلام صاحب الكشاف، فقد كان يورد كلام الزمخشري، ثم يشرحه، ويوضح المقصود به، كما في قولِه تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَمَسُّهُمُ ٱلۡعَذَابُ بِمَا كَانُواْ يَفۡسُقُونَ ﴾ [الأنعام: ٤٩]، حيث يقول الزمخشري: " جُعِلَ العَذابُ مَاسَّاً، كأنه حيٌّ يفعل بهم ما يريد من الآلام، ومنه قولهم: (لقيت منه الأَمَرِّيْنَ والأَقْوَرِيْنَ) حيث جُمعوا جمع العقلاء"[١]. ويشرحه الطيبي بقوله: يجوز أن يريد أن الاستعارة واقعة في (المَسِّ) فتكون تبعية، أو في ﴿ ٱلۡعَذَابُ ﴾، فتكون مكنية، والظاهر الثاني؛ بشهادة الاستشهاد بـ (الأمَرِّيْنَ)"[٢].

* ورغم اعتماد الطيبي على عبارة صاحب الكشاف، فإنه قد يلخصها أحيانا بعبارة قد تفوقها في تحريرها ودقتها، كما في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [البقرة: ٣]، حيث يقول صاحب الكشاف: " ومعنى إقامة الصلاة: تعديلُ أركانها، وحفظها مِن أن يقع زيغ في فرائضها، وسننها، وآدابها، مِن: أقام العُودَ؛ إذا قوَّمه.

أو الدوامُ عليها، والمحافظة عليها، كما قال عز وعلا: (الذين هم على صلاتهم دائمون) [المعارج:٢٣]، (والذين هم على صلواتهم يحافظون) [المؤمنون: ٩]، مِن: قامت السوقُ؛ إذا نَفَقت، وأقامَهَا؛ لأنها إذا حُوفظ عليها كانت كالشيء النافق الذي تتوجه إليه الرَّغَبات ويَتنافس فيه المُحَصِّلون، وإذا عُطِّلت وأُضِيعت كانت كالشيء الكاسد الذي لا يُرغَب فيه.

أو التجلُّدُ والتَّشَمُّرُ لأدائها، وأن لا يكون في مؤدِّيها فتورٌ عنها ولا تَوانٍ، من قولهم: قامَ بالأمرِ، وقامت الحرب على ساقها، وفي ضِدِّه: قَعَدَ عن الأمر، وتقَاعَدَ عنه؛ إذا تقاعس وتَثَبَّطَ.

أو أداؤُها؛ فَعَبَّر عن الأداء بالإقامة، لأن القيامَ بعضُ أركانها "[٣].

وينبري الطِّيبيُّ لبيان ما يقصده صاحب الكشاف، بقوله: " وتحرير هذا المقام، أن قوله: ﴿ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ ليس على ظاهره؛ فهو إما استعارة تبعيَّة.

---

١ الكشاف (٢/٢٤-٢٥).

٢ فتوح الغيب (٦/٩٢).

٣ الكشاف (١/٨١).

أو كنايةٌ عن الدوام، مِن: قامَتِ السوقُ، إذا راجت ونَفَقت؛ لأنَّ نَفَاقها مُشعرٌ بِتَوَجُّه الرغبات إليها، وهو يدل على المحافظة، وهي على الدوام.

أو مجازٌ في الإسناد؛

- بمعنى: يجعلون الصلاة قائمةً؛ فيُفيد التَّجَلُّد والتَّشَمُّرَ، وأنها مُؤَدَّاةٌ على وُفور رغبة ومزيد نشاط، كقولهم: قامت الحرب على ساقها.

- أو بمعنى: يوجِدون قيامَها، أي: يقومون فيها، فأسند القيام إليها على المجاز، فيفيد أنهم يؤدونها من باب إطلاق معظم الشيءِ على كُلّه"[١].

* وقد يذكر الطيبيُّ قولاً للزمخشري في المجاز، ليستدرك عليه أو يتعقبه أو يعترض عليه، مؤيداً اعتراضه، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ﴾ من آية البقرة: ﴿ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة: ٢٤]، حيث يقول صاحب الكشاف: "فإن قلتَ: ما معنى اشتراطه في اتقاء النار انتفاءَ إتيانهم بسورة من مثله؟ قلتُ: إنهم إذا لم يأتوا بها، وتَبَيَّنَ عجزُهم عن المعارضة صحَّ عندهم صِدْقُ رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _، وإذا صَحَّ عندهم صدقُه ثم لَزِموا العناد ولم يَنقادوا ولم يُشايعوا؛ استوجبوا العقاب بالنار؛ فقيل لهم: إن استَبَنْتُمُ العجز فاتركوا العناد، فوُضعَ ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ﴾ موضِعَه؛ لأن اتقاءَ النارِ لصيقُه وضميمُه تركُ العنادِ؛ من حيث إنه من نتائجه؛ لأنَّ من اتَّقى النار تَرَكَ المعاندة .. وهو من باب الكنايةِ التي هي شُعبة من شعب البلاغة"[٢].

ولا يستطيب الطيبيُّ عدَّها من باب الكناية كما فعل صاحب الكشاف، بل هي عنده من المجاز المرسَل بعلاقة اللازمية كما يشير إليه قولُه متعقِّباً الزمخشريَّ: " قولُه: (لأن اتقاءَ النارِ لصيقُه وضميمُه تركُ العنادِ) ظاهرُه يوهم أنه من باب المجاز؛ لأنه مشعر بأن اتقاءَ النارِ ملزومُ تركِ العناد؛ لقوله: "اتقاء النار لصيقُه" أي: لازمُه تركُ العناد، ثم قوله بعد ذلك: "وهو من باب الكناية"

---

١ فتوح الغيب (٩١/٢).

٢ الكشاف (١٣١/١-١٣٢).

بخلافِه، لكن الشرط في الكناية التساوي بين الملزوم واللازم فكأنَّ كلَّ واحد ملزوم الآخَر؛ ولهذا فسر "لصيقه" بقوله: "ضميمه"، ونحوه قولهم: رعينا الغيث"١.

ومنه أيضاً قوله تعالى عن النار: ﴿إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا۟ لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا﴾ [الفرقان: ١٢].

حيث يقول الزمخشري: " ﴿رَأَتْهُم﴾ من قولهم: دورهم تتراءى وتتناظر. ومنه قوله صلى الله عليه وسلم «لا تراءى ناراهما»٢ كأن بعضها يرى بعضها على سبيل المجاز. والمعنى: إذا كانت منهم بمرأى الناظر في البعد سمعوا صوت غليانها. وشبه ذلك بصوت المتغيظ والزافر. ويجوز أن يراد: إذا رأتهم زبانيتها تغيظوا وزفروا غضبا على الكفار وشهوة للانتقام منهم"٣.

ويبيِّن الطيبي أنَّ الزمخشريِّ حَمَلَ الآية على الاستعارة المكنية من غير حاجة لذلك، يقول: " قال الإمام _ أي الرازي _: هذا قول الجُبَّائي. والرؤية والتغيظ عندنا يَجِبُ إِجْرَاؤُهُما عَلَى الظَّاهِرِ؛ فِإنَّهُ لَا امْتِنَاعَ فِي أنْ تَكُونَ النَّارُ حَيَّةً [رَائِيَةً] مُغْتَاظَةً عَلَى الكُفَّارِ، والمُعْتَزِلَةُ لمَّا جَعَلُوا البِنْيَةَ شَرْطاً فِي الحَياةِ احْتَاجُوا إِلَى التَّأْوِيل٤.

الانتصاف: لا حاجة إلى [حمله على] المجاز؛ لأن رؤية جهنم جائزة، [وقدرة الله تعالى صالحة]، وقد تظافرت الظواهر بوقوع هذا الجائز نحو قوله: ﴿سَمِعُوا۟ لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا﴾ [الفرقان:١٢]، وإلى محاجتها مع الجنة، وقولها: ﴿هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠] و (اشتكت النار إلى ربها)٥، [إلى غير ذلك من الظواهر التي لا سبيل إلى تأويلها؛ إذ لا محوج إليه]. ولو فتح باب التأويل والمجاز في أحوال المعاد، لجَرَّ إلى مذهب الفلاسفة _خذلهم الله_، ونحن متعبدون بالظاهر ما لم يمنع مانع٦"٧.

---

١ فتوح الغيب (٣٣٧/٢).

٢ سبق تخريجه.

٣ الكشاف (٢٧٢/٣).

٤ انظر: مفاتيح الغيب (٤٣٧/٢٤).

٥ سبق تخريجه.

٦ الانتصاف (٢٦٧/٣).

٧ فتوح الغيب (١١/ ١٨٦- ١٨٧).

* وقد يذكر كلاما للزمخشري تعقَّبه فيه العلماء، ثم يعتذر له، ويحمل قوله على المَحمَل الحسن، فمن المواطن التي نرى فيها مثل هذا التصرُّف، قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيۡتَ فِرۡعَوۡنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمۡوَٰلًا فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَۖ رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ ﴾ [يونس: ٨٨]، حيث ذكر الزمخشري معنيين لقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ ﴾؛ الأول: أنه دعاء بلفظ الأمر، والثاني: أن تُحمل اللام في ﴿لِيُضِلُّواْ ﴾ على التعليل. فاكتفى الطيبي عند المعنى الأول بالإيضاح اليسير، ثم مكث عند الثاني فأورد كلام صاحب (الفرائد) و صاحب (الانتصاف)، اللذين يريان أن في كلام الزمخشري اعتزالا خفيا، ولكنَّ الطيبيَّ لم يُسَلِّم لهما ما قالا، بل سلك سبيل الإنصاف، فاعتذر لصاحب الكشاف، قال: " قوله١: (وقد حملت اللام في ﴿لِيُضِلُّواْ ﴾) هذا وجه آخر، وهذه العبارة مؤذنة بأن الوجه الأول أوجه، أي: أنك آتيت فرعون وملأه زينة ليضلوا عن سبيلك فلا يؤمنوا. وذكره الواحدي فقال: " ﴿فَلَا يُؤۡمِنُواْ ﴾ دعاء عليهم، والتأويل: فلا آمنوا "٢.

قال صاحب "الفرائد": الوجه أن يقال: إنها للتعليل، وإلا فما وجه قوله: ﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيۡتَ فِرۡعَوۡنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمۡوَٰلًا فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا ﴾، وإنما عدل إلى أمر الغائب؛ ميلاً إلى مذهبه.

الانتصاف: " هذا اعتزال خفي؛ فراراً من أن تكون لامَ (كَيْ)، فتدل على أن الله أمدهم لعلة الإضلال استدراجاً، كما قال: ﴿ لِيَزۡدَادُوٓاْ إِثۡمًا ﴾ [آل عمران: ١٧٨]، فَفَرَّ من هذا وحَمَل على معتقده".

وقُلت: اللامُ إذا جعلت مستعاراً على نحو قوله تعالى: ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًا ﴾ [القصص:٨] لا يضره أيضاً، وإليه الإشارة بقوله: " على أنهم جعلوا نعمة الله سببا في

---

١ أي الزمخشري.

٢ الوسيط، للواحدي (٥٥٧/٢).

الضلال"، كما قال الزجاج : ويُقْرَأُ : "لِيَضِلُّوا عن سبيلك"، المعنى أنك آتيت فرعون وملأه زينة و أموالا في الحياة الدنيا، فأصارهم ذلك إلى الضلال[١] "[٢].

---

١ معاني القرآن وإعرابه (٣٠/٣).

٢ فتوح الغيب (٩/٥٥٠-٥٥١).

المبحث الثاني: القيمة العلمية لآراء الطيبي:

المطلب الأوَّل: استفادة العلماء من الطيبي

تظهر القيمة العلمية للمصنف _ أيّاً كان _ وآرائه في العلم من خلال عددٍ من المظاهر، منها: تداول آرائه بين أهل العلم ممن جاء بعده، واعتماد آرائه وتصويبها، ومنها: ذكر رأيه والتعرض له بالنقد أو الاستدراك أو الشرح والتعليق؛ فإن ذلك كله يدل على مكانة المؤلّف بين أهل الفن، ومدى اهتمامهم بما يقوله.

وإن المتتبع لآراء الإمام الطيبي وأثرها فيمن جاء بعده يجد ذكرها بارزاً واضحاً في كتب آهل العلم، فهم ما بين معتمدٍ لحاشيته مصدراً من مصادر تفسيره، وذاكرٍ لآرائه على أوجه من العناية بها كما تقدم.

ومن الأمثلة التي تجلي ذلك:

١ـ تفسير الإمام ابن عرفة الدسوقي المالكي، المتوفى سنة (٨٠٣هـ):

حيث نقل عدداً من النقول عن الإمام الطيبي، وكان غالبها في توح الطيبي لكلام الزمخشري في كشافه، ومن أمثلة ذلك: قوله تعالى: ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، قال ابن عرفة: " قال الزمخشري: قرأ ابن عباس: "وكتابه": يريد القرآن، وعنه الكتاب أكثر من الكتب.

فإن قلت: كيف يكون الكتاب أكثر من الكتب؟

قلت: لأنه إذا أريد بالواحد الجنس، والجنسية قائمة في وحدان (الجنس) كلها لم يخرج منها شيء، وأما الجمع فلا يدخل تحته (الا ما فيه الجنسية من المجموع. وقدره الطيبي بأن المفرد إذا أريد به الجنس يدخل تحته) المجموع والأشخاص بخلاف الجمع فإنه لا يتناول إلا المفردات فقط"١.

---

١ الدسوقي ابن عرفة، أبو عبد الله محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي، تفسير الإمام ابن عرفة، ج٢، ص٨٠٩، ط١ تح: د.حسن المناعي، مركز البحوث بالكلية الزيتونية – تونس، ١٩٨٦م.

٢ـ تفسير جامع البيان في تفسير القرآن، للإمام محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الحسني الحسيني الإيجي، المتوفى سنة (٩٠٥هـ):

حيث صرح في مقدمته باعتماد حاشية الطيبي على الكشاف مصدراً من المصادر التي بنى عليها تفسيره، فقال: " إن مأخذ كتابي هذا: "المعالم"١، و "الوسيط"، و "تفسير ابن كثير"، والنسفي، و "الكشاف" مع شروحه: "الطيبي"، و"الكشف"، و"شرح المحقق التفتازاني"، و"تفسير القاضي ناصر الدين البيضاوي"٢.

٣ـ حاشية العلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني على الكشاف:

حيث يقول فيها الإمام السيوطي في معرض ذكره للكشاف وحواشيه: " ممن كتب عليه حاشية العلاّمة قطب الدين الشيرازي في مجلدين لطيفين، والعلاّمة فخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردي، والعلاّمة شرف الدين الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي وهي أجلّ حواشيه، في ست مجلّدات ضخمات، والعلاّمة أكمل الدين محمد بن محمود البابرتي، رأيت منها مجلّداً، على الفاتحة، وقطعة من البقرة، ولا أدري أكمّلها أم لا، والعلاّمة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، وهي ملخصة من حاشية الطيبي، مع زيادة تعقيد في العبارة، ولم يتمها.."٣. وقد زاد على الطيبي بعض الفوائد٤.

والعلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني من العلماء المحققين في البلاغة وغيرها من الفنون العربية والعلوم العقلية، واعتماده لها يدل على جلالتها في نظره.

٤ـ الإمام جلال الدين السيوطي (٩١١هـ):

---

١ يقصد تفسير الإمام البغوي: "معالم التنزيل".

٢ الإيجي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الحسني، جامع البيان في تفسير القرآن، ج١، ص٢١، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٤م.

٣ نواهد الأبكار: ١١ـ١٢.

٤ كما يظهر ذلك في مواضع كثيرة من حاشية السيوطي "نواهد الأبكار"، حين كان كثيراً ما ينقل كلام الطيبي، ويعقبه بكلام السعد التفتازاني.

فقد أكثر من النقل عن الطيبي في عددٍ من كتبه، وأكثرها: حاشيته على أنوار التنزيل (نواهد الأبكار)، وغيرها من كتبه: كالإتقان في علوم القرآن، والإكليل في استنباط التنزيل، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن.

والناظر في حاشية السيوطي (نواهد الأبكار)، يجد اعتماده الأكبر على حواشي الكشاف، ويجد أن حاشية الطيبي قد حازت قصب السبق، في كثرة اعتماد السيوطي عليها، وهو في الغالب الكثير ناقل منها دون تعقب أو تعليق.

ومن أمثلة نقوله: ما نقله في قول البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾[البقرة:٥]: " قوله: (ومعنى الاستعلاء في ﴿عَلَىٰ هُدًى ﴾ تمثيل تمكنهم من الهدى، واستقرارهم عليه بحال من اعتلى الشيء وركبه).

قال الطيبي: أي هو استعارة تمثيلية، واقعة على سبيل التبعية، وتقريره أن يقال: شبهت حالهم _ وهي تمكنهم من الهدى، واستقرارهم عليه، وتمسكهم به _ بحال من اعتلى الشيء وركبه، ثم استعير للحالة التي هي المشبه المتروك كلمة الاستعلاء المستعملة في المشبه به.

قال: ويدلك على أن الاستعارة التبعية تمثيلية الاستقراء، وبه يشعر قول صاحب (المفتاح) في استعارة "لعلَّ" فتشبه حالُ المكلف ـ وكيت، وكيت ـ بحال المرتجي المخير. إلى آخره"[١].

٥ـ شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي (ت: ١٠٦٩هـ)، في حاشيته على تفسير البيضاوي: (عنايةُ القاضي وكفايةُ الراضي على تفسير البيضاوي):

وفيها تظهر العناية الشديدة بالنقل عن الطيبي في حاشيته وتتبع آرائه، ولم يقتصر الشهاب الخفاجي على مجرد النقل والاعتماد، بل ناقش الطيبي في كثير من آرائه في الحاشية، سواء فيما تعق بالمسائل البلاغية، أو النحوية، أو اللغوية، أو التفسيرية، أو الفقهية، فكان في نقولاته عنه ما بين معتمد لرأيه أو مناقش ومتعقب له أو مستدرك عليه أو موضح له.

ومن أمثلة نقوله: ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ ۖ وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا ﴾ [الأعراف:٥٨]: " قال الطيبي: ﴿وَٱلَّذِى خَبُثَ ﴾ إشارة إلى أن أصل الأرض! أن تكون

١ نواهد الأبكار: ٣٢٣.

طيبة منبتة، وخلافه طار لعارض! ، كما أنه مثال للإنسان الذي الأصل فيه أن يكون على الفطرة)١.

٦ـ الإمام شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي المتوفى سنة (١٢٧٠هـ)، في تفسيره: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني.

وفيها تظهر العناية الشديدة بالنقل عن الطيبي في حاشيته وتتبع آرائه، فلم يقتصر الآلوسي على مجرد النقل والاعتماد، بل كان كالشهاب الخفاجي، حيث ناقش الطيبي في كثير من آرائه في الحاشية، سواء فيما تعق بالمسائل البلاغية، أو النحوية، أو اللغوية، أو التفسيرية، أو الفقهية، وهو يعد فيما وصلنا أكثرَ العلماء عنايةً بآراء الطيبي٢.

ومن أمثلة ذلك قوله في الآيات (٢٦ـ ٣١) من سورة آل عمران: (ومناسبة الآية: ﴿ قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٣٢] لِمَا قبلها، كما قال الطيبي: أنه سبحانه لما عظم ذاته وبين جلالة سلطانه بقوله جل وعلا: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ ﴾ [آل عمران:٢٦] إلخ، تعلق قلب العبد المؤمن بمولى عظيم الشأن ذي الملك والملكوت والجلال والجبروت.

ثم لما ثنى بنهي المؤمنين عن موالاة أعدائه، وحذر عن ذلك غاية التحذير بقوله عز قائلاً: ﴿ لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ ﴾ [آل عمران:٢٨] إلخ. ونبه على استئصال تلك الموالاة بقوله عز شأنه: ﴿ إِن تُخْفُواْ مَا فِى صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ ﴾ [آل عمران:٢٩] الآية، وأكد ذلك بالوعيد الشديد، زاد ذلك التعلق أقصى غايته، فاستأنف قوله جل جلاله: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ ﴾؛ ليشير إلى طريق الوصول إلى هذا المولى جل وعلا. فكأن قائلا يقول: بأي شيء يُنال كمال المحبة وموالاة الرب؟

---

١ عناية القاضي (١٧٦/٤).

٢ ربما يفوقه في كثرة النقل عن الطيبي: السيوطيُّ في (نواهد الأبكار) إلا أننا لم نطلع إلا على ما يقارب ثلث حاشيته، لكن تظهر عناية الآلوسي بآراء الطيبي في أنها لم تكن مجرد نقول، بل كان تعامله معها متنوعاً على وفق ما تم بيانه.

فقيل: بَعد قطع موالاة أعدائنا تُنال تلك الدرجة بالتوجه إلى متابعة حبيبنا؛ إذ كل طريق سوى طريقه مسدود وكل عمل سوى ما أذن به مردود)١.

٧- صديق حسن خان القنوجي في تفسيره: "فتح البيان":

يظهر من خلال تتبع كلامه أنه ينقل كلام الطيبي بواسطة، ولم يكثر النقول لكلام الطيبي، ومن ذلك ما ذكر عند قوله تعالى: ﴿ لَوْ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُواْ خِلَٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [التوبة: ٤٧]: (وفيه استعارة تخييلية ومكنية، وقيل: إنه استعارة تبعية؛ شبه سرعة إفسادهم لذات البين بالنميمة بسرعة سير الركائب المسماة بالإيضاع، وهو إسراع سير البعير، ثم استعير لسرعة الإفساد لفظ الإيضاع، وهو للإبل، ثم اشتق منه (أوضعوا)، وأصل الاستعارة ولأوضعوا ركائب نمائمهم خلالكم، ثم حذف النمائم وأقيم المضاف إليه مقامها؛ لدلالة سياق الكلام على أن المراد النميمة ثم حذف الركائب، قاله الطيبي كما ذكره زكريا)٢.

٨- محمد جمال الدين القاسمي في تفسيره (محاسن التأويل):

ونقولاته عن الطيبي لم تكن كثيرة، وإنما هي في مواضع معدودة، منها: ما جاء في تفسير سورة ق: " قال الطيبي: إن اتصل قوله: ﴿ وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ [ق: ١٩] .. إلخ بقوله: ﴿ فِى لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [ق:١٥] وما معه، فالمشار إليه بذلك الحق، والخطاب للفاجر. أي: جاءك أيها الفاجر الحق الذي أنكرته. وإن اتصل بقوله: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ ﴾ [ق: ١٦] .. إلخ، فالمشار إليه الموت. والالتفات لا يفارق الوجهين. والثاني هو المناسب، لقوله: ﴿ وَجَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ ﴾

---

١ روح المعاني (١٢٥/٢).

٢ القِنَّوجي، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي، فتحُ البيان في مقاصد القرآن، قدّم له وراجعه: عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، ج٥، ص٣١٥، المكتبة العصريَّة للطباعة والنشر، بيروت،١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

[ق: ٢١] بعده، وتفصيله: ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴾ [ق: ٢٤]، ﴿ وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ [ق: ٣١]. انتهى"١.

٩ـ الطاهر ابن عاشور، في تفسيره التحرير والتنوير:

وقد كان في نقولاته عنه ما بين معتمد لرأيه أو مناقش ومتعقب له أو مستدرك عليه أو موضح له.، إلا أن الغالب عليه النقل عنه معتمداً ومصححاً لرأيه، وتنوعت نقولاته في مختلف فنون التفسير وألوانه، وفي مسائل اللغة ومناسبات السور وأغراضها:

ومن أمثلة نقوله: ما نقه عن الطيبي في ذكره لأغراض سورة الفرقان: " قال الطيبي: مدار هذه السورة على كونه صلى الله عليه وسلم مبعوثا إلى الناس كافة ينذرهم ما بين أيديهم وما خلفهم ولهذا جعل براعة استهلالها: ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾ [الفرقان: ١]"٢.

* * *

---

١ القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد القاسمي، محاسن التأويل، ج٩، ص١٩، ط١، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميه – بيروت، ١٤١٨هـ.

٢ التحرير والتنوير (١٨/ ٣١٤ـ ٣١٥).

المطلب الثاني: من معالم القيمة العلمية لآراء الطيبي في المجاز

كما تظهر القيمة العلمية لآراء الطيبي في المعالم الآتية:

١ـ تَفَطُّنُ الطِّيبيِّ لاعتزاليات الزمخشري في إجراء الاستعارة في الحرف:

فمن المواضع التي أجاد فيها الزمخشري في بيان استعارة الحرف، قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة: ٢١]، حيث بَيَّن أن أصل دلالة حرف ﴿لَعَلَّ ﴾ هي الترجي والإشفاق، وأنه قد وقع في القرآن على سبيل الإطماع، وأنَّ الإطماع إذا صدر من الرحمن فإنه يُحمل على الحَتم مجازاً.

وليت الزمخشري استقام على هذا السَّنن القويم، لكن حادَ اعتزالُه به عنه، عندما فسَّر قول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضۡعَٰفٗا مُّضَٰعَفَةٗۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ١٣٠ وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِيٓ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣٠ـ ١٣١]، حيث جاء بكلام وَعظيٍّ لا يخفى على الناظر ما دَسَّه فيه من اعتزال، حيث قال: " كان أبو حنيفة رحمه الله يقول: هي أخوف آية في القرآن؛ حيث أوعد الله المؤمنين بالنار المُعَدَّةِ للكافرين إن لم يتقوه في اجتناب محارمه. وقد أَمَدَّ ذلك بما أتبعه من تعليق رجاء المؤمنين لرحمته بتوفرهم على طاعته وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم.

ومن تأمّل هذه الآية وأمثالها لم يحدث نفسه بالأطماع الفارغة والتمني على الله تعالى. وفي ذكره تعالى: ﴿لَعَلَّ ﴾ و ﴿عَسَى ﴾ في نَحْوِ هذه المواضع _ وإن قال الناس ما قالوا _ ما لا يخفى على العارف الفَطِنِ مِنْ دِقَّةِ مَسْلَكِ التَّقوى، وصعوبة إصابةِ رضا الله، وعِزَّةِ التَّوَصُّل إلى رحمته وثوابه"[١].

وهذا ما تفطن له الطيبيُّ، فأدان الزمخشري من فَمِه، واستظهر عليه بالسياق، فقال: " قولُه: "وإن قال الناس ما قالوا" اعتراضٌ، وفي كلامه تعصُّبٌ لمذهبه، فيقال: ما المانع عن حمل ﴿لَعَلَّ ﴾ على القطع مجازاً كما ذَكَرْتَ في أول "البقرة"؟ فَمِن دَيْدَنِ الملوكِ أنْ يَقْتصِرُوا في مواعيدِهم التي يُوَطِّنون أنفسَهم على إنجازها على أن يقولوا: عسى، ولَعَلَّ، فإذا عَثَرُوا على ذلك

---

١ الكشاف (٤٤٢/١).

لَمْ يبق للطالب ما عندَهم شكٌّ في النجاحِ والفوز بالمطلوب، سِيَّما وقد عقَّبَ بالترغيب البليغ، وهو: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ﴾ [آل عمران: ١٣٣] الآياتِ"١.

والطيبي إذ يقول هذا فإنه يحاكم الزمخشري إلى المبدأ الذي انطلق منه في نصرة مذهبه وهو البلاغة التي أَسَّسَ عليها كتابه، وهذا من أقوى الطرق في إلزام الخصم والاحتجاج عليه.

٢ـ ما تمتع به الطيبي من الإنصاف في التعامل مع الزمخشري واعتزالياته، فمع تعقُّب الطيبي لاعتزاليات الزمخشري فإنه كان يعتذر له أحياناً، ويحمل قوله على المَحمَل الحسن. ومن المواطن التي نرى فيها مثل هذا التصرُّف، قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيۡتَ فِرۡعَوۡنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةٗ وَأَمۡوَٰلٗا فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَۖ رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨]، وقد سبق بيانه في موضعه من الأطروحة.

٣ـ سَبْقُ الطيبي في تقرير اجتماع الاستعارة التمثيلية والتبعية:

وهي المسألة التي شَغَلَتْ بالَ البلاغيين، فأُجريت لأجلها المناظرات والمحاورات، بين مُجيز لاجتماع التمثيلية بغيرها، ومانع، ومتوقفٍ في المسألة تَأَدُّبًا مع أرباب المذهبين.

وقد اشتهر هذه الخلاف بين السعد التفتازاني (ت٧٩٣ هـ) والسيد الشريف (ت ٨١٦ هـ) بسبب المناظرة التي جرت بينهما في مجلس تيمور خان، ورغم أن الخلاف اشتهر بين هذين العَلَمين، ونُسب إليهما حتى لكأنهما هما اللّذانِ حازا إليه قصَبَ السَّبْقِ، فإن الطيبي (ت ٧٤٣ هـ) أسْبَقُ من السعد (ت ٧٩٣ هـ) في تجويز اجتماع التمثيلية والتبعية، وهو ما صرّح به الشهاب الخفاجي _عليه شآبيب الرحمة_، حيث يقولُ: " ذهب الفاضل المحقق إلى جوازه متمسكاً بما صرح به العلامة في مواضع من (كشافه) كما صرّح به هنا، وقد سبقه إليه الطيبي"٢.

٤ـ استخدام الطيبيِّ المجازَ العقليَّ في توجيه بعض ما أورد صاحب (الكشاف) من القراءاتِ المتواترةِ والشاذَّةِ، وقد سبق بيانه.

---

١ فتوح الغيب (٤/ ٢٦٠ـ٢٦١).

٢ عِنَايةُ القَاضِي وكِفَايةُ الرَّاضِي (٢٤٤/١).

٥ـ التتبع الدقيق لكلام الزمخشري، والتفطن لتنوع استعماله لبعض المصطلحات البلاغية، فمن ذلك: أن الزمخشري أطلق مصطلح (التمثيل) بمدلولات مختلفة؛ هي أقرب إلى الاستعمال اللغوي؛ فهو يطلقه على التشبيه، وعلى الاستعارة التمثيلية، وعلى الاستعارة في المفرَد، وعلى فَرْضِ المعاني، فاعتنى الطيبي ببيان استعمال الزمخشري لهذا المصطلح في دُروبِ (كَشَّافه)، فبَيَّن أوَّلا أنَّ الاستعارة التمثيلية عند الزمخشري غَلَب عليها اسم (التمثيل)، وأن التمثيلَ عنده قَسِيمُ الاستعارة، فكأنه أطلَقَ مصطلَحَ (استعارة) على ما كان جامعُه من الاستعارة واحدًا، وخَصَّ ما كان الجامع فيه صورةً باسم التمثيل ..

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة مسائل المجاز عند الإمام الطيبي في حاشيته على الكشاف الموسومة بـ (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرَّيب)، وفي خاتمة هذه الدراسة توصَّلْتُ إلى النتائج التالية:

١- استفاد العلماء بعد الطيبي من كتبه في فنون العلم المتعددة، فكانت كُتُبُه وعلومه خير نِبْرَاسٍ يهتدي به المُدلجون في طلب العلم الشريف.

٢- لا يُجيزُ الطِّيبيُّ الجمع بينَ الحقيقةِ والمجازِ في عبارةٍ واحدة.

٣- تَوَسَّع الطيبيُّ في علاقات المجازِ المُرسَل والمجاز العقليِّ، فلم يقتصر على ما اشتهر منها عند علماءِ البيان، بل تعدَّاها إلى ذِكرِ علاقات أخرى.

٤- المجاز المركب عند الطيبي ليس مختصا بالاستعارة التمثيلية، بل يشمل _ أيضًا _ الخبرَ المستعمل في غير الإخبار. وقد أشار الطيبي إلى هذا الثاني ولم يسمّه بتسميةٍ معيّنة.

٥- إذا كانت العبارة الواحدة تحتمل استعارتين؛ مكنية، وتصريحية، فإنَّ الطيبي يسلك طريقة الجمهور في تجويز إجراء استعارة واحدة في أحد الموضعين دون كليهما.

٦- أوضح الطيبي أنَّ الاستعارة في الحروفِ تجري في متعلقات معانيها، ثم تسري منها إليها، وهو طِباق مذهب الجمهور في هذه المسألة، على ما أصّل لهم صاحب المفتاح.

٧- جَوَّز الطيبي اجتماع الاستعارة التمثيلية والتبعية، وهو أبو عُذْرَةِ هذه المسألة، والحائزُ فيها قصَب السَّبق، لا كما يُشتهر من نسبتها إلى السعد التفتازاني.

٨- تَفَطَّنَ الطِّيبيُّ إلى المواضع التي يُجري فيها الزمخشري استعارةً لنصرة مذهبه الاعتزالي، وبيَّن وجه الصواب فيها على مذهب أهل السُّنَّة. هذا ومع تعقُّب الطيبي لاعتزاليات الزمخشري فإنه كان يعتذر له أحيانا، ويحمل قوله على المَحمَل الحسن.

٩- اعتنى الطِّيبيُّ ببيان تسامح الزمخشري في إطلاق بعض اصطلاحات المجاز على بعض، كإطلاقه لفظ (الكناية) على (المجاز العقليِّ)، كما بيَّن استخدامَ الزمخشريِّ عباراتٍ ذات علاقةٍ خاصة من المجاز للدلالة على مُطلق تجوُّز أو نوعٍ من التجوُّزِ من غير اعتبار الدِّقَّة في علاقته الخاصة، من ذلك تمثُّل الزمخشري بقولهم: (جَدَّ جِدُّه) للدَّلالة على الإسناد المجازي بعلاقة الفاعليَّة رغم اشتهار استعمال هذا القول للدلالة على الإسناد مجازيٍّ بعلاقة المصدرية.

مَسْرَدُ المصادرِ والمرَاجِع

١- الآلوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، ط١، (تح: علي عبد الباري عطية)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥ هـ.

٢- الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر **الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري**، ط٤، (تح: السيد أحمد صقر)، دار المعارف، مصر.

٣- ابن الأثير، نصر الله بن محمد ضياء الدين ابن الأثير، المثل **السائر في أدب الكاتب والشاعر**، (تح: أحمد الحوفي، بدوي طبانة)، دار نهضة مصر، القاهرة.

٤- الأخفش الأصغر، أبو المحاسن علي بن سليمان بن الفضل، **الاختيارين**، ط١، (تح: فخر الدين قباوة)، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩.

٥- الأزهري، محمد بن أحمد بن الهروي، **تهذيب اللغة**، ط١، (تح: محمد عوض مرعب)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م.

٦- الإسفراييني، إبراهيم بن محمد بن عرب شاه عصام الدين، **الأطول في علوم البلاغة**، ط١، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ٢٠٠٨م.

٧- الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب، **المفردات في غريب القرآن**، ط١، (تح: صفوان عدنان الداودي)، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ١٤١٢ هـ.

٨- الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، **محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء**، ط١، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٤٢٠ هـ.

٩- الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي، **الأصمعيات**، ط٧، (تح: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون)، دار المعارف، مصر، ١٩٩٣م.

١٠- الأنصاري، محمد بن مكرم بن علي المعروف بابن منظور الرويفعي الإفريقي، **لسان العرب**، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤ هـ.

١١- الإيجي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الحسني، **جامع البيان في تفسير القرآن**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤م.

١٢- الباجوري، إبراهيم بن محمد بن أحمد، **حاشية الباجوري على السمرقندية**، مطبعة بولاق الخديوية، مصر، ١٢٨٢هـ.

١٣- البخاري، محمد بن إسماعيل الجُعفيّ، **الجامع الصحيح**، ط١، دار طوق النجاة، بيروت، ١٤٢٢هـ.

١٤- البغدادي، عبد القادر بن محمد، **خزانة الأدب**، (تح: عبد السلام هارون)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٥- البَغَويُّ، الحسين بن مسعود، **معالم التنزيل**، ط٥، (تح: خالد عبدالرحمن العكّ، و مروان سِوار)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١٦- البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، **معالم التنزيل**، ط٤، (تح: محمد عبد الله النمر وآخرين)، دار طيبة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.

١٧- البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، ط١، (تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٨ هـ.

١٨- الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، **سنن الترمذي**، ط٢، (تح: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.

١٩- التفتازاني، مسعود بن عمر بن عبدالله المعروف بسعدالدين، **مختصر المعاني**، ط١، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٥٧هـ ١٩٣٨م.

٢٠- التفتازاني، مسعود بن عمر بن عبدالله، **المُطَوَّل**، المكتبة الأزهرية، ١٣٣٠هـ.

٢١- التونسي، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور، **التحرير والتنوير**، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٩٧م.

٢٢- الثّعالبيّ، أبو منصور عبد الملك بن محمد، **الإعجاز والإيجاز**، دار البيان، بغداد، ودار صعب، بيروت.

٢٣- الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، **الحيوان**، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤ هـ.

٢٤- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، **دلائل الإعجاز**، ط٣، (تح: محمود شاكر)، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٢٥- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي، **أسرار البلاغة**، ط١، (تح: محمود محمد شاكر)، دار المدني، جدة، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١م.

٢٦- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف، التعريفات، ط١، **دار الكتب العلمية**، بيروت، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

٢٧- الجزري، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد الشيباني، ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول**، ط١، (تح: عبد القادر الأرنؤوط)، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

٢٨- ابن الجزري، محمد بن محمد بن علي بن يوسف، **الدرة المضية**، ط٥، تح: محمد تميم الزعبي، دار ابن الجزري، السعودية، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

٢٩- الجُعْفِيُّ، أبو الطيب أحمد بن الحسين، **ديوان المتنبي**، دار بيروت، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٣٠- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، ط٤، (تح: أحمد عبد الغفور عطار)، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٣١- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤١م.

٣٢- حسن عباس، **النحو الوافي**، ط١٥، دار المعارف.

٣٣- الحُصري، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن تميم، **زهر الآداب وثمر الألباب**، دار الجيل، بيروت.

٣٤- الخضري، محمد بن مصطفى، **حاشية الخضري على شرح العلامة الملَّوي على السمرقندية**، ط٢، المطبعة الأزهرية، مصر، ١٣٤٩هـ-١٩٣١م.

٣٥- الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر المصري الحنفي، **عِنَايةُ القاضِي وكِفَايةُ الرَّاضِي عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي**، دار صادر، بيروت.

٣٦- ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد ولي الدين الإشبيلي، **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، ط٢، (تح: خليل شحادة)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٣٧- خليفة، الطاهرُ بنُ مسعود، **المواهب الصمديَّة لكَشفِ لِثامِ السمرقندية**، مطبعة الدولة التونسيَّة، تونس، ١٢٩٨هـ.

٣٨- الداوودي، محمد بن علي بن أحمد شمس الدين، **طبقات المفسرين**، راجعها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٩- الدَّرْدِير، سيدي أحمد، **شرح تحفة الإخوان في علم البيان**، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٥٤هـ - ١٩٣٥.

٤٠- الدسوقي، أبو عبد الله محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي، **تفسير الإمام ابن عرفة**، ط١، (تح: د.حسن المناعي)، مركز البحوث بالكلية الزيتونية، تونس، ١٩٨٦م.

٤١- الدُّسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة، **شرح الرسالة العضدية**، ط١، دار نور الصباح، لبنان، ٢٠١٢م.

٤٢- الدَّمَنْهوري، محمد الحدّيني الشافعيّ، **لفظ الجواهر السنية على رسالة السمرقندية**، ط١، المطبعة الخيرية، مصر، ١٢٣١هـ.

٤٣- الدِّينَوَري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، **تأويل مشكل القرآن**، (تح: إبراهيم شمس الدين)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤٤- الذبيانيّ، زياد بن معاوية بن ضباب الغطفانيّ المضري، **ديوان النابغة الذبياني**، ط٢، (تح: محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار المعارف، القاهرة.

٤٥- الرازي، أحمد بن فارس بن زكريّا أبو الحسين، **معجم مقاييس اللغة**، (تح: عبد السَّلام محمد هَارُون)، اتحاد الكتاب العرب، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.

٤٦- الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي، **مختار الصحاح**، ط٥، (تح: يوسف الشيخ محمد)، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٤٧- الرازي، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين أبو عبد الله التيمي، **مفاتيح الغيب**، ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠ هـ.

٤٨- الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، **تاج العروس من جواهر القاموس**، دار الهداية.

٤٩- الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، **معاني القرآن وإعرابه**، ط١، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٥٠- الزِّرِكْلِي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي، **الأعلام**، ط١٥، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٢ م.

٥١- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،** (تح: عبد الرزاق المهدي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥٢- زهير بن أبي سلمى، **ديوان زهير بن أبي سلمى،** (تح: علي حسن فاعور)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.

٥٣- السامرائي، د.فاضل صالح، **معاني النحو،** ط٣، دار الفكر، عمان، الأردن، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٥٤- السبكي، أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح،** ط١، (تح: الدكتور عبد الحميد هنداوي)، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣م.

٥٥- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، **مفتاح العلوم،** ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

٥٦- السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، **مفتاح العلوم،** ط٢، ت: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

٥٧- السِّكَنْدَري، ابن المُنَيِّر أحمد بن محمد بن منصور، **الانتصاف فيما تضمنه الكشاف،** ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧ هـ.

٥٨- ابن السِّكّيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، **إصلاح المنطق،** ط٤، (تح: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون)، دار المعارف، مصر، ١٩٨٧م.

٥٩- السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،** (تح: د.أحمد محمد الخراط)، دار القلم، دمشق.

٦٠- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، **الإتقان في علوم القرآن،** (تح: محمد أبو الفضل إبراهيم)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٦١- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، **بُغية الوُعاة في طبقات اللغويين والنحاة،** (تح: محمد أبو الفضل إبراهيم)، المكتبة العصرية، لبنان.

٦٢- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، **نواهد الأبكار وشوارد الأفكار،** حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، (دراسة وتحقيق الطالب: أحمد حاج محمد عثمان)، رسالة دكتوراة مقدمة إلى قسم الكتاب والسنة جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٥م.

٦٣- الشاطبي، القاسم بن فِيرُّه بن خلف بن أحمد الرَّعيني الأندلسي، **حرز الأماني ووجه التهاني**، ط٤، دار الغوثاني، دمشق، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٦٤- ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، **أمالي ابن الشجري**، ط١، (تح: محمود الطناحي)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ.

٦٥- شُرَّاب، محمد بن محمد حسن، **شرح الشواهد الشعرية في أُمَّات الكتب النحوية**، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٧ م.

٦٦- **شروح التلخيص**، دار إحياء الكتب العربية – مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.

٦٧- الشنقيطي، محمد محمود، **ديوان الهذليّين**، الدّار القوميّة للطباعة والنّشر، القاهرة، مصر، ١٣٨٥ هـ- ١٩٦٥م.

٦٨- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، دار المعرفة، بيروت.

٦٩- الشيباني، أحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، ط٢، (تح: شعيب الأرنؤوط)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٧٠- الصاوي، أحمد بن محمد، **حاشية على تحفة الإخوان**، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٥٤هـ - ١٩٣٥م.

٧١- الصاوي، أحمد بن محمد، **حاشية الصاوي على الجلالين**، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٦٠هـ - ١٩٤١م.

٧٢- الصبان، محمد بن علي الحنفي، **حاشية الصَّبَّان على شرح السمرقندية للعصام**، ط١، دار نور الصباح، تركيا، ٢٠١٢م.

٧٣- الصعيدي، عبد المتعال، **بغية الإيضاح**، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٧٤- طاش كبري زاده، أحمد بن مصطفى خليل عصام الدين، **مفتاح السعادة ومصباح السيادة**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٧٥- الطِّيبي، الحسين بن عبدالله، **التبيان في علم المعاني والبديع والبيان**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٧٦- الطِّيبي، الحسين بن عبدالله، **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرَّيب**، ط١، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الأردن، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

٧٧- الطيار، مساعد بن سليمان، **فصول في أصول التفسير**، ط١، دار ابن الجوزي، السعودية، ١٤٣٣هـ.

٧٨- العامري، لبيد بن ربيعة بن مالك، **ديوان لبيد بن ربيعة**، (تح: إحسان عباس)، نشر وزارة الإعلام، الكويت.

٧٩- عباس، د.فضل حسن، **البلاغة فنونُها وأفنانُها**، ط٨، دار الفرقان، عَمان، الأردن، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٨٠- العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**، ط٢، (تح: محمد عبد المعيد خان)، نشر مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الهند، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٨١- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، **الصناعتين**، (تح: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم)، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩ هـ.

٨٢- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.

٨٣- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محبُّ الدين، **التبيان في إعراب القرآن**، تح: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٨٤- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، **شرح ديوان المتنبي**، (تح: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي)، دار المعرفة، بيروت.

٨٥- ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، ط١، (تح: محمود الأرناؤوط)، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

٨٦- العمادي، أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٨٧- عوني، حامد، **المنهاج الواضح للبلاغة**، ط١، المكتبة الأزهرية، مصر، ١٤٣٢هـ-٢٠١٢م.

٨٨- الغرناطي، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي، **التسهيل لعلوم التنزيل**، ط١، (تح: د.عبد الله الخالدي)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٤١٦ هـ.

٨٩- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، **معاني القرآن**، ط١، (تح: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي)، دار المصرية، مصر.

٩٠- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، **العين**، (تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي)، دار ومكتبة الهلال، بيروت.

٩١- الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، ط٨، (تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٩٢- القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد القاسمي، **محاسن التأويل**، ط١، (تح: محمد باسل عيون السود)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.

٩٣- القاضي عبد الفتاح بن عبد الغني، **الإيضاح لمتن الدُّرَّة**، ط٢، (تح: د. عبد القيوم بن عبد الغفور السندي)، المكتبة الأسدية، مكة المكرمة، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣م.

٩٤- القاضي، عبد الفتاح عبد الغني، **الوافي في شرح الشاطبيَّة**، ط٨، دار السلام، مصر، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

٩٥- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، **الشعر والشعراء**، (تح: أحمد محمد شاكر)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ.

٩٦- القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا، دار الكتب العلمية**، بيروت.

٩٧- القنوجي، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن، **التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول**، ط١، نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٩٨- القِنَّوجي، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي، **فتحُ البيان في مقاصد القرآن**، (تح: عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري)، المكتبة العصريَّة للطباعة والنشر، بيروت،١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

٩٩- كحالة، عمر بن رضا، **معجم المؤلفين**، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٠٠- الكرماني، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين، **تحقيق الفوائد الغياثية**، ط١، (تح: د. علي بن دخيل الله بن عجيان العوفي)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤ هـ.

١٠١- الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي، أبو البقاء الحنفي، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، (تح: عدنان درويش، محمد المصري)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٠٢- المازني، كعب بن زهير بن أبي سلمى، **ديوان كعب بن زهير**، (تح: علي فاعور)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ -١٩٩٧م.

١٠٣- المديادي، صبغة الله التّلوي، **الجواهر النضيدة على عصام الفريدة**، ط١، المكتبة الهاشمية، إسطنبول، تركيا، ٢٠١٢م.

١٠٤- المفضّل الضّبّيّ، **المفضليات**، ط٧، (تح: أحمد شاكر، وعبد السّلام هارون)، دار المعارف، مصر، ١٩٨٣م.

١٠٥- الملَّويَّ، شهاب الدين أحمد المُجيري الأزهري، **شرح العلامة الملَّويِّ على السمرقندية بهامش حاشية الخضري على السمرقندية**، ط٢، المطبعة الأزهرية، مصر، ١٣٤٩هـ-١٩٣١م.

١٠٦- المناوي، زين الدين محمد المَدْعُوُّ بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي، **التوقيف على مهمات التعاريف**، ط١، (تح: عبد الخالق ثروت)، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١٠٧- المَنْيَاوي، مخلوف بن محمد البدوي، **حاشية مخلوف على الرسالة البيانية للصبان**، المطبعة الوهبية، مصر، ١٢٨٥هـ.

١٠٨- أبو موسى، د. محمد محمد، **البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري**، ط٢، مكتبة وهبة، مصر، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٠٩- الموصلي، أبو الفتح عثمان بن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١١٠- الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، **مجمع الأمثال**، (تح: محمد محيى الدين عبد الحميد)، دار المعرفة، بيروت.

١١١- الهاشمي، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى، **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**، (تح: د. يوسف الصميلي)، المكتبة العصرية، بيروت.

١١٢- الهاشمي، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى، **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**، (تح: د.محمد التونجي)، ط٣، مؤسسة المعارف، بيروت، لبنان، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

١١٣- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط٦، (تح: د.مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله)، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.

١١٤- هلال، د. أحمد هنداوي، **المباحث البيانية في تفسير الفخر الرازي**، ط١، مكتبة وهبة، مصر، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

١١٥- الوائلي، ميمون بن قيس بن جندل، **ديوان الأعشى الكبير**، (تح: د.محمد محمد حسين)، مكتبة الآداب، الجماميز – مصر.

١١٦- الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي، النيسابوري، الشافعي، **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، ط١، (تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، د.أحمد محمد صيرة، د. أحمد عبد الغني الجمل، د. عبد الرحمن عويس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م.

١١٧- يعقوب، د. إميل بديع، **المعجم المفصل في شواهد العربية**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

Metaphorical Issues in Al-Tibi's Commentary on Al-Kashaf (Futuh Al-ghayb Fi Al-Kashf 'An Qina' Al-Rayb)

an analytical applied study.

By

Omar Abdulkareem Al_Zo'bi

Supervisor

Dr. Sulyman Mohammad dgoor

ABSTRACT

This special study is concerned with the rhetoric side that explains the Holy Quran; it deals with one of the most important books at Al_Zamakshare's interpretation which is " Al_kashaf ". It is the explanation that is written by Imam Al_Tibi which is " Futuh Al-ghayb Fi Al-Kashf 'An Qina' Al-Rayb " It deals also with a rhetorical aspect at Al_Tibi's that is the care of the departments of metaphoric investigation. In addition to an attempt to shed light on the rhetoric value of what he wrote to show his views and his efforts in these investigations. The most important thing in this study is the linking the theoretical side in his book " Al_Tibian Fe Al_Bayan " and the practical one at his interpretation.

This study refers to the importance of this interpretation among a lot of another interpretations that had been written to explain " Al_Kashaf ". It shows how other interpreters made use of it. This study shows the priority and the distinction of Al_Tibi in anumber of vhetorical investigations where he cares with metaphor types and its

relations the thing that was different from another unfamiliar relation that were mentioned by another authors in this side. It also reveals the great care of metaphor aspects where it deals for the first time with the explanation of its concept and determination of its goals. In addition to the revelation of its great rhetorical secrets. Al_Tibi discovered Al_Zamakshare's exploitation of metaphor at many positions to support his doctrine retirement. It also shows a lot of his choices about metaphor where he followed Al_Sakkake's point of view. After that, it reveals the quality of imajinative metaphor, its reality and the acceptance of two metaphors at the single word. Also, the exploitation of the difference between representative metaphor and single one which is the inclusive. In addition to his priority in the acceptance of mixing representative metaphor with dependency one, on the other hand, it shows his care with the appropriate in dealing with metaphor its kinds and other sections of metaphor.